

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
أَهْلُ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْإِحْسَانِ وَالْإِحْقَاقِ

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم التاريخ

## "جهود الإصلاح والتجديد في الدولة العباسية"

( في مجالات: السياسة والحكم، والإدارة، والاقتصاد )

١٣٢ - ٣٣٤هـ / ٧٤٩ - ٩٤٥م

إعداد :

مالك منور رشيد البدور

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد ضيف الله بطاينة

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

# بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم التاريخ

جهود الإصلاح والتجديد في الدولة العباسية  
(في مجالات : السياسة والحكم، والإدارة، والاقتصاد)  
132 - 334هـ / 749 - 945م

إعداد

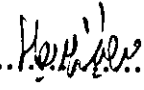




مالك منور رشيد البدور

2000240010

ماجستير تاريخ - جامعة اليرموك 1999م

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه  
في جامعة اليرموك تخصص تاريخ إسلامي وحضارة إسلامية

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور محمد ضيف الله بطاينة  ... مشرفاً ورئيساً / جامعة اليرموك  
الأستاذ الدكتور شفيق جاسر محمود  ... عضواً / جامعة الزرقاء الأهلية  
الأستاذ الدكتور سليمان عبد خرا بشة  ... عضواً / جامعة اليرموك  
الدكتور نعمان محمود جبران  ... عضواً / جامعة اليرموك  
الدكتور عبد الله منسي العمري  ... عضواً / جامعة اليرموك

2007 / /

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا  
والذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قال تعالى: « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا  
سديدا \* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ  
ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً  
عظيماً »

صدق الله العظيم

سورة الأحزاب  
الآيتان ٧٠/٧١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

إلى ، ، ،

\* أحق الناس بحسن صحابتي الذين آثروا على أنفسهم ولم يألوا جهداً في رعايتي والدي - أطال الله في عمرهما - براً وحباً وعرفاناً .

\* صاحبة الفضل التي علمتني نكران الذات، وكانت مثلاً للتضحية والعطاء لتراني كما أنا اليوم، ولا أستطيع البوح باسمها فيبقى السر لذيداً شهياً .

\* قرة عيني وقلذات كبدي وسام ووثام وملاك ووليس ومعالي .

\* الذين كانوا لي عوناً لي في مسيرتي ومن أشد بهم أزمي إخواني محمد

واحمد وعبد الله وعبدالاله ومناف وأخواتي وجدان ودينا .

\* كل من علمني حرفاً عرفاناً وتقديراً .

لهم جميعاً أهدي هذا الجهد مع خالص المحبة والتقدير .

الباحث

## شكر وتقدير

لا يسعني في البداية إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور محمد ضيف الله بطاينة، لتفضله بالإشراف على رسالتي هذه، ابتداءً من فكرة الموضوع وحتى آخر حرف كُتِبَ فيها، ولما أعطاه لي من وقته وعلمه وجهده الكثير، فلم يرض عليّ بعلمه ومعرفته فكان توجيهاته وإرشاداته لي، الدور الأكبر في إخراج هذه الرسالة على شكلها الحالي.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذتي في قسم التاريخ/ جامعة اليرموك.

كما أتقدم بالشكر وجزيل العرفان إلى الأخوين الدكتور فراس مشعور والدكتور محمد كنعان على تزويدي بمصادر الدراسة المتوفرة لديهم.

كما أتقدم بالشكر إلى الأخ مصعب البدور على جهده في تدقيق الرسالة لغوياً.

## المحتوى

الصفحة	الموضوع
ط	الاختصارات العربية والأجنبية
١	المقدمة
٤	نظرة في المصادر
٧	الفصل الأول: جهود الإصلاح والتجديد في مجال السياسة والحكم:
٨	١- الخلافة
٩	نظرية الخلافة
٢٩	البيعة
٣٥	تجديد البيعة
٣٨	الأسباب الموجبة لأخذ البيعة
٤٠	ولاية العهد
٥٤	الطاعة
٦١	مطالعة الخلفاء للأمور
٦٢	ألقاب الخلفاء
٦٥	شارات الخلافة
٦٨	٢- الوزارة وأهميتها ومكانتها
٧٢	أنواع الوزارة وصلحاياتها
٧٢	وزارة التفويض
٧٨	اختيار الوزراء وشروط اختيارهم
٩١	أداء الوزراء لواجباتهم
١٠٠	العلاقة بين الخلفاء والوزراء
١٠٩	ضعف الوزارة أسبابه وآثاره
١١٧	٣- الكتابة ومكانة الكتاب
١٢٧	٤- الحجابة
١٣٨	الفصل الثاني: جهود الإصلاح والتجديد في مجال الإدارة:
١٤٠	١- الإمارة على البلدان (الولاية)
١٤٠	أهمية الولاية على البلدان
١٤٦	أنواع الولاية
١٥١	شروط اختيار الولاة:
١٥٢	الثقة
١٦٠	شروط ولاة المهمات الصعبة

١٦٥	المكافأة على الخدمات المقدمة للدولة
١٦٦	كيفية اختيار الولاية:
١٦٦	المشاوره
	الصفات الخلقية والخلقية والمهنية المعتبرة في
١٦٩	اختيار الولاية
١٧٢	معرفة أوضاع الولاية
١٧٣	عنصر الولاية وجنسهم عرب وغير عرب
١٧٤	مراقبة الولاية ومتابعتهم
١٨٣	٢- الدواوين:
١٨٤	الدواوين الثابتة:
١٨٤	ديوان الجند
١٨٦	ديوان الخاتم
١٨٧	ديوان بيت المال
١٩٠	ديوان البريد
٢٠٠	ديوان النفقات
٢٠١	ديوان المصادرات
٢٠٢	ديوان المظالم
٢٠٣	ديوان الرسائل
٢٠٤	ديوان التوقيع
٢٠٦	ديوان الخراج
٢٠٧	ديوان الفض
٢٠٧	ديوان الأزمه
٢٠٩	ديوان الدار
٢١٠	ديوان الخاصة
٢١٢	الدواوين المؤقتة:
٢١٢	ديوان الموارد

٢١٣	ديوان قصص المحبسين
٢١٤	ديوان المرافق
٢١٥	ديوان البر
٢١٦	ولاية الدواوين
٢٢٦	٣- الشرطة
٢٣٠	الفصل الثالث: جهود الإصلاح والتجديد في مجال المال والاقتصاد:
٢٣٣	١- واردات بيت المال:
٢٣٤	الخراج:
	(١) تعديل السواد وإعادة النظر
٢٣٤	في المقادير المفروضة
٢٣٩	(٢) عمارة الأرض وتشجيعها
٢٤١	(٣) طريقة استيداء الخراج:
	أ- إتباع نظام المقاسمة بدلاً
٢٤١	من نظام المساحة
٢٤٦	ب- البر بالفلاحين وحسن التعامل معهم
٢٤٧	ج- تقسيط الخراج على الفلاحين
	د- إلغاء الأساليب الظالمة في
٢٤٨	فرض الخراج وتقدير إستيدائه
	(٤) محاسبة عمال الخراج ومراقبتهم،
٢٥٣	ورسم السياسة التي يجب عليهم أن يتبعوها
٢٥٨	الجزية
٢٦٠	عشور التجارة
٢٦٢	العشر
٢٦٤	الزكاة
٢٦٨	الغنائم
٢٧٠	المعادن



٢٧١	الركاز
٢٧١	ما يُستخرج من البحر
٢٧٢	المكوس
٢٧٣	٢ - النفقات:
٢٧٣	(أ) النفقات الإدارية:
٢٧٣	الأرزاق
٢٧٨	نفقات الأسرى والمساجين
٢٧٨	نفقات المساجد
٢٨١	(ب) النفقات العسكرية
٢٨٣	(ج) النفقات في المجال الاجتماعي
٢٨٣	(د) النفقات في المجال الصحي
٢٨٤	(هـ) النفقات في مجال الاقتصاد:
٢٨٦	(و) النفقات الطارئة
٢٨٦	التدقيق في النفقات
٢٩١	٣ - الإصلاحات الاقتصادية:
٢٩١	(أ) في مجال الزراعة:
٢٩١	إحياء الأرض الموات
٢٩٥	إتباع نظام المقاسمة
٢٩٨	أساليب أداء الخراج:
٢٩٨	نظام القبالة
٣٠٠	نظام الجعالة
٣٠٢	المزارعة والمساقاة
٣٠٣	نظام الإلجاء
٣٠٤	نظام الإيغار
٣٠٤	نظام الضمان

٣٠٧	الاهتمام بالمزارعين
٣١٤	ب ( في مجال الصناعة
٣١٧	ج ( في مجال التجارة :
٣١٧	توفير السلع وتسهيل عملية التبادل التجاري
٣١٨	إقامة الأسواق وتنظيمها
٣٢٢	سن التشريعات التجارية
٣٢٣	حماية الطرق التجارية
٣٢٤	الخاتمة
٣٣٣	قائمة المصادر والمراجع
٣٥٤	الملخص

## الاختصارات العربية والأجنبية

### \* الاختصارات العربية:

ت	=	توفي
ج	=	جزء
د . ت	=	دون تاريخ نشر
د . م	=	دون مكان نشر
د . ن	=	دون ناشر
ط	=	طبعة
ص	=	صفحة
ق	=	قرن إذا جاء بعد الاسم
ق	=	قسم
م	=	ميلادي إذا جاء بعد السنة
مج	=	مجلد
هـ	=	هجري إذا جاءت بعد السنة

### \* الاختصارات الأجنبية :

P = Page

## المقدمة :

تعد دراسة حركة الإصلاح والتجديد من الدراسات الحضارية التي تتطلب المزيد من البحث والاهتمام، وقد وقع الاختيار على موضوع جهود الإصلاح والتجديد في الدولة العباسية، نظراً لما كان لهذه الجهود من دور في تلبية مطالب المجتمع واستجابة لحاجات أفرادها، بالإضافة إلى مساهمتها في تقوية مؤسسات الدولة واستمرارية حكمها لفترة طويلة.

وقد شدتني إلى الاهتمام بتاريخ العصر العباسي أسباب أهمها ما شهده هذا العصر من الإصلاح والتجديد والابتكار في أجهزة الدولة ونظمها السياسية والإدارية والمالية لسد حاجات المجتمع ومعالجة مشاكله؛ من خلال إسناد الواجبات الجديدة إلى أعمال الأجهزة الموجودة أصلاً أو تبديل وظائف هذه الأجهزة، وأحياناً إيجاد أجهزة جديدة لممارسة اختصاصات جديدة وذلك من أجل تقوية مركز الخلافة وتثبيت أركان الدولة.

كما أنني لم أجد أحداً من الباحثين المعاصرين قد قام بدراسة متخصصة عن جهود الإصلاح والتجديد في الدولة العباسية، وأن كل ما جاء عنها كان عبارة عن إشارات ومعلومات متناثرة في الدراسات التاريخية، مما دفعني للقيام بإعداد دراسة عن جهود الإصلاح والتجديد في الدولة العباسية لإتمام متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية.

وكان من أسباب اختيار هذا الموضوع الرغبة في التعرف إلى الاهتمام بإصلاح أجهزة الدولة وأنظمتها، والقدرة على اتخاذ الإجراءات الإصلاحية التي تعيد الحياة إلى هذه الأجهزة والأنظمة وتجديدها من أجل أن تبقى قادرة على تلبية حاجات المجتمع وتعالج المستجدات والمشاكل التي قد تواجهه الرعية.

وفي أثناء قيامي بهذه الدراسة واجهتني بعض الصعوبات التي كان من أهمها أن معظم ما جاء في المصادر كان إشارات ومعلومات متناثرة أحياناً وقليلة في بعض الجوانب بسبب تركيز المصادر على الأحداث السياسية بالإضافة إلى قلة المعلومات المتعلقة بالإصلاح والتجديد في مجالات الكتابة والحجابه والشرطة والصناعة.

أما بالنسبة لاختيار الفترة الزمنية الطويلة التي كانت هدفاً للدراسة، فقد كانت الغاية منها محاولة الوصول إلى صورة متكاملة للاطلاع والتعرف على أهم الإجراءات الإصلاحية ومحاولات التجديد التي قدمها العباسيون للمحافظة على دولتهم لتكون قادرة على معالجة الأزمات والمستجدات، ولضمان ولاء الرعية لهم، كما كان لهذه الإصلاحات دور في الحيولة دون تمكن قوى المعارضة من تحقيق أهدافها ومطامعها.

وجعلت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، خصصت الفصل الأول منها للحديث عن جهود الإصلاح والتجديد في مجال السياسة والحكم، فتحدثت عن الخلافة ونظريتها، والبيعة وتجديدها والأسباب الموجبة لأخذ البيعة، وولاية العهد والطاعة، ومطالعة الخلفاء للأمور، وألقاب الخلفاء وشارات الخلافة. ثم تحدثت عن الوزارة وأهميتها ومكانتها وأنواع الوزارات وصلحياتها، وقد خصصت الحديث عن وزارة التفويض، واختيار الوزراء وشروط اختيارهم، وأداء الوزراء لواجباتهم، والعلاقة بين الخلفاء والوزراء، وضعف الوزراء وأسبابه وآثاره، ثم تحدثت عن الكتابة ومكانة الكتاب، كما تحدثت عن الحجابه.

وتناولت في الفصل الثاني الحديث عن جهود الإصلاح والتجديد في مجال الإدارة، واشتمل الحديث على إمارة البلدان (الولاية)، واختيار الولاة، وأنواع الإمارة، والعلاقة بين الخلفاء والولاة، وواجبات ومهام الولاة والعمال، ثم

تحدثت عن الدواوين: ديوان الجيش، وديوان المصادرات، وديوان بيت المال، وديوان النفقات، وديوان المواريث، وديوان المرافق، وديوان المظالم، وديوان الرسائل، وديوان الفض، وديوان البر، وديوان الأزمّة، وديوان التحقيق، وديوان التوقيع، وديوان الدار، وديوان الخاصة، ثم تحدثت عن ولاية الدواوين، وعن الشرطة وكذلك البريد ومهام وواجبات صاحب البريد .

وتحدثت في الفصل الثالث عن جهود الإصلاح والتجديد في مجال الاقتصاد حيث تناولت الحديث عن بيت المال ( الواردات): الخراج، والخمس، والعشر، والمكوس، والفيء، والجزية، وضريبة المعادن. ووجوه النفقات المختلفة الإدارية، والعسكرية، والاجتماعية، والصحية، والطارئة. كما تحدثت عن الزراعة وأنظمتها كالإلجاء، والضمان، والقبالة، والمزارعة والمساقاة، والإيغار، والجعالة، ثم تحدثت عن الصناعة والتجارة والإصلاحات التي تمّ إجراؤها في هذا المجال.

أما عن منهج الدراسة فقد اعتمدت على المصادر التاريخية والأدبية معتمداً على منهج التحليل والاستقراء والنقد سعياً للوصول إلى الاستنتاج قدر المستطاع.

وأخيراً، فقد كان هذا جهدي واجتهادي، وآمل أن أكون قد قدمت صورة موضوعية للموضوع الذي تناولته الدراسة، وأن يكون ذلك إسهاماً في تعزيز الثقافة التاريخية ورفد مكتبتها بدراسة متخصصة عن حركة الإصلاح والتجديد في الدولة العباسية، ودور هذه الحركة في تطوير أجهزة الدولة.

## نظرة في المصادر:

إن دراسة موضوع جهود الإصلاح والتجديد يتطلب العودة إلى المصادر الأولية والأساسية القريبة لفترة الدراسة، والتي تشتمل على كتب التاريخ العام والتراجم، والمصادر الأدبية والفقهية. وفي مقدمة هذه المصادر التاريخية كتاب (تاريخ خليفة بن خياط) (ت ٨٥٤/هـ ٢٤٠) حيث أفادت الدراسة من هذا المصدر من خلال المعلومات المتعلقة بالدواوين عند تعرضه للحديث عن كل خليفة من الخلفاء.

وفي كتاب (تاريخ الرسل والملوك) للطبري (ت ٣١٠هـ / ٩٢٢م) معلومات مختلفة تتعلق في جوانب الدراسة، حيث أفادت الدراسة من هذه المعلومات في موضوع الخلافة وولاية العهد والوزارة ووزراء الدولة العباسية والكتابة والحجابة، وكذلك في موضوع الولاية على البلدان، وولاية الولايات وكذلك في كيفية اختيار هؤلاء الولاة والأسس التي تم الاعتماد عليها عند عملية الاختيار، بالإضافة إلى ما ورد فيه من معلومات تتعلق بالجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية المختلفة الأخرى وذات الصلة بموضوع الدراسة.

وأورد الجهشيري (ت ٣٣١هـ / ٩٤٢م) في كتابه (الوزراء والكتاب) معلومات تتعلق بالوزارة والوزراء، والولاة، واختيارهم، وكيفية اختيارهم وكذلك تعرض إلى بعض الإجراءات التي تتخذ بحق هؤلاء عند عزلهم، كما تطرق إلى بعض الإجراءات الاقتصادية التي كان يقوم بعض وزراء الدولة بها.

أما كتاب (الوزراء) للصابي (ت ٤٤٨هـ / ١٠٥٦م) فقد أفادت منه الدراسة من خلال المعلومات الواردة فيه عن الدواوين، مثل ديوان الخراج

واديوان النفقات وعن الوزراء وأصحاب الدواوين، كما تعرض إلى إجراءات الوزير علي بن عيسى الإصلاحية.

ومن أهم المصادر الأدبية التي أفادت الدراسة:

كتاب (العقد الفريد) لابن عبد ربه (ت ٢٣٨هـ / ٨٥٢م) حيث وردت فيه معلومات عن الكتاب وأصنافهم وشروط انتقائهم، وكان من المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة ما يتعلق بدور الوزراء في مراقبة عمل موظفي الدواوين.

كما أورد التنوخي (ت ٣٨٤هـ / ٩٩٤م) في كتابيه (الفرج بعد الشدة)، (ونشوار المحاضرة)، معلومات عن الإصلاحات التي تم إجراؤها في الدواوين المختلفة، وشروط انتقاء واختيار الكتاب، وصفات الكتاب كل حسب موقع عمله، واختلاف هذه الصفات باختلاف مكان العمل.

وأفادت الدراسة من بعض المصادر الفقهية مثل كتاب (الأحكام السلطانية) للماوردي (٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) عند الحديث عن أنواع الوزارة، وشروط الوزراء وكذلك عند الحديث عن أنواع الإمارة والفرق بينها.

ومن المؤلفات التي تتناول الجوانب الإدارية كتاب (الخراج وصناعة الكتابة) لقدامة بن جعفر (ت ٣٢٩هـ / ٩٤٠) حيث وردت فيه معلومات هامة عن تنظيم الدواوين وتطورها وتعدد مجالسها ومهام واختصاصات كل مجلس، مثل ديوان الخراج، وديوان البريد وديوان بيت المال.



ومن أكثر المصادر إفادة للدراسة خاصة في الجانب الاقتصادي كتاب ( الخراج ) لأبي يوسف ( ت ١٨٢ هـ / ٧٩٨ م ) حيث جاءت فيه معلومات مهمة عن واردات بيت المال ووجوه إنفاقها، كما أنه كان بمثابة برنامج إصلاحي لمعظم جوانب الحياة الاقتصادية.

هذا بالإضافة إلى المصادر المختلفة الأخرى التي أفادت منها الدراسة إلى جانب المؤلفات الحديثة ذات الصلة بالموضوع مثل كتاب ( المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية ) للأستاذ الدكتور حسام الدين السامرائي حيث جاءت فيه معلومات عن الوزارة والدواوين المركزية الثابتة والدواوين المؤقتة، وكتاب ( الحضارة الإسلامية ) للأستاذ الدكتور محمد ضيف الله بطاينة الذي جاء فيه معلومات الخلافة والوزارة وتطورها وعلاقة الخلفاء بالوزراء، بالإضافة إلى الولاية على البلدان وأنواع الولاية، وشروط اختيار الولاة، والشرطة والكتاب وشروط اختيارهم، وعن الدواوين. وكتاب ( البنية الإدارية للدولة العباسية في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ) للأستاذ الدكتور عبدالكريم حتامه، حيث جاء فيه معلومات عن الوزارة وأنواعها وكيفية اختيار الوزراء وعلاقة الخلفاء بالوزراء، وكذلك عن الامارة وأنواعها وكيفية اختيار العمال والولاة. هذا بالإضافة إلى دراسة ( موظفو الدواوين في المشرق الإسلامي منذ قيام الدولة الإسلامية وحتى سنة ٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م ) للدكتور صوان الشرفات، والتي جاء فيها معلومات عن شروط اختيار موظفي الدواوين ، بالإضافة إلى الرقابة على أعمال موظفي الدواوين، وكذلك كان فيها معلومات عن الدواوين المختلفة وغيرها من المؤلفات الواردة في قائمة المصادر والمراجع.

## الفصل الأول

### جهود الإصلاح والتجديد في مجال السياسة والحكم:

- مقدمة
- نظرية الخلافة
- البيعة
- تجديد البيعة
- الأسباب الموجبة لأخذ البيعة
- ولاية العهد
- مطالعة الخلفاء للأمور
- ألقاب الخلفاء
- شارات الخلافة
- الوزارة وأهميتها ومكانتها
- أنواع الوزارات وصلحياتها
- وزارة التفويض
- اختيار الوزراء وشروط اختيارهم
- أداء الوزراء لواجباتهم
- العلاقة بين الخلفاء والوزراء
- ضعف الوزارة أسبابه وآثاره
- الكتابة ومكانة الكتاب
- الحجابة

## الخلافة:

بعد أن حققت الثورة العباسية النجاح، وأصبح الحكم بيد العباسيين كان عليهم أن يقدموا طرحاً سياسياً مناسباً وعرضاً مقبولاً لنظرتهم للخلافة، حيث كانت التيارات الدينية والسياسية نشطة في بلورة فكرها في كافة المجالات؛ وكان من بين الموضوعات المطروحة للنقاش ومن أكثرها جدلاً موضوع الخلافة وأسسها وشروطها، وأحقية توليها. وكان كل واحد من التيارات الدينية والسياسية يعرض رؤاه ووجهة نظره ويأتي بالأدلة التي تؤيدها من الكتاب والسنة، فكان لا بدّ للعباسيين من تقديم طرحٍ يستندون عليه في الترويج لفكرة أحقيتهم في تولي الخلافة وتسلمهم مقاليد السلطة لتحظى بالقبول والتأييد.

إن قواعد الملك تركز على السياسة والتأسيس، والتأسيس يكون في تثبيت مبادئه، وترسيخ قواعده ومبادئه التي تشتمل على: الدين، والقوة، والثروة.<sup>(1)</sup>

ولهذا فإن الدعوة العباسية تبنت مجموعة من المبادئ لاقت قبولاً لدى الشعوب التي أصبحت تواقفة للتغيير، وهذه المبادئ ظهرت في التعليمات التي أصدرها أبو مسلم الخراساني حيث قال : " وقد كان الإمام أمرنا وتوالت كتبه

<sup>1</sup> - الماوردي؛ علي بن محمد ( ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م ) : تسهيل النظر وتعجيل الظفر في اخلاق الملك وسياسة الملك ، تحقيق ودراسة رضوان السيد ، دار العلوم العربية للطباعة والنشر و المركز الاسلامي للبحوث ، بيروت، ١٩٨٧م، ص٢٠٣، وسيشار إليه فيما بعد : الماوردي : تسهيل النظر

إلينا بأن ندعو الناس إلى كتاب الله وسنة نبيه والعمل بذلك، وإظهار العدل، وإنكار الجور، وأن أبايع الناس على ذلك»<sup>(١)</sup>

وبما أن العباسيين انطلقوا في دعوتهم أصلاً من مبادئ الإصلاح والمساواة والعدل<sup>(٢)</sup> كان عليهم الاعتماد على مسوغات دينية لإضفاء الشرعية على حكمهم - لا سيما أنهم سيحكمون باسم الخلافة الإسلامية وستخضع لهم الشعوب الإسلامية - من خلال الانطلاق بأحقيتهم في تولي الخلافة فاعتمدوا في ذلك على صلة القربى التي تربطهم بالرسول - صلى الله عليه وسلم - وأنهم أحق الناس بوراثته وذلك لإيقاظ الوازع الديني لكسب الأتباع والمؤيدين لحكمهم من خلال بيان قربهم من الرسول - صلى الله عليه وسلم - في النسب، وأن هذا يعطيهم الأحقية في وراثة الخلافة ولذلك تبنا الآراء المعبرة عن ذلك التوجه.<sup>(٣)</sup>

### نظرية الخلافة:

سعى العباسيون منذ أن تسلموا زمام الأمور إلى طرح وجهة نظرهم في الخلافة وذلك من أجل إضفاء الشرعية على سلطتهم فعملوا على تقريب العلماء

١ - مجهول : أخبار الدولة العباسية وفيه أخبار العباس وولده ، تحقيق عبدالعزيز الدوري و عبدالجبار المطلبي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٧م ، ص ٢٩٣ ، وسيشار إليه فيما بعد : مجهول : أخبار الدولة العباسية، وانظر أيضاً : سليمان ؛ حسين محمد : الدولة الإسلامية في العصر العباسي ، عالم الكتب ، ( د . م ) ، ( د . ت ) ص ١١ ، وسيشار إليه فيما بعد : سليمان : الدولة الإسلامية  
٢ - عليان ؛ محمد عبدالفتاح : قيام الدولة العباسية وتفسير جديد لدوافع الفرس إلى مؤازرتها، دار الهداية ، عمان ، ط ٢ ، ١٩٩٤ ، ص ٣٧-٤١ ، وسيشار إليه فيما بعد : عليان : قيام الدولة العباسية  
٣ - الدوري؛ عبدالعزيز : التكوين التاريخي للامة العربية ، وزارة الشباب ، عمان ، ١٩٩٥ ، ص ١٨-١٩ ، وسيشار إليه فيما بعد : الدوري ، التكوين التاريخي ، وانظر أيضاً: الحنيطي ؛ سعد : الفقيه والسلطان فقهاء العراق والسلطة العباسية ( ١٣٢ - ١٩٨ هـ ) ، دار البيارق ، عمان ، ١٩٩٩م ، ص ٨٧ ، وسيشار إليه فيما بعد : الحنيطي : الفقيه والسلطان

والفقهاء وذلك لإثبات جديتهم في العمل على تحقيق مبادئ دعوتهم لإكساب سلطتهم الشرعية حيث تستمد قوتها من تأييد هذه الفئات، وقد تبني العباسيون وجهة النظر التي تبرز صلة القربى بالرسول - صلى الله عليه وسلم - والتي تمنحهم حق وراثته النبي وبالتالي وراثته الخلافة وهذا ما نستنتجه من قول داود ابن علي<sup>(١)</sup> في سنة ١٣٢هـ/٧٤٩م عندما بايع أبا العباس : " إنه والله ما كان بينكم وبين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خليفة إلا علي وأمير المؤمنين هذا الذي خلفي "<sup>(٢)</sup>.

ويذكر أن العباس سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ما لهم من الأمر فأخبره الرسول بأن الخلافة لهم عندما قال : " لي النبوة، ولكم الخلافة، بكم يفتح هذا الأمر، وبكم يختتم "<sup>(٣)</sup> ويذكر أيضاً أن الرسول - صلى

١ - داود بن علي بن عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي، ولد سنة ٨١هـ، وكان بالحريمة من ارض الشراة، ولي امرة الكوفة والمدينة، روى عن ابيه عن جده، وتوفي سنة ١٣٣هـ. ( المزي؛ جمال الدين ابو الحجاج يوسف ( ت ٧٤٢هـ / ١٣٦٨م ) : تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق وضبط وتعليق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م، مج ٢ ، ص ٤٢٠ )

٢ - ابن خياط العصفري ؛ خليفة ( ت ٢٤٠ هـ / ٨٥٤م ) : تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق اكرم ضياء العمري ، دار القلم ، دمشق ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٧م ، ص ٤٠٩ ، وسيشار إليه فيما بعد خليفة : تاريخ خليفة ، وانظر أيضاً المسعودي ؛ علي بن الحسين بن علي ( ت ٣٤٦هـ / ٩٥٧م ) : مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ج ٣ ، ص ٢٧٠ ، وسيشار إليه فيما بعدالمسعودي : مروج الذهب ، المقدسي ؛ مطهر بن طاهر ( ت ٥٠٧هـ / ١١١٣م ) : البدء والتاريخ ، باريس ، ١٩١٦م ، ج ٦ ، ص ٧٠ ، وسيشار إليه فيما بعد المقدسي : البدء والتاريخ

٣ - الخطيب البغدادي ؛ أحمد بن علي ( ت ٤٦٣ هـ / ١٠٧١م ) : تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ( د.ت ) ، ج ١١ ، ص ٢٥١ ، وسيشار إليه فيما بعد : الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد وانظرا أيضاً : ابن كثير ؛ إسماعيل بن كثير ( ت ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م ) : البداية والنهاية ، تحقيق أحمد عبدالوهاب فتيح ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ج ١١ ، ص ٢٥ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن كثير : البداية والنهاية. ومرتبة الحديث موضوع. انظر : الأحدث ؛ خلدون ؛ زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٦م ، مج ٣ ، ص ١٥٥ - ١٥٦ ، وسيشار إليه فيما بعد : الأحدث ؛ زوائد تاريخ بغداد . والحديث الموضوع هو اقرار الراوي على نفسه بوضع الحديث قالاً أو حالاً أو ركافة الالفاظ انظر : ابن كثير ؛ إسماعيل ( ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م ) : الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق أحمد محمد شاکر ، دار المؤيد ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٩٧م ، ص ٧٥ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن كثير : الباعث الحثيث. كما ان المصادر المتقدمة لم تذكر مثل هذه الاحاديث مثل الطبري.

الله عليه وسلم - أخبر العباس بتولي ولده لأمر الخلافة حيث تذكر أن عبد الله بن عباس حدث عن أبيه أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال للعباس: " يكون الملك في ولدك" (١)

وقد اعتبر أبو العباس أن الله سبحانه وتعالى اختارهم ليكون الإسلام فيهم من أجل العمل على نصرته والدفاع عنه والعمل على نشر رسالته، وخصهم الله بالقربى من الرسول - صلى الله عليه وسلم - ويظهر هذا في قوله: "الحمد لله الذي اصطفى الإسلام لنفسه فكرمه، وشرفه وعظمه، واختاره لنا وأيده بنا، وجعلنا أهله وكهفه وحصنه والقوام به، والذابين عنه والناصرين له، وألزمنا كلمة التقوى، وجعلنا أحق بها وأهلها، وخصنا برحم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقرابته، وأنشأنا من آبائه، وأنبتنا من شجرته، واشتقنا من نبعته" (٢) ولم يقف عند هذا الحد بل اعتبر توليهم للخلافة بمثابة عودة الحق لأصحابه حيث قال " وزعمت السبئية (٣) الضلال، أن غيرنا أحق بالرياسة والسياسة والخلافة منا، فشاهات وجوههم ! فلما آسفوه انتقم منهم بأيدينا، ورد

١ - الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٢٥١ . ومرتببة الحديث اسناده ضعيف واعتبره البعض موضوع انظر : الأحذب : زوائد تاريخ بغداد ، مج ٨ ، ص ٨١ - ٨٢ . و الحديث الضعيف هو ما لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن انظر : ابن كثير : الباعث الحثيث . ص ٤٢  
٢ - الطبري ؛ محمد بن جرير ( ٣١٠ هـ / ٩٢٢ م ) : تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٦٧ م ، ج ٧ ، ص ٤٢٥ - ٤٢٦ ، وسيشار إليه فيما بعد : الطبري : تاريخ الطبري ، وانظر أيضاً : النويري ؛ أحمد بن عبد الوهاب ( ت ٧٣٣ هـ / ١٣٣٢ م ) : نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق علي بوملحم ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ( د.ت ) ، ج ٢٢ ، ص ٣٩ - ٤٠ ، وسيشار إليه فيما بعد : النويري : نهاية الأرب ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ٤٥ - ٤٦  
٣ - السبئية : هم اصحاب عبدالله بن سبأ الذي أظهر القول بالنص بإمامة علي بن ابي طالب، ومنه تشعبت اصناف غلاة الشيعة، وهم اول فرقة قالت بالتوقف والغيبة والرجعة. انظر : الشهرستاني ، محمد بن عبدالكريم ( ت ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢ م ) : الملل والنحل ، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، بيروت ( د.ت ) ، ج ١ ، ص ١٤٠-١٤١ ، وسيشار إليه فيما بعد : الشهرستاني : الملل والنحل

علينا حقنا، وتدارك بنا أمتنا، وولى نصرنا والقيام بأمرنا، ليمن بنا على الذين  
استضعفوا في الأرض، وختم بنا كما افتتح بنا"<sup>(١)</sup>

وقد وصف داود بن علي تولى العباسيين للخلافة بطلوع الشمس من  
مكانها الصحيح، وكذلك بزوغ القمر من موقعه الذي يجب أن يبزغ منه، واصفاً  
ذلك بعودة السهم إلى مقره الأساسي وأعاد القول بما ذكره أبو العباس من أن  
توليهم للخلافة إنما هو عودة الحق إلى أهله من بيت النبي - صلى الله عليه  
وسلم - وعودة الإرث لورثته الشرعيين وذلك عندما قال: "أيها الناس، الآن  
أقشعت حنادس الدنيا"<sup>(٢)</sup>، وانكشف غطاؤها، وأشرقت أرضها وسماؤها، وطلعت  
الشمس من مطلعها، وبزغ القمر من مبزغه، وأخذ القوس باريها، وعاد السهم  
إلى منزعه، ورجع الحق إلى نصابه، في أهل بيت نبيكم، أهل الرأفة والرحمة  
بكم والعطف عليكم"<sup>(٣)</sup>. ثم قال: "فظن عدو الله أن لن نقدر عليه، فنادى حزبه،  
وجمع مكائده، ورمى بكتائبه؛ فوجد أمامه ووراءه وعن يمينه وشماله، من مكر  
الله وبأسه ونقمته ما أمت باطله، ومحق ضلاله، وجعل دائرة السوء به، وأحيا  
شرفنا وعزنا، ورد إلينا حقنا وإرثنا"<sup>(٤)</sup>.

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٤٢٥ - ٤٢٦، وانظر أيضاً: النويري: نهاية الأرب، ج ٢٢، ص ٢٥ -  
٢٦، ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١٠، ص ٤٥ - ٤٦  
٢ - الجندس: الظلمة والليل الشديد الظلمة، والحنادس: ثلاث ليال في آخر الشهر لظلمتهن. (ابن منظور؛ محمد  
بن مكرم (ت ٨٧١/١٣١١ م): لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٤، ٢٠٠٤ م، ج ٤، ص ٢٤٤-٢٤٥)  
٣ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٤٢٦ - ٤٢٨. وانظر أيضاً: اليعقوبي؛ أحمد بن أبي يعقوب (ت  
٢٨٤ هـ/٨٩٧ م): تاريخ اليعقوبي، تحقيق عبدالامير مهنا، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت  
(د.ت)، ج ٢، ص ٢٨٤، وسيشار إليه فيما بعد، اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي ٢٨٥: النويري: نهاية الأرب ج  
٢٢، ص ٢٦ - ٢٧، الحنيطي: الفقيه والسلطان، ص ٩١  
٤ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٤٢٧

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن العباسيين قد سعوا لتوطيد أركان حكمهم  
فطرحوا اتجاهاً نظرياً يهدف إلى كسب الأنصار وحشد المؤيدين لحكمهم، وهم  
بهذا الطرح يخاطبون الشعور الديني لدى الناس، لا سيما وأن العباسيين تبنا  
شعارات لثورتهم ارتكزت على الناحية الدينية واستمدوها من التعاليم الإسلامية .  
وبعد أن تبوأ المنصور (١٣٦هـ/٧٥٣م - ١٥٨هـ/٧٧٤م) الخلافة أكد  
على أحقية العباسيين بها، وقد انعكس ذلك بخطاباته، فمثلاً خطب في الهاشمية  
بعدما أخذ عبدالله بن الحسن<sup>(١)</sup> وأنصاره وبعد أن اعتبر العباسيين أفضل من بايع  
له أهل خراسان حيث قال: " يا أهل خراسان، أنتم شيعتنا وأنصارنا وأهل دولتنا،  
ولو بايعتم غيرنا لم تبايعوا خير منا "<sup>(٢)</sup>.  
وأشار إلى أن أبناء علي بن أبي طالب فقدوا حقهم في الخلافة، وأنه  
بتأييد أهل خراسان استطاع العباسيون استعادة حقهم، ولم يتوان في التأكيد على  
أن هذا الحق جاء من حقهم في وراثة النبي - صلى الله عليه وسلم - حيث قال  
: " وأصار إلينا ميراثنا عن نبينا - صلى الله عليه وسلم - ، فقرّ الحق مقره،  
وأظهر مناره، وأعز أنصاره، وقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب  
العالمين. فلما استقرت الأمور فينا على قرارها من فضل الله فيها وحكمه العادل

<sup>١</sup> - عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب، ابو محمد، من اهل المدينة، قدم مع جماعة من الطالبين  
على ابي العباس السفاح وهو بالانبار، ثم رجعوا الى المدينة، فلما ولي المنصور حبس عبدالله بالمدينة لاجل ابيه  
محمد و ابراهيم عدة سنين، ثم نقله الى الكوفة فحبسه بها حتى مات. ( الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج ٩ ،  
ص ٤٣٨ )

<sup>٢</sup> - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٩٢ - ٩٣ ، وانظر ايضاً : المسعودي : مروج الذهب، ج ٣ ، ص ٣١١



لنا، وثبوا علينا ظلماً وحسداً منهم لنا، وبغياً لما فضلنا الله به عليهم، وأكرمنا

به من خلفته وميراث نبيه - صلى الله عليه وسلم." (١)

وبهذا فهو يؤكد على أحقيتهم بوراثة النبي - صلى الله عليه وسلم -

وأن توليهم الخلافة ما هو إلا عودة الحق إلى وضعه الطبيعي .

كما أن الخليفة المنصور استمر في طرح رؤاه للخلافة في مواقع مختلفة

من ولايات الدولة، فركز على قضية اختيار الله للعباسيين ليكونوا على رأس

الدولة وولاية أمر الأمة فلم يتوان في بيان ذلك في مكة حيث قال : " أيها الناس،

إنما أنا سلطان الله في أرضه ،أسوسكم بتوفيقه وتسديده وإرشاده، وخازنه على

ماله وفيئه " (٢)

وكان الخليفة المنصور يرى أن العباسيين هم أحق الناس بتولي الخلافة

ولا يوجد من هو أحق منهم بتوليها حيث قال: " ولو علمت مكان من هو أحق

بهذا الأمر مني لأتيتة حتى أدفعه إليه " (٣)

١ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٩٢ ، وانظر أيضاً : المسعودي : مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٣١٢ ،  
٢ - ابن قتيبة الدينوري ؛ عبدالله بن مسلم ( ت ٢٧٦ هـ / ٨٨٩ م ) : عيون الأخبار ، شرحه وضبطه وعلق عليه  
وقدم له ورتب فهارسه يوسف علي طويل ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان  
( د.ت ) ، ج ٢ ، ٢٧٤ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن قتيبة : عيون الأخبار ، وانظر أيضاً : البلاذري ؛ أحمد بن يحيى ( ت  
٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م ) : انساب الإشراف ، حققه وقدم له سهيل زكار ورياض زركلي ، دار الفكر للطباعة  
والنشر والتوزيع ، ( د.ت ) ، ج ٤ ، ص ٣٦٠ ، وسيشار إليه فيما بعد : البلاذري : انساب الإشراف الأبوي ؛ منصور  
بن الحسين ( ت ٤٢١ هـ / ١٠٣٠ م ) : نثر الدر في المحاضرات ، تحقيق خالد عبدالغني محفوظ ، منشورات  
محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ( د.ت ) ، ج ٣ ، ص ٦٠ - ٦١ ، وسيشار إليه فيما بعد  
الأبي : نثر الدر

٣ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٩ ، ص ٣١٠

وبهذا فقد سجل بعض الباحثين على العباسيين الأخذ بالنظرية التي تنادي  
أن الله اختار العباسيين للخلافة أو ما يسمى بالاستخلاف الإلهي والتي اعتبروها  
انعكاساً لنظرية الحق الإلهي المقدس لدى الفرس.<sup>(١)</sup>

والحقيقة أن أبا العباس عندما أورد في خطابه بعض العبارات التي فسرهما  
الباحثون بعدة اتجاهات - والتي تتضمن الأفكار السابقة ولم يتطرقوا إلى طموحه  
وتمسكه بإحياء العمل بالكتاب والسنة - كان بحاجة إلى تقوية أركان حكمه  
الغض، ولتحقيق ما يريد كان لا بد له من مخاطبة المشاعر الدينية والتي تحت  
على وحدة الأمة والجماعة والتي تنطوي في الوقت عينه على التحذير من  
المساس بمبدأ الطاعة أو التفكير بالخروج على الدولة، لأن حكمهم لا زال قيد  
التأسيس ويحتاج إلى تقوية دعائمه وأنه يحتاج إلى بعض الوقت لتظهر إنجازاته  
على أرض الواقع حسب وعود مبادئ الثورة.

ومما يؤكد على عدم تبني العباسيين لطرح نظرية الخلافة بهذا التفسير،  
وجود دور لأهل الحل والعقد في اختيار المعتصم للخلافة،<sup>(٢)</sup> وكذلك اعتراض  
القادة والقضاة والكتاب على اختيار المقتدر (٢٨٢هـ/٩٠٠م - ٣٢٠هـ/٩٣٢م)  
للخلافة وبيعتهم لعبدالله بن المعتز (٢٥٢هـ/٨٦٦م - ٢٥٥هـ/٨٦٨م).<sup>(٣)</sup>

١ - حسين سليمان : الدولة الإسلامية ، ص ١٢-١٤  
٢ - ابن العمراني ؛ محمد بن علي ( ت ٥٨٠ هـ / ١١٨٤ م ) : الانبياء في تاريخ الخلفاء ، تحقيق وتقديم قاسم  
السامرائي ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠١ م ، ص ٧٣ ، ص ١٠٣ ، وسيشار إليه فيما بعد ابن  
العمراني : الانبياء في تاريخ الخلفاء  
٣ - المسعودي : مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ٢٩٢ ، وانظر أيضاً : بطاينة محمد : الإيجاز والابتناس بأخبار بني  
العباس ، دار الهلال ، أريد ، ١٩٩٩ م ، ص ٣٣ ، وسيشار إليه فيما بعد : بطاينة : الإيجاز والابتناس

وفي هذه الفترة كانت سيطرة الاتراك على مقاليد الامور بشكل كامل حيث كان لهم الدور في اختيار الخليفة وعزله.

إن قيام أهل الحل والعقد باختيار الخليفة، أو اعتراض كبار رجال الدولة على الخليفة ينفي وجود نظرية الاستخلاف الإلهي التي يتهم الباحثون العباسيين بتبنيها، فهذا التفسير عرضه الباحثون لتأكيد قولهم أن العباسيين قد اتخذوا الدين وسيلة لبسط سلطانهم وتثبيت أركان دولتهم ولفرض طاعتهم على الناس،<sup>(١)</sup> وكذلك لاثبات رأيهم أن العباسيين قد استمدوا هذه النظرية وأخذوها عن نظام الفرس السياسي الذي يعتبر أن من يتولى الملك وهو لا ينتسب إليه يعتبر مغتصباً لحق غيره، والعباسيون أيضاً أقاموا حقهم في الخلافة على أساس أنهم وارثو بيت الرسول،<sup>(٢)</sup> فهذا الطرح لو عرضه العباسيون من هذا المنطلق لتم رفضه بشدة من قبل كثير من التيارات الفكرية التي كانت نشطة آنذاك في بحث كافة القضايا التي يتم تناولها.

وظهر تشبث الخليفة المنصور بإصلاح الأوضاع المتردية مع نهاية الدولة الأموية والتي دفعت بعض الناس لتأييد الأفكار العباسية ، فكان على الخليفة المنصور أن يحبط محاولات التمرد أو الانشقاق الهادفة إلى الإطاحة بحكمهم التي فكر بها العلويون في مهدها وقبل أن تتفاقم وتأخذ منحى آخر قد يؤدي إلى

١ - الصالح ؛ صبحي : النظم الاسلامية نشأتها وتطورها ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٨ ، ١٩٩٠م ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وسيشار إليه فيما بعد : الصالح : النظم الاسلامية  
٢ - الصالح : النظم الاسلامية ، ص ٢٧٠

زعزعة وضع الحكم الجديد وتبدد أمر الخلافة من يدهم إلى غيرهم من الطامعين  
بالحكم .

ودفع العباسيون بثقلهم من أجل تعزيز هذا التوجه في إثبات حقهم  
الشرعي في تولي الخلافة خاصة بعد توجهات العلويين المطالبة بأولويتهم  
وأحقيتهم في تولي أمر المسلمين مستنديين إلى صلة القربى التي تربطهم  
بالرسول - صلى الله عليه وسلم - وتفنيدهم وتفسيرهم لكيفية استحقاقهم  
الخلافة وقد كان هذا الجانب مدار الحديث في المراسلات التي جرت بين الخليفة  
أبي جعفر المنصور ومحمد النفس الزكية.<sup>(١)</sup>

وسعى كل من الفريقين لإثبات أحقيته في الخلافة وكل طرف يسوق  
براهينه وأدلته حول قناعته بأحقيته بالخلافة ومحاولة إحضار إدعاء الطرف  
الآخر، فقد اعتبر محمد النفس الزكية أن الحق للعلويين، وأن علي بن أبي طالب  
هو الوصي والإمام ولا يجوز وراثته وهم أحياء حيث قال : " وقد تعلم أن الحق

١ - المبرد؛ محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ / ٨٩٨ م) : الكامل في اللغة والادب ، تحقيق عبدالحميد هندأوي ،  
منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) ، ج ١ ، ص ١٢٠ ، ويشار إليه فيما  
بعد : المبرد : الكامل في اللغة والادب ، وانظر أيضاً : الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٥٨١ ، ابن الأثير  
؛ علي بن محمد عبدالكريم الشيباني (ت ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م) : الكامل في التاريخ ، دار صادر ، بيروت ،  
(د.ت) ، ج ٥ ، ص ٥٣٦ - ٥٤١ ، ويشار إليه فيما بعد : ابن الأثير : الكامل في التاريخ

حقنا، وإنكم إنما طلبتموه بنا، ونهضتم فيه شيعتنا، وخببتموها بفضلتنا،

وأن أبانا علياً كان الوصي والإمام، فكيف ورثتموه دوننا ونحن أحياء؟! " (١).

وقد أشار إلى أن قرابتهم للرسول - صلى الله عليه وسلم - تجعل لهم

الحق في تولي الخلافة أكثر من أي فرع آخر من بني هاشم، لأنهم أبناء ابنته

حيث قال: " وقد علمت أنه ليس أحد من بني هاشم يمت بمثل فضلنا ، ولا يفخر

بمثل قديمنا وحديثنا ونسبنا وسببنا" (٢).

وردَّ الخليفة المنصور على هذا الادعاء بالاستناد إلى العمومة، وأن

العباس هو عم الرسول- صلى الله عليه وسلم- وله أحقية وراثته ويرى أن

أحفاد الرسول- صلى الله عليه وسلم- من ابنته فاطمة لا يؤول إليهم الميراث،

حيث أشار في رده إلى أن البنت لا تولي الإمامة وبناءً على ذلك فإنهم لا حق

لهم في وراثة الخلافة حيث يقول في رده: " فإذا جلّ فخرك بالنساء، ولم يجعل

الله النساء كالعومة، ولا الأباء كالعصبة والأولياء، ولقد جعل العم أبا، وأما ما

ذكرت من النساء وقرابتهم فلو أعطين على قرب الأنساب وحق الأحساب لكان

الخير كله لآمنة بنت وهب، ولكن الله يختار لدينه من يشاء من خلقه، وأما ما

١- الأزدي؛ يزيد بن محمد ( ٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م ) : تاريخ الموصل ، تحقيق علي حبيبة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٦٧ م ، ص ١٨٢ - ١٨٣ ، وسيشار إليه فيما بعد: الأزدي : تاريخ الموصل ، وانظر أيضاً: ابن الجوزي ؛ عبدالرحمن بن علي ( ت ٥٩٧ هـ / ١٢٠١ م ) : المنتظم في تاريخ الملوك والامم ، دراسة وتحقيق محمد عبدالقادر عطا و مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ م ، ج ٨ ، ص ٦٥ ، وسيشار إليه فيما بعد: ابن الجوزي : المنتظم. الاربلي ؛ عبدالرحمن سنبط قنيتو ( ت ٧١٧ هـ / ١٣١٧ م ) : خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سير الملوك ، وقف على طبعه وتصحيحه مكي السيد جاسم ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ط ٢ ، ١٩٦٤ م ص ٧٠ - ٧١. وسيشار إليه فيما بعد : الاربلي : خلاصة الذهب المسبوك. ٢- المبرد: الكامل، ج ٣، ص ٣٠٣. وانظر أيضاً: الطبري: تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٥٦٧ - ٥٦٨. ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ٥ ، ص ٥٣٦ - ٥٣٧

ذكرت من أنك ابن بنت رسول الله، وإنها لقرابة قريبة، غير أنها إمراة لا تحوز الميراث، ولا يجوز أن تؤم، فكيف تُرث الإمامة من قبلها؟ وظننت انما ذكرنا من فضل علي أنا قدمناه على حمزة والعباس وجعفر، ولقد علمت ماثرنا في الجاهلية سقاية الأعظم، وولاية زمزم، وكانت للعباس دون إخوته، وتوفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وليس من عمومته أحد حياً إلا العباس، فكان وارثه دون بني عبد المطلب، وطلب الخلافة غير واحد من بني هاشم، فلم ينلها إلا ولده، فاجتمع للعباس أنه أبو رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خاتم الأنبياء، وبنوه القادة الخلفاء، وورثنا دونكم الأنبياء، وحزنا شرف الآباء".<sup>(١)</sup>

وفي هذا الرد يكرر الخليفة المنصور التأكيد على أحقية بني العباس في الخلافة مستنداً إلى أن الابنة لا تؤم المسلمين في الصلاة شرعاً وعليه يقىس بأن سلالتها لا يحق لهم تولي خلافة المسلمين، هذا بالإضافة إلى أن العم هو الأولى بالميراث من الناحية الشرعية، وأن قرابة أبناء البنت لا تحولهم بميراث الخلافة وعلى هذا لم يعد للعلويين الحق بالخلافة ماراً على ذلك بالتفصيل منذ حادثة التحكيم وتنازل الحسن عن الخلافة.

١ - مسكويه ؛ أحمد بن محمد (ت ٤٢١ هـ / ١٠٣٠ م) : تجارب الامم وتعاقب الهمم ، تحقيق سيد كسروي حسن ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) ، ج ٣ ، ص ٨٢ - ٨٥ ، وسيشار إليه فيما بعد: مسكويه ؛ تجارب الأمم. وانظر أيضاً : الاربلي : خلاصة الذهب المسبوك ، ص ٧١ . الذهبي ؛ محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م) : تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام ، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، ط ٢ ، ١٩٩١ م، ج حوادث ( ١٤١ - ١٦٠ هـ ) ، ص ٢٤ - ٢٦ وسيشار إليه فيما بعد : الذهبي: تاريخ الإسلام،

وقد انعكس الطرح العباسي للخلافة وتوليها في الشعر الذي كان يُقال  
آنذاك فمثلاً عندما دخل شبل بن عبدالله، مولى بني هاشم على عبدالله بن علي

عم الخليفة السفاح قال : [الخفيف]

أصبح المَلِكُ ثابتَ الأساسِ      بالبّهاليل من بني العباسِ  
طلبوا وترَ هاشم فشفّوها      بعد ميّيلٍ من الزمان وياسٍ<sup>(١)</sup>

وفي هذا إشارة إلى أن عودة الخلافة إلى بني العباس عادت للنهوض  
على أساس متين وقوي وهو عودتها في أقارب الرسول - صلى الله عليه وسلم -  
من بني العباس، وأنهم أعادوها إلى حيث أرادها الله بعد أن كانت فترة من  
الزمان في غيرهم. كما صور البعض من الشعراء النظرة العباسية للخلافة بشعره  
وذلك عند ظهور محمد بن عبدالله بن الحسن، فقد قال ابن هرمة<sup>(٢)</sup> منشداً أبا

جعفر : [الوافر]

غلبت على الخلافة من تمنى      ومناه المٌضِلُّ بها الضُّلُولُ  
فأهلك نفسه سفهاً وجُبناً      ولم يُقسَمَ له منها فتيلُ

١ - الإصفيهاني ؛ علي بن الحسين ( ٣٥٦ هـ / ٩٧٦ م ) : الاغاني ، اعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي ، دار إحياء التراث العربي ، ( د.ت ) ، ج ٤ ، ص ٤٩١ ، وسيشار إليه فيما بعد : الإصفيهاني : الأغاني ، وانظر أيضاً : ابن الطقطقا ؛ محمد بن علي ابن طباطبا ( ت ٧٠١ هـ / ١٣٠١ م ) : الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، دار صادر ، بيروت ، ص ١٥١ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن الطقطقا : الفخري في الآداب السلطانية ، أبو الفداء ، إسماعيل بن علي ( ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣١ م ) : المختصر في أخبار البشر ، علق عليه ووضع حواشيه محمود ديبوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ( د.ت ) ، ج ١ ، ص ٢٩٤ ، وسيشار إليه فيما بعد أبو الفداء : المختصر ، ابن الأثير : الكامل ، ج ٥ ، ص ٤٣٠

٢ - هو أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الكناشي ، من مخضرمي الدولتين ، نشأ في المدينة وترعرع فيها ، ثم انتقل إلى الشام ، مدح المنصور فآكرمه . ( الكريطي ؛ حاكم حبيب : معجم الشعراء الإسلاميين ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٥ م ، ص ٢٣٧ ، وسيشار إليه فيما بعد : الكريطي : معجم الشعراء )

وما الناسُ احتَبَوْكَ بها ولكن  
حَبَاكَ بِذَلِكَ الملكِ الجليلِ  
تراثُ محمدٍ لكمُ وكنتم

ثم أشار السيد بن محمد<sup>(٢)</sup> في مجلس الخليفة أبي جعفر المنصور إلى أن  
الله أعطى الخلافة للعباسيين وكان ذلك في مجلس المنصور بالجسر عندما أنشده

[البسيط]:

إن الإله الذي لا شيءَ يشبَّهه  
أعطاكم الملكَ للدنيا وللدِّينِ

أعطاكم اللهُ ملكاً لا زوالَ له  
حتى يُقادَ إليكم صاحبُ الصَّينِ<sup>(٣)</sup>

وكذلك ما قاله مروان بن أبي حفصة<sup>(٤)</sup> عندما أنشد الخليفة هارون الرشيد

[الطويل]

بقوله:

أمورٌ بميراثِ النبيِّ وليَّتْها  
فأنتَ لها بالحزمِ طاوٍ وناشِرُ

إليكمُ تناهتُ فاستقرَّتْ وإنَّما  
إلى أهلهِ صارتُ بهنَّ المصايرُ

وأبناءُ عَبَّاسٍ نجومٌ مضيئةٌ  
إذا غابَ نجمٌ لاحَ آخرُ زاهرُ

أبوكَ وكيُّ المصنطفي دونَ هاشمٍ  
وإن رَغمتُ من حاسديك المناخرُ<sup>(٥)</sup>

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٥٦٢  
٢ - هو اسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، ولد سنة ١٠٥هـ/٧٢٣م، نشأ في البصرة وتوفي في واسط سنة ١٧٣هـ/٧٨٩م، مدح المنصور والمهدي. (الشامي؛ يحيى: موسوعة شعراء العرب، دار الفكر العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م، ج ٢، ص ١٢٣، وسيشار إليه فيما بعد: الشامي: موسوعة شعراء العرب)

٣ - الأصفهاني: الأغاني، ج ٧، ص ١٨٩  
٤ - هو أبو السمط، مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة، وابو حفصة، ولد سنة ١٠٥هـ/٧٢٣م، وهو من مخضرمي الدولتين، مدح المهدي وتقرّب للرشيد، وتوفي سنة ١٨٢هـ/٧٩٨م (الكريطي: معجم الشعراء، ص ٢٠٩)

٥ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٣٤٧ - ٣٤٩



وقد استمر الطرح العباسي لنظرية الخلافة عبر سنوات حكمهم بأن  
توليهم أمر الخلافة إنما جاء من حق العم في وراثة ابن الأخ وأن أبناء البنات  
ليس لهم ذلك، وقد استمر هذا الطرح ينعكس في أشعار الشعراء فقد قال مروان

ابن أبي حفصة بين يدي الخليفة الرشيد : [ الكامل ]

أنى يكون وليس ذاك بكائن لبني البنات وراثته الأعمام<sup>(١)</sup>

وكذلك هي حال مولى المهدي حين مدح الخليفة الرشيد بقصيدة قال فيها:

[ الطويل ]

ورثت رسول الله عضواً ومفصلاً وذا من رسول الله عضواً ومفصلاً<sup>(٢)</sup>

وقد أكثر الشعراء في الإشارة إلى تلك الرؤية في أشعارهم فقال منصور

ابن الزبرقان النمري<sup>(٣)</sup> في الخليفة الرشيد : [ البسيط ]

يا ابن الأئمة من بعد النبي ويا ابـ من الأوصياء أقر الناس أو دفعوا

إن الخلافة كانت إرث والدكم من دون تيم وعفو الله متسع<sup>(٤)</sup>

وعندما تولى المتوكل الخلافة ( ٢٣٢هـ / ٨٤٦م - ٢٤٧هـ / ٨٦١م )

امتدحه أحد الشعراء بقصيدة أشار فيها إلى الأفكار التي يتبناها العباسيون

فقال: [ الكامل ]

١ - الأصفهاني : الأغاني ، ج ١٣ ، ص ١٠٠  
٢ - الأصفهاني : الأغاني ، ج ٢٣ ، ص ٦  
٣ - هو منصور بن سلمة بن الزبرقان، كنيته ابو الفضل، وكان يدين بالامامة سرا، مدح المهدي. توفي سنة ١٨٣هـ / ٨٠٥م ( الشامي : موسوعة شعراء العرب ، ج ٢ ، ص ٣٣٢ )  
٤ - ابن قتيبة الدينوري ؛ عبدالله بن مسلم ( ت ٢٧٦هـ / ٨٨٩م ) : الشعر والشعراء ، حقق نصوصه وعلق حواشيه وقد له عمر الطباع ، دار الأرقم ، (د.ت) ، ص ٦١٩ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن قتيبة : الشعر والشعراء

جاءت بلا طلب ولا يتمحل

كانت خلافة جَعْفَر كنبوة

وَهَب النبوة للنبي المرسل<sup>(١)</sup>

وَهَب الإله لك الخلافة مثل ما

ولم يقتصر هذا الطرح في مركز الخلافة ومن الخلفاء فحسب ، بل تبنى الولاية والعمال هذا الطرح، على نحو ما فعله طاهر بن الحسين عندما افتتح مدينة السلام حيث ذكر أن تولي العباسيين للخلافة لم يكن بأيديهم بل إن الله اختار لخلافته من ينهض بمسؤولياتها ويقدر على تحمل أعبائها فقد قال: " الحمد لله مالك الملك، يؤتي الملك من يشاء، وينزع الملك ممن يشاء، ويعز من يشاء، ويذل من يشاء، ولا يصلاح عمل المفسدين، ولا يهدي كيد الخائنين، إن ظهور غلبتنا لم يكن من أيينا ولا كيدنا، بل اختار الله لخلافته - إذ جعلها عموداً لدينه، وقواماً لعباده - من يستقل بأعبائها ، ويضطلع بحملها"<sup>(٢)</sup>

وفي رواية أخرى أنه قال : " بل اختار الله للخلافة إذ جعلها عماداً لدينه، وقواماً لعباده، وضبط الأطراف، وسد الثغور، وإعداد العدة، وجمع الفيء، وإنفاذ الحكم، ونشر العدل، وإحياء السنة، بعد إنزال البطالات، والتلذذ بموبق الشهوات."<sup>(٣)</sup>

١ - الأصفهاني: الأغاني، ج ٣، ص ١٥٣، وانظر أيضاً: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج ١٣، ص

١٥٥  
٢ - ابن عبدربه؛ أحمد بن محمد (ت ٣٢٨هـ / ٩٣٩ م): العقد الفريد، مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، (د.ت)، ج ٤، ص ١١٤، وسيشار إليه فيما بعد ابن عبدربه: العقد الفريد

٣ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٤٩٤

واعتبر بعض خلفاء بني العباس أن الخلافة قد وصلت إليهم بحكم القربى من الرسول - صلى الله عليه وسلم - وافتخروا بذلك لدرجة أنهم صوروا لو أن نيل السماء بالحسب والنسب لنالوها بلا عناء أو تعب بسبب صلتهم بالرسول - صلى الله عليه وسلم - ، فمما قاله الخليفة الراضي بالله أبو العباس ( محمد )

( بن جعفر بن المقتدر بالله مفتخراً : [ البسيط ]

لو أن ذا حسب نال السماء به  
شبهاً يقاس به في العجم والعرب<sup>(١)</sup>

نلنا السماء بلا كد ولا تعب

ولم يغفل العباسيون الإشارة إلى شروط تولي الخلافة وأول هذه الشروط وجود الخلافة في قريش، فقد أشار لذلك داود بن علي عندما خطب في الكوفة حيث قال: " يا أهل الكوفة .... فأظهر فيكم الخليفة، من هاشم... " <sup>(٢)</sup> والقرشية هي الشرط الأول من شروط الخلافة إذا أراد أهل الاجتهاد تولية خليفة للمسلمين عندما لا يكون لهم خليفة<sup>(٣)</sup> وقد تمت الإشارة لهذا الشرط في القول: " ما المهدي إلا من قريش، وما الخلافة إلا فيهم " <sup>(٤)</sup>، وكان إسحاق بن الفضل بن عبد الرحمن يرى جواز تولي الخلافة من صالح بني هاشم جميعاً، ويقول للأكبر من

١ - المرزباني؛ محمد بن عمران (ت ٣٨٤ هـ / ٩٩٤ م) : معجم الشعراء ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، تقديم محمود علي مكي ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، (د.ت) ، ص ٤٣٠ ، ويشار إليه فيما بعد : المرزباني : معجم الشعراء

٢ - اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، وانظر أيضاً : مسكويه : تجارب الأمم ، ج ٣ ، ص ٩ النويري : نهاية الأرب ج ٢٢ ، ص ٢٦ - ٢٧

٣ - النويري : نهاية الأرب ، ج ٦ ، ص ٣

٤ - الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ١٠

بني عبد المطلب، وكان يشاركه هذا الرأي يعقوب بن داود وكان يرى أن الخلافة لا تصلح في هذا الزمن إلا في بني هاشم. (١)

وبالإضافة إلى ذلك هناك شرط البلوغ الذي حرصوا عليه فلما أراد الخليفة الهادي (١٦٩هـ/٧٨٥م - ١٧٠هـ/٧٨٦م) خلع الرشيد وتولية جعفر نبهه يحيى بن خالد إلى عدم قبول الناس لذلك كونه لم يبلغ الحلم بعد وهو الشرط الواجب توفره لإمام الصلاة وأمير موسم الحج وقائد الغزوات<sup>(٢)</sup>، وبما أن الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، فإن عقدها لمن يضطلع بمهامها في الأمة واجب بالإجماع.<sup>(٣)</sup>

وقد تعددت طرق تعيين الخليفة من وجهة نظر الفقهاء فمن الطرق التي تم إتباعها في الدولة الإسلامية إما باختيار أهل الحل والعقد وإما بعهد من الخليفة السابق<sup>(٤)</sup>، فقد عهد محمد بن علي بن عبدالله بن عباس بالإمامة إلى ابنه إبراهيم المعروف بالإمام كما عهد إبراهيم بها إلى أخيه عبدالله الملقب بالسفاح (١٣٢هـ/٧٤٩م - ١٣٦هـ/٧٥٣م) الذي أوصى بدوره بالخلافة إلى أخيه عبدالله أبي جعفر الملقب بالمنصور.

١ - الطبري -: تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ١٥٥  
٢ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٢٠٩ - ٢١٠  
٣ - الماوردي ؛ علي بن محمد ( ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م ) : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، خرج احاديثه خالد عبد اللطيف السبع العلمي ، دار الكتاب العربي ( د.ت ) ، ص ٢٩ ، ويشير إليه فيما بعد : الماوردي : الأحكام السلطانية .  
٤ - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٣٣

واستمرت بالانتقال في ولده بالنص والعهد واحداً بعد آخر وهذا هو ما يعرف بمذهب الهاشمية<sup>(١)</sup> واحتجوا على ذلك بأن حقهم في الخلافة يصل إليهم من العباس لأنه كان حياً عند وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأنه أولى بالوراثة بحكم قرابة العمومة<sup>(٢)</sup>، وقد حرص الخلفاء العباسيون على تعيين ولاية عهودهم أثناء حياتهم والعمل على أخذ البيعة لهم عند التعيين، كما فعل الخليفة المهدي (١٥٨هـ/٧٧٤م - ١٦٩هـ/٧٨٥م) عندما أخذ البيعة لولده هارون بولاية العهد بعد أخيه الهادي<sup>(٣)</sup>، مع ضرورة العمل على تجديد هذه البيعة عندما يتسلمون الخلافة، إلا أن المشكلة التي واجهت أمر ولاية العهد هي العهد لأكثر من شخص مما ساهم في إيجاد أجواء مشحونة بالتوتر في البيت العباسي وبخاصة عندما يلجأ الخليفة الذي يقوم بالأمر إلى التغيير الذي يجريه على ولي العهد .

وكانت تنعكس رؤية العباسيين للخلافة في الكتب النافذة إلى الولاية عند تولي الخلافة حيث كان الرسم فيها أن تصدر بحمد الله تعالى، والصلاة على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - ، وتشريف الله تعالى له بإقرار الإمامة

١ - الهاشمية : اتباع هاشم بن محمد بن الحنفية، قالوا بانتقال الامامة من محمد بن الحنفية بعد وفاته الى ابنه هاشم، وانه افضى اليه اسرار العلوم، التي استأثره بها علي بن ابي طالبوقالوا ان لكل ظاهر باطنا، ولكل شخص روحاً، ولكل تنزيل تأويلاً. (الشهرستاني : الملل والنحل ، ج ١ ، ص ١٢٠ - ١٢٢ )  
٢ - الشهرستاني ، محمد بن عبدالكريم ( ت ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢م ) : الملل والنحل ، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت(د.ت) ، ق ١ ، ج ١ ، ص ١٢١ ، وسيشار إليه فيما بعد : الشهرستاني : الملل والنحل. وانظر أيضاً : الاربلي : خلاصة الذهب المسبوك ، ص ٥٤ - ٥٥ .  
٣ - النويري : نهاية الارب ، ج ٢٢ ، ص ٨١

في أقاربه، وتخصيصها ببني عمه الذين هم أحق الناس به وما أشار إليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - من بقاء الخلافة فيهم بقوله لعنه العباس

: "ألا أبشرك يا عم، بي ختمت النبوة وبولدك تختم الخلافة".<sup>(١)</sup>

وكان فكر الراوندية<sup>(٢)</sup> مؤيداً لنظرية العباسيين في الخلافة، حيث كانت

ترى أن أحق الناس بالإمامة بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - العباس ابن

عبدالمطلب، لأنه عمه ووارثه وعصبته لقوله تعالى: "وأولو الأرحام بعضهم

أولى ببعض في كتاب الله"<sup>(٣)</sup>، وإن الناس اغتصبوه حقه، وظلموه أمره، إلى أن

رده الله إليهم.<sup>(٤)</sup>

ومهما يكن من أمر مرتبة الأحاديث التي عرضها العباسيون أثناء طرحهم

لفكرة أحقيتهم في تولي الخلافة، فإن المصادر تؤكد أنهم اعتمدوا عليها لتعزيز

١ - القلقشندي؛ أحمد بن علي (ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) : صبح الاعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ج ٨، ص ٢٣٧ - ٢٣٩، وسيشار إليه فيما بعد القلقشندي : صبح الأعشى . ومرتبة الحديث معضل، لأن القلقشندي ذكره بدون اسناد. وقد وصف القلقشندي بانه سمع الحديث واجيز، ولكنه لم يتأهل لجفاء أبيه له. انظر : السخاوي؛ محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ م) : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ضبط وتصحيح عبد اللطيف حسن عبدالرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ م، ج ٢، ص ٢، وسيشار إليه فيما بعد : السخاوي : الضوء اللامع . والحديث المعضل هو الحديث الذي سقط من اسناده اثنان فصاعداً انظر : ابن كثير : الباعث الحثيث، ص ٤٩

٢ - الراوندية: هي حركة فارسية ذات نزعة دينية منحرفة عن الاسلام، حيث اعتقدوا ان ابا جعفر المنصور، هو ربهم، فسجن بعضهم وتصدى معن بن زائدة لهم. للمزيد عن فكر الراوندية انظر : الخطيب البغدادي؛ عبدالقاهر بن طاهر (ت ٤٢٩ هـ / ١٠٣٧ م) : الفرق بين الفرق، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣٤١، وانظر أيضاً : ابن حزم الاندلسي؛ علي بن أحمد (ت ٤٥٦ هـ / ١٠٦٣ م) : الفصل في الملل والنحل، وضع حواشيه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥ م، ج ٤، ص ١٥٤ - ١٥٥

٣ - سورة الانفال / الآية ٧٥

٤ - المسعودي : مروج الذهب، ج ٣، ص ٣٠٥،

موقفهم ولكسب تعاطف الناس الديني مع دعوتهم ليتمكنوا من إيجاد أكبر شريحة مؤيدة لهم.

وقد قال الشاعر أبو السمط<sup>(١)</sup> في تولي الخليفة المتوكل للخلافة : [ مجزوء

[الكامل]

للكم تراث محمد	ملك الخليفة جعفر
يرجو التراث بنو البنا	للدن والدنيا سلامه
والصهر ليس بوارث	وبعدكم تنفى الظلامه
أخذ الوراثة أهلها	وما لهم فيها قلامه
	والبنت لا ترث الإمامه
	فعلام لومكم علامه <sup>(٢)</sup>

لقد أكد العباسيون على أنهم أحق الناس في تولي الخلافة وذلك بالاستناد إلى صلة القربى التي تربطهم بالرسول - صلى الله عليه وسلم - وهذه القربى تجعل لهم الأحقية في تولي الخلافة، وأنه لا يوجد من هو أولى منهم بتولي هذا الأمر، وقد سعوا لإثبات ذلك الحق في كل المواقع والمناسبات بهدف تقوية مركزهم وتثبيت سلطتهم واكتساب الأنصار والمؤيدين لحكمهم.

1 - أبو السمط : هو مروان بن أبي الجنوب أبو السمط ابن أبي حفصة، وقد مرّ التعريف به ص ٢٢

2 - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٩ ، ص ٢٣١

## البيعة :

ورد ذكر البيعة في القرآن الكريم حيث جاء في قوله تعالى: "إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله، يد الله فوق أيديهم"<sup>(١)</sup> وفي قوله تعالى: "لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً"<sup>(٢)</sup>

والبيعة: معناها المعاقدة والمعاهدة.<sup>(٣)</sup> والبيعة تعني إعطاء العهد على السمع والطاعة في كل الظروف والأحوال، للشخص المبايع له، وتفويض الأمر إليه.<sup>(٤)</sup>

تعتبر البيعة جزء أساسياً من منظومة حكم الخلافة ولذلك كان لا بد للقيام بأمر المسلمين من الحصول على البيعة لاستكمال إضفاء الشرعية على تسلمه أمر الخلافة. وأمر البيعة من المراسم التي وجدت منذ استخلاف أبي بكر الصديق، ولكن العباسيين حرصوا على الحصول عليها حتى لا يبقى مجال للطعن بشرعية خلافتهم، فبعد أن طرحوا نظريتهم في وراثته الخلافة عن الرسول، وقيامهم بأمر الخلافة تمسكوا بالبيعة وأخذها من الرعية .

1 - سورة الفتح/ الاية ١٠

2 - سورة الفتح/ الاية ١٨

3 - القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٩ ، ص ٢٨١

4 - أبو فارس ؛ محمد عبد القادر : النظام السياسي في الاسلام ، (د.م) ، (د. ن) ١٩٨٠ ، ص ٢٩٩ - ٣٠٠ ، وسيشار إليه فيما بعد : أبو فارس : النظام السياسي



اهتم العباسيون بالبيعة للخليفة وولي عهده على حد سواء، وذلك لأنها إقرار من الأمة بشرعية خليفتهم وقبولهم ورضاهم به وإضفاء للشريعة على حكمه، وإن من تتم البيعة له كولي عهد يعني حصوله على الموافقة المبدئية ليصبح خليفة إلا أنه لا بدّ من تجديد البيعة له عندما يصبح خليفة على غرار ما فعل الخليفة المهدي بتجديد البيعة لنفسه بعد وفاة الخليفة المنصور<sup>(١)</sup>. وتنعقد الخلافة ببيعة أهل الحل والعقد لمن وقع اختيارهم عليه ويلزم باقي الأمة الدخول في بيعته<sup>(٢)</sup>.

وتمت البيعة للمهدي ابتداءً من كبار بني هاشم، والقادة المرافقين للمنصور في موسم الحج، ثم بايعه أهل بغداد، ثم صدرت الكتب إلى كافة ولايات الدولة بذلك<sup>(٣)</sup>.

والبيعة على نوعين هما : الخاصة وهي بيعة أهل بيت الخليفة وبني هاشم والقادة والأعيان، وتؤخذ للخليفة فور توليه منصب الخلافة والتي تكسبه الشرعية لتسلم مقاليد الحكم، فقد قام داود بن علي بمبايعة أبي العباس ثم تبعه أبو جعفر فبايعه ثم بايعه أهل بيته وبنو هاشم ثم القادة. والبيعة العامة وهي بيعة بقية الرعية للخليفة<sup>(٤)</sup>، وتبدأ بعد ذلك البيعة للخليفة من باقي أطراف الدولة

١ - الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ١٠

٢ - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٣٥

٣ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ١١٤ ، وانظر أيضاً : ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ١٣٨

٤ - المقدسي : البدء والتاريخ ، ج ٦ ، ص ٧٠٢ ، وانظر أيضاً : العزام ؛ خالد : موسوعة التاريخ الإسلامي ( العصر العباسي ) ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ص ١٩ - ٢٠ ، وسيشار إليه فيما بعد : العزام : العصر العباسي

بعد توجيه الكتب الرسمية بذلك، وقد ينوب عن الخليفة في أخذ البيعة أحد أقاربه  
كما فعل أبو جعفر بأخذ بيعة الناس في المسجد لأبي العباس.<sup>(١)</sup>

وعندما تولى المهدي الخلافة بعد أن عهد له الخليفة المنصور بولاية  
العهد، حرص على أن تؤخذ له البيعة، فحضر أهل بيته كما كانوا يحضرون إلى  
مجلس الخليفة وجلسوا في الأماكن المخصصة لهم، ثم أذن للأكابر والمسنيين من  
أهل البيت، ثم لعامتهم، فأخذ الربيع بن الفضل بيعتهم لأمير المؤمنين المهدي  
ولولي عهده عيسى بن موسى على يد موسى بن المهدي، وبعد أن انتهى من  
بيعة بني هاشم، دعا القادة فبايعوا، وتتابع الناس بالبيعة، ثم خرج موسى بن  
المهدي إلى مجلس العامة، فبايع من بقي من القادة والوجوه، وتوجه العباس بن  
محمد ومحمد بن سليمان إلى مكة ليبايع أهلها بها، وتفرق أهل بيت الخليفة  
المهدي في نواحي مكة والعسكر فبايعه الناس.<sup>(٢)</sup>

وكان الذي يتولى أمر أخذ البيعة أو تجديدها للخليفة هم الولاة، وهذا ما  
قام به الربيع بن يونس في مكة حيث جدد بيعة أهلها للمهدي<sup>(٣)</sup>.

وبويع لهارون بن محمد بن عبد الله (١٧٠هـ/٧٨٦م - ١٩٤هـ/٨٠٩م)

بالخلافة ليلة توفي أخوه موسى الهادي، وتم إنشاء كتاب إلى الولايات بذلك من

١ - اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٢٨٤ - ٢٨٥، وانظر أيضاً: الطبري: تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٤٢٦ - ٤٢٨. وانظر أيضاً: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ٤١٣ - ٤١٥، النويري: نهاية الأرب ج ٢٢، ص ٢٦ - ٢٧

٢ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٦٠ - ٦١

٣ - البلاذري: انساب الأشراف، ج ٤، ص ٣٦٦، ابن الجوزي: المنتظم، ج ٨، ١٤٩

أجل أخذ البيعة له جاء فيه: " وأن الله جلّ وعز استأثر بخليفته موسى الهادي الإمام، فقبضه إليه، وولى بعده رشيداً مرضياً أمير المؤمنين رءوفاً بكم رحيماً،... وقسم أعطياتكم فيكم عند استحقاقكم،... وأعطوا صفقة إيمانكم وقوموا إلى بيعتكم".<sup>(١)</sup> وكذلك بويع لمحمد الأمين بن هارون الرشيد ( ١٩٤هـ/ ٨٠٩م - ١٩٨هـ/ ٨١٣م) في اليوم الذي توفي فيه الخليفة الرشيد، وأخذ له الفضل بن الربيع بيعة من حضر من الهاشميين والقادة.

فبايع الناس في بغداد، وخرج إسحاق بن عيسى بن علي بن عبد الله بن العباس، وقال: " نحن أعظم الناس رزية ( مصيبة ) وأحسن الناس بقية، رزنا رسول الله، فلم يكن أحد أشد رزءاً منا، وعوضنا خلفاً ابنه، فمن ذال له مثل عوضنا ؟ ثم نعاه إلى الناس وذكرهم العهد".<sup>(٢)</sup>

والأدلة تشير إلى اهتمام العباسيين وحرصهم على مبدأ البيعة والمحافظة عليه وذلك لإضفاء الشرعية على حكمهم وقبول الرعية بهذا الحكم، حيث كانوا يقومون بأخذ بيعة الخاصة والعامة وذلك من أجل عدم إبقاء الفرصة سانحة للمتربصين بالطعن على الخلافة العباسية بعدم شرعيتها وعدم إتباعها للتعاليم الإسلامية التي تقوم الخلافة عليها.

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٢٣١

٢ - اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٣٨٣ - ٣٨٤

وما يؤكد حرص العباسيين على بقاء الرعية مبايعين لهم والتمسك بعدم نقضها تردد الخليفة الهادي في خلع الرشيد خاصة عندما حذره يحيى بن خالد من ذلك لأن فيه تشجيع للرعية على نكث أيمانهم والتراجع فيها حيث قال: "يا أمير المؤمنين، إنك إن حملت الناس على نكث الأيمان هانت عليهم أيمانهم، وإن تركتهم على بيعة أخيك ثم بايعت لجعفر من بعده كان ذلك أوكد لبيعتته، فقال: صدقت ونصحت ولي في هذا تدبير".<sup>(١)</sup> وهذا يبرز أهمية البيعة عند العباسيين ويؤكد حرصهم على تقديمها من الناس إليهم .

ومن الجدير بالذكر أن جعفرأ نادى بالناس: "يا معشر الناس من كانت لي في عنقه بيعة فقد أحلته منها، والخلافة لعمي هارون، ولاحق لي فيه"<sup>(٢)</sup> ومن خلال هذا يظهر حرص العباسيين على عدم أخذ البيعة لولي عهد جديد ولولي العهد القديم بيعة في أعناق الناس، فلا تتم البيعة لولي العهد الجديد حتى يعتق ولي السابق الناس من بيعته، ومن هذه الأعمال يظهر احترام العباسيين لأمر البيعة ومحافظتهم عليها وسعيهم للحصول عليها. وهذا يؤكد ضرورة أن يحل ولي العهد الناس من بيعته ليتمكنوا من المبايعة لولي العهد الجديد .

١ - الطبري: المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٠٩ - ٢١٠

٢ - مسكويه: تجارب الامم، ج ٣، ص ١٩٤

وهذا الأمر وإن قل وجوده في الدولة العباسية إلا أنه لم يَخْتَفِ منها بشكل كامل، كما أن الشورى لم تلغ بشكل كلي حيث بايع أهل الحل والعقد وجماعة من بني هاشم المعتصم عند توليه الخلافة وكذلك بايعوا للهادي بالخلافة<sup>(١)</sup>

وهذا ينفي وجود فكرة الاستخلاف الإلهي التي يشار إلى أن العباسيين أخذوها عن الفرس وتبنوها في طرحهم، حيث أن الإشارة إلى وجود أهل الحل والعقد في زمن المعتصم والهادي يعني وجودها في الزمن السابق لهؤلاء الخلفاء.

وفي الوقت نفسه تتم البيعة للخليفة وولي عهده الذي يختاره الخليفة، وقد حرص خلفاء بني العباس على أخذ البيعة لأنفسهم ولولاة عهودهم من الرعية، حيث يظهر أنه لا صفة شرعية لولاة العهود إذا لم تتم البيعة لهم بذلك، ومن الممكن أن يكون هذا سبب الحرص في أخذ البيعة لولي العهد إلى جانب البيعة للخليفة، ليكون له الحق في المطالبة بتولي الخلافة، حيث أن البيعة هي إقرار من الرعية أن هذا الشخص هو صاحب الحق بتولي أمر الخلافة عند انقضاء أجل الخليفة .

١ - ابن العمراني : الانباء في تاريخ الخلفاء ، ص ١٠٧ ، ص ٧٣

## تجديد البيعة :

عمل الخلفاء على تجديد البيعة في ظروف مختلفة ومن هذه الظروف خروج أحد الأطراف عن الطاعة وإعلان التمرد أو العصيان، فبعد أن يتم إعادة الأمور إلى نصابها والقضاء على حركات التمرد التي تظهر في مناطق الدولة أو ولاياتها، فقد أصبحت الحاجة ملحة لتجديد البيعة وتقديمها من منطقة الثورة حيث تجدد البيعة عليهم، وكذلك الحال عند تغيير ولي العهد حيث يتم تجديد البيعة للخليفة وولي العهد الذي يقع اختياره عليه.

ومثال ذلك ما عمله الخليفة المنصور في سنة ١٥١ هـ / ٧٦٨م من تجديد البيعة لنفسه، ولابنه المهدي من بعده، ولعيسى بن موسى من بعد المهدي، وتقدم الأمراء والخواص وبايعوا على ذلك<sup>(١)</sup>

عمل الخليفة المنصور بعد أن تم له خلع عيسى بن موسى من ولاية عهده والعهد بها للمهدي، على تجديد البيعة لنفسه ولابنه المهدي من بعده، ولعيسى بن موسى من بعد المهدي، حيث أخذ البيعة على أهل بيته في مجلسه<sup>(٢)</sup> وقد أظهر الخليفة هارون الرشيد تصرفاً لم يسبقه به أحد من ولاة العهود حيث استجاب لرغبة الخليفة الهادي عندما عزم على خلعه من ولاية العهد

١ - اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٣٢٠، وانظر أيضاً: ابن الجوزي : المنتظم، ج ٨، ص ١٠٣ - ١٠٥، ابن العبري؛ غريغورس الملطي (ت ٦٨٥هـ / ١٢٨٦م): تاريخ مختصر الدول، دار الأفاق العربية، القاهرة، (د.ت)، ص ١٢٥ - ١٢٦، وسيشار إليه فيما بعد: ابن العبري : تاريخ مختصر الدول.  
٢ - الطبري : تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٣٩، وانظر أيضاً : الأزدي : تاريخ الموصل، ص ٢١٤ ابن الجوزي : المنتظم، ج ٨، ص ١٤٩

والبيعة لابنه جعفر ابن الهادي، دون أن يحدث أي ردة فعل تؤدي إلى الاختلاف، ولم يتردد في قبول ذلك، وأجاب الخليفة الهادي إلى رأيه مجموعة من الأمراء الذين استشارهم بذلك باستثناء يحيى بن خالد الذي أبدى حذره من أن يؤدي ذلك إلى تشجيع الناس على النكت بعهودهم وبيعتهم نظراً لأن ابنه لم يكن بالغاً حينئذٍ (١)

عند موت الخليفة الرشيد كان ابنه الأمين ببغداد، فنعاها إلى الناس، ثم دعاهم إلى تجديد البيعة فبايعوا، وكان المأمون (١٩٨هـ/٨١٣م - ٢١٨هـ/٨٣٣م) بمدينة مرو، فنعاها أيضاً إلى أهلها وطلب من أهل خراسان البيعة للأمين، فبايعه الناس على ذلك. (٢)

ولما توفي الخليفة المعتضد (٢٧٩هـ/٨٩٢م - ٢٨٩هـ/٩٠١م) أخذ القاسم ابن عبيدالله بن سليمان الوزير بتجديد البيعة للمكتفي على القادة والكتاب، وكتب بخبر ذلك إلى الخليفة المكتفي (٢٨٩هـ/٩٠١م - ٢٩٥هـ/٩٠٧م) الذي وكل كاتبه بتجديد أخذ البيعة على من في عسكره في الرقة حيث كان قد توجه إلى بغداد. (٣)

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٢٣٢ - ٢٣٣، وانظر أيضاً: ابن الطقطقا: الفخري في الاداب السلطانية، ص ١٩٨، ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١٠، ص ١٧٠  
٢ - الدينوري؛ أبو حنيفة أحمد بن داود (ت ٢٨٢ هـ/٨٩٥ م): الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، مراجعة جمال الدين الشيال، مكتبة المثنى، بغداد، (د.ت)، ص ٣٩٢ - ٣٩٣، وسيشار إليه فيما بعد: الدينوري: الأخبار الطوال، وانظر أيضاً: الاربلي: خلاصة الذهب المسبوك، ص ١٧١  
٣ - مجهول: كتاب العيون والحدائق في أخبار الحقائق، عني بنشره وتحقيقه ووضع فهرسه عمر السعدي، المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربية، دمشق، ١٩٧٢م، ج ٤، ص ١٠٢ - ١٠٣، وسيشار إليه فيما بعد: مجهول: العيون والحدائق

ويتم تولي الخلافة إما بإجماع المسلمين وهي الصورة الشرعية للخلافة،  
أو بالغلبة والقوة، والتي تكون موضع استفهام قد يُسأل الخلفاء عنه في  
مجالسهم حول كيفية وصولهم للخلافة وتسلمهم للحكم.

وهذا ما حدث مع الخليفة المأمون في مجلسه لمناظرة الفقهاء. عندما  
دخل إليه رجل وسأله عن مجلس الخلافة الذي هو فيه وهل صار إليه بإجماع  
المسلمين عليه أم بالغلبة والقوة عليهم، فكانت إجابة الخليفة المأمون أنه وصل  
إلى الخلافة من خلال عقد الخليفة السابق له ولأخيه على هذا الأمر بأعناق من  
حضر من المسلمين عنده ... ثم أخبر الرجل بمعرفته ضرورة اجتماع كلمة  
المسلمين عليه على الرضا، وأنه يقوم بالأمر حياة للمسلمين إلى أن تجتمع  
كلمتهم على رجل فيسلم إليه الأمر.<sup>(١)</sup>

إن هذه الحادثة تؤكد ما كان يحتاجه الخلفاء من إجماع كلمة الرعية  
عليهم من ناحية شرعية ليصح أمر توليهم حكم المسلمين بصفة دينية لا لبس  
فيها ولا خلل، ولذلك نرى أن جميع الخلفاء العباسيين حرصوا على أن تتم  
مبايعة الرعية لهم عند توليهم أمر الخلافة .

١ - المسعودي: مروج الذهب، ج ٤، ص ٢٠ - ٢١، وانظر أيضاً: السيوطي؛ عبدالرحمن بن أبي بكر  
(ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م): تاريخ الخلفاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (د.ت)، ص ٢٦٢، ويشير إليه  
فيما بعد: السيوطي: تاريخ الخلفاء



## الأسباب الموجبة لأخذ البيعة :

كان يترتب على الخليفة أخذ البيعة أو تجديدها في ظروف مختلفة، وقد تعددت الأسباب التي كانت تضطر الخلفاء للعمل على أخذ البيعة من الرعية ومن هذه الأسباب :

الأول : موت الخليفة دون أن يعهد بالخلافة لأحد بعهد

الثاني : خلع الخليفة لموجب يقتضي الخلع ، فتحتاح الأمة إلى مبايعة إمام يقوم بأمورها ويتحمل أعبائها.

الثالث : خروج ناحية من النواحي فيبعث إليهم من يأخذ البيعة له عليهم، للاتقياد لأمره، ويدخلوا في طاعته.

الرابع : أن تؤخذ البيعة للخليفة المعهود إليه بعد وفاة العاهد.

الخامس : أن يأخذ الخليفة المنتصب البيعة على الناس لولي عهده بالخلافة بأن يكون خليفة بعده إمضاء لعهد.<sup>(١)</sup>

فمثلاً وقع اضطراب في المدينة في بداية حكم الخليفة أبي جعفر، فبعث إليها ابن عمه جعفر بن سليمان بن العباس، لتهدئة الأوضاع فيها وإنهاء الفتنة

١ - القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٩ ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥

هناك، فجدد بيعة أهلها، وأخذ الناس بالبيعة بعد أن فرض سيطرة الخلافة عليها وأنهى الشغب الذي وقع فيها. (١)

إن الخليفة المهدي استدعى كاتبه يوم مقتله في سنة ١٦٩هـ / ٧٨٥م وطلب منه كتابة العهد لهارون الرشيد، وأن يأخذ له بيعة الجند، وأمراء الأجناد، وأن يكتب بذلك لولاة الأمصار، واستخلف الرشيد، وخرج إلى الناس يبايعهم فبايعوه ببغداد. (٢)

عندما أجمع القادة والحاشية على خلع الخليفة المقتدر الخلع الأول سنة ٢٩٦هـ / ٩٠٨م، والبيعة لابن المعتز، حيث أخذ البيعة على القضاة والأشراف وغيرهم، وكاتب وزيره محمد بن داود بن الجراح أهل الأطراف، والعمال، ولم يبق على ابن المعتز سوى المسير إلى دار الخلافة والقبض على الخليفة المقتدر، غير أنه تباطأ في ذلك لاستكمال البيعة، ولكن هذا الخلع والبيعة لم تكتمل بعد أن تراجعت العامة في رأيها إلى تأييد الخليفة المقتدر، وعادوا إلى طاعته. (٣) وجاء الخلع الثاني للخليفة المقتدر عندما ثار الجيش من الفرسان

١ - ابن قتيبة الدينوري ؛ عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ / ٨٨٩م) : الامامة والسياسة ، علق عليه ووضع حواشيه خليل المنصور ، منشورات محمد علي بيضون ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧م ، ج ٢ ، ص ٣٢١ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن قتيبة : الامامة والسياسة  
٢ - ابن قتيبة : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦  
٣ - التتوخي ؛ المحسن بن علي (ت ٣٨٤ هـ / ٩٩٤م) : الفرج بعد الشدة ، تحقيق عبود الشالحي ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) ، ج ٣ ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، وسيشار إليه فيما بعد : التتوخي : الفرج بعد الشدة ، وانظر أيضاً : الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج ٧ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ، ج ١٠ ، ص ٩٩ ، الأزدي ؛ علي بن منصور (ت ٦١٣ هـ / ٢١٦م) : أخبار الدول المنقطعة ، تحقيق عصام هزايمة و محمد محافظة و محمد طعاني و علي عباينة ، ١٩٩٩م ، ج ٢ ، ص ٣٨٤ - ٣٨٥ ، وسيشار إليه فيما بعد : الأزدي : تاريخ الدول المنقطعة ،

والرجالة للمطالبة بالزيادة، ثم إنهم ألقوا القبض عليه وحبسوه، ثم خلع نفسه،  
وأشهد عليه بالخلع.<sup>(١)</sup>

وبذلك كانت البيعة من الأركان المعتبرة في صحة خلافة القائم بها، حيث  
كانت تضي الشرعية على حكمه بعد أن يحصل على الموافقة عليه كخليفة للأمة  
من الخاصة والعامة لأن البيعة تعني قبولهم لحكمه وتأييدهم له، ونظراً لأهمية  
البيعة في الحفاظ على سلامة الحكم بعيداً عن الشكوك في صحته وشرعيته  
والطعن فيه، فقد أكد العباسيون عليها وتمسكوا بها وحرصوا على أخذها في  
مركز الدولة وأطرافها.

#### ولاية العهد :

العهد : هو لفظ مشترك لستة معانٍ إحداها الوصية ومنه اشتق العهد  
الذي يكتب لولاية العهد أو ولاية الولايات.<sup>(٢)</sup>

إن انقضاء أجل الخليفة قد يؤدي إلى حدوث خلافات وصراعات حول من  
يتولى أمر الخلافة، فمنذ حادثة السقيفة وما تلاها وهذا الأمر يشغل بال الخلفاء،  
إلى أن وضع معاوية بن أبي سفيان حلاً كان يتوقع أن يكون فيه الخلاص من

١ - التتوخي : الفرج بعد الشدة ، ج ٢ ، ص ١٩٣ - ١٩٧  
٢ - القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٩ ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣

هذه المعضلة، وذلك من خلال اختيار الخليفة في حياته للشخص الذي سيخلفه  
ويقوم بأخذ البيعة له.<sup>(١)</sup>

إن ولاية العهد انبثقت أصلاً من موقف الرسول - صلى الله عليه وسلم -  
عندما عين ثلاثة قادة لجيش المسلمين في غزوة مؤتة.<sup>(٢)</sup> وكذلك عهد أبو بكر  
بالخلافة إلى عمر بن الخطاب.<sup>(٣)</sup>

ومن الطبيعي لأي موضوع يُطرح أو تُتخذ عليه الإجراءات أن يحظى  
بالموافقة والتأييد من قبل المؤيدين والأنصار من جهة، ويجابه بالرفض  
والمعارضة من الخصوم أو المنافسين وأصحاب المصالح في الجهة المقابلة،  
وموضوع ولاية العهد واختيار ولي العهد كان يؤيده الأنصار، ويعارضه  
الطامعون بالخلافة، لأن طموحهم بالوصول إلى الخلافة يتلاشى بمجرد تعيين  
ولي العهد.

إن العمل على تحديد ولي العهد وأخذ البيعة له في حياة الخليفة ناتج من  
الحرص على مصلحة دولتهم، بالإضافة إلى الحرص وحدة المسلمين ولضمان  
عدم اختلافهم ووقوع الفرقة بينهم فجاء العمل باختيار ولي العهد من باب  
الحرص على وحدتهم ومصحتهم.<sup>(٤)</sup>

١ - عاقل ؛ نبيه : تاريخ خلافة بني أمية ، دار الفكر ، دمشق ، ط ٤ ، ١٩٨٣ ، ص ٩٢ ، وسيشار إليه فيما بعد :  
عاقل : تاريخ خلافة  
٢ - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٤٨  
٣ - المصدر نفسه ، ص ٤٤  
٤ - عطوان ؛ حسين : الامويون والخلافة ، دار الجيل ، عمان ، ط ١ ، ١٩٨٦م ، ص ٥١ - ٥٢ ، وسيشار إليه  
فيما بعد : عطوان : الامويون

ويشار إلى أن عدم وجود قاعدة يجري بموجبها انتخاب الخليفة وكذلك عدم تعيين أهل الحل والعقد وهم المرجعية في الاختيار، فإن أفضل ما يفعل هو اختيار الخليفة ولي عهده قبل وفاته، لأن في ذلك سلامة الأمة وصونها من الانجراف إلى منزلق الاختلاف والفرقة.<sup>(١)</sup>

أشغلت مسألة ولاية العهد تفكير الخلفاء، حيث كانت السبب في الكثير من المشاكل بين أفراد الأسرة الحاكمة،<sup>(٢)</sup> بسبب التغيير في ولاية العهد واستبدال ولي العهد حسب رغبة الخليفة القائم بالأمر، وعندما كان يسعى الخليفة لاستبدال ولي العهد، فإن ذلك يتطلب أن يقوم ولي العهد بالتنازل عن ولاية العهد بخلع نفسه من ولاية العهد وأن يعتق ويحل كل من بايعه من هذه البيعة، ولا تتم البيعة لولي العهد الجديد إذا لم يتم هذا الخلع والتنازل.

لقد جدد العباسيون العمل بالطريقة التي كانت متبعة في ولاية العهد قبل توليهم الحكم، وأحيوا أيضاً العهد لأكثر من ولي عهد، وهي السنة التي سار عليها الأمويون. وذلك لضمان استمرار الخلافة فيهم والمحافظة عليها حتى لا تخرج إلى غيرهم فنجدهم كانوا يعهدون إلى أكثر من شخص بولاية العهد، وتتم البيعة لولاة العهد في حياة الخليفة ليحظى بموافقة الرعية.

١ - الخضري: محمد بك: الدولة الأموية، اعتناء درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠١م، ص ٣١١، وسيشار إليه فيما بعد: الخضري: الدولة الأموية  
٢ - بياضون: التاريخ السياسي للدولة العباسية، ص ٢٨ - ٣٥، وانظر أيضاً: البطاينة: الأيجاز والابتناس، ص ١١-١٢

فقد كان تجديد العمل بمبدأ ولاية العهد من ناحية عملية للاحتفاظ بالخلافة في البيت العباسي، حيث اتبع العباسيون سياسة تولية العهد لأكثر من واحد.<sup>(١)</sup> وما يؤكد أن العهد بولاية العهد كان يتم إلى الأبناء أو الإخوان، ما فعله إبراهيم ابن محمد عندما أمر أهل بيته بالمسير مع أخيه أبي العباس عبدالله بن محمد، والسمع والطاعة له حيث جعله الخليفة من بعده.<sup>(٢)</sup>

وفي سنة ١٣٦هـ/٧٥٣م جعل الخليفة أبو العباس عبدالله بن محمد بن علي أخاه أبا جعفر ولياً للعهد والخليفة من بعده، وعهد لعيسى بن موسى بن محمد ابن علي من بعده، ووثق ذلك بكتابة العهد على هذا الترتيب.<sup>(٣)</sup> جاء فيه : " إن أمير المؤمنين قد قلد الخلافة بعده عليكم أخاه، فاسمعوا له وأطيعوا، وقد قلد الخلافة من بعد عبدالله عيسى بن موسى "<sup>(٤)</sup>

وترد الإشارة إلى أن الخليفة أبا العباس أمر بالبيعة لعبدالله بن محمد أبي جعفر، فبايع له الناس، وأخذ له البيعة عيسى بن موسى.<sup>(٥)</sup>

١ - حسن؛ حسن إبراهيم : تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الاندلس للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٦٤م، ج ٢ ، ص ٢٥٣- ٢٥٤ ، وسيشار إليه فيما بعد : حسن إبراهيم : تاريخ الاسلام ، وانظر أيضاً : عزام؛ خالد : العصر العباسي ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ص ١٢٢ ، وسيشار إليه فيما بعد : عزام : العصر العباسي

٢ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٤٢٣

٣ - ابن بكار؛ الزبير ( ت ٢٥٦هـ / ٨٦٩م ) : الأخبار الموفقيات ، تحقيق سامي مكى العاني، عالم الكتب، بيروت، ط ٢ ، ١٩٩٦م. ص ١٩٦ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن بكار : الأخبار الموفقيات. وانظر أيضاً : الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٤٧٠

٤ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٧ ، ص ٣٥٥

٥ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٤٧١ ، وانظر أيضاً : النويري : نهاية الارب ، ج ٢٢ ، ص ٤٥ ابن الوردي ؛ عمر بن مظفر ( ت ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م ) : تاريخ ابن الوردي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ( دت ) ، ج ١ ، ص ١٨٤ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن الوردي : تاريخ ابن الوردي .

وخلع الخليفة المنصور عمه عيسى بن موسى من ولاية العهد، رغم أن  
 الخليفة السفاح كان قد عقد له العهد من بعد المنصور، إلا أن الخليفة المنصور  
 لم يلتزم بذلك عندما أصبح ولي الأمر وعقد ولاية العهد للمهدي<sup>(١)</sup>، ومثل هذا  
 العهد من الخليفة القائم بالأمر تم الإجماع على جوازه وصحته.<sup>(٢)</sup> حيث يذكر أن  
 العهد من خليفة إلى خليفة جائز ودون الحاجة إلى شهادة أهل الحل والعقد.<sup>(٣)</sup>  
 وعندما عزم الخليفة المنصور على خلع عيسى بن موسى والبيعة لابنه  
 المهدي، أخبره برغبته في تقديم ابنه عليه برفق ولين، فرفض ذلك بادئ الأمر  
 ثم إنه استجاب لطلب الخليفة المنصور بعد تعرضه لضغوط مختلفة، وتقدم  
 بالبيعة للمهدي.<sup>(٤)</sup> وقد تعرض عيسى بن موسى لضغوط مختلفة من أجل أن  
 يخلع نفسه من ولاية العهد وذلك لإضفاء الشرعية على تولية المهدي للعهد من  
 بعده.<sup>(٥)</sup>

وقد تم تقديم البيعة للخليفة المهدي وولي العهد من بعده عيسى بن  
 موسى ابتداءً من أهل بيته، وكبار رجال الدولة من أهل البيت وكبار السن، ثم  
 عامتهم، وقد أخذها للخليفة وولي عهده الربيع، وأخذها من مجلس العامة ومن

١ - الأزدي: تاريخ الموصل، ص ١٥٩، ص ٢٠٠، وانظر أيضاً: مسكويه: تجارب الأمم، ج ٣، ص  
 ١١٢-١١٤، أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ٢٩٦، العاني؛ حسن فاضل: سياسة المنصور  
 أبي جعفر الداخلية والخارجية، ص ٣٧٣ - ٣٨٤  
 ٢ - الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ٣٩، ص ٤٤  
 ٣ - الفراء الحنبلي؛ أبو يعلى محمد بن الحسين (٤٥٨ هـ / ١٠٦٥ م): الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه  
 محمد حامد الفقي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص ٢٦،  
 وسيسشار إليه فيما بعد: الفراء الحنبلي: الأحكام السلطانية  
 ٤ - خليفة: تاريخ خليفة، ص ٤٢٣ - ٤٢٤، وانظر أيضاً: البلاذري: انساب الإشراف، ج ٤، ص ٣٤١ -  
 ٣٤٤ الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٩ - ٢٤  
 ٥ - الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ٤٨ - ٤٩

تبقى من القادة موسى بن المهدي.<sup>(١)</sup> وقد أخبر الخليفة المنصور ابنه عن نيته في توليته الأمر مبيناً أن السبب في ذلك هو تقدمه بالسن وعدم مقدرته على متابعة الأعمال.<sup>(٢)</sup>

أما الخليفة المهدي فقد أخذ البيعة لابنه هارون من بعد موسى الهادي ولقبه الرشيد، وكان ذلك سنة ١٦٦ هـ / ٧٨٢م<sup>(٣)</sup>، وكان الخليفة المهدي قد طلب من عيسى ابن موسى أن يقوم بخلع نفسه، ولكنه امتنع عن تلبية طلب الخليفة المهدي في بادئ الأمر، ثم استجاب لذلك وتمت البيعة لولدي الخليفة المهدي موسى وهارون الرشيد حيث دخل الأمراء إلى مجلس الخليفة المهدي فبايعوا، وبلغ الخليفة المهدي في خطبة له أن عيسى ابن موسى قد خلع نفسه من ولاية العهد، وأخبر الناس أن عيسى قد أحلهم من البيعة التي له في أعناقهم، وأن الأمر قد صار إلى موسى الهادي وبايع الناس للخليفة حسب مراتبهم وأعمارهم على ذلك.<sup>(٤)</sup>

ويرى البعض أن من تسند إليه ولاية العهد وهو لم يبلغ بعد، ثم يتولى الخلافة بعد بلوغه لا تصح خلافته إلا أن يبائع له أهل الاختيار عند توليته الخلافة، والسبب أن شروط الخلافة تعتبر في الزمن الذي تم فيه العهد إليه

١ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٦٠ - ٦١  
٢ - الجهشيارى ؛ محمد بن عبدوس ( ٣٣١ هـ / ٩٤١ م ) : الوزراء والكتاب ، قدم له حسن الزين ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٨م ، ص ٨٢ - ٨٣ ، وسيشار إليه فيما بعد : الجهشيارى : الوزراء والكتاب  
٣ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ١٥٤ ، وانظر أيضاً : ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ١٥٨  
٤ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٨ ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ ، وانظر أيضاً : مسكويه : تجارب الامم ، ج ٣ ، ص ١١٢ - ١١٤ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ١٤١



وليس عند توليه لمقاليد الأمور.<sup>(١)</sup> ولذلك كان يتم تجديد البيعة في كل الحالات التي تتطلب ذلك.

لقد اتبع الخلفاء العباسيون سياسة تقوم على إجراء التغيير في شخص ولي العهد، ولذلك فإنهم اتبعوا طريقة الترهيب والترغيب لمفاوضة ولي العهد القائم من أجل خلع نفسه وإحلال الناس من البيعة التي له في أعناقهم، ثم كتابة تنازل بخط يده عن ولاية العهد وتوقيع الشهود على هذا التنازل.

ويبدو أن الخلفاء كانوا يأخذون بعين الاعتبار عند رغبتهم بتغيير ولي العهد ردة الفعل لدى الرعية، لذلك حرصوا على إيجاد القبول لهذه الفكرة وللشخص الجديد لدى الرعية والمؤيدين لذلك قبل الإقدام على هذه الخطوة، ولذلك فقد كانوا يستشيرون بعض شخصيات الدولة في أمر الخلع، فمثلاً عندما أجمع الخليفة الهادي على خلع الرشيد والبيعة لابنه جعفر مكانه، استشار بعض قواده فأجابته لذلك مجموعة منهم مثل يزيد بن مزيد، وعلي بن عيسى، وعبدالله ابن مالك، الذين حرصوا الشيعة على الرشيد من أجل عدم الرضا به، ولكن يحيى بن خالد رأى أن ذلك هو حمل للناس من أجل نكث أيمانهم وبالتالي يسهل عليهم النكث لمن توليه، وكان رأيه أن يبايع له بعد الرشيد، ويرر هذا الاقتراح بأن الناس لا يرضون بتسليم أمر الخلافة لصبي، بالإضافة إلى خشيته من طمع أحد

<sup>١</sup> - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٤٥

كبار أهل البيت الانقلاب عليه وتسلم أمر الخلافة ، وكان الرأي بالبيعة لأخيه  
الرشيد حتى يبلغ جعفر .<sup>(١)</sup>

فكانت هذه الفكرة الأولى بالبيعة بولاية العهد لـصبي، ثم تبعها في  
سنة ١٧٥هـ / ٧٩١م أن عقد الخليفة الرشيد لابنه محمد بن زبيدة ولاية العهد،  
وعمره آنذاك خمس سنين وذلك بمساعي من خاله عيسى بن جعفر بن المنصور  
ووساطة الفضل بن يحيى.<sup>(٢)</sup> وقد تمت البيعة للأمين في العسكر بعد وفاة الخليفة  
الرشيد، فبايعه مجموعة من أهله ثم أوكل سليمان بن المنصور ليأخذ له البيعة  
على القادة وغيرهم، وأوكل السندي ليأخذ له البيعة على عامة الناس.<sup>(٣)</sup>  
وعندما بايع الخليفة الرشيد للأمين والمأمون كتب إليه عبد الملك بن  
صالح بن علي بن عبدالله بن العباس، شعراً يقول فيه، وكان القاسم في حجره:

[ مجزوء الكامل ]

يا أيُّها الملكُ الَّذي                      لو كان نجماً كان سَعْدًا  
اعقَدِ لِقاسِمَ بيعةً                      واقدَحْ له في الملكِ زَنَدًا  
اللهُ فردٌ واحدٌ                      فاجعل ولايةَ العهدِ فردًا

١ - الأزدي : تاريخ الموصل ، ص ٢٦٠ ، وانظر أيضاً : ابن خلدون ؛ عبد الرحمن ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ /  
١٤٠٦م ) : مقدمة ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي  
السلطان الاكبر ، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة ، مراجعة سهيل زكار ، دار الفكر ، ط ١  
، ١٩٨١م ، ج ٣ ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن خلدون : المقدمة  
٢ - اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ ، وانظر أيضاً : الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٢٤٠ -  
٢٤١ ، ابن العمراني : الإنباء في تاريخ الخلفاء ص ٧٦ .  
٣ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٩ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، وانظر أيضاً : ابن خلدون : المقدمة ، ج ٣ ، ص ٢٨٨ -  
٢٨٩ .

ويبدو أن الخليفة الرشيد قد أخذ برأيه حيث بايع لابنه القاسم وسماه المؤتمن.<sup>(١)</sup>

وفي سنة ١٨٦هـ/ ٨٠٢م ذهب الخليفة الرشيد إلى الحج ومعه أبناءه الثلاثة الأمين والمأمون والقاسم، وكان قد عهد بولاية العهد إلى ابنه الأمين، ومن بعده المأمون ويثيه القاسم، وترك أمر إثبات القاسم أو عزله إلى المأمون، وكان ذلك بحضور الفقهاء والقضاة والقادة، وحاول الخليفة الرشيد أن يحافظ أبناؤه على الترتيب الذي وضعه للخلافة، وليضمن أن لا يتجاوز أبناؤه هذا الترتيب، وحتى لا تقع الفتنة بين أبنائه عمل على توثيق كتاب أشهد فيه على الأمين بالوفاء للمأمون، وكتاب آخر على المأمون بالوفاء للأمين وعلق الكتابين في الكعبة وسار الخليفة الرشيد سنة ١٨٩هـ/ ٨٠٤م إلى طبرستان وجدد البيعة عليهم فجدد له البيعة على الأمين.<sup>(٢)</sup> واشترط فيهما أن من يخل بما جاء في هذه الموثيق فهو خارج من الأمر.<sup>(٣)</sup>

وعلى ما يبدو أن الخليفة الرشيد كان يهدف من خلال تعليق الكتابين اللذين أخذهما على أبنائه في الكعبة، أن يكون لهما حرمة ويحترموا الموثيق

١ - الازدي : تاريخ الموصل ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، وانظر أيضاً : ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٩ ، ص ١١١ ، ابن العمراني : الاتباء في تاريخ الخلفاء ، ص ٧٩ ، الاربلي : خلاصة الذهب المسبوك ، ص ١٤٠

٢ - خليفة : تاريخ خليفة ، ص ٤٥٧ ، وانظر أيضاً : ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٩ ، ص ١١٢ - ١١٤ ابن خلدون : المقدمة ، ج ٣ ، ص ٢٧٩

٣ - ابن قتيبة الدينوري ؛ عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ / ٨٨٩ م) : المعارف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (دبت) ، ص ٢١٥ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن قتيبة : المعارف ، وانظر أيضاً : المسعودي : مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٤٠٤ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٣٢ ، ويصف البعض هذا الإجراء بترتيب الوراثة للخلافة. انظر:

KENNEDY;HUGH : The Early Abbasid Caliphate A Political History ; London ; Barnes & Noble books. P 123

التي وقعوا عليها ويلتزموا بما جاء فيها، حتى لا تقع الفرقة والاختلاف بين الأخوة، وحتى لا يتراجع أحدهما بما تم ترتيبه في شأن الخلافة وولاية العهد. وقد لعب الفضل بن الربيع دوراً في نكث الخليفة الأمين عهد المأمون وأغراه بخلعه والبيعة بولاية العهد لابنه موسى- وذلك بسبب تخوفه من ان يقوم المأمون بأخذه بكنثه لعده مع الخليفة الرشيد وسيره بالجنود التي كانت مع الخليفة الرشيد الى بغداد، رغم ان الخليفة كان قد عهد بها للمأمون- وأيد هذا الرأي علي بن عيسى ابن ماهان و السندي، في حين عارضه خزيمه بن خازم لخوفهم من تشجيع الناس على نقض العهود وبالتالي يتجرأون على نقض عهده.<sup>(١)</sup>

ومن هذا نستنتج أن الخلفاء كانوا يستشيرون المقربين منهم في حال عزمهم على اتخاذ خطوات عملية في تغيير ولي العهد، فلم يكن مثل هذا القرار قد ظهر ونفذ بشكل سريع بل إن الخلفاء قد عملوا على دراسته ومناقشة نتائجه مع المقربين منهم قبل الإقدام عليه.

و كان الخليفة الأمين قد بعث وفداً إلى الخليفة المأمون يطلب منه تقديم ابنه موسى عليه في ولاية العهد، فلم يوافق الخليفة المأمون على ما طلب منه فبادر بخلعه والبيعة لابنه وذلك سنة ١٩٥ هـ / ٨١٠م وسماه الناطق بالحق.<sup>(٢)</sup>

١ - ابن خلدون : المقدمة ، ج ٣ ، ص ٢٩١  
٢ - ابن خلدون : المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٩١ - ٢٩٢

ويشار إلى أن الخليفة المأمون عهد بالخلافة إلى أخيه أبي إسحاق المعتصم بن الرشيد (٢١٨هـ/٨٣٣م - ٢٢٧هـ/٨٤١م) من بعده حيث ورد في كتاب له إلى عماله في الولايات: "من عبدالله عبدالله الإمام المأمون أمير المؤمنين وأخيه الخليفة من بعده أبي إسحاق بن أمير المؤمنين الرشيد" وكان هذا في سنة ٢١٨هـ/٨٣٣م.<sup>(١)</sup> وبويع الواثق (٢٢٧هـ/٨٤١م - ٢٣٢هـ/٨٤٦م) أيضاً بعهد من أبيه إليه بالخلافة.<sup>(٢)</sup>

إن تنصيب الخليفة كان يتم بعهد من الخليفة القائم بالأمر في معظم الأحيان، وهذا ما كان من أمر الخلافة في بداية الخلافة العباسية منذ بداية أمرها، فكل خليفة يختار ولي عهده الذي سيخلفه ويأخذ له البيعة على ولاية العهد.

كان للخليفة المتوكل طريقته في البيعة حيث بعث القضاة للبيعة لأولاده المنتصر بالله (٢٤٧هـ/٨٦١م - ٢٤٨هـ/٨٦٢م)، والمعتز بالله، والمؤيد بالله حين ولاهم العهد، ثم أرسل بعدها خواصه ووكلمهم بأخذ البيعة لهم في الولايات.<sup>(٣)</sup> ومثل هذا العهد جائز للخليفة لتنتقل الخلافة على النحو الذي يرتبه الخليفة بينهم لتولي الخلافة وحسب الترتيب الذي يضعه الخليفة، ولا يجوز لمن

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٦٤٥-٦٤٦، وانظر أيضاً: مسكويه: تجارب الامم، ج ٣، ص ٤١٧، ابن الاثير: الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٤٢٨  
٢ - الديار بكرى؛ حسين بن محمد (ت ٩٦٦هـ/١٥٥٨م): تاريخ الخميس في احوال انفس النفيس، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت)، ج ٢، ص ٣٣٧، وسيشار إليه فيما بعد: الديار بكرى: تاريخ الخميس  
٣ - ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ٤٩، وانظر أيضاً: الذهبي: تاريخ الاسلام، حوادث (٢٣١ - ٢٤٠هـ)، ص ١٨

يتولى الخلافة منهم أن يعزل من تم العهد إليه بعده إلا إذا تنازل عن ذلك بإرادته واختياره وموافقته. (١)

وفي سنة ٢٥٢ هـ / ٨٦٦م خلع الخليفة المستعين أحمد بن محمد المعتصم (٢٤٨ هـ / ٨٦٢م - ٢٥٢ هـ / ٨٦٦م) نفسه من الخلافة وردها إلى المعتز، (٢) وأشهد على نفسه أنه قد برئ منها وأنه لا يصلح لها وجعل الناس في

حل من بيعته، وقد قال الشاعر الكناني :

[ الكامل ]

إني أراك من الفراق جزوعا      أمسى الإمام مسيراً مخلوعا  
وغدا الخليفة أحمد بن محمد      بعد الخلافة والبهاء خليعاً  
كانت به الأيام تضحك زهرة      وهو الربيع لمن أراد ربيعاً  
فأزاله المقدور من رتب العُلَا      فتوى بوأسط لا يحس رجوعاً (٣)

وبعد أن خلع الخليفة المستعين نفسه من الخلافة وباع للمعتز محمد بن جعفر المتوكل بن محمد المعتصم، تم أخذ البيعة على الجند المتواجدين في بغداد (٤).

وقد خلع الخليفة المعتز أخاه المؤيد من ولاية العهد، وأخذ خطه بخلع نفسه. (١) وذلك لأنه لا يجوز تعيين ولي للعهد إذا لم يخلع ولي العهد نفسه من

١ - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٤٨ - ٤٩  
٢ - الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ١٢١ - ١٢٢ ، ج ٥ ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ ، وانظر أيضاً : الأزدي : أخبار الدول المنقطعة ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ ، وانظر : السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٨٧  
٣ - المسعودي : مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ١٦٧  
٤ - المسعودي : مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ١٦٢ - ١٦٣ ، وانظر أيضاً : مسكويه : تجارب الامم ، ج ٤ ، ص ١٩٣ ، ابن شاکر الكتبي ؛ محمد (ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٢م) : فوات الوفيات والذيل عليها ، تحقيق احسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) ، ج ١ ، ص ٢٨٤ ، وسيشار إليه فيما بعد ابن شاکر الكتبي : فوات الوفيات

منصب ولاية العهد، وحتى يتم هذا الأمر فقد كان يتم إعلان ولي العهد بخلع نفسه من ولاية العهد بحضور بعض الفقهاء وكبار رجال الدولة، أو أن يكتب بخط يده بخلع نفسه من ولاية العهد.

في سنة ٢٥٦هـ/٨٦٩م بويع المعتمد (٢٥٦هـ/٨٦٩م - ٢٧٩هـ/٨٩٢م) بالخلافة، واضطربت أحوال الدولة واختلفت تدابيرها وكثر العزل والتولية بسبب غلبة الأمراء عليه ، فقام أخوه الموفق بالله بأمره أحسن قيام ، وبعد موته أهمل الخليفة المعتمد الرعية مما دفعهم لقتله.(٢)

وقد قام الخليفة المعتمد على الله في سنة ٢٦١ هـ/٨٧٤م بتولية ابنه جعفر العهد من بعده والبيعة له على ذلك وسماه المفوض إلى الله كما جعل ولاية العهد بعد ابنه لأبي أحمد المتوكل وأطلق عليه لقب الموفق بالله ، ثم قام بإرسال الكتب بذلك إلى كافة أقطار الولايات.(٣) ويقال أنه بعث نسخة من الكتاب مع قاضي القضاة من أجل تعليقه في الكعبة.(٤) ومن الممكن أن يكون قد فعل هذا بهدف إعطاء هذا العهد الحرمة ولتكون هذه الحرمة دافعاً من أجل المحافظة عليه والالتزام بما جاء فيه وتنفيذه.

١ - المسعودي : مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ١٧٦ ، وانظر أيضاً : النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٢ ، ص ٢٢٩  
٢ - ابن دقماق ؛ إبراهيم بن محمد ( ت ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م ) : الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م ، ج ١ ، ص ١٥٦ - ١٥٧ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن دقماق : الجوهر الثمين  
٣ - ابن العبراني : الانباء في تاريخ الخلفاء ، ص ١٣٨ ، وانظر أيضاً : ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١٢ ، ص ١٦٣ - ١٦٤ ، مجهول : العيون والحدائق ، ج ٤ ، ص ٣٠  
٤ - المسعودي : مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ٢١١ ، وانظر أيضاً : ابن تغري بردي ؛ أبو المحاسن يوسف ( ت ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ م ) : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٢ م ، ج ٣ ، ص ٤٢ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة

ثم تمت البيعة للمعتضد بعد موت الخليفة المعتمد فأزال الظلم وأصلح

أحوال الدولة ، وكان يجالس العلماء والفقهاء .<sup>(١)</sup>

وفي سنة ٢٧٨هـ / ٨٩١م اجتمع الأمراء على البيعة من بعده إلى ولده أبي

العباس أحمد، فبايع له الخليفة المعتمد بولاية العهد من أبيه، وجعل إليه ما كان

لأبيه من الولاية، والعزل، والقطع، والوصل، ولقب المعتضد بالله .<sup>(٢)</sup>

وفي سنة ٢٩٥هـ / ٩٠٧م اجتمع رأي أهل الحل والعقد على البيعة

للمقتدر، وكان عمره عندما تولى الخلافة ثلاثة عشر سنة، ويذكر أنه أول من

تولى من بني العباس وهو دون سن البلوغ.<sup>(٣)</sup>

وفي بعض الأحيان كانت تتم عملية الخلع من ولاية العهد استجابة لبعض

فئات المجتمع، كما حدث عندما استجاب الخليفة المنتصر لإلحاح الأتراك في خلع

المعتز والمؤيد ابني المتوكل من ولاية العهد، فلم يعترض المؤيد على ذلك بينما

رفضه المعتز مما دفع بالخليفة المنتصر إلى أن يأخذ خطه بالخلع.<sup>(٤)</sup>

ومن هذا نلاحظ أن التغيير في ولاية العهد في بعض الأحيان لم يكن بناءً

على رغبة الخليفة، بل استجابة لشريحة ذات نفوذ وقوة في المجتمع، فجاءت

١ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ١٠ ، ص ٢٨ ، وانظر أيضاً : ابن دقماق : الجواهر الثمين ، ج ١ ، ص ١٥٩

٢ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ١٠ ، ص ٢٢ ، وانظر أيضاً : ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ٧ ، ص

٤٤٤ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١١ ، ص ٦٨

٣ - ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ٨ ، ص ١٠ - ١١ ، وانظر أيضاً : ابن دقماق : الجواهر الثمين ، ج ١

، ص ١٦٦ - ١٦٧ ، ص ١٢٥ ، الديار بكري : تاريخ الخميس ، ج ٢ ، ص ٣٤٥

٤ - ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ٧ ، ص ١١٢ - ١١٣



التلبية لمطلبهم في تغيير ولي العهد، أفضل من تسيير الأمور في منحى آخر قد تصل إلى عزل الخليفة أو قتله.

وسعى بعض الخلفاء إلى إدخال بعض الإجراءات الإصلاحية في محاولات لتجنب وقوع الاختلاف أو الاقتتال بين ولاة العهد، بعدما رأوا أن العهد لأكثر من شخص كان يسبب الفتنة والاختلاف والصراع، فقد رأى الخليفة المأمون أن يعين ولي عهد واحد، وسار الخليفة المعتصم على نهجه، حيث اختار الأول لولاية عهده أخاه المعتصم، الذي عهد بدوره بها إلى ابنه الواثق بالله.

كما أن كل هذه الأمور لم تجعل العباسيين يتخلو عن أمر البيعة لولي العهد، وذلك لما تحمله من معنى يدل على قبول الأمة به والموافقة على توليه لأمرها بعد موت الخليفة القائم بالأمر.

### الطاعة:

اقترن اهتمام العباسيين بالحصول على بيعة الناس لهم ، بالاهتمام بمبدأ الطاعة الذي يعتبر أمراً رئيسياً في ترسيخ وتثبيت دعائم الحكم، وقد ركز عليه الخلفاء العباسيون لما له من دور بارز في إظهار شرعية قيامهم بتولي خلافة المسلمين .

ويبدو جلياً التركيز على هذه الناحية من خلال خطبة الخليفة المنصور بالمدائن سنة ١٥٨هـ/٧٧٤م بعد مقتل أبي مسلم حيث قال : " أيها الناس، لا

تخرجوا من أنس الطاعة إلى وحشة المعصية، ولا تُسروا غش الأئمة، فإنه لم يُسر أحد قط منكراً إلا ظهرت في آثار يده، أو فلتات لسانه، وأبداها الله لإمامه، بإعزاز دينه وإعلاء حقه، إنا لن نبخسكم حقوقكم، ولن نبخس الدين حقه، إنه من نازعنا عروة هذا القميص أجزرناه جنى هذا الغمد. وإن أبا مسلم بايعنا وباع الناس لنا، على أنه من نكث بنا فقد أباح دمه، ثم نكث بنا، فحكمتنا على غيره لنا، ولم تمنعنا رعاية الحق له من إقامة الحق عليه" (١) .

فقد حث الخليفة المنصور بعد مقتل أبي مسلم على الطاعة والالتزام بها، ويلاحظ أن عبارات الخليفة المنصور تنطوي على النصيحة للرعية بعدم الخروج على الطاعة، وتتضمن في الوقت نفسه تحذيرهم من مغبة ومصير كل من تسول له نفسه التآمر على الخليفة، أو يحاول أن يضمّر في نفسه غش الخليفة فإن عاقبة ذلك ستكون وخيمة، لأنه نقض البيعة التي قدمها. وضرب لهم مثلاً على ذلك وهو مصير أبي مسلم الذي نكث البيعة فأباح بذلك دمه وهو نفس الحكم الذي أصدره وحكم به أبو مسلم للعباسيين على الخارجين عن طاعتهم، وفي الوقت نفسه تعهد الخليفة المنصور بأن يأخذ كل صاحب حق حقه، وتعهد أيضاً بمعاينة المخالفين لتعاليم الدين. وهنا يظهر أيضاً التمسك بتحقيق مبادئ الثورة.

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٩٤، وانظر أيضاً: الوشاء؛ محمد بن أحمد (ت ٣٢٥ هـ / ٩٣٦ م) : الفاضل في صفة الأدب الكامل، تحقيق يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م، ج ١، ص ٦٣، وسيشار إليه فيما بعد: الوشاء: الفاضل، مسكويه: تجارب الأمم، ج ٣، ص ١٤٥

إن ما يترتب على الرعية تقديمه للخليفة هو البيعة والطاعة، وذلك  
ليتسنى له القيام بواجباته تجاههم على الوجه المطلوب. وقد كان الخلفاء  
يستغلون كل فرصة للحث على الطاعة وعدم اتباع الأهواء. والتحذير من  
العواقب الوخيمة التي تحل بكل من تسول له نفسه محاولة غش الخليفة أو الغدر  
به أو الخروج على طاعته مبيناً مصير كل من يحاول الخروج على سلطان  
الخليفة كما فعل الخليفة المنصور في خطبته.

وقد نبه الخليفة المنصور المهدي حين جعل إليه ولاية العهد إلى أهمية  
الطاعة في إقامة السلطان حيث قال: "يا أبا عبد الله، الخليفة لا يصلحه إلا  
التقوى، والسلطان لا يقيمه إلا الطاعة."<sup>(١)</sup>

وبعث الخليفة المعتضد إلى أرجاء دولته بكتاب مطول شدد فيه على  
ضرورة الالتزام بالسنن المتمثلة بالطاعة وعدم السعي وراء الأهواء المبتدعة  
والمتمثلة بالخروج عن الجماعة حيث جاء في الكتاب: "وقد انتهى الأمر إلى  
أمير المؤمنين ما عليه جماعة من العامة من شبهة قد دخلت في أديانهم وفساد  
قد لحقهم في معتقدهم، وعصبية قد غلبت عليها أهواؤهم، ونطقت بها ألسنتهم،  
على غير معرفة ولا روية، وقلدوا فيها قادة الضلالة بلا بينة ولا بصيرة،  
وخالفوا السنن المتبعة إلى الأهواء المبتدعة. خروجاً عن الجماعة، ومسارعة

<sup>١</sup> - ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج ١، ص ٥٠، وانظر أيضاً: الأبي: نثر الدر، ج ٣، ص ٦٢، وانظر  
أيضاً: النويري: نهاية الأرب، ج ٦، ص ٣٩

إلى الفتنة وإثارة للفرقة، وتشتيماً للكلمة وإظهاراً لموالاة من قطع الله عنه الموالاة، وبتر من العصمة، وأخرجه من الملة.

واعلموا أيها الناس، أن الله عز وجل إنما أمر ليطاع، ومثل ليتمثل، وحكم ليقبل، وألزم الأخذ بسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - ليتبع، وإن كثيراً ممن ضلّ فالتوى، وانتقل من أهل الجهالة والسفاه ممن اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله<sup>(١)</sup>، وقد قال الله عز وجل: "فقاتلوا أئمة الكفر"<sup>(٢)</sup>

ومن خلال ما ورد في الكتاب الذي وجهه الخليفة المعتضد إلى كافة أنحاء دولة الخلافة يتبين أهمية بقاء الرعية ضمن المؤيدين والموالين للسلطان لا خارجين عليه ولا نازعين للطاعة، حيث يعتبر المنشقين عن الدولة ما هم إلا فئة غلبت عليها الأهواء التي لا تستند إلى المعرفة وتخلو من الروية، وأنهم اتبعوا أهل الضلال الذين لا يستندون إلى بينة أو دليل ويفتقدون في مواقفهم إلى البصيرة، وإن هذه المواقف منهم ما هي إلا إثارة للفتنة والفرقة في الأمة الإسلامية.

ثم أسهب الخليفة المعتضد في التعرض إلى اختيار الله للعباسيين ليكونوا خلفاء للأمة التي يجب أن تسلم بأمر الله وطاعته وقبول حكمه. وحث المسلمين

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ١٠، ص ٥٥ - ٥٦

٢ - سورة التوبة / الآية ١٢

على الابتعاد عن كل ما يسخط الله والعمل على نيل مرضاته، وهذا يتحقق من خلال الرضى بما اختار، والالتزام بأمره وإطاعة الخلفاء.

واعتبر الخليفة المعتضد أن من يخرج عن الطاعة لا يستحق رحمة الله، حيث جاء في كتابه : " فانتهوا معاشر الناس عما يسخط الله عليكم، وراجعوا ما يرضيه عنكم، وأرضوا من الله بما اختار لكم، والزموا ما أمركم به وجانبوا ما نهاكم عنه، أمر الله ونحن ورثة رسول الله والقائمون بدين الله، ففقوا عند ما نفقكم عليه، وأنفذوا لما نأمركم به، فإنكم ما أطعتم خلفاء الله وأئمة الهدى على سبيل الإيمان والتقوى، وأمير المؤمنين يستعصم الله لكم، ويسأله توفيقكم، ويرغب إلى الله في هدايتكم، لرشدكم، وفي حفظ دينه عليكم، حتى تلقوه به مستحقين طاعته، مستحقين لرحمته".<sup>(١)</sup>

وكان الخلفاء في كل مرة يحثون فيها الرعية على الالتزام بالطاعة بعد التأكيد على أحقيتهم في الخلافة، ومن هذا المنطلق وجبت طاعة الأمة لهم، فقد كتب الخليفة القائم إلى مكة وما حولها بذلك كتاباً أكد فيه على أحقيتهم بالخلافة وحثهم على الطاعة حيث قال: " نحن أهل بيت الرسول، ومن أحق بهذا الأمر منا؟ وضمن الكتاب أبياتاً يقول فيها :

[ الطويل ]

أم أصدعت من قلة الفهم والأدب؟

أيا أهل شرق الله زالت حلومكم

ومن حاد عن أم الهداية لم يُصب

فويحا لكم خالفتم الحق والهدى

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٥٥ - ٥٦

فيا معرضاً عني وليس بمنصفي وقد ظهر الحق المبين لمن رغب

الم ترني بعث الرفاهة بالسري وقمت بأمر الله وقد وجب<sup>(١)</sup>

ويشار إلى أن أهل الحل والعقد عندما يختارون خليفة ممن تتوافر فيهم شروط الخلافة فإنه يقدم للبيعة وعلى الناس المبايعة له والإسراع إلى طاعته، وتنعقد الإمامة ببيعة أهل الحل والعقد لمن وقع اختيارهم عليه ويلزم باقي الأمة الدخول في بيعته، والانتقاد إلى طاعته<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا نستنتج تلازم البيعة والطاعة للخليفة الذي تتوافر فيه شروط الخلافة والذي يقره أهل الحل والعقد أو يصبح خليفة بعهد من الخليفة السابق.

وقد كانت الكتب التي تصدر من مركز الخلافة إلى الولايات تشير وتذكر إلى ضرورة البيعة والطاعة، حيث كان يرد فيها كما يذكر القلقشندي: " ما أوجبه الله تعالى على أهل الإسلام للإمام من الطاعة وحسن التباعة أيام حياته، والانتقاد لأمره في طاعة من ينص عليه في القيام مقامه بعد وفاته، ليتصل حبل الإمامة بينهم، ويمتد ظل الخلافة عليهم، فإن كان قد تلقى الخلافة بعهد عن خليفة قد مات، من أب أو غيره،... وأن الله تعالى لما اختار لعبده ووليه فلان النقلة إلى دار كرامته، استخلص عبده ووليه فلاناً للإمام الفلاني لخلافته"<sup>(٣)</sup>.

١ - القضاعي؛ محمد بن عبدالله، المعروف بابن الأبار (ت ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠م) : كتاب الحلة السيرة، حققه وعلق حواشيه حسين مؤنس، الشركة العربية للطباعة والنشر، (د.ت)، ج ١، ص ٢٨٧، وسيشار إليه فيما بعد : القضاعي : الحلة السيرة

٢ - الماوردي : الأحكام السلطانية، ص ٣٥

٣ - القلقشندي : صبح الاعشى، ج ٨، ص ٢٣٨

وأضاف في كتابه: "وكتاب أمير المؤمنين هذا إليك وقد اجتمع من بحضرتة، من ذوي جهته وأمراء دولته، وكافة جنده وجماعة حوزته على بيعته، وإعطائه صفقة أيمانهم على طاعته ومشايعته، وهو يأمر أن تأخذ البيعة على نفسك، وعلى جميع أوليائه المقيمين قبلك، وكافة رعاياه الذين هم في عملك، وتشعرهم بما عنده للمسارعين لطاعته".<sup>(١)</sup>

ركز الخلفاء العباسيون على أن طاعة الأمة واجبة لهم، وذلك استناداً إلى صلة القربى التي تربطهم بالرسول - صلى الله عليه وسلم - والتأكيد على أنهم من آل البيت وورثته، واهتمامهم بإظهار التمسك بالكتاب والسنة والالتزام بهما وإدعائهم بأنهم سلطان الله في الأرض، والتمسكون بدينه وظهورهم بمظهر المحامي والذاب عن الدين كما ذكرنا سابقاً.<sup>(٢)</sup> ولهذا الأسباب فإنه يستوجب على الأمة أن تنقاد لحكمهم وتقدم لهم الطاعة.

فالعباسيون سعوا لتقوية منصب الخلافة بعدما رأوا ما حلّ بعثمان ابن عفان، وعلي بن أبي طالب، والوليد بن يزيد الذين قتلوا وأدى قتلهم إلى ضعف هيبة الخلافة، من خلال التأكيد على أنهم من آل البيت، وأنهم القائمين على تطبيق شرع الله في الأرض، وهذا كله من أجل الوصول إلى تأكيد الطاعة، طاعة الأمة للخليفة.

<sup>١</sup> - الفلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٨ ، ص ٢٣٩ -  
<sup>٢</sup> - سبق الإشارة إلى اهتمام العباسيين بإظهار هذه النواحي والتأكيد عليها من خلال خطبة أبو العباس المذكورة ص ٣ ، وكذلك خطبة المنصور المذكورة ص ٤ ، ورد المنصور على محمد النفس الزكية المذكور ص ٧ - ٨ ، كما وردت في خطبة داود بن علي المذكورة ص ٣ - ٤ .

## مطالعة الخلفاء للأمور :

اعتاد الخلفاء عند تولي مهام الخلافة أن يعملوا على التودد للناس بكل ما من شأنه أن يقربهم من الرعية، فقد نظم بعض الخلفاء أوقاتهم ووضعوا لعملهم برنامجاً منتظماً لتسيير أعمال الدولة والإشراف عليها بأنفسهم، فمثلاً كان الخليفة المنصور يعمل في بداية النهار بالأمر والنهي والولايات، وكذلك شحن الثغور والأطراف، والاطلاع على الخراج والنفقات ومصالح الرعية، ويبقى منشغلاً في إنجاز هذه المهام حتى وقت صلاة العصر فيجلس بعدها لأهل بيته، ثم يستأنف عمله بعد صلاة العشاء في الاطلاع على المخاطبات الواردة من الولايات والثغور، فقد كان يعتمد على ولاة البريد بأن يكتبوا له يومياً بالأسعار وأحكام القضاة، وكذلك بيان مقدار واردات بيت المال، ثم يبعث بالردود على تلك المخاطبات التي تحتاج إلى رد سواء لإعادة النظر بالأسعار في حال ارتفاعها، أو أحكام القضاة وغيرها.<sup>(١)</sup> لأن الخليفة المنصور كان يرى أن حقوق الرعية التي يجب على الخليفة العمل على تلبيتها وتأمينها تتمثل بتوفير الأمن في الطرق، وضبط الثغور، واختيار القضاة وتعيينهم، وإعادة الحقوق لأصحابها.<sup>(٢)</sup>

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٧٠، وانظر أيضاً: ابن الجوزي: المنتظم، ج ٧، ص ٣٤١ - ٣٤٢ الأربلي: خلاصة الذهب المسبوك، ص ٦١  
٢ - ابن عبد البر؛ يوسف بن عبدالله (ت ٤٦٣هـ/١٠٦٩م): بهجة المجالس وانس المجالس وشذذ الزاهن والهاجس، تحقيق محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دبت)، ج ١، ص ٣٣٥، وسيشار إليه فيما بعد: ابن عبد البر: بهجة المجالس



وفي بعض الأحيان كان الخليفة يخرج متخفياً من أجل الاطلاع على  
أوضاع دولته وعلى حقيقتها، فكان يحضر مجالس العلماء، ويذكر أن الخليفة  
الرشيد عمل على توزيع الأسبوع لجولاته وزياراته التفقدية، فليلاً يلتقي فيها  
بالوزراء لمناظرتهم في أمور الناس والتشاور معهم في المهم منها، وليلاً  
للكتاب يحاسبهم فيها عما لزم من أمور المسلمين، ويرتب لهم ما ظهر من  
صلاح أمور المسلمين، وليلاً للقواد وأمراء الأجناد فيناقشهم في أمر الأمصار  
والثغور، وليلاً للعلماء والفقهاء، وليلاً للقراء والعباد يستمع فيها للمواعظ  
منهم، وليلاً لأهله وليلاً يخلو بها بنفسه<sup>(١)</sup>.

#### ألقاب الخلفاء:

يُذكر أن الخلفاء الأمويين لم يتلقب أحد منهم بألقاب الخلافة التي ظهرت  
زمن العباسيين، بل اشتهرت ألقاب محدودة مثل: أمير المؤمنين، الخليفة،  
وأحياناً قليلة ظهر لقب إمام<sup>(٢)</sup>. وإن مبتدأ ظهور الألقاب المختلفة<sup>(٣)</sup> كان في  
الدولة العباسية، فتلقب إبراهيم بن محمد عند مبايعته بالإمام، ووقع خلاف حول

١ - ابن قتيبة: الامامة والسياسة، ج ٢، ص ٣٢٨  
٢ - بطاينة؛ محمد ضيف الله: دراسة في تاريخ الخلفاء الامويين، دار الفرقان للنشر والتوزيع، اربد، الاردن، ١٩٩٩م، ط١، ص ١١٣ - ١١٤، وسيشار إليه فيما بعد: بطاينة: الخلفاء الامويين  
٣ - للمزيد عن دلالات ألقاب الخلفاء العباسيين انظر بحث: عمر؛ فاروق: القاب الخلفاء العباسيين ودلالاتها الدينية - السياسية، منشور ضمن كتاب بحوث في التاريخ العباسي، دار القلم، لبنان، مكتبة النهضة، بغداد، ص ١٩٨ - ٢٤١

لقب السفاح فقبل القائم وقيل المهدي وغير ذلك. ويقال أن السفاح أول خليفة  
اتخذ لقباً لنفسه.<sup>(١)</sup>

ثم ظهر لقب المنصور، كما أن الخلفاء العباسيين اتخذوا لقب المهدي  
للاستفادة من البعد الديني لهذا اللقب في حشد التأييد الجماهيري لهم ولسلطتهم،  
وكذلك إبطال ما تحدث به العلويون من نسب المهدي<sup>(٢)</sup>، ويرى البعض أن  
الخليفة المنصور أطلقه على ابنه من أجل إعلاء شأن ولي العهد.<sup>(٣)</sup>

وقد سمي الخليفة الأمين ابنه موسى عندما بايع له بولاية العهد الناطق  
بالحق.<sup>(٤)</sup> وقد تسمى الخليفة المأمون بإمام المؤمنين وذلك عندما تأكد من خلع  
الخليفة الأمين له.<sup>(٥)</sup>

وسارت الألقاب بهذه الطريقة إلى أن جاء الخليفة المعتصم حيث ظهر  
إضافة اسم الله إلى ألقاب الخلفاء.<sup>(٦)</sup>

١ - المسعودي ؛ علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ / ٩٥٧م) : التنبيه والإشراف ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) ، ص ٣٠٨ ، وسيشار إليه فيما بعد : المسعودي : التنبيه والإشراف ، وانظر أيضاً : ابن دقماق : الجوهر الثمين ، ج ١ ، ص ١١٦  
٢ - حول قضية النزاع في لقب المهدي بين العباسيين والعلويين انظر : عطوان ؛ حسين : الدعوة العباسية ( مبادئ وأساليب ) ، دار الجيل ، بيروت ، ص ١٨٠ - ١٩١ ، وسيشار إليه فيما بعد : عطوان : الدعوة العباسية  
٣ - عمر ؛ فاروق : الخلافة العباسية ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٩٨م ، ج ١ ، ص ١٢٤ - ١٢٥ ، وسيشار إليه فيما بعد : فاروق عمر : الخلافة العباسية  
٤ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٣ ، ص ٢٩٠ - ٢٩١  
٥ - الازدي : أخبار الدول المنقطعة ، ج ٢ ، ص ٣٣٥ ، وانظر أيضاً : اليافعي ؛ عبدالله بن اسعد (ت ٧٦٨ هـ / ١٣٦٦م) : مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، وضع حواشيه خليل المنصور ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧م ، ج ١ ، ص ٣٤٣ ، وسيشار إليه فيما بعد : اليافعي : مرآة الجنان ، ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ص ١٨٦  
٦ - القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٤٧

جرت العادة أن يتخذ كل خليفة من الخلفاء لقباً يشير إلى ارتباط الخلفاء  
 بالناحية الدينية. إذ نجد أن الخلفاء قد قرنوا الألقاب التي اتخذوها بأسماء الله أو  
 صفاته، ويشار إلى أن الخليفة المعتمد هو أول من أضاف إلى لقبه اسم الله  
 تعالى من الخلفاء.<sup>(١)</sup> ومن هذا نستخلص أن اللقب كان يطلق على الخليفة منذ  
 الساعات الأولى لخلافته. فلما تم دعوة أبي العباس أحمد بن الأمير بن المعتمد  
 قال: استعين بالله فلقب المستعين بالله، بل ووضع نقشاً على خاتمه استعنت  
 بالله.<sup>(٢)</sup> وكذلك عندما اجتمعوا واتفقوا على إبراهيم بن المقتدر بالله وبعد البيعة  
 له عرضت عليه الألقاب فاختار المتقي لله (٣٢٩هـ/٩٤٠م - ٣٣٣هـ/  
 ٩٤٤م).<sup>(٣)</sup>

أما الخليفة القاهر (٣٢٠هـ/٩٣٢م - ٣٢٢هـ/٩٣٣م) فقد تم الزيادة على  
 لقبه: " المنتقم من أعداء دين الله"<sup>(٤)</sup> وبعد أن تم القبض على الخليفة القاهر،  
 والتسليم على أبي العباس أحمد بن المقتدر بالخلافة، لُقِب بالراضي بالله)  
 (٣٢٢هـ/٩٣٣م - ٣٢٩هـ/٩٤٠م)، وبايعه الناس والقادة.<sup>(٥)</sup>

١ - أبو الفداء : المختصر في أخبار البشر ، ج ١ ، ص ٣٤٦ ، وانظر أيضاً : القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٤٧  
 ٢ - ابن الجوزي ؛ عبدالرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ / ١٢٠١ م) : المصباح المضيئ في خلافة المستضىئ ، تحقيق عبدالله إبراهيم ، مطبعة الأوقاف ، بغداد ، ١٩٧٦ م ، ج ١ ، ص ٥٢٠ ، ويشير إليه فيما بعد : ابن الجوزي : المصباح المضيئ ، وانظر أيضاً : الاربلي : خلاصة الذهب المسبوك ، ص ٢٢٨  
 ٣ - أبو الفداء : المختصر في أخبار البشر ، ج ١ ، ص ٤٢١ ، وانظر أيضاً : ابن دقماق : الجوهر الثمين ، ج ١ ، ص ١٧٩  
 ٤ - الذهبي : تاريخ الاسلام ، ج حوادث ( ٣٢١ - ٣٣٠ هـ ) ص ٩  
 ٥ - ابن العبري : تاريخ مختصر الدول ، ص ١٦٢

أطلق الخليفة المستكفي بالله على نفسه لقب إمام الحق، وخطب له بلقبين

: إمام الحق ، والمستكفي بالله. (١)

ومن خلال ما تقدم من ألقاب خلفاء بني العباس نلاحظ أن كل خليفة اتخذ لنفسه لقباً جديداً ولم يتخذ خليفة لقب خليفة سابق له، وأن الألقاب التي اتخذها الخلفاء العباسيون تشير وترمز إلى أمور تتعلق بالناحية الدينية مثل المنصور والمهدي والهادي والرشيد والأمين وغيرها من الألقاب، وما تشترك به ألقاب الخلفاء هو إضافتها إلى اسم الله وهذا يعكس مدى اهتمام الخلفاء العباسيين بإظهار التزامهم الديني من خلال الألقاب التي يختارونها وكذلك تمسكهم بمبادئ ثورتهم من خلال إتخاذ بعضهم ألقاباً تشير ضمناً إلى هذا مثل لقب إمام الحق ، وغير ذلك .

شارات الخلافة :

يرى البعض أن الخلافة وأبهرتها تتطلب أموراً معينة تختص بها وتميزها ومن هذه الأمور والمتطلبات ما يسمى بشارات الخلافة، وهي التي يتميز بها الخليفة في المظهر عن بقية أفراد الرعية والبطانة التي حوله والقادة. (٢)

قد درج عرف بتناوب شارات الخلافة من الخليفة إلى الذي يأتي بعده في تسلم أمور الدولة، فقد تم تسليم البردة والقضيب والخاتم إلى الخليفة الهادي

١ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١٤ ، ص ٤٢ ، وانظر أيضاً : الأزدي : أخبار الدول المنقطعة ، ج ٢ ، ص ٤١١ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٣١٧  
٢ - ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون ، ج ١ ، ص ٣١٩

عندما تولى أمر الخلافة <sup>(١)</sup> وعندما توفي تم أخذها وتسليمها إلى الرشيد. <sup>(٢)</sup>  
وبعداً تمت البيعة للأمين بالخلافة جاءه خاتم الخلافة والبردة والقضيب <sup>(٣)</sup>، وبعد  
مقتله أرسلها طاهر بن الحسين إلى الخليفة المأمون مع رأس الخليفة الأمين. <sup>(٤)</sup>  
وأحياناً كان يقوم بعض الخلفاء بتسليم خاتم الخلافة إلى الخليفة الذي  
يوليه من بعده كما فعل الخليفة المعتصم عندما سلم خاتم الخلافة إلى ابنه  
هارون الواثق <sup>(٥)</sup>

وكما اتخذ الخلفاء العباسيون ألقاباً مختلفة، فقد اتخذوا أيضاً نقوشاً  
مختلفة توضع على السكة والنقود، فقد اتخذ الخليفة الهادي نقشاً لخاتمه: "الله  
ثقة موسى وبه يؤمن" <sup>(٦)</sup>، واتخذ الخليفة المأمون نقشاً لخاتمه، "الله ثقة  
عبدالله، وبه يؤمن". <sup>(٧)</sup> في حين اتخذ الخليفة المعتمد عبارة "السعيد من وعظ  
بغيره" <sup>(٨)</sup> ونقش الخليفة المكتفي على خاتمه: علي يتوكل على ربه <sup>(٩)</sup>، ويقال أن  
نقش خاتمه كان: "اعتمادي على الذي خلقتي" <sup>(١٠)</sup>، ومن الأمثلة على ذلك أيضاً

- ١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ١٨٧، وانظر أيضاً مسكويه: تجارب الامم، ج ٣، ص ١٧٨، ابن  
الاثير: الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٨٨
- ٢ - السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٢٣٧ - ٢٣٨، وانظر أيضاً: ابن وادان: تاريخ العباسيين، ص ٢٠٧
- ٣ - الاربلي: خلاصة الذهب المسبوك، ص ١٧٤، وانظر أيضاً: ابن دقماق: الجواهر الثمين، ج ١، ص  
١٢٩
- ٤ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٤٨٢، وانظر أيضاً: أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، ج ١،  
ص ٣٢٦، ابن شاکر الكتبي: فوات الوفيات، ج ٤، ص ٤٧
- ٥ - ابن الجوزي: المنتظم، ج ١١، ص ٨٨
- ٦ - السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٢٦
- ٧ - المسعودي: التنبيه والإشراف، ص ٣٢١
- ٨ - مجهول: العيون والحدائق، ج ٤، ص ٧٤
- ٩ - ابن الجوزي: المنتظم، ج ١٣، ص ٥
- ١٠ - ابن شاکر الكتبي: فوات الوفيات، ج ٣، ص ٥

أيضاً أن الخليفة القاهر بالله ابن أحمد بن المعتض بالله، نقش على سكة العَيْنِ  
والورِقِ " محمد رسول الله، القاهر بالله ، المنتقم من أعداء دين الله ".<sup>(١)</sup>

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

<sup>١</sup> - الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٣٥٦

## الوزارة وأهميتها ومكانتها:

اختلفت المصادر حول أصل لفظة الوزارة فبعض المصادر يذكر أنها عربية والبعض الآخر يشير إلى أنها فارسية، وذلك للتشابه بين لفظة وزير و"فشير" والتي تعني القاضي أو الحكم.<sup>(١)</sup>

وتبين بعض المصادر أن لفظة وزير تعني الشخص المدير للأمر عن الخليفة ويقال له وزير من الوزر وهو الحمل ، والمعنى أنه يحمل عن الخليفة من الأمور مثل الأوزار وهي الأحمال أي أن الوزير يحمل عن الخليفة من أعباء ومسؤوليات الحكم.<sup>(٢)</sup>

ومهما يكن من أمر لفظة الوزارة سواء كانت عربية أم فارسية، فهي لم تكن معروفة قبل زمن العباسيين كمنصب وواجبات ومهام، بل كان هناك مساعدة لأولي الأمر بتقديم الرأي والمشورة من الكاتب أو المشير<sup>(٣)</sup>، وعندما تسلم العباسيون زمام الحكم أوجدوا منصب الوزارة، وسواء كانت فكرة استحداث هذا المنصب اقتباساً من الفرس أم من محض تفكيرهم وإبداعهم، فإنهم أدخلوها كجزء من منظومة حكمهم وتطورت مع مرور الزمن حتى أصبحت تعني

١ - بطاينة ؛ محمد ضيف الله : الحضارة الإسلامية ، دار الفرقان ، عمان ، ٢٠٠٢م ، ص٧٧ ، وسيشار إليه فيما بعد : بطاينة : الحضارة الإسلامية، وانظر أيضاً : الكروي ؛ إبراهيم : نظام الوزارة في العصر العباسي الأول ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٩م ، ص ١٣ - ١٤ ، وسيشار إليه لاحقاً : الكروي : نظام الوزارة

٢ - ابن قتيبة الدينوري عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ / ٨٨٩م) : السلطان ، دراسة وتحقيق القدس للدراسات والبحوث إيمان عبدالجابر البحيري ، المكتبة الأزهرية للتراث ، (د.ت)، ص ١٢٨ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن قتيبة : السلطان ، وانظر أيضاً : ابن منظور : لسان العرب ، ج ١٥ ، ص ٢٠٢ ، بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ٧٧

٣ - ابن الطقطقا : الفخري في الآداب السلطانية ، ص ١٥٣

المشاركة الفعلية في إدارة شؤون الدولة في كافة المجالات السياسية والإدارية  
والمالية. (١)

فالماوردي يرى أن الوزارة ركن رئيسي من أركان الدولة لأن الخليفة  
يستكفي من يقوم بها، وهي أول الوظائف التي يحتاج الخليفة إلى الاطلاع عليها  
بنفسه حيث يشير إلى حساسية موقع الوزراء وأهمية دورهم في الحكم فيقول  
: " لأنهم خلفاؤه في سلطانه، وسفراؤه في أعوانه، وشركاؤه في تدبيره،  
وأمنائه على أسرارهم، ثم لهم مزية الاستيلاء والتفويض، لأن على ألسنتهم تظهر  
أقواله وعلى أيديهم تصدر أفعاله" (٢)

كان أبو سلمه الخلال أول وزير في الدولة العباسية وقد كان يطلق عليه  
اسم وزير آل محمد وفي ذلك يقول سليمان بن المهاجر البجلي: [ الكامل ]

إن الوزير وزير آل محمد      أودى فمن يشناك صار وزيراً (٣)

ويذكر أيضاً أن أبا سلمه الخلال هو أول من تسمى بالوزير. (٤)

١ - أبو فارس : النظام السياسي ، ص ٣٢٣

٢ - الماوردي : تسهيل النظر ص ٢٣٨

٣ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٤٥٠ ، وانظر أيضاً: أبو حيان التوحيدي ؛ علي بن محمد ( ٤١٤ هـ / ١٠٢٣ م ) : البصائر والذخائر ، تحقيق و داد القاضي ، دار صادر ، بيروت ، ( د.ت ) ، ج ١ ، ص ٢٤٣ ، وسيشار إليه فيما بعد : أبو حيان التوحيدي : البصائر والذخائر ، الجاجرمي ؛ المؤيد بن محمد ( ت ق ٧ هـ ) : نكت الوزراء ، دراسة وتحقيق نبيلة عبد المنعم داود ، إحياء التراث العلمي العربي ، بغداد ، ١٩٨٤ م ، ص ٢٠ ، ص ٦٤ ، وسيشار إليه فيما بعد : الجاجرمي : نكت الوزراء ، ابن خلكان ؛ أحمد بن محمد ( ت ٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م ) : وفيات الاعيان وانباء أبناء الزمان ، حقق اصوله وكتب هوامشه يوسف علي طويل و مريم قاسم طويل ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ( د.ت ) ، ج ٢ ، ص ١٦٨ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن خلكان : وفيات الاعيان

٤ - الازدي : تاريخ الموصل ، ص ١٨٩ ، وانظر أيضاً : الازدي : أخبار الدول المنقطعة ، ج ٢ ، ص ٢٨٩



وبما أن منصب الوزارة هو تجديد عباسي فقد برزت قواعدها ورسخت قوانينها في الدولة العباسية، وقبل ذلك كان لكل خليفة أتباع وحاشية يستشيرهم فيها، وخلال فترة حكم بني العباس تقرررت قوانين الوزارة وسمي الوزير وزيراً، ولم تظهر قبل ذلك تسمية الوزير على من يمارس هذه الأعمال والواجبات، وإنما كان يُسمى كاتباً أو مشيراً.<sup>(١)</sup>

وعلى الرغم من ظهور منصب الوزارة في زمن العباسيين إلا أن بعض المصادر تشير إلى أنها لم تكن قد تبلورت صلاحياتها واختصاصاتها ومهامها منذ بداياتها وخاصة في أيام الخليفة المنصور ويعزى السبب في ذلك لاستبداد الخليفة المنصور برأيه والاعتماد على كفاءته، مع أنه كان يشاور في كل الأمور إلا أن هيبة الخليفة المنصور غلبت على هيبة الوزارة والوزراء ، ولذلك لم تظهر هيبة الوزراء خلال فترة حكمه.<sup>(٢)</sup>

وقد حظيت الوزارة عند العباسيين بمكانة مرموقة، فهي تعتبر من الوظائف الديوانية وأجلها<sup>(٣)</sup>، ومما يدل على المكانة التي تمتعت بها الوزارة، إنكار الخليفة المعتضد على وزيره عبيدالله بن سليمان قيامه من مجلس الوزارة لتاجر، وجلوس التاجر معه في مكان جلوس الوزير، قائلاً له: "تبذل مجلس

١ - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ١٥٣

٢ - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ١٧٤

٣ - القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٢٩٨

الوزارة لتاجر، ولو كان ملك أو ولي عهد كان كثيراً<sup>(١)</sup>. وفي هذا إشارة إلى أن الوزارة تحظى بمكانة مميزة لدرجة أن الخليفة يرى في قيام الوزير من مجلس الوزارة حتى لملك أو ولي عهد أمراً كبيراً.

وكانت مكانة الوزير تعلق عند الخليفة أيضاً في حال تقديم الوزير لعمل مميز، فإنه كان يتم مكافأته معنوياً ومالياً على نحو ما كافأ الخليفة المقتدر وزيره الحسين بن القاسم أن أطلق عليه لقب عميد الدولة، وضرب اسمه على العملة، وحدث هذا بعد قيام الوزير بالقبض على مؤنس الخادم ومن معه من القادة الأتراك المتمردين على الخليفة ووضع يده على إقطاعاتهم وأملاكهم<sup>(٢)</sup>.

ومما يعكس صورة المكانة التي حظيت بها الوزارة وأهميتها ما قاله الخليفة الراضي عندما استوزر ابن البريدي: "إن الوزارة قطعة من الخلافة، ووهنها وهن الخلافة"<sup>(٣)</sup>.

جاءت أهمية الوزارة ومكانتها من الدور الذي يقوم به الوزير في تدبير أمور الدولة وتصريف شؤونها بتفويض من الخليفة، وكذلك من الإصلاحات التي يترتب على الوزير إجراؤها كلما اقتضت الحاجة إليها، حيث كان يُلقى على عاتقه مهمات ومسؤوليات كبيرة، جعلت الوزارة جزءاً من الخلافة كما وصفها الخليفة الراضي.

١ - ابن شاعر الكتبي: فوات الوفيات، ج ٢، ص ٤٣٤ - ٤٣٥

٢ - ابن الأثير: الكامل، ج ٨، ص ٢٣٨، وانظر أيضاً: ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١١، ص ١٧٨

٣ - الأبي: نثر الدر، ج ٣، ص ٩٨

## أنواع الوزارة وصلحياتها :

تقسم الوزارة حسب طبيعة الأعمال المناطة بها ، والصلاحيات المحددة للوزير إلى قسمين هما: وزارة التفويض ووزارة التنفيذ ، وما دامت وزارة التنفيذ ما هي إلا للقيام على تنفيذ أوامر الخليفة والرجوع إليه في كل الأمور، فإن التركيز سيكون على وزارة التفويض، لما لوزير التفويض من دور في الإجتهد برأيه لتصريف أمور الدولة بما يتماشى مع سياستها العامة.

تُشير بعض المصادر إلى أن وزير التنفيذ يحق له النظر في جميع الدواوين والتدقيق على حساباتهم وأعمالهم وتقييم المعوج وإصلاح الفاسد، ولا يحق له أن يعزل الولاة أو أصحاب الدواوين إلا بأمر الخليفة، لأنه بمثابة وسيط بين الملك والرعية.<sup>(١)</sup>

## وزارة التفويض :

إن التوسع في أعمال الدولة وحجم المسؤوليات التي يقوم بها الخليفة وصعوبة قيامه بكل هذه الواجبات، أدت إلى إيجاد منصب وزير التفويض للقيام بتحمل بعض أعباء الحكم ومساعدة الخليفة في إدارة شؤون الدولة.

١ - الثعالبي؛ عبد الملك بن محمد ( ٤٢٩ هـ / ١٠٣٧ م ) : تحفة الوزراء ( منسوب إليه ) ، تحقيق حبيب علي الراوي، وابتسام مرهون الصفار، مطبعة العاتي، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٨٤ ، وانظر أيضاً : الكروي : نظام الوزارة ، ص ٣١

إن تعيين الخليفة للوزير وتفويض تدبير أمور الدولة إليه حسب اجتهاده ورأيه<sup>(١)</sup> كان يهدف إلى إعطائه أكبر الصلاحيات التي تمكنه من التحرك لإدارة أمور الدولة من خلال الإجراءات التي يتخذها لمتابعة الأعمال والإشراف عليها والعمل على تصويب الأوضاع التي تحتاج لذلك وفق المصلحة العامة للدولة، وقد جاء في قوله تعالى : " واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي أشد به أذري وأشركه في أمري "<sup>(٢)</sup> فالخليفة يجوز له أن يتخذ وزيراً لأنه لا يستطيع مباشرة الأعمال الموكلة بها للأمة إلا بالاستنابة.<sup>(٣)</sup> فالوزير يقوم مقام الخليفة في الإشراف على أمور الدولة وتسييرها.

وتعتبر صلاحيات هذه الوزارة مطلقة، لأنها تشتمل على النظر في كامل أمور الدولة.<sup>(٤)</sup> فقد فوض الخليفة الرشيد في سنة ١٧٠هـ / ٧٨٦م تسيير أمور دولته إلى يحيى بن خالد البرمكي بما في ذلك تعيين وعزل الولاة وقد قال له : " قد قلدتك أمر الرعية وأخرجته من عنقي إليك، فاحكم في ذلك بما ترى في ذلك من الصواب واستعمل من رأيت، وامض الأمور على ما ترى "<sup>(٥)</sup> وبهذا

١ - الماوردي ؛ علي بن محمد ( ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م ) : قوانين الوزارة ، تحقيق ودراسة فؤاد عبدالمنعم أحمد و محمد سليمان داود ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، ط ٢ ، ١٩٧٨م ص ٣٢ - ٣٣ ، ويشار إليه فيما بعد : الماوردي : قوانين الوزارة  
٢ - سورة طه / الآية ٢٩  
٣ - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٦١ - ٦٢ وانظر أيضاً : الماوردي : قوانين الوزارة ، ص ٦١ - ٦٢ ، الفراء الحنبلي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٩  
٤ - الثعالبي : تحفة الوزراء ، ص ٧٥  
٥ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٢٣٣ ، وانظر أيضاً : المسعودي : مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٣٤٨ ، مسكويه : تجارب الامم ، ج ٣ ، ص ١٩٤ ، ابن خلكان : وفيات الاعيان ، ج ٥ ، ص ١٨٣ - ١٨٤ ،

التفويض صار الحل والعقد في تدبير شؤون الدولة بيد الوزير<sup>(١)</sup>، وقد فوض الخليفة الأمين أيضاً تدبير الأمور لوزيره الفضل بن الربيع ، كما فوض إليه كل ما وراء بابه ، فأصبح أمر تعيين الولاة والعمال وعزلهم بيد الوزير<sup>(٢)</sup>.

وقد فوض الخليفة الواثق إلى وزيره محمد بن عبدالمك الزيات تدبير أمور الدولة<sup>(٣)</sup> وهذا التفويض لتصريف أمور الدولة بحكم الصلاحيات الممنوحة لوزير التفويض فله الحق في النظر في الأمور ومن ثم يطلع الخليفة على الإجراءات التي اتخذها، كما يتعين على الخليفة تصفح أعمال الوزير وتدبيره لأمر لإقرار ما اتفق منها مع الصواب، وليصدر أوامره بمعالجة الإجراءات الخاطئة .

وكذلك فوض الخليفة المكتفي وزيره القاسم بن عبيدالله جميع الأمور، فأمر بإطلاق العمال من السجون، وكفل من عليهم مال، وإطلاق سراح العلويين الذين في السجن<sup>(٤)</sup>.

إن منح الوزير بعض الصلاحيات التي كان يقوم بها الخليفة بنفسه شجع على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع حدوث الفساد أو وقوع الاختلالات التي قد تعكر صفو الدولة، لذلك فإن ممارسة وزراء التفويض للصلاحيات المخولة إليهم أدى إلى إدخال الكثير من الإصلاحات في مختلف المجالات.

1 - حسن إبراهيم : تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ٢٦٠

2 - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١٠ ، ص ١٨٥

3 - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٤ ، ص ١٠٨

4 - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١٣ ، ص ٢٧

كان وزير التفويض يباشر أعمال الوزارة ويمارس صلاحياته في المقر المحدد لعمله وهو - حسب ما يُذكر- دار الوزارة فيبقى فيها للنظر في الأعمال، ومثال ذلك كان علي بن عيسى يخرج إلى مكان عمله في الوزارة منذ الصباح ويستمر عمله حتى ساعات متأخرة من الليل، فعندما تقلد أمر الوزارة باشر عمله بمخاطبة عمال الولايات يخبرهم بتعيينه من قبل أمير المؤمنين للوزارة وتكليفه بأعمال الدواوين.<sup>(١)</sup>

وما يؤكد تمتع الوزراء بصلاحيات تعيين عمال وولاة الدواوين، تقليد علي ابن عيسى الكلوزاني ديوان السواد، وقد حثه على عدم الانشغال بغير أمر الديوان، وطلب منه تنظيم الأعمال وأن يقوم بتقليد العمال ويرتب الدواوين فقال له : " هذا أجل الدواوين ومتى تشاغلتي بخلافتي اختل وليس يقوم أحد كقيامك". ثم نظم الأعمال وقلد العمال ورتب الدواوين.<sup>(٢)</sup>

ومن خلال ما تشير إليه بعض المصادر فإن إيجاد نوعين من الوزارة بحد ذاته هو ابتكار جديد آخر لم يعرف من قبل، وهذا التجديد كان مطلوباً ليتناسب مع حجم عمل الدولة الكبير وليتمكن الوزير من مساعدة الخليفة في إدارة شؤون الدولة، فقد تم استحداث وزارة التفويض التي يتمتع وزيرها بصلاحيات إقرار العمال على أعمالهم أو عزلهم عنها، والنظر في أمور الدولة برأيه واجتهاده،

١ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٥ ، ص ١٨  
٢ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٥ ، ص ٨٥ - ٨٦

بعد أن كانت تمارس هذه الصلاحيات من قبل الخليفة مباشرة قبل تولي العباسيين للحكم، بالإضافة إلى إيجاد وزارة التنفيذ تسند إلى وزيرها مهمات وواجبات محددة يعمل على تنفيذها وفق توجيهات الخليفة وأوامره.

وتبرز الصلاحيات الممنوحة لوزير التفويض من خلال كتاب علي ابن عيسى للعمال بعدما أخبرهم بأمر تعيينه وزيراً حيث بدأ بإقرار العمال على أعمالهم وحثهم على الاجتهاد والجد في العمل، وشدد بشكل كبير على موضوع الخراج<sup>1</sup> وحث العمال على حمل الأموال إلى مركز الدولة، كما شدد على أمر إطلاعه على أمور الولايات، وحذرهم من التهاون أو التسامح في حقوق الخليفة، وحثهم أيضاً على العدل والإنصاف بين الرعية. فأمر الوزير علي بن عيسى عماله بذلك حيث جاء في كتابه : " وهذا عنفوان السنة وأول الافتتاح ووقت جموم الخراج، ولكني أمرك أن تحمل صدرأ من المال يتوفر مقداره وتنفذ الرسائل بذلك مع الجواب عن كتابي هذا عند نظرك فيه. وتكتب إلي بشرح الحال في أمور نواحيك وتنفذ موافقة تقف عليها وبها على موقع أترك فيها ومخائل تدبيرك في توفيرها وتثميرها، وتمكن في نفسك أنه لا رخصة عندي ولا هواده في حق من حقوق أمير المؤمنين أغضي عنه ولا درهم من ماله أسامح فيه ولا تقصير في شيء من أمور العمل أصبر لقريب أو بعيد عليه. ولا تكون بإظهار

<sup>1</sup> - الخراج : معناه الغلة وهو شيء يُخرجهُ القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم، وقد فرضها عمر بن الخطاب على السواد وارض الفيء بعد إجراء عملية مسح لها ودفعها للفلاحين للعمل فيها، حيث تُؤدى بشكل سنوي. ( ابن منظور : لسان العرب ، ج ٥ ، ص ٤٠ )

أثر جميل في ذلك أشد عناية منك بإنصاف الرعية والعدل عليها ورفع صغير  
المؤمن وكبيرها عنها فإني أطالبك بذلك كما أطلبك بتوفير حقوق السلطان  
وتصحيحها وصيانة الأموال وحياطتها وتابع كتبك بما تكون منك وقتاً لأعرفه إن  
شاء الله".<sup>(١)</sup>

ومن خلال كتاب الوزير علي بن عيسى يبرز الإصلاح من خلال التشديد  
على العمال والولاة لتنفيذ التعليمات الصادرة إليهم، وسعي الوزير للاطلاع على  
أمور الدولة في الولايات ومتابعتها لضمان سيرها وفق السياسة العامة للدولة  
ويبين مدى مشاركة الوزير في تحمل بعض المسؤوليات عن الخليفة، كما يعكس  
مدى النجاح في استحداث هذا المنصب والدور الكبير الذي أصبح يمارسه  
الوزير.

ومع الازدياد في حجم مسؤوليات الوزير فإنه لا بد وأن يعاونه فيها بعض  
الأشخاص، لذلك كان الوزير يقوم باختيار أعوانه بنفسه بعد التمحيص والتدقيق  
في أوضاعهم ومعرفة فضائلهم والاطلاع على نقائصهم للتفريق بين الأخيار  
والأشرار وحتى لا يستعمل عاجزاً فيضيع العمل، وليسنتطيع انتقاء ذوي  
الكفاءات.<sup>(٢)</sup> فترك أمر انتقاء أعوان الوزير ليختارهم بنفسه هو تجديد في طريقة  
انتقاء الموظفين الذين يساعدون الوزير في تصريف أمور الدولة.

١ - مسكويه: تجارب الامم، ج ٥، ص ١٨  
٢ - الماوردي: قوانين الوزارة، ص ١٤١ - ١٤٤



ومن خلال الإجراءات التي يتخذها الوزراء المفوضون بأمر الدولة فإننا نرى الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها وزراء التفويض حيث يعمل بما يراه مناسباً وفق رأيه بما فيه مصلحة الرعية والخليفة، حيث تم منح الوزراء صلاحية المراقبة والمحاسبة والتدقيق وإصلاح الفساد الذي قد يجدونه.

كما أن وزير التفويض له الحرية في ممارسة العمل بنفسه أو أن يولي من ينوب عنه في ممارسة صلاحياته، والنظر في المظالم من ضمن صلاحياته واختصاصاته ويجوز له أن يولي من ينظر فيها.<sup>(١)</sup> وقد جلس الوزراء للنظر في المظالم بأنفسهم كما فعل الخلفاء والغاية تحقيق العدالة وإنصاف الرعية وإعادة الحقوق لأصحابها والعمل على نشر المساواة.

#### اختيار الوزراء وشروط اختيارهم:

نظراً للمهام التي يضطلع بها الوزير والتي تجعله حلقة الوصل أو الوسيط بين الخليفة والرعية، فإن ذلك يتطلب منه أن يتحلى ببعض الصفات والخصائص بما يتناسب وطباع الملوك، والبعض الآخر بما يتناسب مع طباع العامة، حتى يتمكن من التعامل مع كلا الطرفين، مع ضرورة تحليه بالصدق والأمانة، بالإضافة إلى وجوب تميزه بالكفاءة إلى جانب تمتعه بالأخلاق الحميدة، ومن الضروري لعمله أن يتصف بالفطنة والتيقظ والدهاء والحزم والحلم والوقار.<sup>(٢)</sup>

١ - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٦٤ - ٦٥  
٢ - الماوردي : قوانين الوزارة ، ص ١٢٤ ، وانظر أيضاً : ابن الطقطقا : الفخري في الآداب السلطانية ، ص

لقد تم استحداث الوزارة في الدولة العباسية من أجل تقوية قواعد الدولة، فالخليفة يفوض إلى الوزير معظم أمور الدولة خاصة إذا توفرت فيه الصفات الحميدة، وذلك لأنه بصحبة العلماء والصالحين وأهل الخبرة والمعرفة تنظم أمور الدنيا والآخرة.<sup>(١)</sup> فأهمية الوزير عند الخليفة كأهمية الساعد للجسم، بحيث أصبح لا يمكن الاستغناء عنه لأنه ينوب عن الخليفة في إدارة شؤون البلاد بحيث يقوم بمهمة تعيين العمال والإشراف على الأمور المالية.<sup>(٢)</sup>

إن الخليفة يحتاج إلى وزير يتمتع بصفات متميزة تجعله سنداً وعوناً له في مختلف الظروف لتأمين الأمن والاستقرار في أرجاء الدولة، وكذلك لتمكنه الصفات التي يتحلى بها من القيام بإجراء عملية الإصلاح والتجديد في أنظمة الدولة بطريقة منظمة وفي الجوانب التي تحتاج لذلك ودون أن يكون لهذه الإجراءات آثار جانبية.

يرى بعض الفقهاء أن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتحلى بها من يقع عليه الاختيار لمنصب الوزارة وهي: "أن يكون وافر العقل، معتدل الأخلاق، مناسب الأفعال، عالي الهمة، سريع البديهة، جزل الرأي، صائب الفكرة، كثير التجربة، شديد النزاهة، حسن التدبير"<sup>(٣)</sup>.

١ - الماوردي: قوانين الوزارة ص ٦١ ، ص ٢٧، وانظر أيضاً : الأبيشيبي ؛ محمد بن أحمد : المستطرف في كل فن مستظرف ، شرحه ووضع هوامشه مفيد محمد قمبيحة ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ٢٠٠٠م ، ص ١٠٢ ، وسيشار إليه فيما بعد : الأبيشيبي : المستطرف .  
٢ - حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام ، ج ٢ ، ص ٢٥٧  
٣ - الماوردي : تسهيل النظر ، ص ٢٣٩

إن التشديد على ضرورة توافر هذه الصفات في الوزير لأنها ستؤهله للعمل على نشر العدل وستمكنه من المساواة بين الرعية دون أن يميز بين أفرادها، كما أن نزاهته تمنعه عن مد يده إلى ممتلكات الرعية وأموالهم. وتتبع آثار عمله وإدارته على فترة حكم الخليفة حيث تقلل طريقة أدائه من حدوث القلاقل وقيام الثورات، فتوفر مثل هذه المميزات في شخص الوزير تنعكس على الرعية بأكملها. وهذا ما كان يطمح الخلفاء في الوصول إليه على أيدي الوزراء، ولذلك كان يتم انتقاء الوزراء من ذوي الخصال الحميدة ومن الأمثلة على ذلك اختيار الخليفة الهادي الربيع بن يونس للوزارة لأنه يتمتع بالحزم والفتنة والخبرة بالحساب والأعمال والمعرفة بأمر الملك.<sup>(١)</sup>

إن الغاية من إيجاد منصب الوزير وتفويضه صلاحيات واسعة النطاق ما هي إلا ليتحمل جزءاً من أعباء المسؤولية في تدبير شؤون الدولة، وليتمكن من السير بإجراءات الإصلاح في الأنظمة التي تحتاج للتطوير والتجديد، والواقعة ضمن اختصاصاته وصلاحياته المخولة إليه دون أن يحتاج الرجوع إلى الخليفة في كل الأمور، لذلك كان الخلفاء يتوخون الدقة عند اختيار الوزراء ليكون جزءاً رئيسياً وفعالاً من عملية الإصلاح حيث يُسند إليه تدبير أمور الدولة.

وقد تميز معظم الأشخاص الذين تم اختيارهم للوزارة بالفصاحة والذكاء والفتنة والمعرفة بأمر الوزارة من أمثال: خالد بن برمك الذي كان محل

<sup>١</sup> - ابن الطقطقا: الفخري في الاداب السلطانية ، ص ١٧٨

الوزير للسفاح، حيث أوجد الدفاتر واتخذها للحساب في الديوان، بعد أن كانت في أدراج، كما أنه أوجد ديوان الخيل، وأبي أيوب المورياني الذي استوزره الخليفة المنصور،<sup>(١)</sup> ومن الذين اشتهروا بالفصاحة والذكاء أيضاً أحمد بن أبي خالد الأحول، وأحمد بن يوسف بن القاسم اللذين استوزرهما الخليفة المأمون.<sup>(٢)</sup>

وقد روي أن الخليفة المأمون كتب في اختيار الوزير: "إني التمتست لأموري رجلاً جامعاً لخصال الخير، ذا عفة في خلائقه واستقامة في طرائقه، قد هذبتة الآداب وأحكمتة التجارب، إن أوتمن على الأسرار قام بها، وإن قلد مهمات الأمور نهض فيها، يسكته الحلم، وينطقه العلم، وتكفيه اللحظة وتغنيه اللحمة، له صولة الأمراء، وأناة الحكماء، وتواضع العلماء، وفهم الفقهاء، إن أحسن إليه شكر، وإن أبتلي صبر، لا يبيع نصيب يومه بحرمان غده، يسترق قلوب الرجال بخلاصة لسانه وحسن بيانه".<sup>(٣)</sup>

وقد جمع بعض الشعراء هذه الصفات في وصف بعض وزراء الدولة

العباسية فقال:

[ الوافر ]

بديهته وفكرته سواء إذا اشتبهت على الناس الأمور

<sup>١</sup> - الجهشيري: الوزراء والكتاب، ص ٥٩، وانظر أيضاً: العسكري؛ الحسن بن عبد الله (ت ٣٩٥هـ / ١٠٠٤م): الأوائل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص ٢٣٣، وسيشار إليه فيما بعد: العسكري: الأوائل، ابن الطقطقا: الفخري في الآداب السلطانية، ص ١٥٦، ص ١٧٥، ص ٢٢٤، ص ٢٢٥.  
<sup>٢</sup> - ابن الطقطقا: الفخري في الآداب السلطانية، ص ١٥٦، ص ١٧٥، ص ٢٢٤، ص ٢٢٥.  
<sup>٣</sup> - الثعالبي: تحفة الوزراء، ص ٦٥، وانظر أيضاً: الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ٦٢.

واحزم ما يكون الدهر يوماً إذا أعيأ المشاور والمشير

وصدر فيه اللهم اتساع إذا ضاقت من الهم الصدور<sup>(١)</sup>

إن معظم الوزراء الذين كان يقع عليهم الاختيار كانوا من بين الأشخاص الذين سبق لهم وأن عملوا بوظائف الديوان بين الكتاب، فقد استوزر الخليفة المأمون الفضل بن سهل ثم أخاه الحسن بن سهل. فلما ظهر عجزه عن الخدمة بسبب المرض، قام الخليفة المأمون باستكتاب الكتاب وذلك لعلمه بجزالة كتابتهم وكفاءتهم في العمل، وأنه ليس هناك من يوازيهم أو يدانيهم، فاستوزرهم واحداً بعد الآخر.<sup>(٢)</sup>

وقد وصف الفضل بن سهل عندما استوزره الخليفة المأمون بالقول: " ولا مثل وزيره كفايةً وفضلاً، لولا أنه شاب، ومن شأن الملوك أن يستوزروا المشايخ الذين اجتمعت لهم إلى العلة تجربة، وإلى الرياسة حنكة ".<sup>(٣)</sup>

إن الخصال والصفات التي يتحلى بها الوزراء تنعكس على تصرفاتهم، والمتمثلة في المشاركة بتحمل المسؤولية مع الخليفة، ومثال ذلك عندما كان الحسن بن سهل يقوم بعمله بدار العامة للنظر في الأعمال ورآه الخليفة المأمون وعلم أنه من الصباح وهو يعمل فقال له: " تعبت اليوم يا أبا الفضل، فقال

١ - الثعالبي: تحفة الوزراء، ص ٧٧، وانظر أيضاً: الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ٦٢ - ٦٣  
٢ - المسعودي: التنبيه والإشراف، ص ٣٢٠  
٣ - الثعالبي: تحفة الوزراء، ص ٤٨ - ٤٩

الحسن : لا أعد تعباً ما كان لراحة أمير المؤمنين وفي خدمته " ويقال أن الخليفة الخليفة المأمون استحسن منه هذا الجواب .<sup>(١)</sup>

بالإضافة إلى ما ذكرنا من الأمثلة فقد تمّ اختيار أبي أيوب سليمان ابن وهب بن سعيد للوزارة حيث كان يوصف بأنه : " أحد كتاب الدنيا ورؤسائها فضلاً وأدباً" وقد وُزر للمهتدي.<sup>(٢)</sup> وأحمد بن صالح بن شيرزاد القطريلي الذي استوزره الموفق لأخيه الخليفة المعتمد فقد كان كاتباً بليغاً فاضلاً مجيداً بالإنظم والشعر وكذلك عبيدالله بن سليمان بن وهب كان من كبار مشايخ الكتاب<sup>(٣)</sup> وكذلك علي ابن عيسى فقد كان من شيوخ الكتاب، فاضلاً ديناً ورعاً وزاهداً، تم اختياره أيضاً للوزارة في ضوء خبرته وكفاءته من بين الكتاب<sup>(٤)</sup>.

وفي خلافة المعتمد أيضاً اجتمعت الآراء على اختيار عبيدالله بن يحيى ابن خاقان لمنصب الوزارة والسبب في اختياره للوزارة أنه كان خبيراً بأحوال الرعية والأعمال ضابطاً للأموال.<sup>(٥)</sup> كما أن الخليفة المعتمد استوزر الحسن بن مخلد وقد كان كاتباً ينظم أصول الأموال في الممالك ومحمولاتها بتواريخها في سجل خاص به بالإضافة إلى سجلات الديوان.<sup>(٦)</sup>

- ١ - قدامة: الخراج ، ص ٤٨٤
- ٢ - قدامة : الخراج ، ص ٢٤٧
- ٣ - ابن الطقطقا : الفخري ، ص ٢٥٤
- ٤ - ابن الطقطقا : الفخري ، ص ٢٦٧
- ٥ - ابن الطقطقا : الفخري ، ص ٢٥١
- ٦ - ابن الطقطقا : الفخري ، ص ٢٥١

كما أن الخليفة المعتضد اختار أبا القاسم عبيدالله بن سليمان بن وهب،  
الكاتب لإشغال منصب الوزارة، وقد مكث مدة عشر سنين وهو في الوزارة<sup>(١)</sup>  
وكذلك أبو العباس أحمد بن محمد بن موسى بن الفرات، الذي وصف بأنه كان  
حسن الكتابة، ظاهر الكفاية خبيراً بالحساب والأعمال، وأنه كان متفوقاً في هذه  
الميادين.<sup>(٢)</sup> فالوزير بدون الإمام بالأعمال الإدارية لا يستطيع النجاح في عمله  
كوزير ويظهر عجزه وفشله في تسيير الأمور.

كما أن الوزير أبا علي محمد بن علي بن مقله كان في بداية عمله يخدم  
في الدواوين، وكانت له يد طولى في الكتابة والإنشاء.<sup>(٣)</sup>

وهذا يؤكد ضرورة توفر الخبرة في الأعمال الإدارية لدى الشخص الذي  
يتم اختياره للوزارة. ومما يؤيد ذلك أيضاً اختيار الوزير أبي جعفر أحمد ابن  
إسرائيل الأنباري الذي كان أحد الكتاب المتميزين بالذكاء والقدرة على الحفظ،  
حيث وصف بالقدرة على حفظ أوجه المقبوضات والمصروفات في ذهنه.<sup>(٤)</sup>

ويذكر جملة من حقوق الخلفاء على وزرائهم، تتمثل بالإخلاص في  
النصيحة، وبذل الجهد في إقامة صحة الدولة، ودفع الآفات عنها بالإضافة إلى

١ - ابن شاکر الکتبی : فوات الوفیات ، ج ٢ ، ص ٤٣٤ - ٤٣٥  
٢ - الصابی ؛ الهلال بن المحسن (ت ٤٤٨هـ / ١٠٥٦م) : الوزراء ، تحقیق عبدالستار أحمد فراج ، دار إحياء  
الکتب العربیة ، ١٩٨٥م ، ص ١٢ ، وسیشار إليه فیما بعد : الصابی : الوزراء  
٣ - ابن الطقطقا : الفخري ، ص ٢٧٠ - ٢٧١  
٤ - ابن الطقطقا : الفخري ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥

جملة من الحقوق الأخرى وأهمها إظهار محاسن الخليفة، والتواضع له، وتنفيذ أوامره، وتعجيل عطاياه. (١)

وحتى يؤدي الوزير الواجبات المترتبة عليه للخليفة والدولة، كان عامل الولاء والإخلاص من ضمن أسس اختيار الوزراء. فقد اختار الخليفة المنتصر أحمد بن الخصيب الجرجرائي لأنه تولى القيام بأخذ البيعة له على الناس، وقد أقره الخليفة المستعين عند استخلافه على الوزارة. (٢) كما استوزر الخليفة المكتفي القاسم بن عبيدالله لأنه أخذ له البيعة وحفظ عليه الأموال. (٣)

فالوزير يتولى متابعة سير أمور الولايات والأموال المحمولة منها، وهذا ما تميز به علي بن عيسى حيث يذكر التنوخي أن الوزير علي بن عيسى كان يحث العمال على حمل الخراج فكتب إلى أحدهم: "قد كنت عندي، بعيداً عن التقصير، غنياً عن التنبيه والتبصير، واتصلت بك ثقتي، ورددت الجليل من العمل إليك، وتطلعي مع شدة الضرورة إلى ورود المال، وكان يجب أن تبعثك العناية، على الجد في الجباية، حتى تدر حمولتك وتتوفر، ويتصل ما يتوقع وروده من جهتك ولا تتأخر." (٤)

١ - قدامة: الخراج، ص ٤٨٢ - ٤٨٣  
٢ - الصفدي؛ صلاح الدين خليل بن ابيك (ت ٥٧٦٤هـ / ١٣٦٢م) : الوافي بالوفيات، اغتناء س. ديدرينغ، فرانز شتايتير، فيسبادن، ١٩٧٤م ج ٦، ص ٣٧٢، وسيشار إليه فيما بعد : الصفدي : الوافي بالوفيات  
٣ - الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٣١٦، وانظر أيضاً : الاربلي : خلاصة الذهب المسبوك، ص ٢٣٧، مجهول : العيون والحدائق، ج ٤، ص ١٠٢ - ١٠٣  
٤ - التنوخي؛ المحسن بن علي (ت ٣٨٤هـ / ٩٩٤م) : نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، (د.ت)، ج ٣، ص ٩٨، وسيشار إليه فيما بعد : التنوخي : نشوار المحاضرة



ومما تقدم نستنتج تشدد الخلفاء عند تعيين الوزراء من خلال حرصهم على انتقائهم من أصحاب الكفاءة والخبرة والمخلصين والأوفياء، ومراعاة الشروط الأخرى عند عملية الاختيار، وكانت حاجة الدولة وظروفها لمثل أصحاب هذه السمات تساهم في انتقاء الوزراء.

ويؤيد هذا ما تذكره بعض المصادر من تولي أبي القاسم عبيدالله بن سليمان منصب الوزارة للمعتضد بالله في وقت كانت تعاني الدولة من مواجهة حركات المعارضة كالخوارج وغيرها، ولا يوجد في بيت المال الأموال اللازمة لنفقات مواجهة هذه الحركات، وكانت الحاجة اليومية والضرورية للنفقات تبلغ سبعة آلاف دينار مع الضبط الشديد والاختصار لها بأكبر قدر، فلم يقدر الوزير على مواجهة هذه الأزمات، وهنا ظهر وفاء الوزير وإخلاصه عندما أبلغ الخليفة بعدم مقدرته على مواجهة هذه المشاكل وتقديم الحلول لها، وأن ابنا الفرات هما القادران على معالجة هذه المشاكل لأنهما صاحبوا الخبرة في هذه الأعمال وصاحبوا العلم والمعرفة في مصادر واردة الدولة.<sup>(١)</sup>

كما يؤكد موقف الخليفة المعتضد في اختيار وزيره بعد وفاة عبيدالله بن سليمان ذلك، حيث يبرز الاهتمام والتركيز على الكفاءة والخبرة، وهذا يتضح من

١ - الصابي: الوزراء، ص ١٣ - ١٤

القول الموجه للخليفة: "يا أمير المؤمنين القاسم عبدك وربيب نعمتك، ونشوء دولتك وفيه كفاية وله درية بالعمل"<sup>(١)</sup>

فالولاء والإخلاص بالإضافة إلى الشروط الأخرى مثل الكفاءة والخبرة تؤهل نفس الشخص لإشغال منصب الوزارة أكثر من مرة في فترات زمنية مختلفة، ومثال ذلك علي بن عيسى الذي أشغل منصب الوزارة للمعتضد والمكتفي والمقتدر، بعد أن كان شيخ الكتاب وزمام الدواوين، أي يراقب الدواوين ليضبط أمورها<sup>(٢)</sup> وهذا يدل على نجاحه في هذا العمل ولأكثر من مرة وفي أزمان عدة خلفاء، كما أن إعادته لهذا المنصب عدة مرات، يؤكد على الجدية في البحث عن شخصيات تتمتع بالخبرة والكفاءة والمقدرة على تقديم الحلول والتصدي للمشاكل والأزمات التي تواجه الدولة .

وفي بعض الأحيان كان يقوم بعض الخلفاء عند تسلمهم للخلافة بإبقاء الوزراء والكتاب في مواقع عملهم ولو لفترة مؤقتة، فالخليفة الواثق أقر الوزير محمد ابن عبد الملك بن أبان على الوزارة وكذلك أقره الخليفة المتوكل<sup>(٣)</sup>. كما أن الخليفة المهدي (٢٥٥هـ/٨٦٨م - ٢٥٦هـ/٨٦٩م) أقر جعفر بن محمود الإسكافي على الوزارة لفترة ثم عزله<sup>(٤)</sup>. وأقر الخليفة المقتدر الوزير العباس بن الحسن الذي استوزره أخوه الخليفة المكتفي، كما أنه أظهر الميل إلى اختيار

١ - ابن العمراني : الانباء في تاريخ الخلفاء ، ص ١٥٠

٢ - ابن العمراني : الانباء في تاريخ الخلفاء ، ص ١٥٩

٣ - المرزباني : معجم الشعراء ، ص ٣٦٥

٤ - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ٢٤٧

أصحاب الخبرة والتجربة في هذا المجال فمثلاً تولى ابن الفرات الوزارة ثلاث  
مرات للخليفة المقتدر.<sup>(١)</sup>

وجاء اختيار الخليفة المأمون لأبي عباد ثابت بن يحيى بن يسار الرازي  
للوزارة لأنه عمل كاتباً وكان معروفاً بمهارته بالحساب، وقد قال فيه الشاعر  
الغالبى: [ الكامل ]

لما أنخنا بالوزير ركابنا	مستعصمين بجوده أعطانا
ثبتت رحا ملك الإمام بثابت	وأفاض فينا العدل والإحسانا
يقري الوفود طلاقة وسماحة	والناكثين مهناً وسنانا
من لم يزل للناس غيثاً ممرعاً	متخرقاً في جوده معوانا <sup>(٢)</sup>

ومن خلال هذه الأبيات يظهر بوضوح دور الوزير في إعانة الناس عند  
تعرضهم للشدائد، وكذلك عمله لتحقيق العدل وإنصاف الرعية بالإضافة إلى دوره  
في تثبيت حكم الخليفة، ولهذا نجد أن الخلفاء يقومون باختيار الوزراء ممن  
تتناسب صفاتهم مع الأهداف وظروف المرحلة التي تم اختيارهم للوزارة في  
ضوءها.

<sup>١</sup> - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ٢٦٥ - ٢٦٦ ، وانظر أيضاً ابن خلكان : وفيات الاعيان  
ج٣، ص ٣٦٨ - ٣٩٦  
<sup>٢</sup> - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧

كما نستنتج أن الوزير ترجع إليه مسؤولية متابعة واردات الدولة وأمور الجباية في الولايات، والعمل على حث عمال الخراج على عدم التأخر في إيصال الأموال المترتبة على أعمالهم لبيت المال في مركز الخلافة .

كما أنه كان يتم اختيار الوزراء لكفايتهم واستقلالهم بإدارة الأمور وفق ما تم تخويلهم من صلاحيات، فعلى سبيل المثال بعد أن تم تعيين أبي علي محمد بن مقله في الوزارة جلس مجلساً نقض فيه الأعمال ظهر من خلال أدائه الكفاءة والاستقلال حيث تم وصف ذلك بالقول: " العمل بين يدي الوزير ذليل." (١)

إن البيئـة والأسرة لها دور كبير في تنشئة الأبناء ليكونوا ممن تتوافر فيهم سمات وصفات الوزراء، فمثلاً الحسين بن القاسم بن عبيدالله بن سليمان ابن وهب وزير الخليفة المقتدر وصف بأنه: " أعرق الناس في الوزارة"، والسبب في ذلك أنه نشأ في أسرة أشغل بعض أفرادها هذا المنصب فقد كان جد والده سليمان ابن وهب وزيراً للمهتدي وكان جده عبيدالله وزيراً للمعتضد، وكان أبوه وزيراً للمعتضد والمكتفي، وفي هذا يقول الشاعر : [ مجزوء الرمل ]

يا وزير ابن وزير ابـ      من وزير ابن وزير

نسقاً كالدرد إذ نظـ      سم في عقد النحور (٢)

١ - الصابي : الوزراء ، ص ١٢٤ ، وانظر أيضاً : التنوخي : نشوار المحاضرة ، ج ٥ ، ص ٦٢  
٢ - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ٢٧٤

وكان أحيانا يتم اختيار الوزير في ظروف صعبة من أجل تهدئة الأوضاع وإنهاء الفتن التي تقع، ومثال ذلك الأحداث التي وقعت بعد خلع الخليفة المقتدر ومبايعة ابن المعتز، ثم عودة الخليفة المقتدر إلى الخلافة، حيث اختار أبي الحسن علي بن الفرات للوزارة الذي عمل على تهدئة الفتنة ودبر أمور الدولة وقرر القواعد واستمال الناس ونجح في إنهاء الاضطراب وإعادة أمور الدولة إلى نصابها وفي ذلك قال بعض الشعراء :

[ المتقارب ]

ودبرت في ساعة دولة      تميل بغيرك في أشهر<sup>(١)</sup>

وهنا تظهر جهود الوزير في المحافظة على الاستقرار وإنهاء الاضطرابات، حيث تبرز الغاية أصلاً من اختياره للوزارة والمتمثلة بوضع حد للفتنة وإنهاء الاضطراب الذي حدث في الدولة، فالاختيار لشخصية الوزير في مثل هذه الظروف جاء لأسباب سياسية حيث يستخدم الوزير في مثل هذه الأحوال المكانة الاجتماعية التي يحظى بها في المجتمع للقضاء على الفتنة وإنهاء الاضطرابات التي تتعرض لها الدولة.

ويمكن التعبير عن أهمية اختيار الوزراء وفق أسس وشروط دقيقة من خلال ما وُصفت به عملية الانتقاء لأشخاص الوزراء من الذين يتحلون بالأخلاق

<sup>١</sup> - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ٢٦٥

الحميدة وخاصة في الظروف الصعبة أنه استنجد الدولة بخيرة الرجال لتولي عملية الإصلاح والنهوض بها.<sup>(١)</sup>

### أداء الوزراء لواجباتهم:

إن استحداث الوزارة وإيجاد منصب الوزير واختياره وفق مجموعة من الأسس والمعايير التي تمّ الاعتماد عليها، ومنح الوزير الكثير من الصلاحيات، كانت الغاية منه أن ينهض الوزراء بمسؤولياتهم ويؤدوا واجباتهم، وذلك باتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى تقوية أركان الدولة وإصلاح أوضاعها، بالإضافة إلى العمل على معالجة المشاكل الإدارية والمالية التي تواجه الدولة.

وعلى الرغم من عدم وضوح حدود صلاحيات الوزير في بادئ الأمر والتداخل في الصلاحيات بين الوزير والخليفة، إلا أن الوزراء عملوا على النهوض بمسؤولياتهم وممارسة مهامهم بشكل متفاوت، فقد كان أول هؤلاء الوزراء أبو سلمة الخلال الذي بدأ ممارسة مهامه بالإشراف على أمور الدعوة وأخذ البيعة للرضا من آل البيت، وإدارة أمور الدولة بتعيين الولاة والعمال في الولايات،<sup>(٢)</sup> كما أن الخليفة المنصور فوض لأبي أيوب المورياني أمور دولته من الإشراف على أمور الجباية ومتابعتها إلى تعيين عمال الخراج وعزلهم.<sup>(٣)</sup>

١ - بطاينة : الايجاز والايناس ، ص ٣٤

٢ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٤١٨ ، ص ٤١٩

٣ - الجهشيري : الوزراء والكتاب ، ص ٦٤ ، وانظر أيضاً : فاروق عمر : الجذور التاريخية ، ص ٣٨ - ٣٩

ومع مرور الزمن وتعاقب الأيام ازداد حجم صلاحيات الوزير ومهامه والواجبات الموكلة إليه، فمثلاً أضيف إلى مهام الربيع بن يونس مسؤوليات جديدة حيث أضيف إليه الإشراف على النفقات وإدارتها بالإضافة إلى توليه لأمر العرض على الخليفة، وقد قام الربيع بدور مميز عندما أخذ البيعة لولي العهد المهدي من الأشراف وبنو هاشم والقادة في طريق الحجاز.<sup>(١)</sup> كما أن أبا عبيدالله معاوية بن يسار كان يتولى أمر الإشراف على الدواوين ثم فوض الخليفة المهدي إليه تدبير أمور الدولة،<sup>(٢)</sup> كما قام يعقوب بن داود بتعيين الولاة في المشرق والمغرب، كما قام بإرسال الأمان بأمر المهدي إلى أقاليم الدولة ليقوموا بدور المستشارين للولاة.<sup>(٣)</sup>

كما أن إبراهيم بن ذكوان الحراني وزير الخليفة الهادي كان مسؤولاً عن بيت مال الخليفة، وقد كلفه الخليفة بمهمة توزيع هباته على الناس.<sup>(٤)</sup> وقد تولى بعض الوزراء مسؤولية الإشراف على الدواوين بشكل مباشر، ومثال ذلك ما قام به يحيى البرمكي زمن الخليفة الرشيد، بالإضافة إلى ممارسته لأمر اختيار

١ - اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٣٣٣ - ٣٣٤، وانظر أيضاً: الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٦٠  
٢ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٢٤ - ٢٥، وانظر أيضاً: فاروق عمر: الجذور التاريخية، ص ٥٧  
٣ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ١٣٦، وانظر أيضاً: ابن الأثير: الكامل، ج ٦، ص ٥٥  
٤ - الجهشياري: الوزراء والكتاب، ص ١٠٧، وانظر أيضاً: فاروق عمر: الجذور التاريخية، ص ١٠٤

أعوانه بنفسه وكذلك اختياره كتاب الدواوين، وولاية الأقاليم بعد أخذ موافقة الخليفة عليها.<sup>(١)</sup>

وقد تولى الفضل بن الربيع وزير الخليفة الأمين أمر تعيين الولاة وعزلهم وأشرف على تدبير أمور الدولة.<sup>(٢)</sup> أما وزير الخليفة المأمون الفضل بن سهل فقد توسعت صلاحياته ومهامه حيث أصبحت تشتمل على إشرافه وتسييره للأمور العسكرية بالإضافة إلى الناحية الإدارية ولذلك أطلق عليه لقب "ذو الرياستين"<sup>(٣)</sup> كما جمع الخليفة المأمون لوزيره القاضي يحيى بن أكثم التميمي تدبير المملكة والقضاء.<sup>(٤)</sup>

ومارس الفضل بن مروان وزير الخليفة المعتصم واجباته حيث تتبع الدواوين وضبط الأمور،<sup>(٥)</sup> كما باشر الوزير أحمد بن عمار الخراساني النظر في الأمور والدواوين والأعمال.<sup>(٦)</sup>

وقد عمل ابن خاقان وزير المتوكل والمقتدر على ترتيب أصحاب الدواوين والإشراف عليهم،<sup>(٧)</sup> كما أنه ضبط الأموال.<sup>(٨)</sup>

- 1 - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٢٣٣
- 2 - ابن اعثم الكوفي ؛ أحمد بن اعثم (ت ٣١٤ هـ / ٩٢٦م) : الفتوح ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الهند ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، (د.ت) ، ج ٨ ، ص ٢٨٧ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن اعثم الفتوح .
- 3 - الجهشباري : الوزراء والكتاب ، ص ١٩٨ ، وانظر أيضاً : الصفيدي : الوافي بالوفيات ، ج ٢٤ ، ص ٤٦
- 4 - الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد، ج ١٤ ، ص ٢٠١ ، وانظر ايضاً : الخضري : الدولة العباسية ، ص ١٥٨
- 5 - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١١ ، ص ٥٥ ، وانظر ايضاً : ابن خلدون : المقدمة ، ج ٣ ، ص ٣٢٢
- 6 - العسكري : الأوائل ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ، وانظر ايضاً : ابن خلكان : وفيات الاعيان ، ج ٤ ، ص ٣٣٨ ، ص ٣٤٤
- 7 - ابن الاثير : الكامل ، ج ٨ ، ص ٦٣ - ٦٤
- 8 - الخضري : الدولة العباسية ، ص ٢٥٠



وكان من أكثر الوزراء شهرةً علي بن عيسى الذي قام بأداء واجباته ومهامه عندما اتخذ مجموعة من الإجراءات، حيث شدد رقابته ومتابعته لأصحاب الدواوين، فطلب من ولاة الدواوين إخراج العبر<sup>(١)</sup> من دواوينهم بعبء السنين القريبة وذلك لأنها أوفر فأخرج حسب ما تشير بعض المصادر عبءة المحمول والمسبب<sup>(٢)</sup> مع مال النفقات الراتبية<sup>(٣)</sup> في نواحي السواد والأهواز لسنة من ثلاث سنين ، وأخرج عبر الضياع للمحمول والمسبب.<sup>(٤)</sup>

لم تحض هذه الإجراءات بالقبول والرضى بل كانت أحياناً تؤدي إلى إثارة غضب الرعية، ومثال ذلك تظلم العامة سنة ٣٠٧هـ / ٩١٩م من ارتفاع الأسعار وضجوا ضد علي ابن عيسى، وقاموا بنهب المتاجر الخاصة بالدقيق في بغداد، فعالج الخليفة المقتدر ذلك عندما أمر بإعادة النظر في الأسعار والعمل على إزالة التربص ببيع الغلات والغاية من ذلك تخفيض الأسعار التي دفعت العامة للإحتجاج في وجه علي ابن عيسى.<sup>(٥)</sup>

١ - العبر : مفردا عبءة بضم العين ، وهي ثبت الصدقات لكل كورة على حدة وعبءة سائر الارتفاعات هو ان تؤخذ السنة الاكثر ريعاً والسنة الاقل ريعاً ويؤخذ وسطهما الحسابي مع الأخذ بعين الاعتبار الأسعار وسائر الظروف الطارئة.( الخوارزمي؛ محمد بن أحمد ( ت ٣٨٧هـ / ٩٩٧م) : مفاتيح العلوم ، حققه وقدم له ووضع فهارسه إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ( د . ت )، ص ٨٦-٨٧) وسيشار إليه فيما بعد الخوارزمي : مفاتيح العلوم

٢ - والحمول : هي الأموال او المبالغ المحددة التي يجب ان تحمل من ولايات الدولة واطرافها إلى بيت المال في مركز الدولة ، اما التسبب : هو ان يسبب رزق رجل على مال متعذر ، ليعين المسبب له العامل على استخراجها، فيجعل ورداً للعامل ، وأخارجاً إلى المرتزق بالقلم . ( الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٨٨ )

٣ - النفقات الراتبية : هي النفقات الثابتة التي لا بد منها ( الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٨٧ )

٤ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٥ ، ص ٤٠

٥ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٥ ، ص ٤١ - ٤٢

وأعاد علي بن عيسى النظر في الجاري والأرزاق، فوجد أن النفقات في هذا المجال بحاجة إلى ضبط، فخفض جاري أصحاب الدواوين من الثلثين إلى النصف، وكذلك أعاد النظر في مخصصات متولي الدواوين فجعل للكوداني متولي ديوان المشرق<sup>(١)</sup> خمسة آلاف درهم وكان يتقاضى خمسمئة دينار شهرياً، وجعل للفضل بن جعفر على ديوان المشرق مئة دينار، ولأبي علي بن مقله عن ديوان الخاصة والمستحدثة مئة دينار، كما أعاد النظر في الأرزاق المخصصة لكتاب الدواوين فأسقط أرزاق أبنائهم الذين يحضرون ولا يعملون، واقتصر بغلمان أصحاب الدواوين على عشرة أشهر في السنة، وغيرها من الإجراءات.<sup>(٢)</sup> وقد استكمل أدائه لواجباته بتقديمه بمقترحات إلى الخليفة المقتدر مثل وقف المستغلات ببغداد على الحرمين والثغور، والضياع الموروثة بالسواد، واستحدث لهذه الغاية ديواناً سماه ديوان البر<sup>(٣)</sup>، ومنع حاشية الخليفة من التلاعب والتحايل وعمل على تعديل سيرتهم إلى الطريق السليمة.<sup>(٤)</sup>

إن من مهام الوزير وصلاحياته متابعة أوضاع الأعمال والولايات، ثم اتخاذ التدابير اللازمة التي فيها مصلحة الدولة، لذلك قام علي بن عيسى أيضاً

<sup>١</sup> - ديوان المشرق: وهو من الدواوين المعنية بموضوع الخراج، وكان في بدايته احد مجالس ديوان الدار الذي وجد زمن خلافة المعتضد ( ٢٧٩ - ٢٨٩هـ / ٨٩٢ - ٩٠٢م )، ثم اصبح بالاضافة الى ديوان المغرب وديوان السواد تشكل ديوان الخراج المركزي في العاصمة . ( الجهشياري : الوزراء والكتاب ، ص ١٤٩ ، وانظر ايضاً : السامرائي : المؤسسات الادارية ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ )

<sup>٢</sup> - الصابي : الوزراء ، ص ٣٤٠

<sup>٣</sup> - ديوان البر : وهو الديوان المختص بالضياع الموقوفة لصالح الحرمين وقد تم استحداثه سنة ٣٠١هـ / ٩١٣م، وقد ورد الحديث عن هذا الديوان في الفصل الثاني من الرسالة عند الحديث عن الدواوين ص ٢٠٨ ( ابن الطقطقا : الفخري في الأدب السلطانية ، ص ٢٦٨ ، وانظر ايضاً : السامرائي : المؤسسات الادارية، ص ٢٩٧ - ٢٩٨ )

<sup>٤</sup> - الازدي : أخبار الدول المنقطعة ، ج ٢ ، ص ٣٩٥ - ٣٩٦

بالإيعاز للعمال بإيقاف تنفيذ التسببات وما يجري مجراها،<sup>(١)</sup> وهذا يشير إلى أن مساعي الوزير علي بن عيسى الإصلاحية تعكس وتمثل رغبة الخلفاء بإجراء الإصلاحات التي تهدف إلى نشر العدل والمساواة بين الرعية.

كما أن حرص علي بن عيسى على النهوض بواجباته بشكل كامل دفعه لاتخاذ بعض الإجراءات مثل قيامه بعزل بعض موظفي الدواوين والعمال وتقليد آخرين بما يتوافق وطريقته في إصلاح أمور الدولة وإدارتها، ثم عمد إلى تعمير الثغور وبناء المستشفيات وخصص الأرزاق لمن يعمل فيها وعمر المساجد الجامعة وكتب بذلك إلى كل الولايات.<sup>(٢)</sup>

إن أداء الوزراء لواجباتهم وقيامهم بها لم يكن يقتصر على جانب واحد، ولذلك لم يغفل علي بن عيسى عن الزراعة وما تتعرض له المزروعات كإصابتها بالأمراض الزراعية أو تعرضها لمواسم الجفاف أو إصابتها بالجراد، ولذلك كتب كتاباً إلى العمال بخصوص مظالم المزارعين الذين تتلف الآفات مزروعاتهم قبل موسم الحصاد، وتشدده في الاعتماد على الموظفين الثقة في الكشف على ذلك للتأكد من صحة مظلماتهم جاء فيه: "سبيل ما يرفعه إليك كل واحد من المتظلمين قبل النيروز من مظلمته ويدعي أنه تلف بالآفة من غلته أن تعتمد في كشف حاله على أوثق ثقاتك. وأصدق كفاتك حتى يحصلك أمره فيزيل بالظلم فيه

١ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٥ ، ص ١٨

٢ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٥ ، ص ١٨

فترفعه وتضع الإنصاف موضعه وتحسب من المظالم بما يوجب الوقوف عليه  
حسبه وتستوفي الخراج بعده من غير محاباة للأقوياء ولا حيف على الضعفاء.  
فاعمل فيما رسم لك ما يظهر ويذيع ويشتهر ويشيع ويكون العدل به على  
الرعية كاملاً والإنصاف لجميعهم شاملاً".<sup>(١)</sup>

ولم تقتصر الإجراءات التي اتخذها علي بن عيسى على ذلك بل كتب أيضاً  
بإسقاط مال التكملة بفارس، وقد وصفت الإجراءات التي اتخذها علي بن عيسى  
بأحسن السياسة حيث يشار إليها بالقول: "فساس أبو الحسن علي بن عيسى  
الدنيا بأحسن السياسة ورسم للعمال الرسوم الجميلة وأنصف الرعية وأزال  
السنن الجائرة ودبر أمر الوزارة والدواوين وسائر أمور المملكة بكفاية تامة،  
وعفاف وتصون وديانة، ونظر في المظالم، وأبطل المكوس بمكة، والتكملة  
بفارس وسوق بحر الأهواز، وجباية الخمر بديار ربيعة فبانت بركته على الدنيا  
. وعمر البلاد وتوفر الارتفاع واستقام أمر السلطان وعادت هيبة الملك وصلح  
أمر الرعية"<sup>(٢)</sup>

ويؤكد ذلك ما ذكره ابن الأثير بقوله: "وتولى علي بن عيسى، ولازم  
العمل والنظر في الأمور، وردّ المظالم، وأطلق من المكوس شيئاً كثيراً بمكة  
وفارس، وأطلق المواخير والمفسدات بدويق، وأسقط زيادات كان الخاقاني قد

١ - مسكويه: تجارب الامم، ج ٥، ص ١٨  
٢ - التنوخي: نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ١٢٠ - ١٢٨، وانظر أيضاً: مسكويه: تجارب الامم، ج ٥، ص ١٨

زادها للجند، لأنه عمل الدخل والخرج، فرأى الخرج أكثر، فأسقط أولئك، وزامر  
بعمارة المساجد والجوامع، وتبييضها وفرشها بالحصر، وإشعال الأضواء فيها،  
وأجرى للأئمة، والقراء، والمؤذنين، أرزاقاً، وأمر بإصلاح البيمارستانات، وعمل  
ما يحتاج إليه المرضى من الأدوية، وقرر فيها فضلاء الأطباء، وأنصف  
المظلومين، وأسقط ما زيد في خراج الضياع".<sup>(١)</sup>

كما قام بإلغاء بعض إجراءات الوزير السابق بهدف ضبط الإنفاق، ولهذا  
وجد أنه ألغى الكثير من زيادات الخاقاني في دواوين الجند وإقطاعاتهم.<sup>(٢)</sup> كما  
أوقف ما كان يفرق في الأعياد أثناء وزارة حامد بن العباس.<sup>(٣)</sup>

ولكي يضمن نجاح إجراءاته اشترط الحصول على موافقة صاحب بيت  
المال على النفقات اليومية، وطالبه بعمل الروزنامج<sup>(٤)</sup> أسبوعياً للإسراع  
بالاطلاع على المقبوضات والذمم والعلم بها، بعد أن كانت طريقة العمل هي عمل  
الختمة<sup>(٥)</sup> وترفع إلى الديوان في منتصف الشهر التالي.<sup>(٦)</sup>

وكان من الوزراء المشهورين أيضاً أبو الحسن علي بن محمد بن الفرات  
وزير الخليفة المقتدر الذي استهل عهد وزارته الأولى سنة ( ٢٩٦هـ / ٩٠٨م )

١ - ابن الاثير : الكامل في التاريخ ، ج ٨ ، ص ٦٨ - ٦٩

٢ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٥ ، ص ١٨ ، وانظر ايضاً : ابن الاثير : الكامل ، ج ٨ ، ص ٦٩

٣ - الصابي : الوزراء ، ص ٢٨٩

٤ - الروزنامج : هو الكتاب الذي يكتب فيه ما يجري كل يوم من الخراج أو نفقة أو غير ذلك ( الخوارزمي :  
مفاتيح العلوم ، ص ٨١ )

٥ - الختمة : هو كتاب يعمل الجهيد في كل شهر با لاستخراج والجمل والنفقات والحاصل، كأنه يختم كل سنة  
كذلك. ( الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٨١ )

٦ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٥ ، ص ٨٥ - ٨٦

بتوجيه الأوامر إلى العمال في جميع النواحي بإتباع العدل في الرعية وإزالة  
الضرائب الجائرة عنهم.<sup>(١)</sup>

ثم خصص يوم الأحد من كل أسبوع للجلوس للمظالم ، بمشاركة والي  
ديوان المظالم، بحيث يقوموا بطلب العرائض المقدمة من المتظلمين، ولا يتجاوزا  
في تواقيعهما الصلاحيات المخولة والممنوحة لهما، والعمل على تقديم الظلمات  
التي تحتاج لتوقيع الخليفة فيها، وهذا الإجراء حسب ما أمر به الخليفة، وذلك  
بقوله: "كيف نتشاغل نحن بالسرور، ونصرف عن بابنا قوماً كثيرين قد قصدوا  
من نواح بعيدة وأقطار شاسعة مستصرخين متظلمين ؟ فهذا من أمير، وهذا من  
عامل، وهذا من قاضٍ.... ولكن أرى أن تجلس أنت يا أبا علي ساعة ومعك  
أحمد بن عبيدالله بن رشيد ، صاحب ديوان المظالم وتستدعي القصص وتوقعها  
منها فيما يجوز توقيعكما فيه، وتفردا ما لا بد من وقوفي عليه وتحضراتيه  
لأوقع فيه."<sup>(٢)</sup>

وكان ابن الفرات عندما يجلس للمظالم يأمر بإخراج رقع القصص  
والتوقيعات من الديوان إذا تظلم خصمين في نفس الموضوع في السابق وأصدر  
بذلك حكماً، فحدث أن جاءه متخاصمان فلما رجع إلى السجلات وجد أنه أصدر  
حكماً لنفس الموضوع بين والديهما.<sup>(٣)</sup>

1 - مجهول : العيون والحدائق ، ج ٤ ، ص ١٣٦

2 - الصابي : الوزراء ، ص ١٢٢

3 - الصابي : الوزراء ص ١٦١ - ١٦٢ ، وانظر أيضاً : ابن خلكان : وفيات الاعيان ، ج ٣ ، ص ٣٧٠

ومن هذا نتبين أنه تم العمل على إيجاد الأرشيف للاحتفاظ بالشكاوي المقدمة من الرعية والأحكام الصادرة فيها والرجوع إليه عند الحاجة، كما تظهر أهمية الخبرة ودورها في تصريف الأعمال.

إن الفضل في الإجراءات التي كان يتخذها الوزراء يعود إلى الخلفاء الذين يختارون شخصيات الوزراء القادرين على ترجمة تطلعات وتوجيهات الخلفاء في الإجراءات التي يتخذونها، ومنح الوزراء الفرصة والحريّة للاجتهاد في الإجراءات التي يتخذونها وفق الخطوط العريضة والمبادئ العامة لسياسة الخليفة، وتفويض إدارة أمور الدولة إلى الوزراء هو تحريرهم من القيود التي قد تحول دون تحقيق التقدم المنشود من عملية الإصلاح والتي تم إستحداث منصب الوزير لإنجاحها.

#### العلاقة بين الخلفاء والوزراء :

لقد انعكست قوة شخصية الخليفة القائم بالأمر أو ضعفه على العلاقة بينه وبين الوزير، فقد كانت تغطي شخصية الخليفة على شخصية الوزير، فعندما يكون الخليفة المتولي لأمر الخلافة قوياً فإن الأمر والنهي له في التعيين والعزل، وفي بعض الأحيان يصل الأمر حد السجن أو القتل أو إحلال نكبة بالوزير وأسرته.<sup>(١)</sup>

<sup>١</sup> - بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ٨٢ ، وانظر أيضاً : السامرائي ؛ حسام الدين : المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية ، دار الفكر العربي ، مكة المكرمة ، ١٩٨٢م ، ص ١٠٢ ، وسيشار إليه فيما بعد : السامرائي : المؤسسات الإدارية.

وما تؤكدُه بعض المصادر أن صلاحيات الوزير في خلافة المنصور كانت محددة ويعود السبب في ذلك إلى قوة شخصية الخليفة المنصور الذي كان يشرف بنفسه على كل الأمور، فلم يظهر للوزير دورٌ كبيرٌ لخضوعه لسلطة الخليفة والإشراف عليه بشكل مباشر.<sup>(١)</sup>

وقد أدى التحسن في العلاقة بين الخليفة والوزير منذ عهد الخليفة المهدي إلى ظهور ملامح صلاحيات الوزير، مع بقاء قوة شخصية الخليفة هي المرجعية في عزل الوزراء وتعيينهم، فقد كان دور الوزراء لا يتعدى عن كونهم موظفين يرجعون إلى الخليفة في تسيير الأمور. وقد كانوا يلاقون مصيراً سيئاً إذا ظهر للخليفة منهم أي تجاوز فيما يتعلق بصلاحياته أو تهديدهم لمنصبه ومركزه، فقد كانت الصلاحيات متداخلة فيما بين الخلفاء والوزراء ولا يوجد فصل في الاختصاصات.<sup>(٢)</sup>

ومن الأمثلة على تضاؤل شخصية الوزير أمام الخليفة ما حدث في زمن الخليفة المأمون بعد موت الفضل، فلم يمنح صلاحيات كبيرة لأي من موظفي دولته، حيث يشار إلى أنه كان يرى أن الوزير يتقاسم معه صلاحيات الحكم ولذلك فهو لا يحتاج إليه.<sup>(٣)</sup>

١ - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ١٧٤ ، وانظر أيضاً : خريسات ؛ محمد ، وآخرون : تاريخ الحضارة الإسلامية، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية ، اريد ، ط ١ ، ٢٠٠٠م ، ص ٩٠

٢ - بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ٨٢ ، وانظر أيضاً: ببيزون ؛ إبراهيم : محاضرات في التاريخ السياسي للدولة العباسية ، مكتب كريدية اخوان ، بيروت ، ١٩٨٠م ، ص ٩٩ ، وسيسار إليه فيما بعد : ببيزون : التاريخ السياسي

٣ - المسعودي : التنبيه والإشراف ، ص ٣٥٢



ومما كان يؤثر في علاقة الخليفة بالوزير موقف الأتراك من الوزراء حيث لعبوا دوراً كبيراً وتدخلوا بتعيينهم واستضعفهم، ومثال ذلك مشاركة أحمد ابن الخصب للأتراك في أمر مقتل الخليفة المتوكل وبسبب هذا التواطؤ فقد احتفظ بمنصب الوزارة حتى وفاة الخليفة المنتصر وكانت علاقته به طيبة، وساهم هذا الوزير في إيصال المستعين إلى الخلافة.<sup>(١)</sup> وعمل الخليفة المستعين على عزله واستوزر أوتامش الذي استغل ضعف الخليفة المستعين واستبد بالأمور دون الخليفة وأسرف في النفقات، ولم يكن الخليفة المستعين راضياً عن تصرفات أوتامش حيث رفض تقديم المساعدة له عندما حاصره الجند.<sup>(٢)</sup>

لقد كانت علاقة الخليفة المستعين بوزيره عبدالله بن محمد بن يزداد حسنة، حيث اتبع سياسة تقوم على مبدأ التقشف بهدف توفير الأموال، فعمل على إلغاء زيادات أرزاق الجند، فلم يرض ذلك الأتراك فهددوه بالقتل مما دفعه للفرار إلى بغداد.<sup>(٣)</sup>

وعندما تولى المعتز الخلافة لم تكن علاقته بوزيره جعفر بن محمود الإسكافي حسنة بسبب اتهامه بالتشيع للعلويين، ولكن اختياره للوزارة جاء بضغط من الأتراك، وعزله بسبب الفتنة التي أثارها بينهم،<sup>(٤)</sup> وكذلك ضلوع

١ - اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٤٥٩، وانظر أيضاً: الطبري: تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٢٥٦  
٢ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٢٦٣ - ٢٦٤، وانظر أيضاً: السامرائي: المؤسسات الإدارية، ص ١٠٣  
٣ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٢٦٤، وانظر أيضاً: ابن الطقطقا: الفخري في الأدب السلطانية، ص ٢٤٢  
٤ - ابن الطقطقا: الفخري في الأدب السلطانية، ص ٢٤٤

الوزراء في وقوع بعض الأحداث في الدولة، ومثال ذلك أبو موسى عيسى بن

فرخان شاه وزير الخليفة المعتز فعزله لتسببه في إثارته فتنة بين الأتراك.<sup>(١)</sup>

أما الخليفة المهدي فقد تميزت علاقته بوزرائه بالوفاق، وهذا كان بفضل

إشرافه بنفسه على أعمالهم وإصداره للتعليمات والتوجيهات إليهم، فيصدر

وزيره سليمان بن وهب أوامره من خلال توجيهات الخليفة.<sup>(٢)</sup>

ومن هذا نستنتج أن العلاقة الطيبة تسود بين الخليفة والوزير عندما

تكون شخصية الخليفة قوية فتعكس إيجابياً على قوة عمل الدولة وسلامة

تصرف أمورها.

وعلت مكانة وزير الخليفة المعتضد عبيدالله بن سليمان، ويعود الفضل في

علو شأن الوزارة إلى قوة شخصية الخليفة وهذا يظهر من خلال جلوسه

للاستماع لشكايات الرعية ضد العمال والولاة بحضور الوزير.<sup>(٣)</sup>

إن شكوى الحاشية ضد الوزير وتذمرها من الأوضاع المالية التي تمر بها

الدولة، كانت تؤثر على العلاقة بين الخليفة والوزير، حيث تؤدي في بعض

الأحيان إلى عزل الوزير من منصبه، وأحياناً كانت تصرفات بعض الوزراء تؤثر

على هذه العلاقة بحيث يتوجب عزل الوزير خاصة عند إدانته الوزير بالخيانة، أو

بيان عجزه عن القيام بمهام وواجبات الوزارة، أو زوال هيئته سواء بسبب إينه

١ - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ٢٤٤ ، وانظر أيضاً : الصفدي : الوافي بالوفيات ، ج ١١ ، ص ١٥٣

٢ - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ٢٤٧

٣ - المسعودي : مروج الذهب ، ج ٤ ، ٢٣٤

أو غير ذلك، أو وجود شخص أكفأ منه، حيث يُعتبر العزل بدون سبب إضعاف للسياسة.<sup>(١)</sup> لذا نلاحظ أنه لم يقدم معظم الخلفاء على عزل الوزراء بدون سبب.

إن محاولات الخيانة أو التآمر من قبل بعض الوزراء واكتشاف الخليفة لذلك، كانت تؤثر على العلاقة بين الخليفة والوزير، ومثال ذلك ما حدث مع الوزير أبي الحسن بن الفرات عندما قبض عليه الخليفة المقتدر سنة ٢٩٩هـ/٨٤٠م ونهب أملاكه بعد الإدعاء عليه أنه كاتب الأعراب للتعريض لمدينة بغداد.<sup>(٢)</sup>

إن تولي بعض الأشخاص الذين لا يصلحون لمنصب الوزارة كان يؤدي إلى إضعاف مركزها والتقليل من هيبتها، مثل أبي العباس الخصبي، حيث يذكر أنه لا فضل فيه للعمل بسبب إنشغاله بالشرب في معظم أوقاته، وقيامه بإسناد واجباته للآخرين، ومن هذه الواجبات التي أسندها للآخرين فض الكتب الواردة والرد عليها وإخراجها إلى الدواوين المعنية بالأمر، والاطلاع على الكتب الصادرة والتوقيع عليها. فمثل هذه التصرفات تشكل خطورة على الدولة وذلك لأن بعض الكتب الواردة قد تتعلق بالثورات والتمردات في بعض الولايات، كما أسند مهمة الاطلاع على شكاوي المتظلمين والتوقيع فيها لغيره في غير اليوم المخصص للجلوس للمظالم. وعمل الكلوذاني على إصلاح ومعالجة ذلك الخطأ،

١ - الماوردي: قوانين الوزارة، ص ٣٣، ص ١١٩ - ١٢٣  
٢ - الذهبي: تاريخ الاسلام، ج حوادث (٢٩١ - ٣٠٠ هـ)، ص ٣٥

بأن طلب من العمال تزويده بنسخة من الكتب الموجهة إلى الوزير فيوقع فيها  
وتكون الكتب الصادرة باسم الوزير.<sup>(١)</sup>

ومن الوزراء الذين كانوا يكلفون الآخرين بالاطلاع على الكتب الواردة  
والصادرة أبي علي الخاقاني الذي تشاغل بخدمة الخليفة فلم يطلع على  
المخاطبات الصادرة والواردة واعتمد في ذلك على ابنه، الذي لم يكن على قدر  
المسؤولية لإنشغاله بالشرب فلم يقرأ الكتب ولم يطلع على الجوامع التي  
كان يتم عملها إلا بعد فوات الأوان مما تسبب في فساد الأمور، كما أنه أكثر من  
عزل العمال وتولية غيرهم ومبالغته بإصدار الأوامر المتضمنة الإثباتات  
والزيادات<sup>(٢)</sup>، وقد تسبب بالتقليل من شأن الوزارة ومكاتها بسبب التقرب من  
الخاصة والعامّة.<sup>(٣)</sup>

وعانت الوزارة زمن الخصيبي والخاباني من اختلال في المقبوضات  
والمصرفات، حيث كانت المصروفات مرتفعة في حين أن المقبوضات أقل منها  
وخاصة بعد الزيادات التي تم إقرارها للرجالة بعد إنتهاء حرب القرامطة، ثم عين  
أبا علي بن مقلة.<sup>(٤)</sup> وقد هجا الشعراء الخاقاني بقولهم:

للدواوين منذ وليت عويلُ      ولمالِ الخراجِ سُقْمٌ طويلُ

١ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٥ ، ص ٨١  
٢ - الاثبات : هو ان يثبت اسم الرجل في دفتر من دفاتر ديوان الجيش والمعروفة بالجريدة السوداء. اما الزيادة :  
فهي الزيادة في جاري الرجال بمقدار معلوم . ( الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٩٠ )  
٣ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٥ ، ص ١٥ ، وانظر أيضاً : ابن الاثير : الكامل في التاريخ ، ج ٨ ، ص ٦٣ -  
٦٤  
٤ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٥ ، ص ١٠٤ - ١٠٥

يتلقى الخطوبَ حينَ المَّتْ  
منك رأيٌ غثٌ وعقلٌ ضئيلٌ

إن سمنتُم من الخيانة والجورِ  
رِ فللارتفاعِ جسمٌ نحيلٌ

ومما قيل فيه أيضاً يصفون إكثاره بتعيين العمال والولاية ثم عزلهم خلال مدة

قصيرة:

[ الوافر ]

وزيرٌ لا يملّ من الرقاعة  
يُولي ثم يعزل بعد ساعة

ويدني من تعجل منه مال  
ويبعد من توسل بالشفاعة

إذا أهل الرشا صاروا إليه  
فأحظى القوم أوفرهم بضاعة<sup>(١)</sup>

إن اهتمام الوزير بأمور الوزارة وقدرته أو عدمها على إدارة شؤونها في

كل الظروف كان لها الدور الأكبر في تحديد طبيعة علاقته بالخليفة.

ولعب عجز الوزير عن تصريف أمور الدولة بسبب قلة خبرته وبالذات

عند تعرض الدولة للضائقات، دوراً في رسم شكل العلاقة بين الخليفة والوزير،

حيث يذكر أن الخليفة المقتدر عزل الحسين بن القاسم لأنه لم يكن بارعاً في

صناعته، كما أنه تعرض للمصادرة نتيجة لعجزه وفشله في القيام بواجباته

وصلاحياته المتعلقة بإدارة أمور الدولة<sup>(٢)</sup>

إن علاقة الخليفة المقتدر بوزيره ابن الفرات قد تأثرت بسبب عدم تمكن

الوزير من الوفاء بما تعهد به للخليفة سنة ٣٠٦ هـ/٩١٨م، حيث عزل عن

<sup>١</sup> - ابن الطقطقا: الفخري في الآداب السلطانية، ص ٢٦٧ وانظر أيضاً: النويري: نهاية الأرب، ج ٢٣، ص ١٦، ابن وادان: تاريخ العباسيين، ص ٢٤٠ - ٢٤١

<sup>٢</sup> - ابن العمراني: الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ١٥٩، وانظر أيضاً: ابن الطقطقا: الفخري في الآداب السلطانية، ص ٢٧٤

الوزارة نتيجة شغب الفرسان بسبب تأخير صرف أرزاقهم ومخصصاتهم بعد الضائقة المالية التي مرت بها الدولة نظراً لكثرة النفقات التي تكبدتها في محاربة ابن أبي الساج، ونقصان الأموال الواردة من الأطراف، ولجوء الوزير إلى الطلب من الخليفة المقتر إطلاق مني ألف دينار من بيت مال الخاصة رغم أنه كان قد تعهد للمقتر بتحمل كافة النفقات والمصاريف. كما أن الدسائس التي دبرها الخاقاني قد أثرت في هذه العلاقة حيث أوهم الخليفة عن نية ابن الفرات إحاكة مؤامرة لخلعه.<sup>(١)</sup> فعجز الوزير نتيجة لعدم قدرته على الالتزام بما تعهد به للخليفة من تحمله للنفقات، وكذلك عدم تمكنه من معالجة هذه الأوضاع أدى إلى التأثير على علاقته بالخليفة الذي عمل على عزله من منصب الوزارة.

إن إهمال الوزراء لعملهم واعتمادهم على الآخرين في القيام بمهامهم وواجباتهم، أدى إلى نشوء أزمات مالية في الدولة فتصبح أوضاعها بحاجة إلى إصلاح ومعالجة. مما يؤدي إلى اضطراب العلاقة بين الخلفاء والوزراء، ومثال ذلك عزل الخليفة المقتر أبا العباس الخصبي عن الوزارة سنة ٣١٤ هـ/٩٢٦م وذلك نتيجة لانشغاله بالشرب وإهماله أمر الكتب الصادرة دون قراءة كما أهمل الرد عليها، وأوكل المهام إلى نوابه، مما أدى إلى ظهور ضائقة أوقفت أمور

١ - مسكويه: تجار الامم، ج ٥، ص ٣٢. وانظر أيضاً: ابن الاثير: الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ١١٠ - ١١١، ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، ج ٣، ص ٤٦٢

الخلافة.<sup>(١)</sup> والبعض يعزل نتيجة لسوء تدبيره وما نجم عنه من اختلالات كما

حصل مع الخاقاني الذي أهمل أمور الوزارة من قراءة كتب العمال وجباية

الأموال، كما أن تقربه للعامّة أدى إلى التقليل من شأن الوزارة.<sup>(٢)</sup>

وفي هذا يظهر عجز الوزير عن النهوض بأعباء ومسؤوليات الوزارة

وزوال هيئته، ولذا فإنه في مثل هذه الحالات لا بدّ من عزله، لأنه إذا لم يعزل

ضاعت أمور الخلافة كما قال الشاعر :

[ المتقارب ]

أضاعَ الخِلافةَ غشُّ الوَزيزِ      وَفَسَقُ الإِمَامِ وَجَهْلُ المُشِيرِ

لواطُ الأمورِ أعجوبةٌ      وأعجِبُ منه خَلَقُ الوَزيزِ

ففضّلَ وَزيزٍ وَبَكَرَ مُشِيرٌ      يُريدانِ ما فيه حَنَفُ الأَمِيرِ<sup>(٣)</sup>

وكذلك ساهم عجز الكلوداني عن الوفاء بالتزاماته وما تعهد به للخليفة

المقتدر في تحديد علاقتهما حيث عزله عن الوزارة وقلدها للحسين بن القاسم

ابن عبيدالله، حيث تعهد للمقتدر بأنه سيقوم بالنفقات وزيادة ألف ألف دينار في

كل سنة.<sup>(٤)</sup> إلا أنه فشل في الوفاء بوعده للخليفة وعجزه عن مواجهة المشاكل،

فكان هذا من الأسباب التي جعلت الوزراء عرضة للعزل والمصادرة.

1 - ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ٨ ، ص ١٦٣ - ١٦٤ وانظر أيضاً : ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١١ ، ص ١٦٤

2 - الصابي : الوزراء ، ٢٩٢ ، وانظر أيضاً : ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ٨ ، ص ٦٨ - ٦٩

3 - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٣٨٩ ، ص ٣٩٦ ، وانظر أيضاً : ابن اعثم : الفتوح ، ج ٨ ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ ، المقدسي : البدء والتاريخ ، ج ٦ ، ص ١١٠ - ١١١

4 - التنوخي : نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢٦١ ، وانظر أيضاً : النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٣ ، ص ٥٢ ، ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٣ ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠

وحدث تطور في علاقة الخليفة بوزرائه تمثل بتأثير الحاشية والحرم والجيش في اختيار الوزراء، حيث دفعت الخليفة في بعض الأحيان إلى تعيين بعض الوزراء دون أن يكون له الرغبة في استئزارهم، لذلك نجده يُعين شخصاً آخر إلى جانب الوزير يشاركه صلاحياته ويقلل من تأثيره في التدابير الإدارية والمالية، ومثال ذلك تعيين علي بن عيسى إلى جانب الوزير حامد بن العباس وتكليفه بالإشراف على سائر الأمور والدواوين.<sup>(١)</sup> والشيء نفسه فعله الخليفة في وزارة الكلوذاني عندما كلف علي بن عيسى بالإشراف على الأمور والنظر في المظالم.<sup>(٢)</sup>

وقد شهدت فترة الخليفة المهدي (٢٥٥هـ/٨٦٨م - ٢٥٦هـ/٨٦٩م)

تبدلاً سريعاً في الوزراء بسبب تدخل الجيش في الإدارة.<sup>(٣)</sup>

ضعف الوزارة أسبابه وآثاره:

عندما كانت العلاقة بين الخليفة والوزير تسير سيراً حسناً، فإن آثارها كانت تنعكس على قوة الدولة وتحسن أدائها في تصريف الأمور، ولكن هذه العلاقة كانت تتعرض للاضطراب والاختلال وذلك راجع إلى أسباب وعوامل متعددة.

١ - مسكويه: تجارب الامم، ج ٥، ص ٣٩، وانظر أيضاً: ابن الاثير: الكامل، ج ٨، ص ١١٢  
٢ - ابن الاثير: الكامل، ج ٨، ص ٢١٨، وانظر أيضاً: ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج ٣، ص ٢٥٩  
٣ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٣٩٦، وانظر أيضاً: ابن الاثير: الكامل، ج ٧، ص ٢١٦، السامرائي: المؤسسات الإدارية، ص ١٥٢ - ١٥٣



## أولاً : السعاية:

فقد لعبت السعاية بالوزراء عند الخلفاء دوراً كبيراً في عزل بعضهم من موقعه ، فعلى سبيل المثال سخط الخليفة المنصور على الوزير أبي أيوب المورياني بسبب سعاية كاتب الوزير به إلى الخليفة المنصور واتهامه باستغلال منصبه في تحقيق المكاسب المادية لنفسه، وتعيين أهله وأقاربه وأصحابه في وظائف الدولة مما عرضه إلى العزل والهلاك.<sup>(١)</sup>

وكذلك كان للسعاية عند الخليفة المعتصم دوراً في عزل الفضل بن مروان ومصادرته حيث أظهروا للمعتصم أن وزيره الفضل يتقاعس في تنفيذ أوامره في العطايا التي يأمر بها<sup>(٢)</sup>

وقد شكلت مساعي بعض المتنفذين لتقلد منصب الوزارة، ضغطاً على الوزير دفعته لطلب الاستعفاء من الوزارة، فقد طلب علي بن عيسى من الخليفة المقدر إعفائه من الوزارة نتيجة لمساعي ابن الفرات الحثيثة لتسلم منصب الوزارة ، ونجحت أم موسى القهرماتة حيث أوغرت صدر الخليفة المقدر عليه فعزله وقبض عليه.<sup>(٣)</sup>

١ - الجهنياري : الوزراء والكتاب ، ص ٧٧ - ٧٩ ، وانظر ايضاً : الذهبي : تاريخ الاسلام ، ج حوادث ( ١٤١ - ١٦٠ هـ ) ، ص ٣٥٨

٢ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١١ ، ص ٥٥ ، وانظر ايضاً : ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون ، ج ٣ ، ص ٣٢٢  
٣ - النويري : نهاية الارب ، ج ٢٣ ، ص ٢٦ - ٢٧ ، وانظر ايضاً : مجهول : العيون والحدائق ، ج ٤ ، ص ١٨٢ ، الكساسبة ؛ حسين : البنية الإدارية للدولة العباسية ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، ط ١ ، ١٩٨٥م ، ص ١١١ ، وسيشار إليه فيما بعد : الكساسبة : البنية الإدارية

وفي رواية أخرى أن علي بن عيسى طلب من الخليفة المقتدر الاستعفاء من الوزارة بسبب النقص الذي طرأ على واردات بيت المال وزيادة النفقات، مما دفعه إلى أن يلح في طلب الاستعفاء، خاصة بعد أن جدّ ابن مقلّة في السعي للوزارة وقدم على نفسه الضمانات. فتم عزل علي وتعيين ابن مقلّة بمشورة نصر الحاجب في منصب الوزارة.<sup>(١)</sup>

#### ثانياً : الوشاية:

وفي بعض الأحيان كان الوزير يُعزل بسبب ما يصوره الواشون عن تزايد نفوذه الذي قد يصبح خطراً يهدد أمن الخلافة وسلامة الدولة، فعملوا على استغلال هذه الناحية لإثارة غضب الخليفة عليه وبالتالي يكون مصيره العزل أو السجن، ومثال ذلك سخط الخليفة المهدي على وزيره يعقوب بن داود، الذي قام بعد توليه الوزارة بمراسلة الزيدية وولاهم بعض أعمال الدولة في مختلف نواحي الدولة، فما كان من موالى الخليفة المهدي إلا أن استغلوا هذا الاتصال فسعوا به عند الخليفة المهدي وصوروا له أن البلاد في يد الوزير وأصحابه، ولو أراد الخروج على الدولة لتمكن من ذلك واستطاع أن يستولي على الحكم ، فما كان من الخليفة المهدي إلا أن قبض عليه.<sup>(٢)</sup>

<sup>١</sup> - الصابي : الوزراء والكتاب ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ ، وانظر أيضاً : ابن الاثير : الكامل في التاريخ ، ج ٨ ، ص ١٨٣ ، النويري : نهاية الارب ، ج ٢٣ ، ص ٤٢  
<sup>٢</sup> - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ١٥٤ - ١٥٦ ، وانظر أيضاً : النويري : نهاية الارب ، ج ٢ ، ص ٦٥ ، ابن الوردي : تاريخ ابن الوري ، ج ١ ، ص ١٩٢

وقد تعددت أشكال الوشاية من زمن لآخر، فأبو الفضل جعفر بن محمود الإسكافي لم يمنع تشييعه دون توليه الوزارة للمعتز والمهتدي، وبقي فيها حتى أبلغ الهاشميون عنه بأنه رافضي، وعملوا على تضخيم خطورة موقفه عندما ادعوا بوجود مراسلات بين أصحابه وبين العلوية بخراسان يبلغونهم فيها أخبار الدولة فنفاه وحبسه.<sup>(١)</sup>

### ثالثاً : عدم الأهلية :

أخذت الوزارة بالاحتطاط والتدهور والتراجع عن دورها الذي لعبته بعد أن أصبح يتقلدها من ليس أهلاً لها، فيذكر في هذا الصدد الفضل بن مروان وزير الخليفة المعتصم الذي كان عديم الكفاية ولا يتوفر لديه الدراية الإدارية، حيث يذكر أنه: "كان عامياً لا علم عنده ولا معرفة، وكان رديء السيرة جهولاً بالأمور".<sup>(٢)</sup> ومثال آخر أحمد بن عمار بن شاذي وزير الفضل ابن مروان المعتصم حيث استوزره لأمانته، وعزله عندما اكتشف عدم إمامه بأمور الوزارة وآدابها، وولى محمد بن عبد الملك الزيات.<sup>(٣)</sup>

١ - الصفدي : الوافي بالوفيات ، ج ١١ ، ص ١٥٣

٢ - ابن الطقطقا : الفخري في الأدب السلطانية ، وانظر أيضاً : البيوزيكي ؛ توفيق سلطان : مؤسسة الوزارة في الدولة العباسية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨م ، ص ٣٣ ، وسيشار إليه فيما بعد : البيوزيكي : مؤسسة الوزارة

٣ - العسكري : الأوائل ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ، وانظر أيضاً : ، ابن خلكان : وفيات الاعيان ، ج ٤ ، ص ٣٣٨ ، ص ٣٤٤ ، ابن الطقطقا : الفخري في الأدب السلطانية ، ص ٢٣٣ الصفدي : الوافي بالوفيات ، ج ٧ ، ص ٢٥٥ اليافعي : مرآة الجنان ، ج ٢ ، ص ٨٤

كما أن عدم تمتع الوزير بقوة الشخصية والكفاءة ساهمت في تحديد شكل العلاقة مع الخليفة، فوزير الخليفة المتقي أبو العباس الأصبهاني الكاتب، الذي تولى الوزارة كان يوصف: " في غاية سقوط المروءة والرقاعة".<sup>(١)</sup>

إن المؤامرات التي حاكها الأشخاص اللذين تولوا منصب الوزارة لبعضهم البعض نالت من هيبة الوزارة، وأدت إلى إضعافها وأحدثت خللاً في العمل الإداري، وساهمت في حدوث الأضطرابات والأزمات المالية أفسحت المجال لتدخل المؤسسة العسكرية في شؤون الدولة الإدارية.<sup>(٢)</sup>

وقد أدى غض الطرف عن تجاوزات الجنود الأتراك على الناس وإلحاق الأذى بهم إلى إضعاف سلطة الوزير، وازدياد نفوذهم حتى سيطروا على الخليفة ومؤسسات الدولة، فتدخلوا في اختيار الخلفاء والوزراء وعزلهم، وقاموا بممارسة صلاحيات الوزير كاختيار الولاة، والأمور الإدارية والمالية وغيرها من الصلاحيات.<sup>(٣)</sup>

وقد أدى تولي منصب الوزارة من قبل وزراء ضعاف إلى ظهور نفوذ الجيش وتدخله في الأمور الإدارية، فقد دفع عجز الوزراء وضعفهم عن تدبير أمور الدولة الجند للقيام بالشعب من أجل المطالبة بأرزاقهم، وعندما عجز الوزراء عن تصريف الأمور فإن ذلك يؤدي إلى ازدياد تأثير الجيش والدور الذي

١ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١٣ ، ص ٢٤٣

٢ - بطاينة : الأيجاز والایناس ، ص ٣٥

٣ - الیوزبکی : توفیق سلطان : مؤسسة الوزارة في الدولة العباسية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٣٣ ، وسيشار إليه فيما بعد : الیوزبکی : مؤسسة الوزارة .

يلعبه في تنحية الوزير، فمثلاً شغب الجند وطالبوا الوزير ابن ميمون بأرزاقتهم فلم يستطع مواجهة الموقف ففر من بغداد رغم أنه لم يمضِ على توليه أمر الوزارة مدة شهر.<sup>(١)</sup>

إن ضعف الوزراء وعجزهم عن تسيير أمور الدولة ومعالجة أوضاعها المالية دفع الخليفة الراضي أن يرسل إلى ابن رائق بتقليده الإمارة وقيادة الجيش وتعيينه أميراً للأمرء وخوله صلاحية تدبير أمور الدولة وتسيير أعمال الخراج والضياح وأعمال المعاون في كافة النواحي.<sup>(٢)</sup> وبطلت بابن رائق الوزارة وذلك لأن الصلاحيات التي تم منحها للأمير الأمرء للنظر في كل الأمور كانت تمارس من قبل الوزراء، ونتيجة لضعف الوزراء تغلب العمال على الأطراف ولم يبق للخليفة غير بغداد وأعمالها والحكم فيها لابن رائق وليس للخليفة.<sup>(٣)</sup>

وعندما دخلت جيوش بجكم بغداد بعد أن عجز محمد بن رائق عن منعه في دخولها، سنة ٣٢٦هـ/٩٣٧م استقبله الخليفة الراضي وأكرمه ورفع منزلته ولقبه أمير الأمرء.<sup>(٤)</sup> وأصبح الخليفة يأخذ برأيه في كافة أمور الدولة.<sup>(٥)</sup>

١ - الذهبي: تاريخ الاسلام، ج حوادث (٣٢١ - ٣٣٠ هـ)، ص ٦٢  
٢ - مسكويه: تجارب الامم، ج ٥، ص ١٩٨، وانظر أيضاً: مجهول: العيون والحدائق، ج ٤، ص ٢٩٠ - ٢٩١  
٣ - مجهول: العيون والحدائق، ج ٤، ص ٢٩٠ - ٢٩١، وانظر أيضاً: ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج ١، ص ٢٥٩، ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ/١٣٢٧م): الأموال المشتركة، دراسة وتحقيق ضيف الله يحيى الزهراني، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط ١، ١٩٨٦م، ص ٦٠، وسيشار إليه فيما بعد: ابن تيمية: الأموال المشتركة، الياضي: مرآة الجنان، ج ٢، ص ٢١٦.  
٤ - الذهبي: تاريخ الاسلام، ج حوادث (٣٢١ - ٣٣٠ هـ)، ص ٥١  
٥ - ابن الاثير: الكامل، ج ٨، ص ٣٤٧ - ٣٤٨، وانظر أيضاً: السامرائي؛ حسام الدين: المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية، دار الفكر العربي، مكة المكرمة، ١٩٨٢م، ط ٢، ص ٧٧، وسيشار إليه فيما بعد: السامرائي: المؤسسات الإدارية

لقد كان الإجراء الذي اتخذته الخليفة الراضي والمتمثل باستحداث منصب أمير الأمراء محاولة لإصلاح الضعف والوهن الذي لحق بالخلافة والوزارة، وكذلك لوضع حد لتجاوزات الوزير أحياناً على صلاحيات الخليفة أو حتى الاشتراك في المؤامرات التي تدبر لخلع الخليفة وتولية آخر، حيث ظهر أحياناً تغول الوزير على منصب الخليفة، ولكن إيجاد منصب أمير الأمراء لم يحقق الهدف المنشود من وراء استحداثه، وكانت النتيجة مصادرة صلاحيات الوزير وأصبح تعيين الوزير بيده، ولم يعد للوزير حول ولا قوة، مما زاد من إضعاف مؤسستي الخلافة والوزارة، وإضعاف هيبة الدولة ومهد السبيل لدخول البويهيين إلى العراق.

وقد شغب الأتراك سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤١ م على ابن رائق، وانضموا إلى أبي عبدالله البريدي فقوي جانبه، واضطر ابن رائق إلى مداراته فكاتبه بالوزارة واستخلف له في الحضرة جعفر بن شيرزاد وأوصله إلى الخليفة المتقي لله، إلا أن المدبر للأمر كلها أبو عبدالله البريدي ووردت الأنباء عن عزم البريدي على المسير إلى بغداد فما كان من ابن رائق إلا أن أزال عنه اسم الوزارة وعزله بأبي إسحاق القراريطي.<sup>(١)</sup>

١ - مسكوية: تجارب الامم، ج ٥، ص ٢٤٥

واستمر أمير الأمراء يدبر شؤون الدولة بعد إحداث هذا المنصب، فقد  
خلع الخليفة المتقي على ابن رائق، وعقد له لواء وقلده أمرة الأمراء وأصبح  
كاتب الأمير ابن رائق يدبر أمور الوزارة دون أن يتسمى بالوزارة.<sup>(١)</sup>  
إن ضعف الوزراء أدى إلى ازدياد النفوذ العسكري وتسلمه على الخلافة  
والوزارة، مما دفع الخلفاء للقيام بمحاولة إصلاحية لتقوية مركز الخلافة فتم  
استحداث منصب أمير الأمراء، إلا أن إيجاد هذا المنصب كان على حساب  
الوزارة، حيث أدى إلى إلغاء الوزارة فلم تعد أكثر من مجرد اسم والوزير مجرداً  
من الصلاحيات. ولم يحقق منصب أمير الأمراء الغاية من استحداثه والمتمثلة  
بإعادة هبة الخلافة.

<sup>١</sup> - مسكوية: تجارب الامم، ج ٥، ص ٢٤٤

## الكتابة ومكانة الكتاب:

إن شرف الكتاب وفضلهم يظهر في قول الله تعالى: " كراماً كاتبين " (١)

وللكتاب أهمية كبيرة في الدولة لما يقومون به من تحرير مخاطبات الدولة الصادرة عن الخليفة إلى الولاة والأمراء، كما أنهم يتولون مهمة إنشاء المخاطبات التي يوجهها الخليفة إلى غيره من الحكام والملوك .

وقد وصف الفضل بن مروان وزير الفضل ابن مروان المعتصم الكتاب

بقوله : " الكتاب كالدولاب إذا تعطل انكسر". (٢)

فالكتابة وظيفة سابقة على ظهور الدولة العباسية، ولكن الدولة العباسية بعد قيامها أخذت بها لما لها من أهمية في تصريف أمور الدولة، ولكنهم قاموا بالتجديد في نواحي مختلفة منها.

وقد تعددت الإجراءات الإصلاحية التي تم اتخاذها في هذا المجال فقد أدى الازدياد في الأعمال والواجبات التي كان يقوم بها الوزراء في العصر العباسي أن أصبح من الضروري تعيين موظفين لمساعدة الوزير ومعاونته في الإشراف على أعمال الدواوين وإدارة شؤونها، فبرزت التخصصية في وظائف الكتاب مثل كاتب الرسائل، وكاتب الخراج، وكاتب الجند، وكاتب القاضي. (٣)

١ - سورة الانفطار / الآية ١١

٢ - الياقعي : مرآة الجنان ، ج ٢ ، ص ١١٧

٣ - ابن قتيبة : الامامة والسياسة ، ج ٢ ، ص ٣٣١ ، وانظر أيضاً : ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج ٤ ، ص ١٦٢ - ١٦٣ ، حسن إبراهيم : تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ٢٦٣



ونظراً لأهمية الدور الذي كان يقوم به كتاب الدولة فقد تمّ وضع بعض الشروط لا بدّ من توفرها في الشخص الذي يتجه للعمل بهذا المجال ، وتشدد الخلفاء في شروط اختيار الكتاب، فمثلاً كان الخلفاء يختارون كتابهم من الأسر العريقة والمعروفة بسعة العلم والأسلوب الرصين.<sup>(١)</sup> وكتابوا أيضاً يفضلون استعمال الشخص الحاذق الماهر، حيث رشح أبو أيوب المورياتي للخليفة أبي جعفر المنصور كاتباً يتميز بالحنق والمهارة.<sup>(٢)</sup>

وحرص الخلفاء على تطوير هذه الوظيفة لإدامة فعاليتها في مؤسسات الدولة ولتحقيق التجديد والإصلاح في هذا المجال فقد كان يتم مكافأة العاملين في هذا الميدان وتكريمهم، من خلال الترقية لمرتبة قد تصل بصاحبها إلى أن يصبح من خاصة الخليفة أو في منصب الوزارة، وما يؤكد ذلك أن الكثير من الكتاب القديرين قد وصلوا إلى منصب الوزارة كما ذكرنا سابقاً.

ومن الأمثلة على ذلك تكريم صاحب البديهة بترقيته إلى مكانة أسمى من التي يعمل بها، ما حصل مع الحسن بن رجاء عندما دخل الخليفة المأمون يوماً إلى الديوان فوجد الحسن هناك وعندما تحدث إليه أعجبت سرعة بديهته وقال

<sup>١</sup> - حسن إبراهيم: تاريخ الاسلام، ج ٢، ص ٢٦١ وانظر أيضاً: الصالح، : النظم الاسلامية، ص ٣٠٤

<sup>٢</sup> - ابن الاثير: الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ٦٠٩

: " بالإحسان في البديهة تتفاضل العقول، يرفع عن مرتبة الديوان إلى مراتب

الخاصة " بالإضافة إلى المكافأة المالية التي أمر المأمون بمنحه إياها.<sup>(١)</sup>

وبرز التركيز على استعمال الكاتب القدير، وذلك لأن الكاتب عندما يكتب

إلى الآفاق باسم الخليفة فإنما يعكس صورة الخليفة وهذا ما يظهر من قول

كلثوم العتابي<sup>(٢)</sup>: " إذا وليت عملاً فانظر من كاتبك، فإنما يعرف مقدارك من بُعد

عك بكاتبك ".<sup>(٣)</sup> ويذكر بعض الباحثين أن الكاتب الذي يتمتع بالكفاءة فإنه يكون

مؤهلاً لتسلم منصب الوزارة.<sup>(٤)</sup>

وهذا يدل على المكانة السامية والرفيعة التي كانت تحظى بها وظيفة

الكتابة ومن يشغل هذه الوظيفة حيث وصفت بأنها اشرف المراتب بعد الخلافة.

كما كان الإصلاح في هذا المجال بإصدار التوجيهات المتعلقة بعمل الكتاب

حيث طلب جعفر بن يحيى أن يكون عمل الكتاب بشكل مختصر دون أن يؤثر ذلك

١ - الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م) : المحاسن والاضداد ، قدم له وبوبه وشرحه علي بوملحم ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، (د.ت) ، ص ٢٨ ، وسيشار إليه فيما بعد : الجاحظ : المحاسن والاضداد

٢ - كلثوم العتابي : هو ابو عمرو كلثوم بن عمرو بن ايوب الثعلبي العتابي، شاعر كاتب حسن الترسل، كان صحب البرامكة واختص بهم، وصحب ايضاً طاهر بن الحسين، وله عدة كتب منها: المنطق، الأدب ، فنون الحكم وغيرها. (النديم ؛ محمد بن اسحاق بن محمد) ت ٤٣٨ هـ / ١٠٤٧ م ) : الفهرست ، اعتنى به وعلق عليه ابراهيم رمضان ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ م ، ص ١٥٢ - ١٥٣ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن النديم : الفهرست )

٣ - المسعودي : مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ١٦

٤ - الفقي ؛ عصام الدين عبدالرؤوف : دراسات في تاريخ الدولة العباسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ م ، ص ٨٣ ، وسيشار إليه فيما بعد : الفقي : تاريخ الدولة العباسية

على المعنى والمضمون، وهذا يظهر من قوله : " إن قدرتم ان تكون كتبكم كلها توقيعات فافعلوا".<sup>(١)</sup>

كما أن الفضل بن مروان قال لكاتب عنده يحثه على الإيجاز والاختصار : " دع الإطناب، والزم الإيجاز، فان للإيجاز إفهاماً، كما أن مع الإسهاب استبهاماً".<sup>(٢)</sup>

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن العمل في الكتابة يتطلب شروطاً متعددة منها القدرة على التعبير عن ما يريده الخليفة بإيجاز في المخاطبات دون أن يؤدي هذا الإيجاز إلى الإخلال بالمعنى، فإن الكاتب يعكس صورة من يستعمله لذا كان يتم التدقيق بهذه المواصفات عند اختيار الكتابة.

وبرز التجديد في هذا المجال بظهور أصناف متعددة للكتاب حسب طبيعة أعمالهم التي تتطلب توفر شروط خاصة تختلف بين الواحد والآخر حسب نوع العمل، فمثلاً وجد كاتب الخراج واشترط فيه أن يكون عالماً بالشروط والطقوس<sup>(٣)</sup> والحساب والمساحة وغيرها من الأمور التي يجري العمل فيها في ديوان الخراج ، بالإضافة إلى وجود كاتب للأحكام الذي يتم اختياره ممن يمتلك معرفة بأحكام الحلال والحرام، والأصول والفروع، كما وجد كاتب المعونة الذي

١ - الجاحظ ؛ عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ / ٨٦٨م) : البيان والتبيين ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، دار الجبل ، بيروت ، (د.ت) ، ج ١ ، ص ١١٥ ، وسيشار إليه فيما بعد : الجاحظ : البيان والتبيين ، وانظر أيضاً : المبرد : الكامل في اللغة والادب ، ج ١ ، ص ٣٦٠  
٢ - الأبي : نثر الدر ، ج ٣ ، ص ٧٢  
٣ - الطسوق : مفردھا طسوق وهي الوظيفة توضع على اصناف الزروع لكل جريب ، وهو الاجرة .  
الخوارزمي : مفاتيح العلوم، ص ٨٦

يشترط فيه المعرفة بالقصاص والحدود وغيرها من الأحكام التي يسري تطبيقها في ديوانه، كما ظهر كاتب الجيش الذي يجب أن يكون ملماً بصفات الرجال وعلامات الدواب بالإضافة إلى الإلمام بالعلم والحساب، والكاتب الأخير وهو كاتب الرسائل الذي يشترط فيه أن يكون ممن يتمتع بالعلم بالصدور والفصول والإطالة والإيجاز والبلاغة والخط. (١)

كما ظهر الإصلاح في التشدد عند اختيار الكتاب للعمل في الدواوين والأعمال الكتابية حيث كان يشترط فيهم أن يكونوا من أصحاب الرأي والاجتهاد، والتميز بالأمانة، ومن أصحاب الخبرة والتجربة، وأن يكونوا من أصحاب العلم ليتمكنهم من تصريف الأعمال، وذلك لأن العمل في هذا الميدان يعتبر من الأعمال الجسيمة، وهذا يتضح من قول الوزير الفضل بن مروان: "احتجنا إلى رجل جزل في رأيه، متوفر لأمانته، متصرف في الأمور بتجربته، مستقدر على الأعمال بعلمه، تصف لنا مكانه، وتشير علينا به، فنقلده جسيماً من عملنا". (٢)

١ - ابن قتيبة: الامامة والسياسة، ج ٢ ص ٣٣١، وانظر أيضاً: ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج ٤، ص ١٦٢ - ١٦٣، ابن الجوزي: المنتظم، ج ١١، ص ٨ - ٩  
٢ - الجاحظ: عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م): رسائل الجاحظ (ذم اخلاق الكتاب)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ج ٢، ص ٢٠٤، وسيشار إليه فيما بعد: الجاحظ: رسائل الجاحظ

وتظهر أهمية الكتاب في الدولة من خلال ما يذكره المسعودي عن تفاخر كاتب على نديم مبيناً وظائفه وفوائده حيث اعتبر الكاتب نفسه لمعونة الخليفة، وللمواقف الجديدة في الدولة، وللحرب والشدائد.<sup>(١)</sup>

وقد تم اعتماد بعض الشروط الأخرى في عملية انتقاء الكتاب فقد اشترط البعض في الكاتب اعتدال القامة وصدق الحس ، ولطف المذهب وحسن الإشارة وهيبة اللباس حتى قيل: " تزيوا بزى الكتاب فإن فيهم أدب الملوك وتواضع السوقة".<sup>(٢)</sup> وقال أحد الشعراء في اختيار الكتاب: [الوافر ]

عليك بكاتب لبق رشيق                      زكي في شمائله جداره

تناجيه بطرفك من بعيد                      فيفهم رجع لحظك بالإشارة<sup>(٣)</sup>

وقد دخلت الخبرة والتجربة ضمن الأسس التي يتم الاعتماد عليها عند اختيار الكتاب وهذه الخبرة يتم اكتسابها من خلال العمل في الدولة مما يجعل خلفاء آخرين يستعملونهم، وذلك من أجل الاستفادة من تجربتهم وخبرتهم، ومثال ذلك أحمد بن إسرائيل بن الحسن الأنباري الكاتب ، فإنه كان قد تولى ديوان الخراج للمتوكل والمنتصر، وتولى الكتابة للمعتز، ثم إنه استوزره، وهذا يؤكد أن الكاتب الناجح يستطيع القيام بمهام الوزارة بنجاح، وهذا يعود أيضاً

١ - المسعودي : مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ١٦

٢ - ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج ٤ ، ص ١٥٨

٣ - المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ١٥٩

للأسباب التي يرى البعض ضرورة توفرها في الكاتب منها الذكاء الذي يجب أن يتمتع به. (١)

لم يكن التشديد عند اختيار الكتاب فحسب، بل من خلال متابعة أدائهم ومراقبتهم، فالخليفة المهتدي شدد الإشراف على الدواوين حيث جلس بنفسه، وأجلس الكتاب للعمل بأمر الحساب أمامه، وهذا رقابة لأدائهم وعملهم والاطلاع على معرفتهم ومقدار إلمامهم بالأمور التي تحتاجها الأعمال الإدارية من المهارات الأخرى. (٢)

وتمثلت جوانب الإصلاح بعدم اللين أو التسامح مع الكتاب المخالفين للتعليمات والأنظمة المتبعة في الدولة، فقد وجد بعض الكتاب غير الملتزمين بأخلاق العمل وسلوكياته فلم يتم التساهل معهم بل واجهوا الشدة والغلظة وتعرضوا لعقوبات مختلفة، فمنها السجن، والمصادرة، وكذلك التشهير بهم، بعد أن تُرفَع الكتب بهم إلى الخليفة ليقرر ما يتخذ بحقهم، فعلى سبيل المثال في سنة ١٤٨هـ/ ٧٦٥م رفعت رقعة إلى أمير المؤمنين أبي جعفر المنصور بخصوص بعض رجال العمال وأعاونهم وجباتهم في الموصل باقتطاعهم الأموال لأنفسهم، حيث أمر بمعاقبتهم أشد العقوبة حيث جاء في كتابه: "....، وأمير المؤمنين يحب الشدة والتنكيل بهم، وقد بعث إليك أمير المؤمنين بدفتر فيه

١ - الصفدي: الوافي بالوفيات، ج ٦، ص ٢٤٣ - ٢٤٤

٢ - السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٢٩٠

أسماءهم، ومن رُفِع عليه من العمال والكتاب والأعوان " وقد حدد له الإجراءات الواجب اتخاذها بحق كل واحد منهم ، وإرسال ما يتم استخراجهم منهم من الأموال إلى بيت المال في بغداد. (١)

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً عندما أخذ صالح بن وصيف أحمد بن عيسى كاتب الخليفة المعتز، والحسن بن مخلد كاتب قبيحة أم المعتز، وأبا نوح عيسى بن إبراهيم بعد أن اتفقوا على أخذ محتويات بيت المال، فتعرضوا جراء تأمرهم إلى الضرب، وأخذت تواقيعهم لتسديد مبالغ مالية طائلة، وتمّ التحفظ على أموالهم وممتلكاتهم، وأطلق عليهم اسم الكتاب الخونة بعد أن تمّ عزلهم من أعمالهم. (٢)

وقد أمر الخليفة الواثق بحبس الكتاب وإلزامهم أموالاً، بالإضافة إلى ما تم ترتيبه على العمال وهذا بسبب خيانتهم وإسرافهم في أمورهم. (٣)

وكان يتم العمل على استعادة الأموال التي يستولي عليها الكتاب، حيث عمل بعض الوزراء على اتخاذ بعض الإجراءات بحق الكتاب الذين أساءوا الأمانة في العمل، فيعملون على إبعادهم عن العمل واسترداد المبالغ المالية

١ - الأزدي : تاريخ الموصل ، ص ٢١٤ - ٢١٥

٢ - ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١١ ، ص ١٨

٣ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٩ ، ص ١٢٥ - ١٢٨ ، وانظر أيضاً ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١١ ، ص ١٤٤ ، ابن الاثير : الكامل في التاريخ ، ج ٧ ، ص ١١

منهم، ومثال ذلك عندما سعى البعض بكتاب العطاء لابن الفرات ، فجلس لهم يوماً فاكتشف خيانتهم في مئة ألف دينار، فعمل على استخراج الأموال منهم.<sup>(١)</sup>

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن الإصلاح والتجديد في مجال الكتابة قد سار في مسارين الأول: التشديد في شروط اختيار وتعيين الكتاب، ليكونوا مؤهلين للنهوض بواجباتهم والقيام بصلاحياتهم على أكمل وجه، وليتمكنوا من تطوير وتحسين أدائهم في عملهم، والثاني: المراقبة والمتابعة والمحاسبة دون التساهل أو التسامح مع المخالفين، في ذات الوقت تمت المحافظة على مكانة الكتاب التي تمتعوا فيها.

وقد تم في بعض الأحيان الاستعانة ببعض الكتاب من غير المسلمين، وعندما أظهر الإمام مالك وغيره من الفقهاء والعلماء القول بعدم جواز استعمال النصارى في عمل الكتاب، بالاستناد إلى أن الكاتب يستشار في أمور المسلمين وعليه فإنه لا يجوز أن يوضع النصارى في عمل الكتابة لأمر المسلمين.<sup>(٢)</sup> وقد أصدر بعض الخلفاء أحيانا تعليماتهم بوقف استعمال أهل الذمة في وظائف الدولة، ومثال ذلك عندما أصدر الخليفة المأمون أمراً بعدم استعمال أهل الذمة في أعمال دولته وذلك بعد أن دخل إليه أحد الفقهاء وعنده كاتب يهودي فأنشده: [السريع]

١ - الصولي؛ محمد بن يحيى (ت ٣٣٥ هـ / ٩٤٦ م) : أخبار المقتدر بالله العباسي أو تاريخ الدولة العباسية من سنة ٢٥٩ إلى سنة ٣١٥ هجرية من كتاب الأوراق ، دراسة وتحقيق خلف رشيد نعمان ، دار الشؤون الثقافية العامة " آفاق عربية " ، بغداد ، ١٩٩٩ م ، ص ١٢٨ ، وسيشار إليه فيما بعد : الصولي : أخبار المقتدر

٢ - ابن عبد البر : بهجة المجالس ، ج ١ ، ص ٣٥٨



إن الذي شرفت من أجله يزعم هذا أنه كاذب

وأشار إلى إيهودي فكان انتقاد الفقيه وراء منع الخليفة المأمون لاستعمال أهل

الذمة في أعمال الدولة.<sup>(١)</sup>

كما منع الخليفة المتوكل من الاستعانة بالنصارى وأهل الذمة في الدواوين

التي تجري أحكامها على المسلمين.<sup>(٢)</sup>

---

١ - ابن عبد البر : بهجة المجالس ، ج ١ ، ص ٣٥٩  
٢ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٩ ، ص ١٧١ - ١٧٤

## الحجابه :

تعتبر وظيفة الحاجب من وظائف أرباب السيوف، ومهمتها تبليغ الأخبار من الرعية إلى الإمام ويأخذ لهم الإذن في الدخول إليه، وسمى الحاجب بذلك لأنه يحجب الخليفة عن من يدخل إليه بغير إذن.<sup>(١)</sup>

وكان الخليفة أبو جعفر المنصور أول من أقر نظام الحجابة عند ترتيب مراتب الخلافة، حيث وضع الحجابة للاستئذان عليه وقد وضع مقراً لانتظار الناس فيه حتى يؤذن لهم بالدخول.<sup>(٢)</sup> بحيث يقوم الحاجب بعرض الرقاع على الخليفة أو الوزير كما فعل حاجب الحسن بن سهل.<sup>(٣)</sup>

إن إقرار الخليفة المنصور للحجابه عند تنظيم أمور دولته ما هو إلا إحياء وتجديد لجزء من الأنظمة التي كانت معروفة قبل تسلم العباسيين للسلطة، مع إدخال بعض الإصلاحات على هذا المنصب.

ومن هذه الإصلاحات الاشتراط فيمن يتولى هذا المنصب أن يتمتع بالقدرة على حفظ الأسرار وكتمانها حيث أن طبيعة هذا العمل تمكنه من الاطلاع على الكثير من أسرار الدولة لذلك يتطلب منه العمل بالالتزام بذلك، فيقال أن الخليفة

١ - القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٢٢ - ٤٢٣  
٢ - القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١ ، ص ٤٧٢  
٣ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٢٢٦

المنصور وفي رواية أخرى الخليفة المأمون قال: "الملوك تحتل كل شيء إلا

ثلاثة أشياء: القدر في الملك، وإفشاء السر، والتعرض للحرم".<sup>(١)</sup>

ويظهر من هذا القول أن الخلفاء يتشددون في ذلك تجاه الحجة، فلا

يتهاونون معهم في إفشاء أسرار الخلافة، كما أنهم يختارون الأشخاص الذين

تتوفر فيهم هذه الميزة لتسليمهم عمل الحاجب.

ويشار إلى أن مرتبة الحاجب ومكانته قد علت في أيام العباسيين حتى

أصبح يستشار في أمور الدولة، وأصبح مركزه يضاهي منصب الوزير حيث ألزم

أصحاب الدواوين بالرجوع إليه في أمور أعمالهم.<sup>(٢)</sup>

وحظي الحاجب بمكانة مرموقة ومميزة وذلك نظراً لما يتصف به عمله

من حساسية بحكم موقعه، وذلك لأنه حلقة الوصل بين الخليفة أو الوزير من

جانب وبين الرعية من جانب آخر.

ومما يؤكد هذا نصيحة الخليفة المنصور لحاجبه الخصب عندما ولاه

الحجابة بإبقاء هذه المرتبة التي نالها ووصل إليها والتي رفعت قدره ومنزلته،

والمحافظة عليها من خلال تحليه ببعض الصفات التي تجعله يتصرف بلباقة

ولطف مع كل من يتعامل معه من القادمين إلى الخليفة وأولها طلاقة الوجه

<sup>١</sup> - الجاحظ: المحاسن والاضداد، ص ٤٥، وانظر أيضاً: الزبير بن بكار؛ أبو عبدالله، الزبير بن بكار بن عبدالله بن ثابت: (ت ٢٥٦ هـ / ٨٦٩ م): الأخبار الموفقيات، تحقيق سامي مكي العاني، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢، ص ٢٣٩، وسيشار إليه فيما بعد: الزبير بن بكار: الأخبار الموفقيات، ابن عبد البر: بهجة المجالس، ج ١، ص ٣٤٧

<sup>٢</sup> - حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام، ج ٢، ص ٢٦٥

وسماحته في التعامل معهم بلين وتسهيل الإذن لهم. حيث قال له: "إنك بسولايتي عظيم القدر وبحجابتي عريض الجاه. فبقها على نفسك ابسط وجهك للمستأذنين وصن عرضك عن تناول المحجوبين فما شيء أوقع في قلوبهم من سهولة الحجاب والإذن وطلاقة الوجه"<sup>(١)</sup>

وقد كانت التعليمات تصدر إلى الحاجب بعدم تأخير بعض المخاطبات التي يحملها القادمون إلى الخليفة وتقديمها إلى الخليفة في كل الأوقات وذلك نظراً لما تقتضيه ظروف وأوضاع المنطقة التي وفدوا منها، فمثلاً جاءت خريطة صاحب أرمينية إلى الخليفة المنصور ليلاً وكان الربيع حاجبه فلم يوصلها إلا صباحاً ، فكان هذا سبباً لإثارة غضب الخليفة المنصور على حاجبه وتأنيبه على ذلك وأمره بعدم تأخير خرائط أصحاب الثغور وذلك لأن تأخيرها فيه إضرار بالدولة، وحذره من عواقب تكرار مثل هذه الأخطاء.<sup>(٢)</sup>

كما أن الخليفة الرشيد أمر حاجبه أن لا يحبس عنه كتاب أحد، دون الالتفات لصلة القريبى مع الخليفة.<sup>(٣)</sup>

ويترتب على الحاجب أن يبلغ القادمين إلى الخليفة عن ظروف الخليفة، ومثال ذلك قيام حاجب الخليفة الرشيد بإبلاغ عبد الملك بن صالح عندما قدم إلى

١ - الأبى : نثر الدر ، ج ٣ ، ص ٦٦ ، وانظر أيضاً : الراغب الاصفهاني ؛ الحسين بن محمد ؛ (ت ٥٠٢ هـ / ١١٠٨ م) : محاضرات الادباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، حققه وضبطه نصوصه عمر الطباع ، دار الأرقم، (د.ت) ، ج ١ ، ص ٢٥٧

٢ - البلاذري : انساب الإشراف ، ج ٤ ، ص ٢٦٢

٣ - ابن قتيبة : الامامة والسياسة ، ج ٢ ، ص ٣٣٦

عند الخليفة أن أمير المؤمنين فُجع بولد، وولد له ولد، وطلب منه ان يقدم التعزية ثم يقدم التهنة . فإيضاح الظروف المحيطة بالخليفة يجب على الحاجب أن يبلغ بها الوافدين للخليفة.<sup>(١)</sup>

ونظراً لأهمية عمل الحاجب وحساسيته فقد حث الفضل بن سهل حاجبه بان يتعامل مع الجميع برفق ولين وعدم تغيير معاملته للناس من خلال ما يسمعه منه ، علماً بأنه نوّه إلى اطلاع الحاجب على أسرار الدولة، فلا يتم التعامل مع الناس من خلال ما يطلع عليه ويعرفه بحكم طبيعة عمله.<sup>(٢)</sup>

وقد كان يتم انتقاء الحاجب من أصحاب العقول الراجحة، والسبب في ذلك، أن الوفود القادمة للخليفة تصل إلى الحاجب قبل وصولها إلى الخليفة، ولهذا فإنه يترتب على الحاجب أن يكون لدى هذه الوفود صورة إيجابية قبل إلتقائهم بالخليفة، ولهذا فقد قال كلثوم العتابي : " واستعقل حاجبك، فإنما يقضي عليك الوفود قبل الوصول إليك بحاجبك ".<sup>(٣)</sup> وهذا يبرر التشدد الذي كان يظهر عند اختيار من يشغل وظيفة الحاجب حيث يبرز تفضيل استعمال صاحب العقل الراجح لهذا العمل، لأن طبيعة عمله تتطلب المحافظة على الأسرار، والتمتع بالقدرة على التعامل بلين ورفق مع الوافدين إلى الخليفة.

١ - المسعودي : مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٣٧٥  
٢ - ابن حمدون ؛ محمد بن الحسن ( ت ٥٢٦ هـ / ١١٣١ م ) : التذكرة الحمدونية ، تحقيق احسان عباس و بكر عباس ، دارصادر ، بيروت ، ( د.ت ) ، ج ١ ، ص ٣٤٩ ، وسيشار إليه فيما بعد : التذكرة الحمدونية  
٣ - المسعودي : مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ١٦

وقد قال بعض الشعراء في أهمية ومكانة الحاجب ودوره في إعطاء

صورة حسنة عن الخليفة: [ المديد ]

اعلمن إن كنت تعلمه إن عرض الملك حاجبه

فيه تبدو محاسنه وبه تبدو معايبه<sup>(١)</sup>

فمن واجبات الحاجب أن يأذن للناس على الخليفة أو الوزير حسب مراتبهم فيقدم ذوي الهيئات والشارات، ومما يدل على ذلك ما قاله أعرابي:

[ البسيط ]

رأيت آذِنًا يَغْتَامُ بِرَتْنًا \_\_\_\_\_ وليس للحسب الزاكي بمغْتَام

ولو دُعِينَا على الأحساب قَدَمْنِي مَجْدٌ تَلِيدٌ وَجَدُّ رَاجِحٌ نَامِسِي

متى رأيت الصقورَ الجُدَلِ يَقدُمُهَا خِلْطَانٌ مِنْ رَحْمِ قُرْعٍ وَمِنْ هَامٍ<sup>(٢)</sup>

وبما أن الحاجب يعتبر عين الخليفة التي ينظر بها، فإن من واجباته أن

يُنزل الناس على مراتبهم وأقدارهم عند الخليفة وهذا يتطلب منه معرفة مكانة

من يفد إلى الخليفة، وكذلك أن يبلغهم عن الخليفة بأسلوب حسن ولبق.<sup>(٣)</sup> وقد

قال الخليفة المهدي للفضل بن الربيع: "إني قد وليتك ستر وجهي وكشفه، فلا

تجعل الستر بيني وبين خواصي سبباً لضغفهم بقبح ردك وعبوس وجهك، وقد

١ - ابن قتيبة: السلطان، ص ١٩٧ - ١٩٨

٢ - ابن قتيبة: عيون الأخبار، ج ١، ص ١٦٣، وانظر أيضاً: ابن قتيبة: السلطان، ص ٢٠٤

٣ - الجاحظ: رسائل الجاحظ، (كتاب الحجاب)، ج ٢، ص ٣٣، وانظر أيضاً: الفيرواني؛ إبراهيم بن علي (ت ٤٥٣هـ/ ١٠٦١م): زهر الآداب وثمر الآليات، تفصيل وضبط وشرح زكي مبارك، المطبعة الرحمانية، مصر، ط ٢، (دب)، ج ٢، ص ٢١٦ - ٢١٧، وسيشار إليه فيما بعد: الفيرواني: زهر الآداب

أبناء الدعوة فإنهم أولى بالتقديم ، وثن بالأولياء ، واجعل للعامّة وقتاً إذا دخلوا  
عجلهم ضيقة عن التلبث، وصرفهم عن التمكن<sup>(١)</sup>.

فقد قال الحسن بن سهل : " إذا كان الملك محتجباً عن الرعية ولم ينزل  
الوزير نفسه منزلة من تكون وسائل الناس إليه أنفسهم واستحقاقهم دون  
الشفاعات والحرّات، حتى يختص الفاضل دون المفضول، ويرتب الناس على  
أقدارهم وأوزانهم ومعرفتهم، امتزج التدبير، واختلت الأمور، ولم يميز بين  
الصدور والأعجاز، والنواصي والأذئاب، وكان الناس فوضى، ووهت أسباب  
الملك، وانتقضت مرائره، وشاعت سرائره، وإنّ أقرب ما أرجو به صلاح ما  
أتولاه استماعي من المنتمين لأنفسهم، المتوسلين بإفهامهم، المتوصلين  
بكفائتهم، وابتذال نفسي لهم، وصبري عليهم، وتصفحي ما توسلوا به وانتحلوه:  
من العقول، والآداب، والحماية والكفاية، فمن ثبتت دعواه أنزلته تلك المنزلة،  
ولم اتحيفه حقه، ولا نقصته، ومن قصر عما ادعى كانت منزلته منزلة  
المقصرين، ولم أخيب أمله من مقدار ما يستحقه"<sup>(٢)</sup>

ومن خلال ما تقدم نستنتج أنه نظراً لأهمية عمل الحاجب، فقد كان  
التشديد في التعليمات الصادرة إليهم المتعلقة بطبيعة عملهم، فعلى الحاجب أن  
يستقبل الوافدين إلى الخليفة بوجه طلق وسمح وهذا ضروري حتى لا تحقد

١ - القيرواني: زهر الآداب، ج ٣، ص ٢١٧  
٢ - القيرواني: زهر الآداب، ج ٢، ص ٢١٧

الخاصة على الخليفة ، كما أنه يتوجب على الحاجب عند إدخال المتواجدين بباب الخليفة إليه، فيجب عليه أن يراعي الأولوية في إعطاء إذن الدخول إلى الخليفة بحيث يقدم أبناء الدعوة وذلك لفضل آبائهم في قيام الدولة، وعليه أن يراعي عند دخول العامة إلى مجلس الخليفة أن لا يعطيهم المجال للإطالة في مجلس الخليفة والانصراف حال الانتهاء من عرض مطالبهم بين يدي الخليفة. ولهذا فإن الخلفاء كانوا يتشددون مع الحجة بخصوص التعليمات التي تصدر إليهم.

والإصلاح في الحجابة كان بالتدقيق في مواصفات من يتم اختياره لهذه الوظيفة، بحيث يتم انتقائه ممن يتمتعون بصفات تساعد على تنفيذ واجبات وظيفته بسهولة ويسر، كما نلاحظ إصدار التعليمات المتعلقة بطريقة العمل والتشديد عليها ومراعاتها أثناء تنفيذ مهام الوظيفة. فهذه التعليمات تتضمن كيفية استقبال الوافدين إلى الخليفة وكذلك بيان البريد الذي لا يؤجل ويتم توصيله إلى الخليفة، وكيفية تقديم الناس في الإذن للدخول إلى الخليفة وغيرها من التعليمات.

وقد استعمل الحاجب أكثر من مرة لخليفتين حيث تشكلت لديه الخبرة في عمل الحجابة، فالفضل بن الربيع حجب للخليفة هارون الرشيد وللخليفة محمد الأمين، وكذلك ابنه العباس حجب للأمين ، فعباس حاجب ابن حاجب ابن حاجب، وقد مدحهم أبو النواس فقال:

[ الكامل ]



ساد الملوك ثلاثة ما منهم ————— إن حصلوا إلا أعز قريع  
عباس عباس إذا احتدم الوغى والفضل فضل والربيع ربيع<sup>(١)</sup>

وقد استعمل الخليفة أكثر من حاجب فيذكر أن الخليفة المأمون كان له حاجب على الخلع، وآخر يسقي، والثالث يختلف إليه في الحوائج.<sup>(٢)</sup> بينما كان للخليفة المقتدر ستة من الحجاب.<sup>(٣)</sup> ومن الممكن أن سبب كثرة عدد الحجابة الذين يعملون لدى الخليفة حتى لا يستبد الحاجب في عمله أو يعمل على استغلال وظيفته وموقعه، ويكون الوافدون إلى باب الخليفة تحت رحمته وحتى لا يتمكن الحاجب من تضليل الخليفة أو يتصرف من تلقاء نفسه في حجب مجلس الخليفة حسب رأيه ومزاجه، أو يوصل بعض المعلومات إلى الخليفة ويحجب بعضها، فعند استعمال مجموعة من الحجابة فإنه يكون لكل واحد من الحجابة اختصاصه وعمله المسؤول عنه ولا تقع جميع أمور دار الخلافة تحت سيطرة شخص واحد.

كما أن التجديد الذي أدخل أيضاً على وظيفة الحاجب هو تكليفه بأعمال أخرى بالإضافة إلى عمله ومن هذه الأعمال على سبيل المثال ما كلف به الخليفة المنصور حاجبه الربيع من أعمال ديوان الرسائل والنفقات بالإضافة إلى

١ - الاربلي : خلاصة الذهب المسبوك ، ص ١١٣  
٢ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٥٧٨  
٣ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١٢ ، ص ٦٢

عمله كحاجب، وتُنزع منه هذه الأعمال كلها أو جزءاً منها حسب ما يقرره الخليفة حيث عزله عن الرسائل وأقره على النفقات.<sup>(١)</sup>

ومن خلال هذا نستنتج أن الدولة العباسية قد أدخلت التعديلات والإصلاحات على منصب الحاجب حتى أصبحت صلاحياته تتسع لدرجة مقاربة مع منصب الوزير وهذا يؤكد على اهتمام العباسيين بهذه الوظيفة وتطويرها. وهذا يشير إلى الغاية التي دفعت الخلفاء إلى التدقيق في الشروط المعتمدة فيمن يتولى منصب الحاجب، حيث أن الأعمال التي تناط به تتطلب تمتعه بالكفاءة والخبرة والقدرة على كتمان الأسرار الإخلاص والأمانة والدقة وغيرها من الشروط المذكورة سابقاً.

لذا فإنه يترتب على الحاجب تقدير الظرف فيما يتعلق بالأمور الواردة إلى الخليفة فإن كان يحتمل التأخير فلا ضرر من فعله هذا، خاصة إذا كان الوافد رسولاً أم كتاباً في أوقات متأخرة من الليل، فعلى الحاجب الاجتهاد في تقدير الموقف دون أن يؤثر التأخير على أوضاع الولاية القادم منها الرسول أو البريد إلى الخليفة.

وقد طلب الخليفة الهادي من حاجبه أن لا يحجب الناس عنه، وذلك لأن منع الناس من الوصول إلى الخليفة يؤدي إلى إزالة التزكية، وأن لا يلقى إليه أمراً إذا وجدته باطلاً، لأن هذا يؤدي إلى إهلاك المملكة.<sup>(١)</sup>

<sup>١</sup> - البلاذري : انساب الإشراف ، ج ٤ ، ص ٣٥١

وأوصى الخليفة الرشيد حاجبه أن يقوم بحجب بعض الناس عن مجلسه  
ومن هذه الفئات التي أراد الخليفة حجبها الذي يطيل الجلوس لأنه بجلوسه يثقل  
على الخليفة ويعيق العمل ، كما أن الخليفة الرشيد لفت انتباه حاجبه إلى  
الأشخاص الذين يتم تقديمهم في الإذن للدخول إلى مجلس الخليفة وخص بذلك  
أبناء الدعوة، وحذره من الاستخفاف بذي الحرمة.<sup>(٢)</sup>

وفي زمن الخليفة المتقي ظهر منصب حاجب الحجاب<sup>(٣)</sup> ولم تبرز مهام  
صاحب هذا المنصب الجديد إن كانت فيها اختلاف عن صلاحيات الحاجب  
وسلطته على الحجة في تعيينهم أو عزلهم أو الإشراف على عملهم.

وفي حال التبس على الحاجب المكانة التي ينزل بها من يأتي إلى قصر  
الخليفة فإنه يترتب عليه الاستفسار من الخليفة، ومثال ذلك ما قام به علي ابن  
صالح حاجب المأمون عندما حضر إلى باب أمير المؤمنين الفضل بن الربيع  
فاستفسر من الخليفة عن المرتبة التي ينزله فيها.<sup>(٤)</sup>

ومن خلال ما تقدم فإننا نخلص إلى أن الخلفاء عند اختيارهم لموظفي  
الدولة، سواءً كان الموظف وزيراً أو حاجباً أو كاتباً فإن اختيارهم لأشخاص  
هؤلاء الموظفين كان يأتي وفق مجموعة من الأسس والشروط وكان على رأسها  
الكفاءة التي تتطلب قوة الشخصية، والخبرة والتجربة التي تشير إلى الخدمة في

---

١ - الجاحظ : رسائل الجاحظ ( كتاب الحجاب ) ، ج ٢ ، ص ٣٣  
٢ - الأبي : نثر الدر ، ج ٣ ، ص ٦٦ ، وانظر أيضاً : الراغب الاصفهاني : محاضرات الادباء ، ج ١ ، ص ٢٥٧  
٣ - ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٣ ، ص ٣١٤  
٤ - ابن طيفور : بغداد ، ص ٩

وظائف مختلفة بالإضافة إلى أن هذه الميزة تتطلب أن يكون صاحب علم، بالإضافة إلى أن يكون مما يتحلى بالأمانة التي تنطوي على الورع والأخلاق الحميدة، وهذه الصفات مجتمعة تؤهلهم وتمنحهم القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم والتي تكون من بين صلاحياتهم بشكل صحيح ودقيق ، ودون محاباة أو ظلم. كما أن شرط الإخلاص والولاء كان له دوره في اختيار هؤلاء الموظفين بالإضافة إلى تحليهم بالنزاهة والمصداقية ورجاحة العقل.

إن التشدد في ضرورة وجود هذه الصفات فيمن يولى عملاً من أعمال الدولة، هي من الإجراءات الإصلاحية والتي تبدأ باختيار الموظف الذي سيتولى عملية تنفيذ الأنظمة والقوانين المعمول بها، ولذلك كان يتم التدقيق في أحوال وأوضاع من يتم اختياره قبل تعيينه، وذلك لتمكن الدولة من تحقيق أهدافها ونشر العدل ورفع الظلم والجور عن الرعية والمساواة بينهم.

## الفصل الثاني

### جهود الإصلاح والتجديد في مجال الإدارة

#### ● الإمارة على البلدان ( الولاية )

أهمية الولاية على البلدان

أنواع الولاية

#### ● شروط اختيار الولاية:

■ الثقة

■ شروط ولاية المهمات الصعبة

■ المكافأة على الخدمات المقدمة للدولة

#### ● كيفية اختيار الولاية:

■ المشاورة

■ الصفات الخلقية والخلقية والمهنية المعتبرة في

اختيار الولاية

■ معرفة أوضاع الولاية

■ عنصر الولاية وجنسهم عرب وغير عرب

■ مراقبة الولاية ومتابعتهم

#### ● الدواوين:

#### ● الدواوين الثابتة:

■ ديوان الجند

■ ديوان الخاتم

■ ديوان بيت المال

■ ديوان البريد

- ديوان النفقات
- ديوان المصادرات
- ديوان المظالم
- ديوان الرسائل
- ديوان التوقيع
- ديوان الخراج
- ديوان الفض
- ديوان الأزيمة
- ديوان التحقيق
- ديوان الدار
- ديوان الخاصة

● الدواوين المؤقتة:

- ديوان الموارد
- ديوان قصص المحبسين
- ديوان المرافق
- ديوان البر

● ولاية الدواوين

● الشرطة

## الفصل الثاني

### جهود الإصلاح والتجديد في مجال الإدارة

#### الإمارة على البلدان ( الولاية):

أهمية الولاية على البلدان:

نظراً لاتساع حدود الدولة وكثرة ولاياتها وتعدد أعمالها والتي لم يعد الخليفة قادراً على القيام بها بنفسه، كان لا بدّ له من الاستعانة بخاصته في المهم من أعمال الدولة، كجباية الأموال وإدارة أمور الولايات وأعمالها، ولهذا يُعتبر وجود الولاية والعمال ضروري لإقامة دولة قوية و متماسكة من خلال تنظيمها الإداري، بالإضافة إلى الوظائف الأخرى التي يعتمد عليها الخليفة لإقامة سلطان الدولة.<sup>(١)</sup> فالولاية عبارة عن نواب عن الخليفة في ولاياتهم فهم يمارسون ضمن ولاياتهم مهام الخليفة، وهم يتمتعون بصلاحيّة النظر في أمور الولاية وشؤونها.<sup>(٢)</sup>

فتعيين الولاية والعمال من أجل المشاركة في تحمل جزء من أعباء مسؤولية الحكم، حيث يتوجب على الولاية تنفيذ التعليمات الموجهة إليهم من قبل الخليفة والتنسيق مع الولاية الآخرين لاستكمال تنفيذ التعليمات والأوامر كما صدرت، وهذا ما نلاحظه من خلال التعليمات التي وجهها الخليفة المهدي

<sup>١</sup> - الماوردي؛ علي بن محمد (٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) : نصيحة الملوك ، تحقيق خضر محمد خضر ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م ، ص ١٨٥ - ١٨٦ ، ويشير إليه فيما بعد: الماوردي : نصيحة الملوك .

<sup>٢</sup> - بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ٩٤

سنة ١٦٠هـ/٧٧٦م إلى مولاه وعامله واضح على مصر، حيث كتب إليه في حمل الأموال إلى مكة، وإتخاذ الآلات، وما يحتاج إليه من الذهب والفسيفساء وسلاسل القناديل وتسليمها إلى والي مكة وذلك للاتفاق على مصالح الحرم، وما يحتاج إليه من صيانة وترميم وتوسعة.<sup>(١)</sup>

ومن واجب الولاة أيضاً مراجعة الخليفة في الأمور التي يرى فيها إجحافاً وجوراً على الناس، ويظهر ذلك من قول الخليفة المتوكل لأحد ولاته: "إذا خرج توقيعي إليك بما فيه مصلحة للناس، ورفق بالرعية فأنفذه، ولا تراجعني فيه، وإذا خرج بما فيه حيف على الرعية فراجعني".<sup>(٢)</sup> كما يترتب على الولاة إيصال قصص المظلومين وأهل الحوائج إلى الخليفة.<sup>(٣)</sup>

كما أنه يترتب على الولاة أن يجتهدوا في طرق إدارة ولاياتهم، فيذكر أن جماعة من أهل مصر اعتادوا على المماثلة في دفع ما عليهم من أموال الخراج، وعندما تولاهما عمر بن مهران للخليفة الرشيد سنة ١٧٦هـ/٧٩٢م أمر حاجبه بعدم قبول الهدايا إلا المال والثياب، ثم دون عليها أسماء من قدمها إليه، وعندما عجز البعض عن أداء ما عليهم باعها وسددها عن أصحابها، كما أنه

١ - اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٣٣٨  
٢ - الأبي: نثر الدر، ج ٣، ص ٩٠  
٣ - ابن الجوزي: المنتظم، ج ١٣، ص ٢٢٦



كان يلزم من يماطلون في تسديد ما عليهم إلى بيت المال في بغداد بعد أن يبعث بهم مع كتاب ومجموعة من الجند إلى هناك.<sup>(١)</sup>

إن تقسيم الدولة إلى ولايات وأعمال أمر في غاية الأهمية للنظام الإداري في الدولة، لما له من دور في تسهيل إدارة الدولة وتصريف شؤونها بسهولة ويسر، وكان الولاة والعمال يتولون الإشراف على الولايات وتصريف أمورها إدارياً ومالياً. وقد كان تعيين الولاة والعمال أمراً معروفاً قبل تولي العباسيين الحكم، ولكنهم عملوا على إدخال الإصلاح على هذا النظام ليكون فعالاً ويؤدي دوره بما يضمن فرض سلطان الدولة وهيبتها.

وكغيره من الأنظمة فإن الجانب الإداري يحتاج بين الحين والآخر إلى إجراء الإصلاحات التي تصبح ضرورية، نتيجة لوصول الفساد إليها أو نتيجة لحدوث بعض الثغرات التي تحتاج لمعالجة حتى لا يعاب هذا النظام برمته.

وقد كانت أولى هذه الإصلاحات تتمثل في التعديلات الإدارية على حدود الولايات بين الحين والآخر، وهذه التعديلات تشمل توسيع حدود الولايات أحياناً أو تقليصها في ضوء سياسة متابعة ومراقبة الولاة والعمال، حيث كان يأتي اتخاذ هذه الإجراءات للحد من صلاحيات بعض الولاة الذين يزداد نفوذهم زيادة قد يقودهم إلى التفكير بالاستقلال أو الانفصال بولاياتهم عن الدولة، فعلى سبيل

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٢٥٢ - ٢٥٤ وانظر أيضاً: مسكويه: تجارب الامم، ج ٣، ص ٢١١ - ٢١٢، ابن الاثير: الكامل، ج ٦، ص ١٢٦ - ١٢٧

المثال في عهد أبي العباس تم فصل فلسطين عن ولاية الشام وتخصيص ولاية لها<sup>(١)</sup>، كما تم تخصيص ولاية لأرمينية وأذربيجان بعد أن كانت مع الجزيرة في ولاية واحدة<sup>(٢)</sup> وسار أيضاً الخليفة أبو جعفر المنصور على هذا النهج حيث جعل حمص ولاية منفردة<sup>(٣)</sup> كما جعل الجزيرة والأردن كل منها ولاية بذاتها.<sup>(٤)</sup> وقد تابع الخلفاء العباسيون السير وفق هذا النهج فقد كانت الثغور والجزيرة وقتسرين ولاية واحدة<sup>(٥)</sup>، وفي خلافة هارون الرشيد تم فصل الجزيرة وقتسرين عن الثغور، وجعل الثغور ولاية بذاتها وأطلق عليها اسم العواصم،<sup>(٦)</sup> ويبدو أن السبب وراء ذلك زيادة قوتها العسكرية الدفاعية من خلال زيادة تحصيناتها، لمواجهة الاخطار الخارجية، وفي الوقت ذاته القضاء على الاخطار الداخلية التي قد تتعرض لها الدولة.

وإضافة إلى ما اتبعه العباسيون من تقليص لحجم الولايات أحيانا فإنهم اتبعوا ضم بعض البلدان إلى بلدان أخرى في ولاية واحدة مما كان يؤدي إلى زيادة حجم الولاية الجديدة. وقد ساهمت مكانة الوالي وعلاقته بالخليفة ونجاحه في توسيع حدود منطقة نفوذه بتوسيع حدود ولايته بضم بعض البلدان

١ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٤٦٠ ، وانظر ايضاً : القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٨٦  
٢ - خليفة : تاريخ خليفة ، ص ٤٣٩  
٣ - اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، ج ٢ ، ص ٣٤٦  
٤ - اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، ج ٢ ، ص ٣٤٧  
٥ - البلاذري ؛ أحمد بن يحيى ( ت ٢٧٩هـ / ٨٩٢م ) : فتوح البلدان ، نشره ووضع ملاحقه وفهارسه صلاح الدين المنجد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥م ، ص ٢٢٣ ، وسيشار إليه فيما بعد : البلاذري : فتوح البلدان  
٦ - الحموي : معجم البلدان ، ج ٣ ، ١٦١

المتجاورة وتعيينه والياً عليها، فعلى سبيل المثال تم في سنة ١٣٢هـ / ٧٤٩م ضم مكة والطائف والمدينة في ولاية واحدة وتعيين داود بن علي والياً عليها، بعد أن كان والياً على الكوفة،<sup>(١)</sup> وفي بعض الأحيان تم ضم الولايات المجاورة لولايته، على نحو ما تم إجراؤه في تجميع كل من الأهواز والكوفة وطاساسيجها<sup>(٢)</sup> في ولاية واحدة وتولية المنصور بن موسى عليها، وذلك تقديراً من الخليفة المنصور لموقف عيسى المتمثل بتنازله عن ولاية العهد للمهدي والبيعة له.<sup>(٣)</sup>

وفي بعض الأحيان كان يتم تجميع ولايتين في ولاية واحدة وتعيين والٍ عليها، كتدبير سياسي يتخذه الخليفة لصرف نظر الوالي عن ولاية أخرى يطمع في توليها، فيلجأ الخليفة إلى هذا الإجراء ليبقيه بعيداً عن الولاية التي يكون له فيها اتباع ومؤيدون، على نحو ما فعله الخليفة أبو جعفر المنصور عندما حاول صرف نظر أبي مسلم الخراساني عن ولاية خراسان فكتب إليه بولاية الشام ومصر.<sup>(٤)</sup>

ويبدو أن صلة القربى التي تربط الخليفة بالوالي بالإضافة إلى ثقة الخليفة بالوالي وكفاءة الوالي ونجاحه هي الدوافع وراء زيادة حجم الولاية وتوسيع حدودها في بعض الأحيان، فعلى سبيل المثال ما قام به الخليفة هارون الرشيد

١ - البلاذري : انساب الإشراف ، ج ٤ ، ص ١١٧ ، وانظر أيضاً : الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٥٨  
٢ - الطسوج : مفردا طسج وهي الناحية ، والطسوج النواحي . ( ابن منظور : لسان العرب ، ج ٩ ، ص ١١٦ )  
٣ - البلاذري : انساب الإشراف ، ج ٤ ، ص ٣٤٤  
٤ - البلاذري : انساب الإشراف ، ج ٤ ، ص ٢٦٨

عندما عاد وضم الجزيرة والثغور والعواصم في ولاية واحدة وولى ابنه القاسم عليها<sup>(١)</sup> وكذلك فعل الخليفة المأمون حيث ضم الجزيرة والثغور والعواصم في ولاية واحدة وولى ابنه العباس عليها، كما ضم الشام ومصر في ولاية واحدة لأخيه أبي إسحاق المعتصم.<sup>(٢)</sup>

ومثال ذلك إضافة خراسان إلى الفضل بن يحيى بن خالد بالإضافة إلى ما كان يتولى من الجبل وجرجان وطبرستان، ويشار إلى أنه أحسن السيرة وبنى فيها المساجد.<sup>(٣)</sup>

إن الوالي الناجح في عمله كان يتم إبقاؤه على عمله بينما إذا لم يكن ناجحاً في تدبير وإدارة أمور ولايته فإنه يعزل عنها، فمثلاً عزل أبو العباس أخاه يحيى بن محمد عن الموصل بسبب فشله وسوء إدارته لها وقتله أهلها، وقد أشار إلى ذلك الوالي الذي عين مكانه وهو إسماعيل بن علي بن عبدالله ابن العباس حيث قال في خطبته على منبرها: "لولا أنا أهل بيت مغفور لنا لحقت على يحيى بن محمد النار لما صنع بكم، ولكني سارد عليكم المظالم وأحسن السيرة فيكم".<sup>(٤)</sup>

لذا كانت عدم مقدرة الوالي على المحافظة على استقرار ولايته وعجزه عن ضبطها تساهم في رسم شكل العلاقة بينه وبين الخليفة، والتي تؤدي إلى

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٢٧٦  
٢ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٦٢٠  
٣ - مسكويه: تجارب الأمم، ج ٣، ص ٢١٥  
٤ - الأزدي: تاريخ الموصل، ص ١٥٦، وانظر أيضاً: أبو الفداء: المختصر، ج ١، ص ١٩٥

عزل الوالي عن عمله وتعيين آخر قادر على تحقيق هذه الغاية، ومثال ذلك فقد عزل الخليفة السفاح والي أرمينية نتيجة لشغب الجند وقيامهم بأعمال النهب فكتب إليه: "اعتزل أمرنا فلو عدلت لم يشغبوا ولو قريت لم ينهبوا" (١)

### أنواع الولاية:

إن الولاية يمثلون الخليفة في ولاياتهم، ولهم صلاحية النظر في أمور الولاية كصلاحية الخليفة النظر في أمور الدولة، وهذا ما تمّ تسميته بالولاية أو الإمارة العامة. (٢)

ويعتبر البعض أن الولاية على البلدان هي الولاية العامة الثانية، حيث أنها تماثل الوزارة بالنيابة وعموم النظر، والاختلاف بينهما في ناحية العمل، وذلك لأن اختصاصها في ولاية أو ناحية معينة. وتتمثل أهمية هذه الولاية في أن منقلدها يتمتع بالاستقلالية في إدارة أمور الولاية أو الإقليم فهو يمثل الخليفة في النظر في مصالح الرعية. (٣)

والولاية العامة تنقسم إلى قسمين هما: ولاية الاستكفاء وولاية الاستيلاء، فأما الأولى فهي تنعقد باختيار الخليفة لشخص من الأكفاء يفوض إليه إمارة بلد

١ - الراغب الاصفهاني: محاضرات الادباء، ج ١، ص ٢٢٧، وانظر أيضاً: ابن حمدون: التذكرة الحمدونية، ج ١، ص ٤٢٣، والاختلاف عنده ان الخليفة هو المنصور وليس السفاح كما يذكرها الراغب الاصفهاني.  
٢ - بطاينة: الحضارة الاسلامية، ص ٩٤  
٣ - الرئيس؛ محمد ضياء: النظريات السياسية الاسلامية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م، ط ٥، ص ٢٣٥، وسيشار إليه فيما بعد: الرئيس: النظريات السياسية.

أو إقليم فتكون له صلاحية النظر في كل أمور الولاية من تدبير الجيش ونقليد  
القضاة، وجباية الخراج، وقبض الصدقات، وغيرها من الأعمال.<sup>(١)</sup>

وقد كانت ولاية الاستكفاء هي الاختيار الذي يمارسه الخلفاء زمن قوة  
منصب الخليفة وقوة مركزه، فكان الخلفاء يختارون لهذه الولاية الأشخاص الذين  
تنطبق عليهم الأسس والشروط الواجب توفرها فيمن يختار لإشغال هذا المنصب.  
ومع بداية النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/ التسع الميلادي  
كانت ظاهرة استيلاء بعض الولاة أو المتغلبين بالقوة على إقليم أو بلد معين  
ويستبد بالأمر فيه من غير رغبة الخليفة، وبهذا وجدت الدويلات أو الدول  
الإقليمية في المشرق والمغرب.<sup>(٢)</sup>

وولاية الاستيلاء هي التي تعقد عن اضطرار حيث يستولي الأمير بالقوة  
على المناطق والبلاد التي فوض الخليفة إليه تدبير شؤونها وسياستها، فيصبح  
الوالي باستيلائه عليها مستبداً بالسياسة والتدبير.<sup>(٣)</sup>

وقد واجهت الدولة العباسية الكثير من الثورات وحركات التمرد على  
سلطانها، وكانت بعض هذه الحركات والثورات بعيدة عن مركز الخلافة، مثل  
ثورة القبائل البربرية في إفريقيا من سنة ١٧٨هـ/ ٧٩٤م والتي استمرت حتى

١ - الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ٧٢، وانظر أيضاً: القلقشندي: صبح الاعشى، ج ٩، ص ٤٢٠،  
حسن: تاريخ الاسلام، ج ٢، ص ٢٦٦  
٢ - الرئيس: النظريات السياسية، ص ٢٣٧  
٣ - الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ٧٦ - ٧٧، وانظر أيضاً أبو يعلى الحنبلي: الأحكام السلطانية، ص  
٣٦، القلقشندي: صبح الاعشى، ج ٩، ص ٤٢٠ - ٤٢١، حسن: تاريخ الاسلام، ج ٢، ص ٢٢٦، الرئيس  
: النظريات السياسية، ص ٢٣٦

سنة ١٨١هـ/٧٩٧م مما دفع الخليفة الرشيد ليوجه إليهم جيشاً كبيراً للتصدي لهم وإعادة الأمور إلى نصابها بقيادة هرثمة بن أعين، وبعد القضاء على هذه الثورة ولى الخليفة الرشيد إبراهيم بن الأغلب أمر افريقيا بعد أن قام بأمرها؛ لمواجهة البربر الذين أرادوا الإغارة على أراضي الدولة العباسية. ومن هنا كان ظهور دولة الأغالبة التي استقلت عن الدولة العباسية.<sup>(١)</sup>

وقد ساهم ضعف نفوذ الخلافة العباسية وسيطرة الأتراك على الأمور وإدراتهم لها بقوتهم العسكرية في استقلال الولايات عن الخلافة العباسية وأصبح الأمراء يديرون إماراتهم بأنفسهم مستغلين وضع الخلافة.<sup>(٢)</sup>

وقد كان التجديد الذي أحدثه العباسيون يتمثل في موقفهم من هذه الولايات، حيث قبلوا بهذا النوع من الولايات التي نشأت عن حكم الضرورة أو الواقع، خاصة وأن الفقهاء رأوا تحقيق الكثير من الأهداف إذا ما تم الاعتراف بها في حدود وشروط، ومن هذه الأهداف استمرار الاعتراف بوجود الدولة وشرعيتها، وإضفاء الدولة صفة الشرعية على الأحكام الصادرة عن تلك الدويلات.<sup>(٣)</sup>

تعامل العباسيون مع ما يُسمى بولاية الضرورة، وهي الحالة التي تقوم فيها ولاية على غير ما توجب القواعد، وليست مستوفية للشروط، ولكنها

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٢٧٢، وانظر أيضاً: ابن الأثير: الكامل، ج ٦، ص ١٥٥، الهاشمي: الخلافة العباسية، ص ٢٥٦  
٢ - العث: تاريخ عصر الخلافة العباسية، ص ١١٦  
٣ - الرئيس: النظريات السياسية، ص ١١٦

مفروضة بحكم الواقع، وهي تُدبر وتُصرف شؤون المسلمين ومصالحهم، ولها كل التأثير على مصالحهم، خاصة وأنه لا بدّ لهم من اختيار، فالحكم بأن تلك الإمارة أو الولاية غير شرعي رغم أنها القائمة فعلياً، وهذا يؤدي إلى إيقاف كل النشاطات والمبادلات والمعاملات. أو العمل على إضفاء صفة الشرعية على ولاية الاستيلاء القائمة فعلياً. وقد اختار العباسيون التعامل مع هذه الإمارات بعد أن وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الحكم باتخاذ ولاية المتغلبين.<sup>(١)</sup>

ومن الأمثلة على الولايات التي عمل ولاتها على الانفصال بها عن الدولة العباسية وقيام دول فيها، الدولة الزيادية في اليمن حيث سيطر عليها قائد الجيش محمد بن إبراهيم الذي بعثه الخليفة المأمون سنة ٢٠٤هـ / ٨١٩م للقضاء على الحركة العلوية هناك، وكذلك الدولة الطاهرية في خراسان سنة ٢٠٥هـ / ٨٢٠م حيث ولى الخليفة المأمون طاهر بن الحسين عليها، والدولة السامانية في بخارى سنة ٢٥٠هـ / ٨٦٤م حيث ولى الخليفة المستعين إسماعيل الساماني ما وراء النهر، والدولة الصفارية في سجستان سنة ٢٥٤هـ / ٨٦٨م حيث أقر الموفق عمرو ابن الليث عليها وغيرها من الدول.<sup>(٢)</sup>

١ - الرئيس : النظريات السياسية ، ص ٣٠٦  
٢ - العث : تاريخ عصر الخلافة العباسية ، ص ١٤٠ - ١٥٠



ومن الأمثلة الأخرى في الدولة العباسية على هذا النوع من الإمارة التي تم التغلب عليها بالقوة وتم إقرار واليها عليها من قبل الخليفة، على النحو الذي أقر الخليفة المعتمد يعقوب بن الليث على ولاية خراسان وطبرستان وجرجان والري وفارس سنة ٢٦٢هـ / ٨٧٥م<sup>(١)</sup>، وكذلك إقرار الخليفة المعتضد سنة ٢٧٦هـ / ٨٨٩م خمارويه على ما بيده من الفرات إلى بلاد النوبة وذلك بعد أن حقق انتصاراً على الأفشين بن محمد صاحب أرمينية<sup>(٢)</sup>. وكذلك أقر الخليفة المعتضد محمد بن أبي الساج على أعمال أذربيجان وأرمينية بعد أن تغلب عليها سنة ٢٨٥هـ / ٨٩٨م<sup>(٣)</sup>.

كان العباسيون يقرون من يفرض النظام وهيبة الدولة ضمن ولايته ما دام أنه يعترف بتبعيته للدولة العباسية، ويلتزم بأحكام الإسلام في سياسة الرعية، وذلك حتى لا تحتاج الدولة إلى مواجهات مع الأمراء المتغلبين على مناطقهم، ومن هنا تنوعت الإمارة على البلدان، فالخليفة عندما كان يستعمل والياً على إحدى ولايات الدولة فقد تكون الولاية عامة بجميع أعمال الدولة في الولاية، وهي ما تُسمى بالولاية العامة، وإما أن يحدد فيها عمل الوالي كأن يكون عاملاً للخراج أو للصلاة أو للقضاء أو للصدقات، أو غيرها من الأعمال وهي ما تُسمى بالإمارة الخاصة بمعنى أن العمل فيها له محدد، فلا يتجاوز إلى غيره من

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٥١٦، وانظر أيضاً: الياقعي: مرآة الجنان، ج ٢ / ص ١٣٠  
٢ - الياقعي: مرآة الجنان، ج ٢، ص ١٤٥-١٤٦  
٣ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ١٠، ص ٦٨، وانظر أيضاً: مسكويه: تجارب الامم، ج ٤، ص ٢٨٠

الأعمال، لأنها خارج صلاحياته ويكون لها عامل آخر.<sup>(١)</sup> والتعيين لهذه الإمارة (الخاصة) فإنه يتم إما من قبل الخليفة أو من قبل وزير التفويض أو عامل الإقليم وكذلك في حالة العزل.<sup>(٢)</sup>

### شروط اختيار الولاية:

تابع العباسيون في مجال اختيار الولاية والعمال سياسة من سبقهم من الخلفاء، تلك السياسة التي كانت تقوم على اختيار الولاية من أهل الثقة، وأصحاب الخبرة في الإدارة والولاية، والكفاءة، مع مراعاة عنصر الإخلاص والولاء، وكذلك اختيار أهل الحكمة والدراية والسن لبعض الإمارات، بالإضافة إلى الاختيار وفق مبدأ الأفضلية والأصلح عند التعيين.<sup>(٣)</sup>

وقد كان تنصيب الولاية والعمال كنواب للخليفة في الولايات والأعمال أمراً معروفاً وسائداً قبل تسلم العباسيين، فأبقوا على هذا النظام مع إحداث التجديد والتطوير، وإدخال بعض الإصلاحات عليه، وقد تمثل الإصلاح الذي اتخذه العباسيون بالحرص على اختيار ولاتهم وفق مجموعة من الأسس والشروط حيث كانوا يسعون إلى اختيار الأقوى والأمثل، وما يشار إليه أن العباسيين قد زادوا في تولية غير العرب.<sup>(٤)</sup>

١ - الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ٧٢، ص ٧٤  
٢ - أبو يعلى الحنبلي: الأحكام السلطانية، ص ٢٤٧  
٣ - بطاينة؛ محمد ضيف الله: سياسة بني أمية في اختيار الولاية على البلدان، أبحاث اليرموك، مج ١، ع ٢، ص ١٩٨٥ - ٢٩ - ٣٨  
٤ - بطاينة: الحضارة الإسلامية، ص ٩٦ - ٩٧

كان خلفاء بني العباس يختارون ولاتهم لأكثر من سبب، ومن هذه

الأسباب :

أولاً : الثقة :

أ) أبناء البيت العباسي: لقد جدد العباسيون الاعتماد على مبدأ الثقة كأحد الأسس المتبعة لإختيار الولاة الذين يعينون على الولايات خاصة الولايات الكبيرة، وذلك من أجل تثبيت سلطان دولتهم، ولهذا فقد اعتمد الخلفاء العباسيون في بدايات دولتهم على أبناء البيت العباسي وأقاربهم تقديراً للجهود التي بذلوها في إقامة الدولة، حيث تم انتقاء معظم الولاة منهم، ومن الأمثلة على ذلك ما فعله الخليفة السفاح في سنة ١٣٢هـ/٧٤٩م، حيث عين عمه عيسى بن علي على فارس ثم وجه إليها بعده إسماعيل بن علي بن عبدالله بن العباس<sup>(١)</sup> ثم استعمله على الموصل بعدما أساء يحيى بن محمد السيرة أثناء ولايته عليها، حيث أمره بالرفق بالناس والعمل على استمالتهم.<sup>(٢)</sup>

كما عين الخليفة السفاح أخاه يحيى بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس والياً على الموصل بعد أن أخرجوا واليها، وعين أخاه أبا جعفر المنصور والياً على الجزيرة وأذربيجان وأرمينية، وكذلك ولي عمه داود المدينة ومكة

<sup>١</sup> - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٤٥٨

<sup>٢</sup> - الازدي: تاريخ الموصل، ص ١٥٦، وانظر أيضاً: ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج ١، ص ١٨٤

واليمين<sup>(١)</sup>، وولي ابن أخيه عيسى بن موسى الكوفة وسوادها، وولي عمه عبدالله

بن علي

على الشام<sup>(٢)</sup>، وكذلك تعينه لخاله زياد بن عبدالله الحارثي والياً على مكة

والمدينة، بعد داود بن علي وابنه موسى.<sup>(٣)</sup> كما أنه استعمل أخاه أبا جعفر على

واسط، وعمه داود بن علي على الكوفة.<sup>(٤)</sup>

وفي سنة ١٣٣ هـ / ٧٥٠ م استعمل الخليفة السفاح عمه إسماعيل بن علي

على كور الأهواز، وكذلك ولي عمه سليمان بن علي على البصرة وأعمالها،

وكور دجلة والبحرين وعمان.<sup>(٥)</sup>

وفي سنة ١٣٦ هـ / ٧٥٣ م استعمل الخليفة السفاح عمه سليمان بن علي

ابن عبدالله بن عباس على البصرة وكور دجلة والبحرين وعمان، وكذلك استعمل

عمه إسماعيل بن علي بن عبدالله بن عباس على الأهواز.<sup>(٦)</sup>

واستعمل أبو العباس عمه إسماعيل بن علي على الموصل بعد أن أساء

واليها السيرة هناك وأصدر إليه أوامر بالرفق بأهلها.<sup>(٧)</sup>

- ١ - الازدي : تاريخ الموصل ، ص ١٤٠
- ٢ - ابن قتيبة: المعارف ، ص ٢١٠-٢١١ وانظر أيضاً : أبو الفداء : المختصر ، ج ١ ، ص ٢٩٥ ، الفاسي؛ محمد بن أحمد (ت ٨٣٢ هـ / ١٤٢٨ م) : شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ، حقق اصوله وعلق حواشيه لجنة من كبار العلماء والادباء، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ( د . ت ) ج ٢ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ، وسيشار إليه فيما بعد : الفاسي : شفاء الغرام
- ٣ - خليفة : تاريخ خليفة ، ص ٤١٢ ، وانظر أيضاً : البلاذري : انساب الإشراف ، ج ٤ ، ص ٢٦٣
- ٤ - ابن قتيبة : المعارف ، ص ٢٠٩
- ٥ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٤٥٩
- ٦ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٤٦٠ ، وانظر أيضاً : أبو الفداء : المختصر ، ج ١ ، ص ٢٩٥
- ٧ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٤٦٠

واستمر خلفاء بني العباس في السير على هذا النهج خلال السنوات اللاحقة حيث اختار الخليفة المنصور في سنة ١٤٦هـ/٧٦٣م عمه عبدالصمد بن علي ابن عبدالله بن العباس العباسي، وعينه والياً على مكة وأضيف لولايته الطائف، وتولاها بعده محمد بن إبراهيم الإمام ابن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس العباسي. وكذلك ولي محمد بن سليمان بن علي على البصرة، كما ولي جعفر ابن سليمان على المدينة،<sup>(١)</sup> هذا بالإضافة إلى تولية محمد بن سليمان بن علي على الكوفة.<sup>(٢)</sup> وولي محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس على مكة والطائف أيضاً.<sup>(٣)</sup> وكذلك ولي جعفر بن سليمان على البحرين.<sup>(٤)</sup>

ويظهر أنه لم يكن الاعتماد على تقليد الأقارب للولايات لمجرد صلة القربى، بل انه يتم انتقاءهم من الكفاءات والذين يستحقون تولي المناصب الإدارية ممن تتوفر لهم الخبرة، وخير مثال على ذلك قول الخليفة المنصور مخاطباً وزيره الربيع بن يونس عندما طلب منه أن يولي أحد أقاربه: "يا ربيع ؛ إن لاتصاله بنا حقا في أموالنا، لا في أعراض المسلمين وأموالهم. إنا لا نولي للحرمة والرعاية، بل للاستحقاق والكفاية، ولا نؤثر ذا النسب والقرابة على ذي الدراية والكتابة؛ فمن كان منكم كما وصفنا شاركناه في أعمالنا، ومن كان عطلاً

١ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٦٥٦ ، وانظر أيضاً : الفاسي : شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٢١٠

٢ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٧

٣ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٢٨

٤ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٥٢

لم يكن لنا عذر عند الناس في توليتنا إياه، وكان العذر في تركنا له وفي خاص أموالنا ما يسعه".<sup>(١)</sup>

وتشير بعض المصادر إلى أن الوالي كان يتعرض للعزل إذا ظهر ضعفه وعجزه عن القيام بتنفيذ المهام المطلوبة منه، ومثال ذلك الضعف الذي وجده الخليفة المنصور في سلم بن قتيبة والي البصرة، عندما وجه إليه الأمر بهدم بيوت من خرج مع إبراهيم بن عبدالله بن الحسن وعقر نخلم، عندما كتب إليه سلم: "بأي ذلك نبدأ بالنخل أم بالدور؟" فرد عليه الخليفة المنصور: "فإني لو أمرتك بإفساد ثمرهم لكتبت إليّ تستأذن في أيه تبدأ؟" فعزله عن ولاية البصرة.<sup>(٢)</sup>

ومما يشار إليه من الأسباب التي كانت تلعب دوراً في هذه العلاقة وتوجب عزل الولاة والعمال إهمالهم لأمر الولاية وشؤونها والاهتمام بميولهم وهواياتهم، فمثلاً بلغ الخليفة المنصور عن عامله على حضرموت أنه يهتم بالصيد واتخذ لهذه الغاية كلاباً وأنواعاً من الطيور، فكتب إليه الخليفة المنصور: "إنا إنما استكفيناك أمور المسلمين، ولم نستكفك أمور الوحش في البراري، سلم ما كنت تلي من عملنا إلى فلان بن فلان، والحق بأهلك ملوماً مدحوراً"<sup>(٣)</sup>

1 - الأبي: نثر الدر، ج ٣، ص ٦٢  
2 - ابن قتيبة: السلطان، ص ١٢٠، وانظر أيضاً: ابن حمدون: التذكرة الحمدونية، ج ١، ص ٤٦٠ ويذكر البعض في ان الوالي الذي تم عزله هو عبدالله بن الربيع الحارثي حيث عزله المنصور عن المدينة. انظر: ابن الجوزي: المنتظم، ج ٨، ص ٩٦  
3 - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٦٨، وانظر أيضاً ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١٠، ص ١٣٥

واتبع الخليفة المهدي في خلافته أيضاً النهج نفسه حيث ولى محمد بن سليمان على البصرة والبحرين وعمان والأهواز وفارس.<sup>(١)</sup> وولى عبدالله بن سليمان على اليمن.<sup>(٢)</sup> وولى ابنه هارون المغرب كله وأرمينية وأذربيجان، وولى عبدالله ابن صالح بن علي الجزيرة.<sup>(٣)</sup> وكذلك ولى صالح بن داود بن علي كور دجلة والبحرين وعمان وكور الأهواز وفارس.<sup>(٤)</sup> كما ولى موسى بن عيسى على اليمن وما كان لأبيه من أعمال.<sup>(٥)</sup>

وسار الخليفة هارون الرشيد أيضاً وفق هذه السياسة حيث عين إسحاق ابن سليمان بن علي والياً على السند، ثم ولى عليها عيسى بن جعفر ابن المنصور.<sup>(٦)</sup>

ويذكر أيضاً أن هناك الكثير من العباسيين الذين استعملهم الخليفة الرشيد على ولايات الدولة، حيث عينهم ولايةً على نواحي دولته، ومنهم أحمد بن إسماعيل ابن علي بن عبدالله بن عباس، وسليمان بن جعفر بن سليمان بن علي ابن عبدالله بن عباس وغيرهم.<sup>(٧)</sup> وكان يهدف اعتمادهم على أقاربهم إلى أن تكون السلطة مركزية بيدهم، ومن أجل إحكام القبضة على الولايات.

1 - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ١٣٤  
2 - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ١٤٣  
3 - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ١٤٩  
4 - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ١٥١  
5 - اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٢٤٢  
6 - اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٣٥٤  
7 - الفاسي: شفاء الغرام، ج ٢، ص ٢١٣

كما أن الخليفة المأمون أيضاً اعتمد على الكثيرين من أبناء البيت العباسي في إدارة بعض الولايات انطلاقاً من المبدأ المتمثل بالاعتماد على عنصر الإخلاص والثقة، ومثال ذلك عندما ولى في سنة ٢١٣هـ/٨٢٨م ابنه العباس الجزيرة والعواصم، وولى أخاه أبا إسحاق المعتصم الشام ومصر. (١) وولى صالح بن العباس بن محمد بن علي بن عبدالله ابن عباس في سنة ٢١٩هـ/٨٣٤م على مكة، ثم ولى عليها في السنة التالية محمد بن داود بن عيسى بن موسى، كما اعتمد على غيرهم من العناصر التركية كأشناس وغيره. (٢)

وعندما تولى الأمين الخلافة استمر الاعتماد على الأقارب، حيث أقر أخاه المأمون على ما كان عليه من بلاد خراسان والري، وأقر أخاه القاسم على الجزيرة والثغور. (٣) واستعمل في سنة ١٩٣هـ/٨٠٨م داود بن عيسى ابن موسى بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس على مكة واستمر والياً عليها طوال فترة خلافة الأمين. (٤)

كما أنه كان يتم إقرار الولاة والعمال على أعمالهم في حال مبادرتهم في إعلان الطاعة والتبعية والولاء للخليفة بمجرد توليه لأمر الخلافة، ومثال ذلك عندما كتب منصور بن المهدي والي البصرة إلى طاهر بن الحسين بالطاعة

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٦٢٠، وانظر أيضاً: أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ٣٣٨

٢ - الفاسي: شفاء الغرام، ج ٢، ص ٢١٩

٣ - ابن الأثير: الكامل، ج ٦، ص ٤٠٩، وانظر أيضاً: ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١٠، ص ٢٤٢

٤ - ابن الأثير: الكامل، ج ٦، ص ٢٢٦، وانظر أيضاً: الفاسي: شفاء الغرام، ج ٢، ص ٢١٣



للمأمون، بالإضافة إلى والي الكوفة العباس بن موسى الهادي الذي فعل بمثل الأول، وكذلك والي الموصل المطلب بن عبدالله، حيث بايعوا للمأمون وأعلنوا تبعيتهم واعترفهم بخلافته وقبولهم بها فتم إقرارهم على أعمالهم.<sup>(١)</sup>

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من الأمثلة حول استمرار الخلفاء باستخدام الولاية من ذوي الكفاءة الموثوق بهم بسبب اهتمامهم ببعض سكان الولايات ومراعاتهم لصلة القربى التي تربطهم بهم، فقد ولى الخليفة المنتصر في بداية خلافته سنة ٢٤٨هـ / ٨٦٣م علي بن الحسين ابن إسماعيل بن العباس بن محمد على المدينة حيث قال له: "يا علي، إني أوجهك إلى لحمي ودمي - ومد جلد ساعده- وقال: إلى هذا وجهتك، فانظر كيف تكون للقوم، وكيف تعاملهم، يعني آل أبي طالب".<sup>(٢)</sup>

وفي سنة ٢٥٦هـ / ٨٦٩م استعمل الخليفة المعتمد أخاه موفق على المشرق،<sup>(٣)</sup> وولى أخاه المفوض المغرب،<sup>(٤)</sup> كما أن الخليفة المعتضد أيضاً عين ابنه المكتفي والياً على الري وقزوین وهمذان والدينور.<sup>(٥)</sup>

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٤٣٥، وانظر أيضاً: مسكويه: تجارب الامم، ج ٣، ص ٣١٨، الذهبي: تاريخ الاسلام، ج حوادث (١٩١ - ٢٠٠)، ص ٤٢-٤٣  
٢ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٢٥٤  
٣ - ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج ٣، ص ٣٢ وانظر أيضاً: مجهول: العيون والحدائق، ج ٤، ص ١١  
٤ - ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١١، ص ٣٥  
٥ - الذهبي: تاريخ الاسلام، ج حوادث (٢٨١ - ٢٩٠)، ص ٦

واستمر الاعتماد على الأقارب في تولي أمر الولايات في عصور الخلفاء العباسيين المتعاقبة، فقد قلد الخليفة الراضي في سنة ٣٢٣هـ/٩٣٤م ولديه أبا الفضل وأبا جعفر المشرق والمغرب.<sup>(١)</sup>

ومن خلال ما تقدم نرى أن الخلفاء العباسيين اعتمدوا اعتماداً كبيراً على أبناء البيت العباسي وعلى أقاربهم في إدارة ولايات الدولة، خاصة في ولاية مكة والمدينة التي حاول البعض استغلال المكانة الدينية لهما، لتكون بؤرة لانطلاق حركته ضد الدولة العباسية، خاصة من قبل الطامعين في تولي الخلافة من العلويين على نحو ما فعل محمد النفس الزكية، وحاول كسب الأتباع والمؤيدين لحركته، ولتجنب حدوث ذلك نجد أنهم عينوا لها ولاية من البيت العباسي.

كما أن الولاة والعمال الذين يقع الاختيار عليهم وفق هذه الأسس من أجل المحافظة على أسرار الدولة ضمن الولايات والأعمال.

#### ب) الثقة بسبب مناصرة الدعوة العباسية:

لم يكن أبناء البيت العباسي هم الفئة الوحيدة التي ينطبق عليها مبدأ الثقة الذي تمّ الاعتماد عليه في الدولة العباسية، بل كان هناك فئة موالية ومخلصة للدولة - من غير البيت العباسي - وكان لهم الفضل في العمل على نشر مبادئ الدعوة العباسية منذ بواكيرها مع نهاية الدولة الأموية، وساهموا في قيام الدولة

<sup>١</sup> - الذهبي: تاريخ الاسلام، ج حوادث (٣٢١ - ٣٣٠) ص ٢٨، وانظر أيضاً: السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٣١٣

العباسية ومثال ذلك موسى بن كعب الذي ولاه الخليفة المنصور مصر حيث كان من نقباء الدعوة.<sup>(١)</sup>

### ثانياً : شروط ولاة المهمات الصعبة:

لقد كانت بعض الظروف والأوضاع التي تتعرض لها الدولة تحتم انتقاء بعض الولاة المتميزين بالكفاءة والخبرة والقوة والحزم، فكان يتم اختيار بعض الولاة من أجل إنجاز مهمة تشغل الخليفة أو تهدد استقرار الدولة ووحدتها، كإلقاء القبض على المعارضين، ومثل هذه المهام تتطلب اختيار أصحاب الكفاءة والخبرة ليتمكنوا من إنجاز المهمات التي تم اختيارهم لتنفيذها على أكمل وجه.

وقد راعى الخلفاء عند اختيار ولايتهم من الموظفين الذين سيشغلون وظائف الدولة، أن يكون اختيارهم لأصحاب الكفاءة والأمانة والعفة والديانة والعقل، نظراً لما يؤتمن عليه الولاة من تفويض لأمر الولاية وأموالها وخزائنها، وأحياناً يحتاج الخليفة لمشورتهم في أمور جليلة، ومثل هذه الشروط يجب توفرها فيمن يتم اختياره للولاية حتى لا تضيق أمور الولايات التي تؤدي إلى اضطراب الخلافة، ولذلك فإنه يتوجب على الخليفة أن يختار لكل عمل الأصلح له.<sup>(٢)</sup>

١ - الكندي؛ محمد بن يوسف (ت ٣٥٠ هـ / ٩٦١ م) : ولاة مصر وقضااتها، اختيار إبراهيم أحمد العدوي ، مراجعة محمد مصطفى ، (د.ت) ، ص ٢٧ ، وسيشار إليه فيما بعد : الكندي : ولاة ، وانظر أيضاً : ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ١ ، ص ٤٣٤ - ٤٣٥ ، الخصري : الدولة العباسية ، ص ١٩

٢ - الماوردي : نصيحة الملوك ، ص ١٨٥ - ١٨٧

ولتحقيق النجاح في اختيار الولاة فإنهم كانوا يختبرون حاشيتهم ويتصفحون عقولهم ويتعرفون على أخلاقهم، وذلك للتوصل إلى اختيار الأنسب والأصلح لإدارة أمور الدولة، حيث كانوا يسعون إلى أن يستكفوا من تشتمل صفاتهم على الخلق والهمة والكفاءة، ليتمكن الخلفاء اختيار وتولية ولاتهم للأعمال التي تتناسب مع سمات كل منهم لينجحوا في القيام بواجباتهم خير قيام.<sup>(١)</sup>

ولهذا جاء اختيار الخليفة المنصور لرياح بن عثمان المري لولاية المدينة، بسبب خبرته وكفاءته وحنكته في تتبع المعارضين والخارجين على سلطان الدولة، حيث أسند إليه مهمة إلقاء القبض على محمد وإبراهيم ابني عبدالله بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب بسبب تخلفهما عن الحضور مع الذين حضروا للقاءه من بني هاشم عندما ذهب لأداء فريضة الحج سنة ١٣٦هـ/٧٥٣م.<sup>(٢)</sup> ولنفس الأسباب استعمل الخليفة المنصور خالد ابن برمك في سنة ١٤٨هـ / ٧٦٥م على الموصل، لما كان يتمتع به من الكفاءة والخبرة والقوة، بعد أن خرج فيها حسان بن مجالد بن يحيى الهمداني، ليعمل على إعادة الهدوء وإنهاء الاضطراب الذي وقع هناك.<sup>(٣)</sup>

١ - الماوردي : تسهيل النظر ، ص ٢٣٢ - ٢٣٣  
٢ - الوشاء: الفاضل ، ج ١ ، ١١٩ - ١٢٠ ، وانظر أيضا : ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٨ ، ص ٤٤ - ٤٥ ، ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ١ ، ص ٤٤٦ - ٤٤٧  
٣ - ابن الاثير : الكامل ، ج ٥ ، ص ٥١٣ - ٥١٤ ، ص ٥٨٥

كما بعث الخليفة المنصور إلى الجزيرة أبا الأزهر المهلب بن العبيثر المهري وصالح بن صبيح وغيرهما إلى نواحي الجزيرة بسبب الحنكة والخبرة والقوة والمقدرة على التصدي للخارجين على طاعة الخليفة، حيث تمّ اختيار مثل هؤلاء الأشخاص من أجل تتبع أهل الفتنة والفساد من الأعراب وتسكين الناس.<sup>(١)</sup>

وكان يتم الاختيار لمن يتصف بالعدل، فعلى سبيل المثال اختار الخليفة الرشيد عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام لولاية المدينة، وأضاف إليه ولاية اليمن ووصف بأنه كان من أعدل الولاة.<sup>(٢)</sup>

وإذا تبين أن الوالي لم يكن أهلاً للقيام بالمهمة التي تمّ تكليفه بها، وظهر تهاونه مع معارضي الدولة أو مؤيديهم فإنه يُعاقب بالعزل عن الولاية، ومثال ذلك أن الخليفة المنصور عزل زياد بن عبيدالله الحارثي خال أبي العباس، عن مكة والمدينة وذلك لتقصيره وتهاونه في التعليمات الصادرة إليه والمتعلقة في طلب عبدالله بن الحسن وابنه.<sup>(٣)</sup> ويقال أنه عُزل لميولته إليهم وعدم قيامه بإلقاء القبض عليهم.<sup>(٤)</sup>

1 - البلاذري : انساب الإشراف ، ج ٤ ، ص ٣٣٥  
2 - ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ٢٠٠  
3 - البلاذري : انساب الإشراف ، ج ٤ ، ص ٢٦٣  
4 - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٥١٧ ، وانظر أيضاً : الأزدي : أخبار الدول المنقطعة ، ج ٢ ، ص ٣٠٠

وعندما يظهر فشل الوالي في تصريف أمور الدولة في ولايته فإن مصيره العزل أيضاً، ومثال ذلك ما قام به الخليفة الهادي عندما عزل الغطريق بن عطاء خال الرشيد عن خراسان بعد أن ظهر فشله وعجزه في ضبط أمور الولاية<sup>(١)</sup> كما أن سوء سيرة الوالي في حكم الولاية التي يتولاها تؤدي إلى عزل الوالي، فمثلاً عزل الخليفة الرشيد علي بن عيسى بن ماهان عن خراسان بسبب سوء سيرته وتحامله على العرب فيها، وتسببت سياسته في خروج رافع بن نصر ابن سيار عليه.<sup>(٢)</sup>

وما يبرز الاهتمام بانتقاء الولاة وفق الشروط والأسس المعتبرة استكشاف قدرتهم على النهوض بأعمال الولاية، ومثال ذلك أن جعفر بن يحيى ابن خالد أوعز بإجراء الاختبار والامتحان لمن يأتيه طالباً الولاية، ليتم اختيار أصحاب الكفاءات، حيث جاء توقيعه في رقعة: "هذا فتى له حرمة الأمل، فامتحنه بالعمل، فإن كان كافياً فالسلطان له دوننا، وإن لم يكن كافياً، فنحن له دون السلطان".<sup>(٣)</sup>

وقد اختار الخليفة المأمون في سنة ٢٠٦هـ/٨٢١م داود بن ماسجور لولاية البصرة واليمامة والبحرين، وكان اختيار داود لهذه الولاية ليتولى أمر

١ - اليعقوبي: البلدان، ص ٦٨  
٢ - الدينوري: الأخبار الطوال، ص ٣٩١، وانظر أيضاً: ابن اعثم: الفتوح، ج ٨، ص ٢٥٨، ابن الاثير: الكامل، ج ٦، ص ٢٠٣  
٣ - الأبي: نثر الدر، ج ٥، ص ٦٥

محاربة الزط.<sup>(١)</sup> وقد قال الخليفة المأمون معبراً عن كيفية انتقاء الولاة والعمال  
:" واقتصر الأعمال للكفاة من العمال".<sup>(٢)</sup>

ومن الأمثلة أيضاً على اختيار الولاة من أجل تنفيذ مهمة تعكر صفو  
الدولة، حيث يتم الاختيار في مثل هذه الحالات لمن يتصف بالشجاعة والإقدام  
والتجربة والحنكة ومثال ذلك فقد اختار الخليفة المأمون عيسى بن محمد بن أبي  
خالد لولاية أرمينية وأذربيجان من أجل محاربة بابك.<sup>(٣)</sup>

إن فشل الوالي وعجزه عن إتمام المهمة التي تم اختياره لأجلها كالمعمل  
على تهدئة أمور ولايته له الأثر الأكبر في عزله، ومثال ذلك عجز المطلب ابن  
عبدالله عن منع وقوع الاضطراب والفتن والحروب بمصر بين أهلها المنقسمين  
إلى قسمين الأول يناصر الأمين والآخر يناصر المأمون، فأدى ذلك إلى عزله  
والقبض عليه ووضعه في السجن بإذن الخليفة المأمون.<sup>(٤)</sup>

وترتب على الخلفاء عند انتقاء العمال والولاة التدقيق والتشدد في عملية  
الاختيار في ضوء طبيعة العمل الذي يتم تكليفهم به، حتى لا تكون نتيجة الاختيار  
كما قال الشاعر:

[ الكامل ]

١ - الزط : أخلاط من الناس غلبوا على طريق البصرة وعاثوا فيها وقطعوا الطريق فيها، وكان رئيسهم محمد بن عثمان . الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٩ ، ص ٨ - ٩ ، وانظر أيضاً : ابن الأثير : الكامل ، ج ٦ ، ص ٣٦٣ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ٢٨١  
٢ - ابن حمدون : التذكرة الحمدونية ، ج ١ ، ص ٤٢٤  
٣ - مسكويه : تجارب الأمم ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ . وبابك هو من أبناء فاطمة بنت ابي مسلم الخراساني، واتباع البابكية يبيحون النساء والمحرمات، ويعتقدون ان الارواح تنتقل بالتناسخ، ومن آرائهم ان توزع اموال الاقطاعيين على الفقراء، وكان هدفهم التخلص من حكم العباسيين. (العش : الخلافة العباسية ، ص ٩٦ )  
٤ - ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ص ١٩٨

من كان راعيه ذنباً في حظيرته فهو الذي نفسه في أمره ظلماً  
يرجو كفايته والغدر عادته ومن ولايته يستشعر الندماً (١)

وقد وصف اختيار ذوي الكفاءة والخبرة والتجربة بالقول: "ولقلمنا يتكامل  
للملك الظفر بكفاة أعماله لكثرة الأعمال وقلة الكفاة، فإذا ظفر بذوي الكفاية  
لمنصب اغتمها، ولم يعطلها، وإن استغنى في الحال عنها، فإنه لا يدري متى  
يحتاج إليها، ليكون ذخراً لحاجته، ومعداً لطوارقه كما لا يضيع أمواله إذا  
استغنى عنها، ويعدّها ذخراً للحاجة. والكفاة أعوز من الأموال، والأموال  
أوجد من الكفاة، وبهم تجتذب الأموال، وتستجر الأعمال، وأن ترد الأعمال للكفاة  
دون النسب، وإن كانت الكفاية هي النسب" (٢)

ثالثاً : المكافأة على الخدمات المقدمة للدولة:

ومن الأسس التي ساهمت في اختيار الولاة الخدمات التي قدموها للخليفة  
والدولة، ومثال ذلك أن الخليفة المنصور ولى معن بن زائدة على مصر بعد أن  
أظهر مناصحته للخليفة في قتال الرواندية عندما خرجوا سنة ١٤١هـ / ٧٥٨م  
وتوجهوا إلى قصر الخليفة المنصور حيث طلب من الخليفة العودة عن ملاقاتهم  
بنفسه وأنه سيكفيه قتالهم، مما جعل الخليفة يقدمه على جميع القادة. (٣)

١ - الأربلي : خلاصة الذهب المسبوك ، ص ١٩٢

٢ - الماوردي : تسهيل النظر ، ص ٢٣٦

٣ - البلاذري : انساب الإشراف ، ج ٤ ، ص ٣١٧ ، وانظر أيضاً : الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٥٠٦



وحرصاً من العباسيين على تشجيع هذا الجانب والحث عليه فقد أدخلوا بعض الإجراءات الإصلاحية في مجال المكافأة على الخدمات المقدمة للدولة من قبل الولاة، من أجل إدامة عنصر الإخلاص المحرك لأعماله وإنجازاته، فكانت تعلق مكانة ومنزلة كل من يتم استعماله ويثبت كفاءته ومقدرته على إدارة شؤون العمل وفق الصلاحيات والواجبات المسندة إليه، ومثال ذلك علي ابن عيسى بن صالح عندما ولي نيابة عن ولده العباس، فظهر منه الكفاية والقدرة والضبط وحسن السيرة ، مما أدى إلى علو منزلته عند الخليفة المأمون.<sup>(١)</sup>

### كيفية اختيار الولاة:

اتبع خلفاء بني العباس سياسة تهدف إلى اختيار الوالي المناسب، وقد تمثلت هذه السياسة في الجوانب التالية:

### أولاً : المشاورة:

عمل العباسيون على إجراء الإصلاحات في كل الجوانب التي تحتاج لذلك، ومن بين إجراءات الإصلاح والتجديد إعادة الخلفاء إحياء العمل بالسنة التي كانت متبعة من قبل والنهج القائم على مشاورة رجال الدولة أو المقربين منهم في اختيار الولاة، والتجديد على هذا النهج مناقشة صفات الشخص المرشح للولاية لاختيار الأنسب لمثل هذه المهام، ومثال ذلك أن الخليفة المنصور استشار

<sup>١</sup> - ابن العديم ؛ عمر بن أحمد ( ت ٦٦٠ هـ / ١٢٦١ م ) : زبدة الطلب من تاريخ حلب ، عني بنشره وتحقيقه ووضع فهرسه سامي الدهان ، المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربية ، دمشق ، ١٩٥١م ، ج ١ ، ص ٦٨ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن العديم : تاريخ حلب .

عيسى ابن موسى في أمر إبراهيم ومحمد ابني عبدالله بن الحسن، فأشار عليه بأن يستعمل على المدينة رجلاً من أهل بيته، يتصف بالدهاء والفتنة والذكاء وتوجيه الأوامر بالجد في إلقاء القبض عليهما، فتخوف الخليفة المنصور أن يتوانى من يستعمله عن تنفيذ هذه المهمة بسبب صلة القربى بينهما، ثم أشار عليه بأن يستعمل رجلاً من أهل خراسان وذلك لما يتمتعوا به من صفات الجد<sup>(١)</sup> ومن هذا نستنتج أن الإصلاح الذي ظهر في هذه الناحية هو إعادة العمل وفق الأسس التي كانت متبعة سابقاً، والتجديد عليها باختيار ما يتلائم من صفات الأشخاص مع طبيعة المهمة التي تم الاختيار من أجلها حيث كان أمر تنفيذ مثل هذه المهام يحتاج إلى شخص حازم لا يتردد في تنفيذ ما أسند إليه من مهام وواجبات وكذلك تحليه بالشجاعة والفتنة والذكاء.

ومن الأمثلة أيضاً على اتباع نهج المشورة قيام الخليفة المنصور باستشارة خاصة أهله وأصحابه في تولية المهدي السواد وكور دجلة<sup>(٢)</sup>، وبما أن الخليفة المنصور قد استشار أهله وأصحابه بأمر تولية المهدي فالاستشارة في تولية غيره أكثر أهمية، وهذا النهج في الاستشارة لاختيار الولاة وانتقاء العمال من قبيل الاهتمام بإصلاح أوضاع الولايات وأمور الدولة باختيار الأفضل ممن يصلح لمثل هذه المهمات.

١ - الوشاء : الفاضل ، ج ١ ، ص ١١٩  
٢ - ابن حمدون : التذكرة الحمدونية ، ج ٣ ، ص ٣٠٨

وبما أن النهج الاستشاري كان من الإصلاحات التي تم إعادة العمل  
بموجبه، فقد تابع الخلفاء العمل باستشارة الأقارب وكبار رجال الدولة كالوزراء  
في تعيين الولاة، فالخليفة الرشيد مثلاً استشار يحيى بن خالد بن برمك فيمن  
يوليهم حيث قال له: "أشر علي في الولايات"، فكان يحيى يذكر الولايات والأقاليم  
ويختار بعض الأشخاص ويسميهم فيوليهم الخليفة الرشيد.<sup>(١)</sup>

وكان في بعض الأحيان يترك أمر اختيار الوالي أو العامل لأهل الولاية،  
حيث كان أهل الولاية يختارون العامل ويقلدونه ويقره الخليفة على عمله عندما  
يرى النتائج الإيجابية التي يبدأ بتحقيقها، ومثال ذلك ما حصل عندما اختار أهل  
المغرب إبراهيم بن الأغلب ليكون والياً عليهم، فعمل على ضبط أمور الولاية  
فبلغ الخليفة الرشيد عنه ذلك فأقره وبعث له بالعهد على المغرب.<sup>(٢)</sup> وكذلك  
اختار أهل الموصل يحيى بن سليمان في سنة ٢٥٩هـ/٨٧٢م ليكون والياً على  
الموصل، وأقر عليها واستمرت ولايته عليها مدة تزيد عن سنتين.<sup>(٣)</sup>

وتم أخذ عامل السن بعين الاعتبار في الأسس المتبعة لاختيار ولاة بعض  
الولايات فمثلاً عامل مصر يفضل أن يكون سنه قد تجاوز الأربعين، وهذا ما

1 - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٢٣٣، وانظر أيضاً: ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١٠، ص ١٧٢  
2 - اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٣٥٨  
3 - النويري: نهاية الأرب، ج ٢٢، ص ٢٤٠

نستنتج من سؤال الخليفة المهدي لموسى بن مصعب عن سنه، وأبلغه بأنه  
ولاه مصر بعدما أعلمه أن عمره آنذاك اثنتان وأربعون سنة.<sup>(١)</sup>

### ثانياً: الصفات الخلقية والخلقية والمهنية المعتبرة في اختيار الولاة:

اهتم العباسيون بالجوانب الخلقية والخلقية والمهنية عند اختيار الولاة بحيث يكون الولاة من أصحاب الأخلاق الحميدة والصفات الجيدة التي تؤهلهم لتولي هذه المناصب، حيث يتم استبعاد ذوي العاهات والامراض. فعلى سبيل المثال كان الخليفة المنصور يراعي عند اختياره للعمال والولاة بأن يولي أهل العدالة والأمانة، ويأمرهم باتباع سياسة قائمة على العدل والإنصاف وإعطاء كل ذي حق حقه.<sup>(٢)</sup>

ومن الأمثلة الأخرى على الاهتمام بالجوانب الخلقية والمهنية أن الخليفة الرشيد عمل على تولية رجل ذكره الوزير عمر بن مسعدة وعدد صفاته وميزاته، حيث ذكر له بأنه أعلم الناس بالفقه والعلم، والحلال والحرام، والهندسة، والكتابة والحساب. مما دفع الخليفة الرشيد لأن يوليئه البناء والمرمة<sup>(٣)</sup>، والمهم من الأمور، وولاه التدقيق على عمال الخراج ومحاسبتهم.<sup>(٤)</sup>

١ - الأزدي : تاريخ الموصل ، ص ٢٤٩  
٢ - ابن حمدون : التذكرة الحمدونية ، ج ٩ ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧  
٣ - الرَّم : إصلاح الشيء الذي فسد بعضه من دار تُرْم شأنها مَرْمَة . ( ابن منظور : لسان العرب ، ج ١٢ ، ص ٢٥١ )  
٤ - ابن قتيبة : الامامة والسياسة ، ص ٣٣٢ - ٣٣٣

إن تعيين الولاة كان يتم بعد التمحيص في أوضاعهم والاطلاع على مكائهم الاجتماعية في قومهم وعشيرتهم والتي يحققها الشخص نظراً لما يتحلى به من مزايا حسنة وخصال حميدة ومستحبة، ويتم الاختيار وفق هذه المكانة لما في ذلك من أهمية في كسب تأييد ولاء وتبعية القوم الذين يؤمر زعيمهم، ومثال ذلك تعيين طاهر بن الحسين ليزيد بن جرير بن خالد بن عبدالله القسري والياً على اليمن من أجل استمالة قومه وعشيرته في اليمن من أجل البيعة للمأمون.<sup>(١)</sup>

إن اختيار أصحاب الأخلاق الحميدة لتوليتهم أعمال الدولة يشير إلى حرص الدولة على نجاح مسيرتها وسياستها الإصلاحية، فقد اختار الخليفة المأمون محمد بن عبدالله بن عبدالرزاق لولاية بيت المال في بغداد نظراً لما كان يتحلى به من الفضل والنبيل والوقار.<sup>(٢)</sup>

وقد كانت بعض الصفات تمنع الخلفاء من استعمال بعض الأشخاص ، كالإسراف والتبذير فقد قال الخليفة المأمون لمحمد بن عباد : " أردت أن أوليك فمنعني إسرافك في المال " <sup>(٣)</sup>

وكذلك تم الاعتماد على اختيار الأشخاص لإشغال المناصب الإدارية وفق مجموعة من الخصال التي يجب أن تتوفر فيهم، بحيث يكونوا من أصحاب الرأي

1 - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٣ ، ص ٣٢١  
2 - الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٣٠  
3 - الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ١٧٥ - ١٧٦

والخبرة والتجربة، ويبرز هذا من قول الفضل بن مروان وزير الخليفة المعتصم: "احتجنا إلى رجل جزل في رأيه، متوفر لأمانته، متصرف في الأمور بتجربته، مستقدر على الأعمال بعلمه، تصف لنا مكانه، وتشير علينا به فنقلده جسيماً من عملنا"<sup>(١)</sup>

كما أن الوالي الذي تظهر سوء إدارته وعدم تقديره للأمور بشكل صحيح فإنه يتعرض للعزل، ومثال ذلك ما قام به الخليفة الواثق عندما عزل في سنة ٢٣٠هـ/٨٤٤م أحمد بن سعيد بن سلم بن قتيبة عن ما ولاه إياه من الثغور والعواصم دون حلب بسبب غزوه في ظروف جوية قاسية في فصل الشتاء أدت إلى وفاة الكثير من المسلمين مما دفع الخليفة الواثق لعزله بسبب سوء تقديره للمواقف والظروف المناسبة.<sup>(٢)</sup>

وكان انتقاء الوالي لعماله يؤثر على مكانته عند الخليفة، فقد يُعزل الوالي بسبب سوء اختياره للعمال والكتاب، ومثال ذلك عندما عزل طاهر بن الحسين العباس بن موسى عن ولاية الكوفة لعدم اختياره للأكفاء، بعد أن رأى كاتب العباس وكان ركيكاً، حيث وقّع: "يعزل العباس بسوء اختياره للأكفاء".<sup>(٣)</sup>

١ - الجاحظ: رسائل الجاحظ (باب ذم اخلاق الكتاب)، ج ٢، ص ٢٠٥  
٢ - ابن العديم: تاريخ حلب، ج ١، ص ٧١  
٣ - الكاتب؛ أحمد بن طاهر، المعروف بابن طيفور (٢٨٠ هـ/٨٩٣م): بغداد في تاريخ الخلافة العباسية، مكتبة المتلى، بغداد، مكتبة المعرف، بيروت، ١٩٦٨م، ص ٧٠، وسيشار إليه فيما بعد: ابن طيفور: بغداد.

### ثالثاً : معرفة أوضاع الولاية :

ومن سياسة بني العباس في انتقاء الولاة، الاطلاع على أوضاع الولاية لاختيار الوالي المناسب، فقد عمل العباسيون في هذا المجال على دراسة أوضاع الولايات لمعرفة الجوانب التي تحتاج إلى إصلاح، ولتحقيق هذه الغاية كانوا يختارون الأشخاص الذين لديهم الخبرة والتي تتمثل أحيانا في المعرفة بالعمران، حيث يتطلب قيام الشخص الذي يقع عليه الاختيار بزيارة الولايات للاطلاع على أوضاعها وإصلاح الجوانب التي تحتاج إلى إصلاح، ومثال ذلك أن الخليفة الرشيد بعث هرثمة بن أعين إلى الشام ومصر والمغرب لدراسة أوضاعها في سنة ١٧٩هـ / ٧٩٥م مخولاً بصلاحيات إجراء الإصلاحات التي يرتئها، بعد أن كان الأهالي في مصر قد ثاروا على عاملهم، ولم يتقاضَ الجند في طرابلس أرزاقهم، فعمل على حل هذه القضايا، وعمل على تهدئة الأمور في القيروان وأمن الناس وسكنهم.<sup>(١)</sup>

وكذلك وقوف الخلفاء على صفات من يختارون لأعمالهم فيستبعدون كل من يجدون فيه خلافاً لا تتوافق وتوجهاتهم الإصلاحية، حيث أنها تتطلب الاعتدال في كل الأمور والمحافظة على أموال الدولة.

١ - اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، ج ٢ ، ص ٣٥٦

وقد أقر الخليفة الواثق بعد توليه الخلافة علي بن يحيى على مصر، سنة

٢٢٧هـ - ٨٤١م وعزله من غير سخط عليه وأعاد له لولاية مصر مرة أخرى.<sup>(١)</sup>

### عنصر الولاية وجنسهم عرب وغير عرب:

كان الخلفاء يعتمدون على مَنْ يثقون به من العرب والموالي على حد

سواء، فقد اعتمد الخليفة المنصور على من يثق بهم من العمال العرب أمثال

يزيد ابن حاتم المهالي، ومحمد بن الأشعث الخزاعي، وزياد بن عبيدالله

الحارثي، ومعن ابن زائدة الشيباني وغيرهم الكثير، ومن الموالى أمثال، عمارة

بن حمزة، ومرزوق أبي الخصيب وغيرهم ولذلك كان ينقلهم من موقع لآخر

حسب الحاجة لذلك.<sup>(٢)</sup>

وهذا يؤكد الثبات في الاعتماد على الأسس والمعايير التي كان يتم انتقاء

العمال والولاية وفقها، وقد تم استعمال العرب والموالي ممن تنطبق عليهم هذه

الأسس والمعايير وتتوفر فيه الشروط المطلوبة، وهذا يؤكد أيضاً التمسك

بمسيرة الإصلاح لأن الغاية من الاختيار وفق قواعد ثابتة يؤدي إلى النتيجة التي

يسعى إليها الخلفاء.

1 - ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ص ٢٩٩

2 - اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، ج ٢ ، ص ٣٢٤



## مراقبة الولاة ومتابعتهم:

حرص العباسيون على انتقاء ولاتهم وفق مجموعة من الأسس والشروط، وللتأكد من سير ولاتهم وفق السياسة العامة للدولة، فقد عملوا على مراقبة الولاة والعمال ومحاسبتهم، وعدم التهاون معهم إذا حادوا عن النهج المرسوم لهم والقائم على العدل والمساواة، سيما أن التعليمات التي تصدر إليهم عند توليتهم كانت تتضمن الخطوط العريضة لسياسة الدولة في إدارة ولاياتها والقائمة على إنصاف الرعية والعدل بين أفرادها.

وكان يتم التركيز على حث الولاة والعمال باتباع العدل والإنصاف في الولاية، وهذا يشير إلى تمسك الخلفاء بالإصلاح واتباع النهج الصحيح الذي يعطي دولتهم القوة والاستمرارية، والسعي إلى التغلب على الأسباب التي تؤدي إلى ظهور المعارضة والثورات على دولتهم وخروج الرعية عن الطاعة.

ومما يشار إليه في هذا المجال أن الخليفة المنصور كتب إلى أحد عماله بعد أن بلغته عنه الشكايات: "إن آثرت العدل صحبتك السلامة، وإن آثرت الجور فما أقربك من الندامة فأنصف هذا المتظلم من الظلame"<sup>(1)</sup> وهذا يؤكد تشدد الخلفاء بمراقبة أداء الولاة والعمال لواجباتهم ضمن توجه الدولة والسير بالنهج الإصلاحية الذي حددته مبادئ الثورة العباسية والتي أصدرها بموجبها أوامرهم لتحقيق النجاح لأهدافهم.

<sup>1</sup> - ابن الاثير : الكامل ، ج ٦ ، ص ٢٩

ونظراً لظلم بعض العمال وعسفهم بأهل الولاية فإن ذلك كان يؤثر على مكانته عند الخليفة، حيث كان الخليفة يأمر بعزله فور سماعه بذلك، ومثال هذا الأمر قيام الخليفة المنصور بعزل عبدالوهاب بن إبراهيم عن فلسطين عندما بلغه خبر جوره وعسفه بأهلها.<sup>(١)</sup>

ومن الأمثلة على مراقبة الولاية والعمال، ومحاسبتهم بشكل دقيق، والإسراع إلى عزل من يشك في أمره أو تكون سياسته في العمل أو الولاية لتحقيق المصالح الخاصة، ومثال ذلك أن الخليفة المنصور عزل عمه صالح بن علي عن قنشرين والعواصم عندما وصله نبأ كثرة مواليه فيها.<sup>(٢)</sup>

وقد كانت تصدر للولاية عند استعمالهم توجيهات تتضمن العمل بالعدل والإنصاف وحثهم على ذلك، ولذلك نجد أن الولاية الذين لا يلتزمون بالتوجيهات الصادرة إليهم، عرضة للعزل خاصة عندما توجه إلى الخليفة شكايات من الرعية بحق الولاية أو العمال. فعزل الخليفة المنصور محمد بن سليمان بن علي عن الكوفة، سنة ١٥٥هـ / ٧٧١م بسبب ما بلغ الخليفة المنصور عنه من تعاطيه للمنكرات وأمور لا تليق بالعمال.<sup>(٣)</sup> ويقال لاتخاذ بعض الإجراءات دون الرجوع

١ - الجهشيري: الوزراء والكتاب، ص ٨٨

٢ - اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٣٢١، وانظر أيضاً: العاني؛ حسن فاضل: سياسة المنصور أبي جعفر الداخلية والخارجية، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م، ص ٤٤٠، وسيشار إليه فيما بعد: العاني: سياسة المنصور

٣ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٤٨ - ٤٩، وانظرا أيضاً: ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١٠، ص

لرأي الخليفة وأمره، حيث قام بقتل عبدالكريم بن أبي العوجاء خال معن بن زائدة.<sup>(١)</sup>

وقد استمر الخلفاء بمتابعة أداء ولايتهم ومراقبة التزامهم بالتعليمات التي تصدر إليهم، ويظهر ذلك من خلال قول الخليفة المهدي للربيع بن الجهم وهو والٍ على فارس: " انشر الحق والزم القصد وابسط العدل وارفق بالرعية".<sup>(٢)</sup>

وكان يعزل بعض الولاة لتقصيرهم وتطاولهم وعدم اهتمامهم بقدم الخليفة أو مروره من ولاياتهم، وعدم اتخاذهم للإجراءات التي يحتاجها المارين بالطريق كوسائل الراحة، ومثال ذلك أن الخليفة المهدي سنة ١٦٣هـ / ٧٧٩م عزل عبد الصمد بن علي عن الجزيرة والسبب في عزله، أن عبد الصمد لم يقم باستقبال الخليفة المهدي عندما بلغ أرض الجزيرة على طريق الموصل، ولم يقم بإصلاح القناطر الواقعة على الطريق.<sup>(٣)</sup>

وكان من أخطر العوامل التي تؤدي إلى عزل الولاة، والتي كانت تظهر نتيجة لاتباع سياسة مراقبة أداء الولاة، هو محاولة التمرد على الدولة ومثال ذلك قيام الخليفة الرشيد بعزل موسى بن عيسى عن مصر سنة ١٧٦هـ / ٧٩٢م عندما بلغه عنه تجبره بمصر ونيته على الخلع.<sup>(٤)</sup> كما أن بعض الولاة كانوا

<sup>١</sup> - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٤٧ - ٤٨ ، وانظر أيضاً : ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٨ ، ص ١٨٥ ، ابن الأثير : الكامل ، ج ٦ ، ص ٧  
<sup>٢</sup> - النويري : نهاية الأرب ، ج ٦ ، ص ٣٣  
<sup>٣</sup> - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٨ ، ص ٢٦٤  
<sup>٤</sup> - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٣ ، ص ٢١٠

ينتاولون بتقربهم من الرعية طمعاً في الخلافة، فقد كتب أهل مصر بما أظهر  
واليها علي ابن سليمان مما في نفسه من أنه يصلح للخلافة، فعزله الخليفة  
الرشيد عن ولايتها.<sup>(١)</sup>

كما أن تقصير الوالي عن القيام بواجبه في الوقوف إلى جانب العمال في  
ولايته، يعرضه للعزل ومثال ذلك أن الخليفة الرشيد عزل محمد بن زهير عن  
ولاية مصر وذلك لعدم مناصرته لعامل الخراج في ولايته عندما شغب عليه  
الجند، فعظم هذا الفعل عند الخليفة الرشيد مما دفعه لعزله.<sup>(٢)</sup>

وكانت تصدر التوجيهات والإرشادات إلى الولاة الذين يتم تعيينهم بحيث تتضمن  
سياسة الدولة وتوجيهاتها، ومثال ذلك أن الخليفة الرشيد عندما ولى عاملاً  
خراج طساسيج السواد، فإنه طلب من جعفر ويحيى أن يوصياه فيما يتعلق  
بعمله، فقال له جعفر: " وفر واعمر "، وقال له يحيى: "أنصف وانتصف"، وقال  
له الخليفة الرشيد: " أحسن واعدل " وفي رواية أخرى أنه قال: " اعدل  
واحمل"<sup>(٣)</sup>

وقد كتب جعفر بن يحيى إلى عامل له: " أنصف من وليت أمره ، وإلا

أنصفه منك من ولي أمرك "<sup>(٤)</sup>

1 - ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ص ٧٩  
2 - ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ص ٩٥  
3 - الأبى نثر الدر ، ج ٥ ، ص ٨٤ ، وانظر أيضاً : مسكويه : تجارب الامم ، ج ٣ ، ص ٢٦٩ ، ابن حمدون :  
التذكرة الحمدونية ، ج ٣ ، ص ١٧٧  
4 - الأبى : نثر الدر ، ج ٥ ، ص ٦٦ ، وانظر أيضاً : ابن حمدون : التذكرة الحمدونية ، ج ٣ ، ص ١٧٧

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، استمر الخلفاء بالعمل على متابعة أداء ولايتهم للوقوف على كل من تتوفر فيهم المقدرة على القيام بالأعمال المناطة إليهم، وفي حال ظهر منهم خلاف ذلك فإنه يتم عزلهم خاصة إذا تبين ضعف قدرتهم على القيام بواجبات العمل، ومثال ذلك أن الخليفة المأمون اختار وهو بخراسان من كتاب العراق إبراهيم بن داود، وأحمد بن يوسف، دون أن يتبين قدراتهما وعندما استنهضهما في الأعمال ظهر فشلهما في القيام بها.<sup>(١)</sup>

واستمرت سياسة متابعة أمور الولاية والعمال والرعية على نحو ما كان يقوم به الخليفة المأمون، حيث كان يتابع بشكل مستمر أوضاع الولاية ويقوم بالاطلاع على أخبارها للتأكد من سيرها وفق سياسة الدولة وأن واليها يدين بالتبعية للدولة.<sup>(٢)</sup>

وكان الخلفاء العباسيون يعملون بسياسة تغيير مواقع عمل عمالهم وولاياتهم بأنفسهم، وحرصوا على أن لا يبقى الوالي أو العامل في موقع عمله زمناً طويلاً، وعند تغيير موقع عمله أو عزله يُطلب منه تقديم تقرير مفصل عن أوضاع الولاية.<sup>(٣)</sup> وهذا يؤكد أن الخلفاء كانوا يُخضعون أداء ولايتهم للمراقبة والمحاسبة.

١ - الجاحظ: رسائل الجاحظ (باب ذم اخلاق الكتاب) ، ج ٢ ، ص ٢٠٤  
٢ - الاشبيهي: المستطرف في كل فن مستظرف ، ص ١٢٠  
٣ - حسن: تاريخ الاسلام ، ص ٢٦٦

وقد كان الخلفاء يوصون الولاة والعمال القيام بواجباتهم باتباع سيرة حسنة في ولاياتهم وأعمالهم ومع أهل ولاياتهم وأعمالهم، حرصاً منهم على منع حدوث الاضطراب أو الخروج على الدولة بسبب سوء سيرة العمال، ومثال ذلك أن سوء سيرة عمال اليمن كان سبباً في خروج عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالله ابن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب سنة ٢٠٧هـ / ٨٢٢م،<sup>(١)</sup> حيث كانت هذه السيرة لا تتفق مع رغبات وتوجهات الخلفاء الذين حثوا وبشكل مستمر على اتباع أساليب إدارية معتدلة دون تساهل أو مغالاة.

وقد جاء في كتاب الخليفة المأمون سنة ٢١٨هـ / ٨٣٣م إلى عامله إسحاق ابن يحيى بن معاذ عامله على جند دمشق: "أما بعد فإن أمير المؤمنين أمر بالكتاب إليك في التقدم إلى عمالك في حسن السيرة، وتخفيف المؤونة، وكف الأذى عن أهل عمك، فتقدم إلى عمالك في ذلك أشد التقدمة، واكتب إلى عمال الخراج بمثل ذلك"<sup>(٢)</sup>

وبهذه الإجراءات يبرز النهج الإصلاحى المتبع والقائم على متابعة أداء العمال والولاة والوقوف على حقيقة أسباب الاضطراب الذي وقع في الفسطاط، عندما زارها الخليفة المأمون بنفسه وقال لواليتها: "لم يكن هذا الحدث العظيم إلا

١ - ابن الاثير : الكامل ، ج ٦ ، ص ٣٨١  
٢ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٦٤٦

عن فعلك وفعل عمالك، حملتم الناس مالا يطيقون وكتتموني الخبر، حتى تفارق  
الأمر واضطربت البلد".<sup>(١)</sup>

وقد كان الوزراء يتولون في بعض الأحيان متابعة أداء الولاة والعمال،  
وتشديد الرقابة عليهم، وخاصة عندما تقدم شكوى من الرعية بحق أحد الولاة أو  
العمال فإنه يتم العمل على تصويب ذلك الوضع، من خلال توجيه كتاب إليه يحمل  
بطياته الترغيب والترهيب، حيث يتضمن الدعوة لإعادة النظر في طريقته واتباع  
نهج قويم وسليم يحقق أهداف الدولة في نشر العدل والمساواة، وفي الوقت  
نفسه يتضمن الترهب من عدم استجابته فإنه سيلقى العقوبة المناسبة التي تصل  
إلى العزل.

كما كانت تسند مهمة معاقبته الوالي إلى الوزير أحياناً، ومثال ذلك أن  
الخليفة الرشيد كلف وزيره عمرو بن مسعدة معاقبة الرحجي عامل الأهواز،  
نظراً لعدم قيامه بإرسال الأموال المترتبة على ولايته لمركز الخلافة حسب النظام  
المتبع، وأمره بعدم الاستماع لمبرراته ومعاقبته وعدم قبول إعتذاره حيث قال له  
:" ما زلت تكلمني وتستلظني في الرحجي حتى وليته الأهواز، فقعد في سرّة  
الدنيا يأكلها خضماً وقضماً<sup>(٢)</sup>، ولم يوجه إليّ درهماً، فأخرج إليه من ساعتك  
هذه، حتى تحل ساحتها، ثم لا تدع له حرمة إلا انتهكتها، ولا إكرامة إلا أهنتها،

١ - الكندي : ولاة مصر وقضاتها، ص ٥١

٢ - الخضم : الأكل عامة، وقيل هو الأكل باقصى الأضرار، وهو أكل الشيء الرطب. ( ابن منظور : لسان  
العرب، ج ٥، ص ٩٥ ) أما القضم : فهو الأكل باطراف الأسنان والأضرار، وهو أكل الشيء اليابس. ( ابن  
منظور : لسان العرب، ج ١٢، ص ١٣١ )

ثم لا تسمع له حجة يرفعها، ولا تقبل له قولاً، فشرّ قائل. وأكذب متظلم.<sup>(١)</sup>  
بالإضافة إلى تعيين الخليفة الرشيد لرجل تتوفر لديه العلم والمعرفة بالأمر  
الفقهية وأحكامها، والهندسة والحساب للتدقيق على عمال الخراج  
ومحاسبتهم.<sup>(٢)</sup>

وكذلك كان عزل محمد بن حاتم بن هرثمة عن أذربيجان من قبل الخليفة  
المتوكل سنة ٢٣٤هـ/٨٤٨م وذلك بسبب تقصيره في طلب محمد بن البعيث ابن  
حلبس الذي حشد أنصاراً له من مؤيدي الفتنة وتحصن معهم في أذربيجان.<sup>(٣)</sup>

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً الشكوى التي وردت إلى جعفر بن يحيى بحق  
أحد العمال فكتب يحذره من الاستمرار على نفس النهج حيث قال له في كتابه  
: "قد كثر شاكوك، فإما اعتدلت، وإما اعتزلت"<sup>(٤)</sup>

ومن خلال ما تقدم ذكره نلاحظ الإصلاح الذي كان الخلفاء يسيرون  
بموجبه لتحقيق أهداف الثورة، حيث يتمثل الإصلاح بالاستماع إلى آراء الوزراء  
في اختيار الولاة والعمال، ويكلفون وزراءهم بمعاينة كل من لا يلتزم بسياسة  
الدولة. هذا بالإضافة إلى تعيين ولاة على عمال بعض الأعمال الرئيسية للتدقيق  
عليهم ومحاسبتهم.

١ - ابن قتيبة : الامامة والسياسة ، ج ٢ ، ص ٣٣٠  
٢ - ابن قتيبة : الامامة والسياسة ، ج ٢ ، ص ٣٣٢ - ٣٣٣  
٣ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٩ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ ، وانظر أيضاً : ابن الاثير : الكامل ، ج ٧ ، ص ٤١  
٤ - المبرد : الكامل ، ج ١ ، ص ٣٦٠ ، وانظر أيضاً : الأبي : نشر الدر ، ج ٥ ، ص ٨٥ ، ابن الجوزي :  
المنتظم ، ج ٧ ، ص ٣٤٢



ومن الأمثلة أيضاً على متابعة الوزير لأداء الولاة في عملهم عندما وردت شكوى لابن الفرات عن إهمال عامل قُطْرَبِل<sup>(١)</sup> لعمل الجسور، كتب إليه: "ينبغي أن تراعي العمل قبل الوقت للوقت، وفي الوقت للوقت".<sup>(٢)</sup>

وفي أحيان أخرى يُعزل الوالي عن عمله بناءً على طلب أهل الولاية وسكانها نتيجة لسوء سيرته في إدارة أمور الولاية بشكل كامل أو بعضها، فعلى سبيل المثال عزل الخليفة المهدي سنة ١٦٤هـ / ٧٨٠م عقبه بن سلم الهنائي عن الإمامة والبحرين بسبب ما بلغه عنه لقتله الكثير من ربيعة.<sup>(٣)</sup>

١ - قطربل : اسم قرية تقع بين بغداد وعكبرا غرب الصراة. وقيل هو اسم كورة من كور بغداد . انظر : الحموي ؛ ياقوت (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٨م) : معجم البلدان ، تحقيق فريد عبدالعزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ( د . ت ) ، ج ٤ ، ص ٤٢١ - ٤٢٣ ، وسنشار إليه فيما بعد : الحموي : معجم البلدان

٢ - الصابي : الوزراء ، ص ٨١

٣ - اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، ج ٢ ، ص ٣٣٩

## الدواوين :

الديوان هو اسم للموضع الذي يجلس فيه الكتاب، واختلف في أصله، فقال البعض أنه عربي ويعني الأصل الذي يرجع إليه ويعمل بما فيه.<sup>(١)</sup> ويقال أن أصله فارسي وذلك أن كسرى اطلع على كتاب ديوانه في مكان لهم وهم يحسبون مع أنفسهم فقال "ديوانه" أي مجانين فسمي موضعهم بهذا الاسم، ويقال أن الديوان بالفارسية اسم للشياطين، وسمي الكتاب بذلك لحذقهم بالأمر ووقوفهم على الخفي والظاهر منها.<sup>(٢)</sup> فرعاية مصالح الرعية والإشراف على تصريف أمورهم تقتضي اتخاذ وسيلة لتحقيق ذلك.<sup>(٣)</sup> وأول من اتخذ الديوان في الإسلام عمر بن الخطاب حيث وضع ديوان الجيش.<sup>(٤)</sup> وقد استمرت الحاجة إلى الدواوين في زمن الدولة العباسية.<sup>(٥)</sup> لذا أبقى العباسيون على الدواوين<sup>(٦)</sup> التي كانت موجودة زمن الدولة الأموية واستحدثوا الكثير من الدواوين لتفي بحاجة المجتمع وتطوراتها.<sup>(٧)</sup>

- ١ - الفلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١ ، ص ١٢٣
- ٢ - ابن قتيبة : السلطان ، ص ١٢٧ ، وانظر أيضاً : الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٣٣٧ ، المقرئزي ؛ أحمد بن علي ( ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م ) : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئزية ، وضع حواشيه خليل المنصور ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨م ، ج ١ ، ص ١٧٢ ، وسيشار إليه فيما بعد : المقرئزي : المواعظ والاعتبار
- ٣ - بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ١٨١
- ٤ - الفلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١ ، ص ٤٨١
- ٥ - بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ١٨٦
- ٦ - للمزيد عن الدواوين انظر : الشرفات؛ صوان : موظفو الدواوين في المشرق الإسلامي منذ قيام الدولة الإسلامية وحتى سنة ٣٣٤هـ / ٩٤٥م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد ، ٢٠٠٤م ، ص ١٨ وما بعدها.
- ٧ - حسين حسن : النظم الإسلامية ، ص ٢١٥

أبقت الدولة العباسية على الدواوين التي كانت الحاجة إليها دائمة، وقد عُرِف هذا النوع من الدواوين باسم الدواوين الثابتة، مثل ديوان الجيش، وديوان الخراج، وديوان النفقات، وديوان بيت المال، وديوان المظالم، وديوان البريد، وديوان الرسائل، وديوان التوقيع، وديوان الخاتم، وغيرها من الدواوين. وأما الدواوين التي كانت تنشأ بسبب حاجة طارئة وتزول بزوالها فقد عُرِفَت بالدواوين المؤقتة، ومن هذه الدواوين ديوان المواريث، وديوان البر، وديوان المرافق، وغيرها من الدواوين.<sup>(١)</sup>

### أولاً : الدواوين الثابتة:

#### ديوان الجند :

عُرِف ديوان الجند منذ خلافة عمر بن الخطاب، وهو الديوان المختص بالجند وعطائهم من مقادير وأوقات استحقاقها،<sup>(٢)</sup> وكذلك أسماء الجند وصفاتهم وترتيبهم ورواتبهم وغيرها من المعلومات الضرورية عن الجنود وقد عرف أيضاً باسم ديوان الجيش وديوان العساكر،<sup>(٣)</sup> وقد تطور هذا الديوان في زمن الدولة الأموية نظراً لتغير الظروف حيث استجدت أمور استدعت إعادة التدوين من أجل تسجيل الجنود الجدد والمواليد الجدد أيضاً، لإثباتهم في سجلات هذا

1 - السامرائي : المؤسسات الإدارية ، ص ١٩١

2 - قدامة : الخراج ، ص ٢١ ، وانظر أيضاً : الصالح : النظم الإسلامية ، ص ٣١٢

3 - قدامة : الخراج ، ص ٢١ - ٢٢ ، وانظر أيضاً : بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ١٨٥

الديوان حيث كانت توضع مخصصاتهم في ضوء البيانات المدونة عنهم وعن أفراد أسرهم في ديوان الجند.<sup>(١)</sup>

واستمر تطور هذا الديوان في زمن الدولة العباسية فتوسعت مهامه نظراً لازدياد أعداد الجند فيه، مما استدعى إجراء الإصلاح والتجديد على هذا الديوان حيث أصبح يتألف من عدة مجالس وكل منها له صلاحياته واختصاصاته، مجلس التقرير الذي يتولى مهمة تسجيل مقدار استحقاقات الجند، وأوقات صرفها وتقدير أرزاقهم، ومجلس المقابلة الذي يختص بالسجلات وتصفح الأسماء.<sup>(٢)</sup>

وقد ظهرت مجموعة من المجالس المختصة بالأعمال الكتابية لهذا الديوان وهي: مجلس الإنشاء، ومجلس التحرير، ومجلس النسخ، في حين يختص مجلس الأسكدار<sup>(٣)</sup> في تنظيم المخاطبات الصادرة والواردة، وتبويبها وتصنيفها بعد أن يطلع عليها صاحب الديوان، وكذلك تنظيم ملخصات لهذه المخاطبات تمهيداً لعرضها على الخليفة أو الوزير. كما أن مجلس التقرير يختص بالأعمال المالية لهذا الديوان، مثل تحديد مقادير رواتب الجند وأوقات صرفها، بالإضافة إلى تنظيم النفقات التي تُصرف على الجيش، كما وُجد مجلس المقابلة الذي يختص بمراقبة ومتابعة كفاءة الجند بعد إثباتهم، ويتولى متابعة

1 - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠٥ ، وانظر أيضاً : بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ١٨٦  
2 - قدامة : الخراج ، ص ٢٢ ، وانظر أيضاً : بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ١٨٦  
3 - الاسكدار : لفظة فارسية وتفسيرها : انكو داري ، أي من اين تمسك ، وهو مدرج يكتب فيه الخرائط والكتب الواردة والنافذة واسامي اربابها . ( الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٨٩ )

أمر تدريب الجند ورفع مستواهم. وإضافة إلى هذه المجالس فقد وجد مجالس الإعطاء والتفرقة والمختص بتوزيع العطاء على الجيش.<sup>(١)</sup>

كان ديوان الجند يتكون من هذه المجالس، وكان يوجد لهذه المجالس فروع، في بعض الولايات والمناطق خاصة بأقسام وصنوف الجيش فكل مجلس ينقسم إلى أقسام خاصة بالعساكر، مثل العسكر المنسوب إلى الخاصة أو العسكر المنسوب إلى الخدمة، والبعوث التي في النواحي.<sup>(٢)</sup>

واستحدثت العباسيون العمل بالدفاتر والسجلات لكل الدواوين بعد أن كانت تعتمد في عملها على الأوراق بشكل منفصل، والذي أوجدها هو خالد بن برمك زمن الخليفة السفاح، حيث اتخذها للأمور المحاسبية في الديوان.<sup>(٣)</sup>

### ديوان الخاتم:

تشير بعض المصادر إلى أن ديوان الخاتم كان من الدواوين التي ظهرت منذ زمن الدولة الأموية، وكان معاوية بن أبي سفيان أول من اتخذ هذا الديوان لمنع التزوير في الرسائل.<sup>(٤)</sup> واستمر العمل في هذا الديوان في العصر العباسي،

١ - قدامة : الخراج ، ص ٢١ - ٢٤ ، وانظر أيضاً : السامرائي : المؤسسات الإدارية ، ص ٢٥٥ - ٢٥٧  
٢ - قدامة : الخراج ، ص ٢١ - ٢٤ ، وانظر أيضاً : السامرائي : المؤسسات الإدارية ، ص ٢٥٨  
٣ - الجهشيري : الوزراء والكتاب ، ص ٥٩ ، وانظر أيضاً : العسكري : الأوائل ، ص ٢٣٣ ، ابن الطقطقا : الفخري في الآداب السلطانية ، ص ١٦٥ ، ص ١٧٥  
٤ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٥ ، ص ٣٣٠ ، وانظر أيضاً : بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ١٨٨

وقد كان لكل خليفة خاتم خاص به،<sup>(١)</sup> يتم ختم الكتب الصادرة من مركز الخلافة

به بعد أن تسير في مراحلها الإدارية لتدقيقها في الدواوين ذات العلاقة.<sup>(٢)</sup>

وقد كان الخاتم على قدر كبير من الأهمية حيث كان الوزير العباسي

عندما يستعمله لختم الكتب فإنه يقف تقديراً للخلافة والخليفة.<sup>(٣)</sup> ويُعتبر ديوان

الخاتم من أهم الدواوين وأكبرها.<sup>(٤)</sup> وقد تولى رئاسة هذا الديوان في العصر

العباسي عدد من الكتاب من أمثال أسد بن عبدالله الخزازي زمن الخليفة أبي

العباس،<sup>(٥)</sup> كما تولاه أبو منصور الكاتب في عهد الخليفة المنصور<sup>(٦)</sup> وغيرهم

من الكتاب الذين تعاقبوا على رئاسة هذا الديوان، حتى زمن الخليفة المأمون

حيث جعل رئاسة هذا الديوان لصاحب ديوان التوقيع.<sup>(٧)</sup>

وقد تم إلغاء هذا الديوان في أواخر الدولة العباسية بعد أن تحول النظر

في أعماله إلى السلاطين السلاجقة.<sup>(٨)</sup>

### ديوان بيت المال:

يناط بهذا الديوان مهمة الإشراف والتدقيق على بيت المال ومحاسبة

صاحبه على الأموال الواردة، ووجوه إنفاقها.<sup>(١)</sup> بحيث يتم تثبيت أصول أموال

١ - لقد ورد في الفصل الأول نقوش الخواتم التي استعملها خلفاء بني العباس تحت موضوع شارات الخلافة، انظر ص ٦٤ - ٦٥

٢ - بطاينة : الحضارة الاسلامية ، ص ١٨٩

٣ - حسن إبراهيم : النظم الاسلامية ، ص ١٧٢

٤ - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ١٠٧

٥ - ابن خياط : تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٤١٥

٦ - ابن خياط : تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٤٣٦

٧ - ابن طيفور : تاريخ بغداد ، ص ٦٢

٨ - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ٨٧

الدولة في سجلات هذا الديوان، حيث يخصص لكل صنف من الواردات سجلات خاصة بها، أو ما يمكن تسميته دواوين فرعية خاصة للحفظ والضبط، مثل ديوان الخزانة والذي يختص بالإشراف على الأموال النقدية والأقمشة، وديوان الأهراء والذي يختص بالإشراف على واردات بيت المال من الغلال، وديوان خزانة السلاح والذي يشرف على كل ما يرد إلى بيت المال من الأسلحة والذخائر وما يتم استنفاده منها، بالإضافة إلى المجالس المختصة بالأعمال الكتابية كالإنشاء والتحرير والنسخ.<sup>(٢)</sup>

وفي حال وجود اختلاف بين أصحاب دواوين الأصول والنفقات، وبين ما يقدمه صاحب بيت المال، فإن الأمر يحول من الوزير إلى متولي ديوان بيت المال لدراسة الاختلاف وتقديم توصيته على ذلك إلى الوزير في ضوء ما تمّ تثبيته في نسخ الكتب الصادرة من صاحب بيت المال والواردة عليه من الدواوين الأخرى.<sup>(٣)</sup>

ولمنع حدوث تلاعب في الأمور المالية، ولضبط سير الإجراءات وفق أسسها ومراحلها الصحيحة وتجنباً لوقوع الاختلال، فقد كان لصاحب هذا الديوان علامة أو خاتماً يختم به الكتب والصكوك كشرط لقبولها.<sup>(٤)</sup>

---

١ - السامرائي : المؤسسات الإدارية ، ص ٢٤٤  
٢ - قدامة : الخراج ، ص ٣٦ ، وانظر أيضاً السامرائي : المؤسسات الإدارية ، ص ٢٤٤  
٣ - قدامة : الخراج ، ص ٣٦ ، وانظر أيضاً : السامرائي : المؤسسات الإدارية ، ص ٢٤٥  
٤ - قدامة : الخراج ، ص ٣٦ ، وانظر أيضاً : السامرائي : المؤسسات الإدارية ، ص ٢٤٥

وقد ظهر بيت مال الخاصة والذي يتبع لسلطة الخليفة مباشرة، ويختص بقبض واردات أملاك الخليفة وضياعه، وكل الواردات التي يأمر الخليفة بتسليمها إليه، وينفق الخليفة من بيت مال الخاصة لأغراضه الخاصة، وما يأمر به من نفقات مواسم الحج، ونفقات الغزوات وأعمال البناء والترميم، والأزمات والظروف الطارئة التي تواجه الدولة.<sup>(١)</sup>

وكان التدقيق والمحاسبة تتم من خلال إعداد الختمات التي تشتمل على ما يرفع إلى دواوين الخراج والضياع من الأموال المقبوضة والمصرفوفة، حيث يقوم متوليها بالتدقيق والمحاسبة على الأموال الواردة وإنفاقها، وعندما يقوم صاحب هذا الديوان بالتدقيق فإن الوثائق التي يدققها يمهرها بتوقيعه كشرط رئيسي لإتمام إجراءات صرفها من الديوان المختص، وحتى لا يتم تجاوز هذا الديوان ويكون مرحلة من مراحل استكمال إجراءات الصرف.<sup>(٢)</sup>

وكان يُطلب من صاحب هذا الديوان تقديم كشف يتضمن النفقات والمقبوضات اليومية والتي كانت تعرف باسم الروزنامج<sup>(٣)</sup> إلى الوزير، بالإضافة إلى تقديم حساب شهرياً عرف باسم الختمة وآخر سنوياً عرف باسم الختمة الجامعة.<sup>(٤)</sup>

١ - السامرائي : المؤسسات الإدارية ، ص ٢٤٧

٢ - قدامة : الخراج ، ص ٢٦

٣ - الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٨١

٤ - قدامة : الخراج ، ص ٣٦ ، وانظر أيضاً : بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ٢٠٤



## ديوان البريد :

أختلف في أصل كلمة البريد ومعناها، فالبعض يرى أن كلمة البريد فارسية، وأصلها "بُرَيْدَه ذنب"، ويقال "بريده دم" وتعني محذوف الذنب، فيقال البريد محذوفة الأذنان.<sup>(١)</sup> ويقال أنها تعني مسافة معلومة تم تقديرها باثني عشر ميلاً، ويقال أربعة فراسخ، ويقال أنها تعني المُرْتَب، وتعني الرسول. والبعض الآخر يرى بأنها عربية وأنها مشتقة من بردت الحديد أي إذا أرسلت ما يخرج منه، وقيل من أبردته إذا أرسلته، وقيل أيضاً من برد إذا ثبت لأنه يأتي بما تستقر عليه الأخبار.<sup>(٢)</sup>

والمعنى الإصطلاحي للبريد هو "ان يجعل خيل مضمرات في عدة محطات متساوية البعد عن بعضها على طول الطريق المخصوص، فإذا وصل صاحب الخبر المسرع إلى محطة منها تحول عن فرسه المتعب وركب آخر مستريحاً من خيول المحطة وكذلك يفعل في بقية المحطات، حتى يصل إلى وجهته بالسرعة القصوى".<sup>(٣)</sup>

كانت وظيفة البريد معروفة قبل أن يتسلم العباسيون الحكم، حيث كانت الغاية من إيجادها السرعة في نقل الأخبار من كافة أنحاء الدولة إلى مركزها أو بالعكس بسرعة ودون تأخير، وقد كانت تناط بالبريد مهمة استلام وتسليم الكتب

١ - الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٨٩، وانظر أيضاً : ابن منظور : لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٥٦  
٢ - القلتشندي : صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٤١٢  
٣ - خريسات : الحضارة الاسلامية ، ص ١٥٩ - ١٦٠

الرسمية الصادرة والواردة وفق طريقة منظمة بحيث تحفظ المخاطبات والردود عليها بإسلوب ميسر، ويسمى من يشرف على هذه العملية أو يقوم بها صاحب البريد. (١)

ويُعتبر البريد من مصالح الدولة الخاصة، حيث كان يقوم صاحب البريد، بمراقبة العمال ويتجسس على أعداء الدولة، ويشبه البعض عمله وواجبه بالأعمال التي يقوم بها مدير المخابرات في وزارة الدفاع في الوقت الحاضر، ثم تم توسيع صلاحيات صاحب البريد ومهام واجباته بعد أن كانت مهمته في البداية إبلاغ الخليفة بأخبار الولاة والعمال حتى أصبح عيناً للخليفة ينقل أوامره وتعليماته إلى الولاة والعمال، كما ينقل أخبارهم إليه. (٢)

ويُعتبر البريد ركناً من أركان الدولة، وقد اهتم الخلفاء العباسيون بهذا النظام نظراً لأهميته في إدارة شؤون الدولة، وهذا ما نستنتجه من قول الخليفة المنصور: "ما أحوجني أن يكون على بابي أربعة نفر، لا يكون على بابي أعف منهم، قيل من هم؟ قال: هم أركان الملك ولا يصلح الملك إلا بهم، كما أن السرير لا يصلح إلا بأربعة قوائم، إن نقصت قائمة واحدة فقد وهى؛ أما أحدهم فقاظ لا تأخذه في الله لومة لائم، والآخر صاحب شرطة يُنصف الضعيف من القوي، والثالث صاحب خراج يستقصي ولا يظلم الرعية فإني عن ظلمها

1 - القلقشندي: صبح الاعشى، ج ١٤، ص ٤١٢، ص ٤١٦

2 - حسن: تاريخ الاسلام، ج ٣، ص ٢٧٢

غني، والرابع - ثم عض أصبعه السبابة ثلاث مرات يقول في كل مرة : آه آه -  
قيل له : ومن هو يا أمير المؤمنين؟ قال : صاحب بريد يكتب بخبر هؤلاء على  
الصحة".<sup>(١)</sup>

وقد كان الخليفة أبو جعفر المنصور يدرك أهمية الأخبار التي يأتي بها  
البريد من الولايات، ولذلك سأل أحد كبار رجال الدولة الأموية بعد أن ظفر به  
عن الثغرة التي أضعفت بني أمية فكانت الإجابة أنه من تضييع الأخبار، ونظراً  
لتقدير الخليفة المنصور لأهمية ذلك فاتنه فكر في الاستعانة بأهل بيته في  
الأخبار، ثم استعان بمواليه.<sup>(٢)</sup>

إن تفكير الخليفة المنصور باستعمال أقاربه للأخبار يشير إلى أهمية هذا  
العمل بالنسبة للدولة ويؤكد ضرورة تمتع من يتولاها بالولاء والإخلاص حتى  
يكتب بمصداقية للخليفة بالأخبار، لا سيما أن صاحبها أصبح عين الخليفة على  
الولاية والعمال يعمل على مراقبتهم، بالإضافة إلى واجبه في نقل أوامر الخليفة  
وتعليماته إليهم.<sup>(٣)</sup>

كما أن الخلفاء قد اهتموا بمتابعة أحوال دولتهم لذلك، ركزوا على واجب  
والي البريد بمتابعة كافة الأمور في الولايات وإبلاغهم بمستجدات الأمور بشكل  
يومي، ومثال ذلك أن ولاية البريد كانوا يكتبون كل يوم للخليفة المنصور بأسعار

1 - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٧ ، ص ٣٤٧

2 - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٨٠ ، وانظر أيضاً : ابن الاثير ، الكامل ، ج ٦ ، ص ٣٢

3 - حسين حسن : النظم الإسلامية ، ٢٤٧

الحبوب وخاصة القمح، بالإضافة إلى تضمن كتبهم للأحكام التي يصدرها القضاة في الولايات، وواردات بيت المال، وكانوا يكتبون بذلك بعد انتهاء وقت النهار.<sup>(١)</sup> إن الإصلاح والتجديد في هذا المجال كان من خلال المتابعة والمراقبة من قبل الخلفاء لأوضاع وأحوال الدولة وولاياتها، بواسطة أصحاب البريد قد مكنهم من إصلاح وتحسين أوضاع الرعية بشكل عام من خلال منع ظلم الولاة والعمال لهم.

وقد كان الخليفة يطالع ما يأتي من والي البريد من أجل معاقبة المقصر والمتقاعس عن أداء عمله، ومثال ذلك عندما ورد إلى الخليفة المنصور كتاب والي البريد يخبره بإهمال أحد الولاة لأمر ولايته وإنشغاله بالصيد والإكثار من طيور وكلاب الصيد، فاتخذ الخليفة المنصور قراراً بعزل والي.<sup>(٢)</sup>

فصاحب البريد في الولاية مسؤول عن إبلاغ الخليفة بكل أمور الولاية وكيفية سيرها، وبالذات الأوضاع التي فيها تجاوز أو مخالفة، ومثال ذلك ما كتب به صاحب البريد إلى الخليفة المنصور بما أمر به ابنه المهدي وهو ولي عهد وكان والياً على الري لشاعر مدحه بعشرين ألف درهم.<sup>(٣)</sup>

وصاحب البريد في مركز الدولة يتولى أمر عرض الكتب الواردة إلى مركز الدولة من أصحاب البريد في ولايات الدولة، فيعمل لها الملخصات، كما

١ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٧ ، ص ٣٤٢  
٢ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٣ ، ص ١٤١  
٣ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٧٣ ، وانظر أيضاً : الاصفهاني : الاغانى ، ج ٢٢ ، ص ٤٣٦ - ٤٣٧

يتولى النظر في أمر الفرانقيين<sup>(١)</sup> والموقعين<sup>(٢)</sup> والمرتبين في السكك، لذا يشترط فيه أن يكون ثقة، فالعمل في هذا الديوان يحتاج إلى الثقة المتحفظ والذي لديه العلم والإمام بالطرق والمسالك، لأن الخليفة قد يحتاج للاستفسار عن طريق يرغب بتسيير الجيش فيها، لذلك يجب أن يجد لديه المعرفة الكاملة عن طرق ولايات الدولة وأوضاعها.<sup>(٣)</sup>

وقد اهتم الخلفاء بأن يصل البريد من وإلى جميع ولايات الدولة، ولتحقيق ذلك فقد أمر الخليفة المهدي بإقامة البريد بين المدينة المنورة وبين مكة واليمن، وتوفير وسائل التنقل من البغال والإبل، وكانت هذه هي أول مرة يقام فيها البريد هناك.<sup>(٤)</sup> وكذلك اهتم الخليفة المعتصم بالبريد حيث وضع خيل البريد في طرق البصرة وبغداد وذلك لوصول أخبار محاربة الزط إليه بسرعة، فأصبحت تصل إليه الأخبار بنفس اليوم.<sup>(٥)</sup> وكانت الأخبار المتعلقة بحرب بابك الخرمي تأتيه من بابل إلى سامراء خلال ثلاثة أيام ويقال أربعة أيام على الخيل المضمرة.<sup>(٦)</sup>

١ - الفرائق : الحامل للخرائط ( الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٨٩ )  
٢ - الموقع : الذي يقع على الاسكدار أو الدرج الذي يكتب فيه عدد الخرائط والكتب الصادرة والواردة واسماء اربابها. ( الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٨٩ )  
٣ - قدامة : الخراج ، ص ٧٧  
٤ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ١٦٢ ، وانظر أيضاً : ابن الوردي : تاريخ ابن الوردي ، ج ١ ، ص ١٩٢ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٢٠  
٥ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٩ ، ص ٨ ، وانظر أيضاً : مسكويه : تجارب الامم ، ج ٤ ، ص ٥  
٦ - الأبي : نشر الدر ، ج ٣ ، ص ٨٤ ، وانظر أيضاً : ابن حمدون : التذكرة الحمدونية ، ج ١ ، ص ٤٣٧ ، الذهبي : تاريخ الاسلام ، ج حوادث ( سنة ٢٢١ - ٢٣٠هـ ) ، ص ١٠ - ١١

وقد كان يقوم صاحب البريد بتأمين إيصال المخاطبات الصادرة عن الخليفة إلى الجهة المعنية بها، فعلى سبيل المثال أن الخليفة المهدي كتب كتاباً لصاحب الأندلس، وسلمه لصاحب البريد وأمره بتعجيله إلى الأندلس.<sup>(١)</sup>

وقد استمر دور البريد فعالاً في خدمة مصلحة الدولة والخليفة خلال حكم خلفاء بني العباس، ومثال ذلك أيضاً أن صاحب البريد بخراسان كتب إلى الخليفة الرشيد بانشغال والي خراسان الفضل بن يحيى بالصيد والذات وإهماله للنظر في شؤون الرعية.<sup>(٢)</sup> وكذلك قيام أصحاب البريد بنقل أوامر الخلفاء وتعليماتهم إلى الولاة والعمال في الولايات والنواحي، فمثلاً عندما كتب الخليفة الرشيد الكتب بموت الخليفة الهادي إلى العمال وإقراره للعمال على ما يتولونه من الأعمال، وتم إنفاذ هذه الكتب على البرد.<sup>(٣)</sup> هذا بالإضافة إلى أن الخليفة الرشيد بعث البريد في طلب الطبيب بختيشوع بن جورجيس إلى جنديسابور ليقوم بمعالجته.<sup>(٤)</sup>

واستمر دور أصحاب البريد في إطلاع الخلفاء أو الولاة على تصرفات العمال، فقد استعمل الأفيشين<sup>(٥)</sup> بعد إنتهاء محاربتهم لبابك على أذربيجان أحد أقاربه وهو منجكور، فوجد أموالاً طائلة في قرى بابك، فأخذها ولم يبلغ الخليفة

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ١٧٣  
٢ - اليافعي: مرآة الجنان، ج ١، ص ٣٣٢  
٣ - مسكويه: تجارب الأمم، ج ٣، ص ١٨٧  
٤ - ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص ١٣٠  
٥ - الأفيشين: قائد تركي الأصل حقق مكانة في الدولة العباسية، وكان له نفوذ و اراد تأسيس دولة انفصالية له في اشروسنة وحاول استقطاب السكان حتى ينفذوا عن المعتصم، وحاكمه المعتصم على انه مجوسي وسجن حتى توفي سنة ٨٢٦هـ/٨٤١م ( الهاشمي: الخلافة العباسية، ص ٣٤٤ - ٣٤٥ )

المعتصم بها كما أنه لم يخبر الأفيشين عنها، فكتب صاحب البريد إلى الخليفة المعتصم بذلك حيث أمر الأفيشين بعزل منجكور. (١)

وقد كان صاحب البريد يكتب للخليفة في مركز الدولة بمجريات الأمور في الولايات أولاً بأول، ومثال ذلك أن صاحب البريد بمصر كتب إلى الخليفة المتوكل سنة ٢٤١هـ / ٨٥٥م يخبره بإغارة البجاة على أرض مصر وامتناعهم عن أداء خمس معادن بلادهم للمسلمين، وأنهم قتلوا جماعة من المسلمين الذين يعملون في المعادن. (٢)

كما أن صاحب البريد في مكة كان يتابع أوضاع الحرم بالإضافة إلى باقي أمور الولاية، حيث كتب إلى الخليفة المتوكل يخبره بما أصاب رخام أرض الكعبة من تكسر، والضعف الذي أصاب رخام جدرانها نتيجة تعرضها للأمطار الغزيرة. (٣) وقد أمر الخليفة المتوكل والي مصر بإحضار ذي النون الذي تكلم بمصر في ترتيب الأحوال ومقامات أهل الولاية، فتم إرساله مع البريد وعلى دوابها لإيصاله إلى الخليفة. (٤)

وفي بعض الأحيان كان يكتب صاحب البريد للوالي بالتحركات ضد الدولة، ومثال ذلك ما كتب به صاحب البريد إلى محمد بن عبدالله بن طاهر ليبلغه بقيام

1 - ابن الأثير : الكامل ، ج ٦ ، ص ٥٠٥  
2 - ابن الأثير : الكامل ، ج ٧ ، ص ٧٧  
3 - الأزرقى : تاريخ مكة ، ص ٢٩٩  
4 - السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٨٠

يحيى بن عمر بن الحسين بن زيد سنة ٢٥٠هـ/٨٦٤م بحشد جمع كثير من الأعراب وأهل الكوفة وتوجهه بهم نحو الفلوجة.<sup>(١)</sup>

إن المسافات المتباعدة بين أطراف الدولة ومركزها دفعت إلى إيجاد مراكز أو محطات للبريد، وهي الأماكن المحددة لتبديل خيل البريد فيها بأخرى بين ولايات الدولة ومركزها، بحيث تكون هذه المحطات قريبة من تجمعات المياه أو التجمعات السكانية وذلك لتوفر عنصر الأمان في هذه المواقع، وتكون متفاوتة الأبعاد من مركز لآخر نظراً لتوفر شروط الأمن على الطريق وفي مواقع محطات البريد.<sup>(٢)</sup>

وفي بعض الأحيان كان يعين الخلفاء بعض الأشخاص ويولونهم أعمالاً منها أخبار الخاصة والعامة فقد كان الفتح بن خاقان يتولى ذلك للمتوكل في سامراء، وكذلك تولاهما إبراهيم بن عطاء ويترتب على أصحاب الأخبار مهمة الكتابة بأخبار كبار رجال الدولة الذين سبق لهم الخدمة في مناصب الدولة ومثال ذلك ما كتب به صاحب الأخبار بسامراء إبراهيم بن عطاء إلى الخليفة المتوكل يبلغه بموت الحسن بن سهل، وكذلك ما كتب به صاحب البريد بمدينة بغداد من خبر وفاة محمد بن إسحاق.<sup>(٣)</sup>

١ - ابن الأثير : الكامل ، ج ٧ ، ص ١٢٦ - ١٢٧  
٢ - القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٤١٨  
٣ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٩ ، ص ١٨٤ - ١٨٥



كما كان يقوم صاحب البريد بإبلاغ الخليفة عن الأفكار والمعتقدات التي قد تظهر في الولايات، ومثال ذلك ما كتب به صاحب البريد محمد بن الأشعث الخزاعي، إلى الخليفة المعتز يذكر له سوء مذهب صفوان العقيلي بديار مضر وأنه يتضمن في محتوى تعاليمه مخالفة للتعاليم الإسلامية وأنه يقوم على المعصية.<sup>(١)</sup>

وأيضاً يقوم صاحب البريد بإبلاغ الخليفة عن أوضاع الولايات وأحوالها على نحو ما كتب صاحبها البريد في كل من الكوفة والبصرة سنة ٢٨٥هـ / ٨٩٨م إلى الخليفة المعتضد بما تعرضت له مناطقهم من أمطار شديدة وهبوب رياح قوية وما ألحقت بالمنطقة من أضرار كانهدام البيوت واقتلاع الكثير من أشجار النخيل من مناطق نهري الحسن ومعقل، وارتفاع منسوب المياه في نهر دجلة.<sup>(٢)</sup> وقد كان يضاف إلى صاحب البريد بعض الأعمال والواجبات بالإضافة إلى عمله، ومثال ذلك ما تمّ توليته إلى فاتك مولى الخليفة المعتضد سنة ٢٨٥هـ / ٨٩٨م الذي كان يتولى البريد، حيث تولى النظر في أعمال الموصل والجزيرة والثغور الشامية والجزرية بهدف إصلاحها.<sup>(٣)</sup>

كما كان يتولى صاحب البريد متابعة ما ينتشر بين الرعية من شائعات ويبلغ بها الخليفة، ومثال ذلك ما كتب به النوشجاني إلى الخليفة المعتضد وما

١ - يعقوبي : تاريخ يعقوبي ، ج ٢ ، ص ٤٦٧  
٢ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١٢ ، ص ٣٧٧ - ٣٧٨  
٣ - ابن الأثير : الكامل ، ج ٧ ، ص ٤٩٠

يتحدث به الناس حول دخول حامد بن العباس فارس عندما تم تقليده إياها وما

رافقه من العدد الكبير من البغال التي تحمل متاعه، وكذلك الغلمان والحاشية.<sup>(١)</sup>

إن من أهم الواجبات التي يجب على صاحب البريد القيام بها هو متابعة

أداء العمال لضمان اتباع العدل، فقد كتب صاحب بريد الموصل إلى الخليفة

المقتدر يذكر فيه جور أبي أحمد الحسن في الأعمال، وتطاوله إلى المال،

ومبالغته في ركوب المواكب والمسير بين الناس مع ما يتبع ذلك من الحفاوة

وأمر الوجاهة، وعن إنفاقه بشكل يفوق مخصصاته من الأرزاق.<sup>(٢)</sup>

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن أصحاب البريد كانوا يكتبون إلى الخلفاء

بكل أمور الولايات لدرجة أن الخلفاء أحيانا عينوا بعض الأشخاص المختصين

بالكتابة بأخبار الخاصة أو العامة، وهذا يبين التشدد في المراقبة والمتابعة

لأعمال الدولة وسير أمورها في الولايات والنواحي، واهتمام الخلفاء بذلك وعدم

ترك الأمور للولاية دون متابعة أو مراقبة. وقد بلغ تطور جهاز البريد وتقدمه في

تنظيم أعماله وقيامه في المهام الموكولة إليه أن شبه بجهاز المخابرات في

الوقت الحاضر.<sup>(٣)</sup>

١ - الصابي : الوزراء ، ص ٩٥

٢ - الصابي : الوزراء ، ص ٩٤

٣ - حسن : تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ ، ج ٣ ، ص ٢٧٢

## ديوان النفقات :

يختص هذا الديوان بتثبيت المصروفات التي يتم إنفاقها في سجلاته، ووجوه صرفها والمادة التي صرفها بها إن كان تم إنفاقها من الورق أو العين أو الفرش أو من الكسوة ومقدارها.<sup>(١)</sup>

وقد عُرف هذا الديوان في الزمن السابق للدولة العباسية، ونظراً لاستمرار الحاجة لهذا الديوان فقد كان يقوم بنفقات دار الخلافة وحاجاتها ونفقات الدواوين الموجودة في مركز الخلافة، وقد تمّ تعيين يقطين بن موسى للنفقات زمن الخليفة أبي العباس،<sup>(٢)</sup> كما تولاه الربيع بن يونس زمن الخليفة المنصور.<sup>(٣)</sup>

ونظراً لاتساع واجبات هذا الديوان فقد أصبح يضم في زمن الدولة العباسية عدة مجالس؛ يختص كل منها بأعمال يسمى باسمها، فمثلاً وجد مجلس الجاري وعمله يتعلّق بما يعمل في ديوان الجيش، من جرائد أصناف المرتزقه وتسجيل استحقاقاتهم، وكذلك وجد مجلس الإنزال ويختص بكل ما يقام من النزال، ويحاسب التجار الذين يقيمون الوظائف من كافة أصناف الإقامة، كما وجد مجلس الكراع والذي يختص بأمور الكراع من الأعلاف والإشراف على علاجها ومتابعة أمر العاملين في هذا المجال، ووجد أيضاً مجلس البناء والمرمة

١ - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٣ ، ص ٢٣٩

٢ - الزهراني ؛ ضيف الله يحيى : النفقات وادارتها في الدولة العباسية ٣٣٤/١٣٢ هـ (٩٤٥/٧٤٩م) ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٩٨٦م ، ص ٩١ ، وسيشار إليه فيما بعد : الزهراني : النفقات وادارتها

٣ - الجهشياري : الوزراء ، ص ٨٠

والذي يتولى أمر محاسبة المهندسين وأصحاب الصناعات وباعة مواد البناء ، وكذلك مجلس بيت المال الذي يقوم بالنظر في الختمات والإطلاقات وتدقيق الصكوك، وكذلك مجلس الحوادث المختص بنفقات الظروف الطارئة، ومجلس الإنشاء والتحرير وآخر للنسخ ، لإنشاء المخاطبات المتعلقة بذلك وتسجيلها وحفظ نسخ منها.<sup>(١)</sup>

#### ديوان المصادرات:

يذكر أن الدولة الأموية اتخذت ديواناً سُمي ديوان الاستخراج للعمل على محاسبة الموظفين ومنعهم من الاستغلال أو الاختلاس من أموال الدولة، ومصادرتهم.<sup>(٢)</sup>

عملت الدولة العباسية على اتخاذ بعض الإجراءات بحق بعض رجالات الدولة الأموية، لا سيما المناهضين لها. وكان من بين هذه الإجراءات المشهورة المصادرات التي تعرض لها حتى رجال الدولة العباسية المنشقين أو المخالفين لها، ولأجل ضبط وتنظيم المصادرات وإثباتها في سجلات مختصة بهذه الغاية فقد استمر عمل ديوان الاستخراج وتم تسميته بديوان المصادرات منذ عهد الخليفة المنصور، لحفظ أسماء الأشخاص الذين صودرت أموالهم ومقاديرها.<sup>(٣)</sup>

١ - قدامة : الخراج ، ص ٣٣ - ٣٥ ، وانظر أيضاً : بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ٢٠٣

٢ - الصولي : الأوراق ، ص ٤٢

٣ - الصابي : الوزراء ، ص ١٥ ، وانظر : حسين حسن : النظم الإسلامية ، ٢١٥

وذلك للعودة إليها لمعرفة أصحابها وما لهم عند الحاجة، فقد أعاد الخليفة المهدي الأموال المصادرة إلى أصحابها حسب ما جاء بوصية أبيه.<sup>(١)</sup>

### ديوان المظالم :

وقد أنشئ هذا الديوان في عهد الخليفة المهدي، وهو يختص بتنظيم وتبويب العرائض والشكاوى المقدمة من الرعية في ملفات، ليتم عرضها على الخليفة أو من ينيبه للنظر فيها في كل يوم جمعة، ثم تثبت المشروحات التي على العرائض وتحفظ نسخة منها في الديوان، وكذلك يثبت اسم مقدم العريضة، ثم تعاد العرائض موقعة إلى أصحابها، وحتى في حال تم تكرار تقديم المظلمة من نفس الشخص فإنها تحفظ معاً للعودة إليها عند الحاجة ويعمل في هذا الديوان ما نسميه في أيامنا هذه بحافظ الملفات، وناسخ لنسخ القصص، ومنشئ يأخذ ملخصات العرائض لتقديمها لمن ينظر فيها، وكذلك محرر ليكتب المخاطبات المطلوبة إلى الدواوين ذات العلاقة، أو أصحاب المعونة، أو القاضي أو غيرهم.<sup>(٢)</sup>

وقد كان متولي ديوان المظالم يشارك الخليفة في الجلوس عند جلوسه للمظالم، حيث يقوم بتقديم الظلمات إلى الخليفة، حيث شارك متولي ديوان

<sup>١</sup> - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ١٦٠  
<sup>٢</sup> - قدامة : الخراج ، ص ٦٤

المظالم الخليفة المهدي في ذلك.<sup>(١)</sup> ويساعد صاحب ديوان المظالم مجموعة من الكتاب لتسيير أعماله مثل كاتب التثبيت، وكاتب نسخ، وكاتب إنشاء، وكاتب تحرير.<sup>(٢)</sup>

### ديوان الرسائل:

وكان يُسمى أحياناً ديوان الإنشاء،<sup>(٣)</sup> والإنشاء مشتقة من المصدر أنشأ الشيء إذا ابتدأه واخترعه، وتسمية ديوان الإنشاء آتية من مخاطبات الخليفة والولايات التي تبدأ من هذا الديوان، أو أن قيام الكتاب بإنشاء مقالاً لكل حادثة، وقد كان هذا الديوان يعبر عنه بديوان الرسائل وغيرها من الأسماء.<sup>(٤)</sup> وفي زمن الدولة العباسية كان هذا الديوان يضاف إلى الوزارة ويتولى الوزير إدارة شؤونه والإشراف عليه وأحياناً يكلف كاتباً بتنفيذ تعليماته وأوامره.<sup>(٥)</sup>

ومهمة ديوان الرسائل كتابة المخاطبات الصادرة عن الخليفة، وقد ظهر هذا الديوان قبل زمن الدولة العباسية، ولأهمية هذا الديوان فإنهم أبقوا العمل

١ - الأزدي : تاريخ الموصل ، ص ٢٥٥. للمزيد حول ديوان المظالم انظر : الشرفات : موظفو الدواوين ، ص ٤٧-٤٩

٢ - الشرفات : موظفو الدواوين ، ص ٤٩

٣ - قدامة : الخراج ، ص ٦٤

٤ - القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١ ، ص ١٢٤

٥ - القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١ ، ص ١٢٧

فيه، وأدخلوا إصلاحاتهم فيه والتي تمثلت باختيار خيرة الكتاب لتولي هذا الديوان، من أمثال عبد الملك بن حميد، وأبان بن صدقة وغيرهم من الكتاب.<sup>(١)</sup>

وقد استمر هذا الديوان يقوم بواجبه خلال فترات حكم الخلفاء العباسيين، ويظهر هذا من خلال أمر أبي الحسن محمد بن جعفر بن ثوابة لصاحب ديوان الرسائل بالكتابة عن الخليفة المقتدر إلى أصحاب الأطراف بإعادة ابن الفرات إلى الوزارة.<sup>(٢)</sup> ونظراً لاتساع حجم العمل في هذا الديوان فقد ازداد عدد العاملين فيه من الكتاب مثل كاتب الإنشاء وكاتب التحرير<sup>(٣)</sup> وكذلك يوجد فيه الموقعون الذين يثبتون أوقات مسير السعاة وأوقات وصولهم من أجل ضبطها وعدم تأخرها عن مواعيدها.<sup>(٤)</sup> وغيرهم من الموظفين.

### ديوان التوقيع :

يختص بعمل الملخصات الموجزة للرسائل أو العرائض أو الشكاوى المقدمة إلى الخلفاء،<sup>(٥)</sup> وذلك بعد تنفيذ مهمة إثبات وتسجيل الالتماسات المقدمة من الرعية إلى الخليفة، حيث تصل هذه الالتماسات إلى هذا الديوان بعد وضع مشروعات الخليفة على طلبات الرعية والتماساتهم، ثم يتولى هذا الديوان أمر الكتابة إلى

1 - ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج ٤ ، ص ٢١٨ ، وانظر أيضاً : الشرفات : موظفو الدواوين ، ص ٢٧

2 - التتوخي : الفرج بعد الشدة، ج ٢ ، ص ٥١

3 - الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ١٠٠

4 - قدامة : الخراج ، ص ٥٢ ، وانظر أيضاً : الشرفات : موظفو الدواوين ، ص ٢٥

5 - الفلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١ ، ص ١١٠

ديوان الدار بما أمر به الخليفة على الالتماسات المقدمة إليه، مع كتابة قصة  
الالتماس المقدم للخليفة.<sup>(١)</sup>

وقد كان الخلفاء يقومون بتثبيت مشروعاتهم على العرائض والالتماسات  
المقدمة إليهم تتضمن توضيح الخطوط العريضة لصاحب الديوان للإجراءات التي  
يجب أن يسير وفقها.<sup>(٢)</sup> وقد توسعت مهام هذا الديوان وواجباته حيث أصبح  
هناك من يساعد صاحب هذا الديوان على نحو ما رتب الخليفة الأمين إسماعيل  
ابن صبيح ومعه علي بن صالح على ديوان التوقيع والرسائل.<sup>(٣)</sup>

ويشار إلى أن ديوان التوقيع اهتم في زمن الخليفة المأمون بإثبات  
الأوامر الصادرة عن الخليفة، والعبارات المكتوبة على الرقاع المقدمة إليه،<sup>(٤)</sup>  
وكذلك كانت توقيعات الخليفة المعتصم ترد إلى الدواوين في السجلات.<sup>(٥)</sup>

وباستمرار تطور الدواوين واستمرار عملية الإصلاح والتجديد تم توسيع  
صلاحيات صاحب ديوان التوقيع زمن الخليفة المتوكل وكان يتولاه نجاح بن  
سلمة، حيث أسندت إليه مهمة تتبع العمال فكان نجاح يبلغ الخليفة بأخبار  
أصحاب الدواوين الأخرى، حيث كتب إلى الخليفة المتوكل بالخيانة والتقصير

1 - قدامة : الخراج ، ص ٥٣

2 - قدامة : الخراج ، ص ٥٣

3 - الاربلي : خلاصة الذهب المسبوك ، ص ١٧٤

4 - ابن طيفور : تاريخ بغداد ، ص ٦٢

5 - ابن أبي اصيبعة؛ أبو العباس أحمد بن القاسم (ت ٦٦٨هـ/١٢٦٩م): عيون الانباء في طبقات الاطباء، تحقيق  
نزار رضا ، بيروت ، دار الحياة ، ١٩٦٥م ، ص ٢٣٤ ، ويشار إليه فيما بعد: ابن أبي اصيبعة: عيون الانباء



الذي ظهر له من متولي ديوان الخراج موسى بن عبد الملك، ومتولي ديوان الضياع الحسن بن مخلد.<sup>(١)</sup>

### ديوان الخراج :

يناط بهذا الديوان عملية تنظيم جباية الخراج والإشراف عليه ومتابعة كافة أموره، ويعتبر هذا الديوان من أهم الدواوين لما يتضمنه من معلومات وبيانات عن أوضاع البلاد وطريقة فتحها، والحال الذي استقرت عليه، إن كانت أرض عشر أو خراج.<sup>(٢)</sup>

كما أن من يتولى إدارة هذا الديوان ويثبت قدرته وكفاءته فإنه يصلح للوزارة.<sup>(٣)</sup>

ومن الإجراءات الإصلاحية التي تم إدخالها إلى هذا الديوان بأن جعل مجلسان: مجلس ما فتح من أعمال المشرق، ومجلس ما فتح من أعمال المغرب.<sup>(٤)</sup>

---

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٢١٤  
٢ - ابن خلدون: المقدمة، ص ١٦٠  
٣ - المقدسي: البدء والتاريخ، ج ٦، ص ١٠٤  
٤ - الصابي: الوزراء، ص ٧٩

## ديوان الفض :

ومهمة هذا الديوان استقبال المخاطبات الواردة إلى الخليفة، وكذلك تصدر منه المخاطبات بأوامر الخليفة وتعليماته إلى الولاة والعمال وموظفي الدولة، بحيث تصل إليه المخاطبات وتعد أيضاً فيه الملخصات لعرضها على الخليفة.<sup>(١)</sup>

وقد كان يُسند أحياناً الإشراف على هذا الديوان إلى صاحب ديوان الرسائل على نحو ما حدث سنة ٢٩٦هـ / ٩٠٨م عندما قلد الوزير ابن الفرات ابن مقلة ديوان الفض والخاتم.<sup>(٢)</sup>

## ديوان الأزيمة:

لقد حرص الخلفاء العباسيون على الإصلاح والتجديد لضبط أمور الدولة وتنظيم أعمالها الإدارية، وذلك من خلال الرقابة والإشراف على أعمال الدواوين، ولتحقيق هذه الغاية اتخذ الخليفة المهدي ديوان الأزيمة، بأن جعل لكل ديوان زمام لضبط عملها بعد أن كانت الدواوين مختلطة،<sup>(٣)</sup> فجعل زمام لديوان الخراج، والضياح، والنفقات.<sup>(٤)</sup> ولم تكن هذه الدواوين معروفة في زمن بني أمية.<sup>(٥)</sup>

وولى عليها عمر بن بزيع فولى النعمان بن العثمان زمام خراج العراق.<sup>(٦)</sup>

١ - قدامة : الخراج ، ص ٥٨  
٢ - الصابي : الوزراء ، ص ١٠٦  
٣ - بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ١٩٣  
٤ - التنوخي : نشوار المحاضرة ، ج ٨ ، ص ٢٤  
٥ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ١٦٧ ، وانظر أيضاً : ابن الاثير : الكامل ، ج ٦ ، ص ٥٧ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ١٦٢  
٦ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ١٦٧ ، ج ٨ ، ص ١٤٢ ، وانظر أيضاً : ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٨ ، ص ٢٥٦

لقد كان لكل ديوان زمام، يُعيّن على رأس كل منها شخص مسؤول عنه تتركز صلاحياته في مراقبة عمل الديوان والعمل على ضبطه، بعد أن كانت الدواوين مختلطة<sup>(١)</sup>، فيشار إلى أنه كان ديوان زمام خراج العراق<sup>(٢)</sup> وزمام المشرق<sup>(٣)</sup>. كما كان ديوان زمام النفقات، وهذه الأزمات المالية كانت بهدف الرقابة على سير أعمال تلك الدواوين<sup>(٤)</sup>. وقد أوجد وزير الخليفة المأمون الفضل ابن مروان زمام لنفقات الخاصة والخراج وجميع الأعمال<sup>(٥)</sup>.

وقد يسند إلى صاحب ديوان الزمام مهمات أخرى، على نحو ما أسند إلى الحسن بن مخلد الجراح بتوليته لديوان التوقيع وبيت المال<sup>(٦)</sup>.

وقد اقتصت دواوين الأزمات بمهمة الإشراف على الدواوين الأخرى، والقيام بأعمال المراقبة والمحاسبة والتدقيق في أعمالها<sup>(٧)</sup>.

ثم تبعه تطور آخر في مجال الإصلاح والتجديد حيث عين الخليفة المهدي سنة ١٦٨هـ/٧٨٥م علي بن يقطين زماماً على الأزمات فأصبح ديوان زمام

1 - ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ص ٥٤  
2 - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ١٤٢  
3 - مجهول : العيون والحدائق ، ج ٤ ، ص ١٨٧  
4 - الزهراني ؛ ضيف الله يحيى : الوزير العباسي علي بن عيسى بن الجراح " إصلاحاته الاقتصادية والإدارية ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث ، مكة المكرمة ، ١٩٩٤م ، ص ١٠٠ ، وسيشار إليه فيما بعد : الزهراني : الوزير العباسي  
5 - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٩ ، ص ٢٠ ، وانظر أيضاً : ابن الأثير : الكامل ، ج ٦ ، ص ٤٥٣ - ٤٥٤  
6 - التنوخي : نشوار المحاضرة ، ج ٨ ، ص ٣٥  
7 - حسين حسن : النظم الإسلامية ، ص ٢١٦

الأزمة<sup>(١)</sup> واستمر هذا التجديد حيث عين الخليفة المعتصم أحمد بن عمار زماماً على وزيره الفضل بن مروان في نفقاته الخاصة.<sup>(٢)</sup>

فإيجاد ديوان زمام لكل ديوان هو تجديد في الدواوين حيث أن اختصاصاته للتدقيق والمراقبة والمحاسبة ولم تكن هذه الدواوين من قبل، وهذا الأمر لإصلاح الدواوين الأخرى، حتى لا تحدث تجاوزات في أعمالها.  
ديوان الدار:

وقد استحدث هذا الديوان أحمد بن محمد بن الفرات، وجمع إليه سائر الأعمال وأشرف عليه بنفسه، وقد أوجد لهذا الديوان مجالس حيث يُشار إلى أنه قلد مجالسه لمجموعة من الكتاب من بينهم محمد بن داود بن الجراح، وعلي ابن عيسى، ويعملان بإشراف صاحب هذا الديوان، الذي يتولى الوزير مهمة تعيينه.<sup>(٣)</sup>

ومما يشار إليه أن ديوان الدار هو الجامع للدواوين، وكان يكلف متوليه في بعض الأحيان مهمة الإشراف على عمل الجهابذة، وتدقيق الختمات التي يعدونها، حيث يذكر أن الوزير علي بن عيسى أمر متولي ديوان الدار بالاطلاع

1 - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ١٦٧  
2 - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٢٠  
3 - الصابي: الوزراء، ص ١٤٨

على ختمات الجهبذين يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران في عملهما أثناء  
وزارة ابن الفرات.<sup>(١)</sup>

ويختص ديوان الدار بإنشاء المؤامرات<sup>(٢)</sup> للقادمين إلى الخليفة يبين فيها  
حال القادم توقع من الوزير وترفع إلى الخليفة، وتثبت موافقة الخليفة على ذلك  
في ديوان التوقيع إذا كانت إجابة للالتماس، ثم يتولى ديوان الدار الكتابة إلى  
ديوان الخراج إذا كانت مشروعات الخليفة تتعلق بالإيغار<sup>(٣)</sup> والحطيطة  
والتسويغ<sup>(٤)</sup>، أو إلى ديوان الضياع إذا كانت تتعلق بالإقطاعات أو الطعمة، أو  
إلى ديوان النفقات إذا كانت تتعلق في جاري الحشم أو إقامة نزل. ويقوم الديوان  
الذي تحول إليه بإرسال كتاب إلى ديوان الدار بنسخة من الموافقة.<sup>(٥)</sup>

وقد كان ديوان الدار يتكون من مجلسين أصبح أحدهما ديوان المشرق  
وولي عليه محمد بن داود، والآخر ديوان المغرب وتولاه علي بن عيسى.<sup>(٦)</sup>

### ديوان الخاصة :

وقد كان يضم عدة مجالس كالإنشاء والتحرير والنسخ وأهمها مجلس  
المقابلة، الذي يختص في تدقيق السجلات من خلال مقارنة نسخها مع بعضها

- 1 - التتوخي : نشوار المحاضرة ، ج ٤ ، ص ٧٠ - ٧٢ ، ج ٨ ، ص ٣٩
- 2 - المؤامرة : عمل تجمع فيه الأوامر الخارجة في أيام مدة الطمع، ويوقع الخليفة في آخره باجازة ذلك .  
الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٨٣ )
- 3 - الإيغار : هو الحماية ، وذلك ان تحمي الضيعة أو القرية فلا يدخلها عامل ويوضع عليها شيء ويؤدي في  
السنة لبيت المال في العاصمة ، أو بعض النواحي . ( الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٨٦ )
- 4 - التسويغ : ان يسوغ الرجل شيئا من خراجه في السنة ، وكذلك الحطيطة والتريكة . ( الخوارزمي : مفاتيح  
العلوم ، ص ٨٦ )
- 5 - قدامة : الخراج ، ص ٥٣ - ٥٤
- 6 - التتوخي : نشوار المحاضرة ، ج ٤ ، ص ٧٢ ، وانظر أيضا : الصابي : الوزراء ، ص ١٤٩

البعض. وقد تولى هذا المجلس سليمان بن الحسن من قبل الوزير علي بن عيسى.<sup>(١)</sup>

إن الإصلاح والتجديد في مجال الدواوين تمثل بأكثر من جانب، كان من بينها استحداث بعض الدواوين وإلغاء البعض الآخر، أو فصل مجالس بعض الدواوين لتصبح دواوين مستقلة بذاتها لها صلاحياتها ضمن منطقة جغرافية معينة، تتبع لمركز الدولة.

ومن خلال ما تقدم ذكره من الدواوين واختصاصاتها وصلاحياتها يمكن القول أن الخلفاء أو من ينوب مكانهم في الصلاحيات الإدارية، كانوا يبادرون إلى استحداث الدواوين التي تعمل على رعاية مصالح الدولة وتصريف شؤونها كلما دعت الحاجة واقتضت المصلحة العامة لذلك، وهذا يؤكد الاهتمام والمتابعة والإشراف على أمور الدولة من قبل القائمين بالأمر، وإيجاد الحلول المناسبة لذلك بهدف تنظيم عمل الدولة، وبالمقابل يتخذون القرارات بإلغاء الدواوين التي تنتهي الحاجة إليها.

<sup>١</sup> - الصابي: الوزراء، ص ١١٧

## ثانياً : الدواوين المؤقتة:

### ديوان المواريث:

ومهمة هذا الديوان الإشراف على أموال من لا وارث له، ويحتفظ بالفاضل من سهام المواريث. وفي سنة ٢٨٣هـ / ٨٩٦م أمر الخليفة المعتضد بتوريث ذوي الأرحام وإلغاء دواوين المواريث.<sup>(١)</sup> كما أمر الخليفة المقتدر بتنفيذ القرار الذي أصدره الخليفة المعتضد والمتضمن رد المواريث، توريث ذوي الأرحام.<sup>(٢)</sup>

كما أن هذا الديوان كان يقوم بالتوكل والإشراف على الأموال والعقارات التي يتوفى صاحبها ويكون الورثة قاصرين، ومثال ذلك ما أمر به الخليفة المقتدر في سنة ٣١١هـ / ٩٢٣م من التوكيل على خزانة أموال ودار أحمد بن محمد بن مخلد الكاتب المعروف بأبي صخرة، ثم عاد وسار على نهج المعتضد والمكتفي برد المواريث فعمل على تسليمها للورثة.<sup>(٣)</sup> مع أن الخليفة المقتدر كان قد أمر برفع المواريث منذ سنة ٣٠٠هـ / ٩١٢م وعدم التعرض إلا لمن ليس له وريث.<sup>(٤)</sup> ورد النظر في أمر المواريث إلى الحكام على ما كان أقره الخليفة

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ١٠، ص ٤٤، وانظر أيضاً: ابن الاثير: الكامل، ج ٧، ص ٤٨٢،  
اليافعي: مرآة الجنان، ج ٢، ص ١٤٧  
٢ - السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٣٠٦  
٣ - الصولي: أخبار المقتدر بالله، ص ٢٤٦، وانظر أيضاً: الصابي: الوزراء، ص ٢٦٨  
٤ - الصولي: أخبار المقتدر بالله، ص ١٥٤

المعتمد.<sup>(١)</sup> وفي هذا إحياء للعمل بالكتاب حيث تمّ الاستناد إلى ما جاء في قوله

تعالى: "وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله".<sup>(٢)</sup>

وقد كان أصحاب الدواوين يرتبطون بأعمالهم مع الوزير والذي كان أحيانا يمنعهم من الوصول إلى الخليفة على نحو ما فعل وزير الخليفة المستكفي العباس ابن الحسن بن أيوب.<sup>(٣)</sup> إلا أنه مع ظهور منصب أمير الأمراء أصبح هو القائم بأمر الإشراف على الدواوين، ولم يعد ارتباطهم مع الوزير.<sup>(٤)</sup> وفي رواية أخرى أن الخليفة الراضي ولي أمير الأمراء الخراج والمعاون في جميع البلاد والدواوين، وأن الدواوين بطلت من ذلك الوقت.<sup>(٥)</sup>

### ديوان قصص المحبسين:

لقد كان يتم استحداث دواوين جديدة وفق ما تتطلبه الحاجة، وكل ديوان له غاية ووظيفة يؤديها، وقد تمّ استحداث هذا الديوان وكان يحتوي على ملفات قضايا المساجين حيث وردت الإشارة إليه عند الحديث عن قيام الجند والشاكرية بالشغب في بغداد سنة ٢٤٩هـ / ٨٦٣م ونهبهم ديوان قصص المحبسين وتقطيع الدفاتر وإلقائها في الماء.<sup>(٦)</sup>

١ - الصابي: الوزراء، ص ٢٧٠

٢ - سورة الانفال / الآية ٧٥

٣ - الازدي: أخبار الدول المنقطعة، ج ٢، ص ٣٨٠

٤ - مجهول: العيون والحدائق، ج ٤، ص ٢٩٠ - ٢٩١

٥ - النويري: نهاية الارب، ج ٢٣، ص ٧٥

٦ - ابن الجوزي: المنتظم، ج ١٢، ص ٢٠



ويبدو أن هذا الديوان يحتوي على سجلات مثبتت فيها موضوعات القضايا والأحكام الصادرة بحق المسجونين ومدة حكمهم، وهذا يدل على التنظيم الذي تم إيجاده في هذا المجال ولم تسبق الإشارة إلى وجود مثل هذا الديوان أو التنظيم من قبل بهذه الطريقة.

### ديوان المرافق:

ويُقصد بها الرشوة التي كانت تُدفع لعمال الدولة من قبل أصحاب المصالح والحاجات بهدف تيسير أمورهم في الدواوين.<sup>(١)</sup>

لقد اهتمت الدولة العباسية بوضع حد للرشاوى التي كانت تُدفع للعمال، ومثال ذلك ما قام به الوزير ابن الفرات عندما ألقى القبض على علي بن عيسى وأخوته وكتابه وعماله وطالبهم بعد المصادرة أن يظهروا المرافق ويؤدوها، حيث أوجد لهذه الغاية ديواناً سمي ديوان المرافق.<sup>(٢)</sup>

وقد وردت إشارات إلى ملاحقة أصحاب الدواوين عندما تثبت مخالفتهم وهذا ما نستنتجه من قول سنفاذ صاحب أبي مسلم عندما تمّ اعتقاله بعد مقتل أبي مسلم حيث قال: "علام أحبس ولست بذي ديوان".<sup>(٣)</sup>

إن اعتقال أصحاب الدواوين ومعاقبتهم يؤكد عمل الخلفاء على التشدد معهم، وهذا التشدد يأتي بعد متابعة أدائهم ومراقبة إنجازاتهم.

1 - الصابي : الوزراء ، ص ٢٢

2 - مسكويه : تجارب الامم ، ج ٥ ، ص ٢٥

3 - البلاذري : انساب الإشراف ، ج ٤ ، ص ٣٣١

## ديوان البر :

وقد أحدث هذا الديوان الوزير علي بن عيسى سنة ٣٠١هـ / ٩١٣م أثناء وزارته للخليفة المقتدر، وذلك من جملة إصلاحات أحدثها وكان هذا الديوان يختص بالضيايع الموقوفة والتي اقترح وقفها لصالح الحرمين.<sup>(١)</sup>

وتمثل الإصلاح في الدواوين باستحداث الدواوين التي احتاجت إليه الدولة وفق متطلبات توسع أعمالها وتعددتها، بالإضافة إلى التشدد بالإشراف على الدواوين كما فعل الخليفة المهدي عندما تولى الخلافة سنة ٢٥٥هـ — ٨٦٨م.<sup>(٢)</sup> كما أن الخليفة الواثق أمر بمعاقبة أصحاب الدواوين واستخلاص الأموال منهم، وذلك بسبب خيانتهم وإسرافهم في الأمور.<sup>(٣)</sup> فقد غضب على والي ديوان الضيايع لإهماله لأمر الديوان وانشغاله باللهو، وتفويضه أمور الديوان إلى الكاتب نجاح بن سلمة، فأمر الخليفة الواثق بقبض ضياعه وأمواله.<sup>(٤)</sup>

١ - الجاجرمي : نكت الوزراء، ص ٧٧، وانظر أيضاً : ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية، ص ٢٦٨  
٢ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١٢ ، ص ٨٤ ، وانظر أيضاً : السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٩٠  
٣ - ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ٣٢٦ - ٣٢٧  
٤ - اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، ج ٢ ، ص ٤٤٣

## ولاية الدواوين:

لقد كان الوزير هو المسؤول عن الجهاز الإداري ( الدواوين )، فيما يتعلق بالتعيين والإشراف على أموره ومتابعة العاملين فيه،<sup>(١)</sup> وقد كان الوزير يقوم بتقليد أعمال الدواوين إلى أصحاب الكفاءة والخبرة والأمانة وغيرها من الشروط، وقد كان يُطلق على من يتم تعيينه على الديوان اسم صاحب الديوان.<sup>(٢)</sup> فعلى سبيل المثال عين الوزير أبو الحسن علي بن الفرات ولاية لدواوين الدولة فقد ولى ابنه أبا أحمد المحسن سنة ٣٠٥هـ / ٩١٧م زمام المشرق وأضاف إليه ديوان البر، وقلد أبا الفتح الفضل بن جعفر بن محمد بن موسى بن الفرات ديوان الخراج والضياح العامة بنواحي السواد وكور الأهواز وفارس وكرمان وسجستان ثم ولاه ديوان الزمام.<sup>(٣)</sup>

ونتيجة لتعدد الدواوين فقد تعدد أصحابها فكل ديوان صاحب وموظفيه، تختلف شروطهم ومواصفاتهم ومؤهلاتهم باختلاف الديوان الذي يعملون فيه ليتمكنوا من تسيير شؤون الدولة، هذا بالإضافة إلى وجود مجموعة من الشروط العامة التي يجب أن تتوفر في كافة موظفي الدواوين، ومن هذه الشروط: الإسلام، والحرية، والذكورة، والتكليف، والعدالة، ووفور العقل، وصاحب رأي،

١ - فاروق عمر : الجذور التاريخية للوزارة العباسية ، ص ٣٨

٢ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٧ ، ص ٣٤٧

٣ - مجهول : العيون والحدائق ، ج ٤ ، ص ١٨٧ - ١٨٨

والعلم بالأحكام الشرعية، والفنون الأدبية، والكفاية، والأمانة وغيرها من الصفات.<sup>(١)</sup>

وهناك صفات خاصة لمن يتولى العمل في الدواوين، فمثلاً متولي ديوان الرسائل يجب أن يتصف بالتدين وأن يكون ورعاً ويتحلى بالأمانة، وأن يكون بليغاً فصيحاً، عارفاً بفنون الكتابة، عالماً بإصولها، وحافظاً للقرآن الكريم وقارئاً له، حافظاً للأشعار، وغير ذلك من المواصفات التي لها علاقة بعمله.<sup>(٢)</sup>

كما أنه ينبغي في متولي ديوان الخراج أن تتوفر فيه مجموعة من الصفات تختلف عن أصحاب الدواوين الأخرى، ومن هذه الشروط أن يكون واسع الثقافة، عالماً بأحوال الأراضي وإجراءاتها التنظيمية وذلك ليتمكن من التمييز بين الأراضي الخراجية وأحكامها، بالإضافة إلى معرفته بالمساحات والأطوال والمقاييس، وكذلك العلم والمعرفة بأنواع المحاصيل المزروعة، وموارد مياه الري، وغيرها من الشروط التي تمكنه من القيام بواجبات عمله.<sup>(٣)</sup>

١ - الفلشندي : صبح الاعشى ، ج ١ ، ص ٩٣ - ٩٩ ، وانظر أيضاً : الشرفات : موظفو الدواوين ، ص ٩٠  
٢ - الشرفات : موظفو الدواوين ، ص ٩٤  
٣ - كاتبي : الخراج ، ص ٢٧٣ ، وانظر أيضاً : الشرفات ، موظفو الدواوين ، ص ٩٦

أما متولي ديوان بيت المال وبما أن طبيعة عمله هي تدقيق حسابات واردة الدولة ووجوه إنفاقها،<sup>(١)</sup> فإنه يجب أن يكون بارعاً في الحساب، وعارفاً بأحكام الديوان وأصول الأموال وأقسامها واستيفاء جبايتها، وأحكام الأراضي ووظائفها.<sup>(٢)</sup>

كما أن متولي ديوان النفقات يُشترط فيه أن يكون خبيراً بأعمال الحساب وعارفاً بوجوهها، وملماً بالعمليات الحسابية، وعارفاً بالمصطلحات المستخدمة في هذا الديوان وبالمكاييل والأوزان والأسعار، وكافة أنواع الضرائب.<sup>(٣)</sup>

ومن الصفات الواجب توفرها في صاحب ديوان المظالم أن يكون له دين وأمانة، وويتوفر فيه العدل والرفقة،<sup>(٤)</sup> ويشترط أن يكون متولي ديوان الطراز ثقة وصاحب علم ودراية بمجال عمله كون عمله يتطلب قيامه النظر في أمور الضياع والآلة، ودور الطراز والحياكة.<sup>(٥)</sup>

كما كان يساعد أصحاب الدواوين في أعمالهم مجموعة من الكتاب الذين يجب أن تتوفر فيهم صفات وشروط خاصة تختلف من فئة لأخرى وكذلك المؤهلات العلمية والعملية؛ وذلك حسب مكان العمل نظراً لاختلاف الواجبات والمهام التي يؤديونها ويقومون بها، ومن الشروط العامة حيث يُشترط أن يكون

1 - قدامة : الخراج ، ص ١٧٧  
2 - الشرفات : موظو الدواوين ، ص ٩٧  
3 - أبو يوسف : الخراج ، ص ١١٥  
4 - قدامة : الخراج ، ص ٢٣٧  
5 - ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٧٣

حرّاً، مسلماً، عاقلاً صادقاً، أديباً، فقيهاً، عالماً بكتاب الله تعالى، أميناً، حاد  
الذهن.<sup>(١)</sup>

وبالإضافة إلى الشروط العامة التي يجب أن يتحلى بها الكتاب فإن هناك  
شروطاً خاصة لكتاب كل ديوان، ومن هذه الشروط لكتاب ديوان الرسائل، أن يتم  
اختيارهم من أرباب الكلام، وأصحاب اللسان والبيان، فصيح الألفاظ، كاتماً  
للأسرار.<sup>(٢)</sup> وكذلك أن يكون متقناً لفنون المكاتبات بإسلوب رصين.<sup>(٣)</sup>

وقد أدى الاهتمام بتطبيق هذه الشروط والمواصفات والتشدد في انتقاء  
الكتاب ممن يتحلون بهذه المزايا إلى اشتهاً أسراً في مجال الكتابة من أمثال آل  
برمك،<sup>(٤)</sup> وأسرة أحمد بن يوسف بن القاسم وزير الخليفة المأمون<sup>(٥)</sup> وكذلك بنو  
الفرات، وآل قدامة بن جعفر.<sup>(٦)</sup>

ويُضاف إلى ذلك أن الكاتب يجب أن يتحلى بصفات أخرى نحو العفاف  
والصبر والتواضع للحق ومعرفة أصول الفقه، حسن الخط.<sup>(٧)</sup> وقد كانت هناك  
مجموعة من الشروط المعتمدة فيمن يعين كاتباً في الدواوين كالعادلة والأمانة،  
وذلك لأنه مؤتمن على بيت المال والرعية، كما أنه يباشر العمل ويقوم به

١ - ابن ممتى؛ اسعد (ت ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م) : كتاب قوانين الدواوين ، جمع وتحقيق عزيز سوريات عطية ،  
مطبعة مصر ، مصر ، ١٩٤٣ م ، ص ٦٦ ، وسيشار إليه فيما بعد : ابن ممتى : قوانين الدواوين  
٢ - التنوخي : نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢٦  
٣ - قدامة : الخراج ، ص ٣٧ ، وانظر ايضاً : حتاملة ؛ عبد الكريم : البنية الإدارية للدولة العباسية في القرن  
الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، اربد، ( د . د ) ١٩٨٥ م ، ص ٨٨ ، وسيشار إليه فيما بعد : حتاملة البنية  
الإدارية  
٤ - الجهشياري : الوزراء ، ص ٥٩  
٥ - الحصري : زهر الاداب ، ق ٢ ، ص ٢٣٠  
٦ - الصابي : الوزراء ، ص ٩  
٧ - ابن قتيبة : ادب الكاتب ، ص ١٤

بكفاءته، ولهذا يتوجب عليه أن يحفظ القوانين وكيفية استيفاء الحقوق، وإثبات الوثائق، ومحاسبة العمال، وإخراج الأموال وتصفح الظلمات.<sup>(١)</sup>

ومن الأشخاص الذين عملوا في ديوان الرسائل من خيرة الكتاب في زمن أبي العباس أسلم بن صبيح<sup>(٢)</sup> وفي زمن الخليفة الرشيد كان إسماعيل بن صبيح<sup>(٣)</sup> وفي زمن الخليفة الأمين كان يحيى بن سليم،<sup>(٤)</sup> كما كان أحمد بن يوسف بن صبيح زمن الخليفة المأمون.<sup>(٥)</sup> وقد كان هناك مجموعة من الكتاب والموظفين في ديوان الرسائل مثل كاتب الإنشاء، وكاتب لمخاطبات الملوك، وكاتب التحرير، وكاتب التدقيق، وكاتب الخط، وكاتب العقد، وكاتب الحساب وغيرهم، وكل كاتب من هؤلاء يجب أن يتمتع بشروط تختلف عن الآخر.<sup>(٦)</sup>

كما أن شروط ومؤهلات كتاب ديوان الخراج تختلف عن شروط ومؤهلات كتاب الدواوين الأخرى، فكاتب الخراج يجب أن يكون عارفاً بإجراء الماء، وحفر الأنهار والقنوات، وإقامة السدود،<sup>(٧)</sup> كما يجب أن يكون عارفاً بأمر الحساب والمساحات وعارفاً بأحكام ديوان الخراج وما يترتب لبيت المال من حقوق،

١ - أبو يعلى الحنبلي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٥٣

٢ - الجهشيارى : الوزراء ، ص ٥٧

٣ - خليفة : تاريخ خليفة ، ص ٤٦٥ ، وانظر أيضاً : الشرفات : موظفو الدواوين ، ص ٢٧

٤ - الجهشيارى : الوزراء ، ص ١٨٧ ، وانظر أيضاً : الشرفات : موظفو الدواوين ، ص ٢٧

٥ - الجهشيارى : الوزراء ، ص ١٩٧ ، وانظر أيضاً : الشرفات : موظفو الدواوين ، ص ٢٧ - ٢٨

٦ - قدامة : الخراج ، ص الشرفات : موظفو الدواوين ، ص ٩٤

٧ - البطليوسي : الاقتضاب ، ق ١ ، ص ١٤٢

ووجوه الإنفاق، بالإضافة إلى المعرفة بأحكام الأراضي.<sup>(١)</sup> وكذلك القدرة على

تخمين المحاصيل والغلال<sup>(٢)</sup>، وأن يكون له خبرة في المقاسمات.<sup>(٣)</sup>

أما الكاتب في ديوان الجند فيجب أن يكون له المعرفة في الحساب وضبطه، والمعرفة لمصطلحات هذا الديوان المتعلقة في صرف الأطماع وأوقاتها وحلي الجند،<sup>(٤)</sup> كما يلزمه المعرفة بشيات الدواب، وأنواع السلاح.<sup>(٥)</sup> وغيرها من الشروط والمواصفات.

وبما أن اختيار كتاب وموظفي الدواوين كان يتم في ضوء مجموعة من الأسس والمعايير، فقد كان الإصلاح في هذا الجانب يتمثل بتشدد الخلفاء مع كتاب الدواوين في أعمالهم حتى لا يظلموا الرعية، لأنهم أمناء المسلمين على بيوت أموالهم، فمثلاً يذكر أنه قد بلغ الخليفة المنصور عن جماعة من كتاب دواوينه أنهم زوروا فيها وغيروا، فأمر بإحضارهم ومعاقبتهم.<sup>(٦)</sup> وكذلك يشار إلى أن الخليفة المهدي كان شديد الإشراف والتدقيق والمحاسبة على الدواوين والخراج.<sup>(٧)</sup>

وقد ظهر الإصلاح والتجديد في هذا الجانب من خلال المراقبة والمتابعة والمحاسبة لأصحاب الدواوين وعمالها، ومثال ذلك ما تنهى إلى مسامع الوزير

- 1 - البطلوسي : الاقتضاب ، ق ١ ، ص ١٥٦ - ١٥٧
- 2 - التنوخي : نشوار المحاضرة ، ج ٣ ، ص ٣٠٩
- 3 - القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١ ، ص ١٤٣
- 4 - البطلوسي : الاقتضاب ، ق ١ ، ص ١٤٨
- 5 - التنوخي : نشوار المحاضرة ، ج ٣ ، ص ٣٠٩
- 6 - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٥٣ - ١٥٤
- 7 - ابن الجوزي : المصباح المضيء ، ج ١ ، ص ٥٢٦



علي بن عيسى عن قيام أبي جعفر بن شيرزاد باقتراض الأموال من هارون ابن غريب للخاقاني وما أخذ بها من تسبيبات، وطالب أن ينظر أحد ثقات الوزير بالعمل للتأكد من صحة ذلك. فكلف علي بن عيسى بعض الكتاب للتدقيق في العمل، فقاموا بإجراءات التدقيق في دفاتر الديوان وما قبض من التسبيبات التي سببها الخاقاني له من مال القروض دون أن تقيد هذه الأموال في ختمات الجهذ الثابتة في الديوان. وكذلك عملوا على تدقيق إطلاقات الفرسان من ختمات الجهذ واحتساب أعطيات الرجال فوجدت معمول بها حسب الأصول ومطابقة للحسابات.<sup>(١)</sup>

وقد تمّ الاعتماد على طريقة المناظرة لمحاسبة العمال لمعرفة سيرتهم في أعمالهم إن كانت حسنة ولكشف التلاعب- الذي قد يقع أحياناً - بالأعمال والأموال التي يشرفون عليها ، حيث يشار إلى أن القاسم بن عبيدالله طلب من كتاب الدواوين أن يناظروا عاملاً من عمال الأهواز، فلما ثبتت استقامته تمّ إعادته إلى عمله مع تحذيره من مغبة اتباع الطريقة الخطأ في العمل.<sup>(٢)</sup>

ومن خلال ذلك نستنتج أن الإصلاح والتجديد ليس في معايير وأسس اختيار ولاية الدواوين وعمالها فحسب، بل كان التشديد في الرقابة والتدقيق على

<sup>1</sup> - مسكويه : تجارب الامم ، ج ، ص ٩٣ - ٩٤  
<sup>2</sup> - الصابي : الوزراء ، ص ٣٨٣ - ٣٨٥

أعمال الدواوين وعدم التهاون مع من يثبت تورطه في مخالفة الإجراءات المعمول بها أو وجود تلاعب ضمن قيوده.

ومن الإجراءات الإصلاحية التي يتم وفقها التدقيق والمحاسبة المطالبة

بعمل الروزنامج لغاية تنظيم عمل الدواوين يقوم بإعدادها كتاب الدواوين.<sup>(١)</sup>

وقد تولى الوزراء أيضاً مهمة متابعة ومراقبة أداء عمال الدواوين، وخاصة إذا وصلت شكوى ضدهم أو ظلمات من أهل الولاية، ومثال ذلك عندما تنظم أحد السكان من أهل النهروانات<sup>(٢)</sup> ضد أحمد بن محمد الجرجاني بحجة الزيادة عليه في مساحة الأرض غير المزروعة وليس فيها ماء، فبادر وزير الخليفة المقتدر سنة ٣٠١هـ/٩١٣م علي بن عيسى إلى إرسال فريق فني من مساحي بادوريا للتأكد من صحة الظلامة، فكانت نتيجة المساحة مع الفنيين الذين بعث بهم الوزير نقل عن المساحة الأولى بمقدار ثلاثة أرباع الجريب<sup>(٣)</sup>، فكان تبرير العامل أن المساحة تمت في وقت كانت الغلة فيه قائمة والآن بعد الحصاد، فحدث هذا الفارق في المساحة، وعندما علم علي بن عيسى بذلك بعث بكتاب أنكر فيه على العامل ذلك الخطأ وتوعده بالمعاقبة إذا تكرر حدوث مثل تلك الأخطاء، فيشار إلى أنه انتشر العدل وزال الظلم وزادت عمارة الأرض، وزاد

١ - ابن العمراني : الانباء في تاريخ الخلفاء ، ص ٨٤

٢ - نهروان : كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي، وهي ثلاث نهروانات الاعلى والأوسط والاسفل. ( الحموي : معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ٣٧٥ )

٣ - الجريب : معناه ستون ذراعاً طولاً في مثلها عرضاً، يكون تكسيرها ثلاثة آلاف وستمئة ذراع مكسرة، ومعنى الذراع المكسرة، ان يكون مقدار طولها ذراعاً وعرضها ذراعاً. ( الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٩٢ )

مقدار الأموال المرتفعة منها بعد اتخاذ هذه الإجراءات عن السنوات السابقة لذلك.<sup>(١)</sup>

وكانت الرقابة الصارمة التي اتبعها الوزير علي بن عيسى على موظفي الدولة وعمالها، تمنع العمال والولاة من ظلم الرعية أو الإجحاف بحقها، حيث يذكر بأن خوف كاتب بادوريا من الوزير منعه من إيقاع المكروه بأهلها.<sup>(٢)</sup>

لقد كانت متابعة الأداء والرقابة على كل العمال والولاة، والطلب من العمال ضبط العمل وإعادة النظر في طريقة العمل وتوضيح الإجراءات الواجب اتخاذها، ومثال ذلك طلب الوزير ابن الفرات من محمد بن داود الذي كان يتولى عطاء الجيش أن يثبت الإطلاقات بوثائق وصكوك بعد أن وجد إطلاقات مكررة بطريق السهول. حيث عمل للضبط وسلك طريقاً تهدف إلى الاستيفاء والاستقصاء، لمنع وقوع التلاعب والخيانة.<sup>(٣)</sup>

وصدرت توجيهات وتعليمات الوزير عبيدالله بن سليمان إلى موظفي الدواوين بعدم فتح الدواوين يومي الثلاثاء والجمعة، ومنع إخراج أي شيء إلى مجلس التفرقة على الجيش، وكانت هذه التعليمات بهدف ضبط النفقات، وتم

١ - الصابي : الوزراء ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣  
٢ - الصابي : الوزراء ، ص ٣٧٣  
٣ - الصابي : الوزراء ، ص ٢٥٧

إيداع ناتج الوفر في بيت مال الخاصة لإنفاقه على احتياجات موسم الحج  
وغزوات الصائفة، ونفقات الأبنية والممرات والحوادث والفداء وتكاليف ضيافة  
الوفود.<sup>(١)</sup>

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

---

<sup>١</sup> - الصابي : الوزراء ، ص ٢٧

## الشرطة:

الشرطة : وجمعها شرط ، والشرطيون هم أصحاب أعلام سوداء، ورئيسهم صاحب الشرط.<sup>(١)</sup> ووظيفة الشرطة معروفة قبل تولي العباسيين للحكم ولكنها تلعب دوراً كبيراً في تقوية الدولة وحفظ هيبتها وبسط سلطانها، لذلك أبقاها العباسيون كجزء من نظام دولتهم مع إجراء الإصلاحات في هذا المجال، فالشرطة تتولى أمر المحافظة على الأمن الداخلي للدولة.<sup>(٢)</sup>

وقد عبر الخليفة المنصور عن أهمية وجود الشرطة في الدولة، واعتبرها ركناً من أركان الدولة هو بحاجة لصاحبها، كواحد من أربعة موظفي الدولة وهم للدولة كقوائم السرير، بحيث يترتب على صاحب الشرطة العمل على إنصاف الضعيف من القوي.<sup>(٣)</sup>

ومن هذا نلاحظ اهتمام الخليفة المنصور باختيار موظفي وولاية دولته وعمالها وفق مجموعة من الشروط، يساعد على إصلاح أوضاع الدولة وفق مبادئ دعوتهم المستمدة من الشريعة الإسلامية، فهو يحتاج إلى صاحب شرطة يتميز بالقوة والكفاءة ليتمكن من إعادة الحقوق لأصحابها، بحيث تمكنه قوته من انتزاع الحق من القوي وإعادته للضعيف. وهذا يتطلب أن يكون من علية القوم

١ - الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ١٤٠

٢ - بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ١٧٣

٣ - ابن الجوزي : المصباح المضي ، ج ١ ، ص ١٨٣ - ١٨٤

وأشرافهم ومن أهل القوة، فهو يساعد الوالي على نشر الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين.<sup>(١)</sup>

إن الإصلاح الذي أدخله العباسيون على الشرطة هو أن تعين صاحب الشرط يتم من قبل الخليفة، وقد يُعينه الوالي في ولايته، ولكن الذي يُعين من قبل الخليفة لا يستطيع الوالي عزله إلا بموافقة الخليفة، ومثال ذلك أن الخليفة السفاح عين في سنة ١٣٢هـ/٧٤٩م غيلان بن عبدالله الخزاعي على شرط سجستان، ولكن غيلان اعتذر من واليها عن الاستمرار بعمل صاحب الشرط لعدم مقدرته عليها، ولكنه رفض بسبب استعمال أمير المؤمنين له على الشرط، وعزله بعد أن أخذ موافقة الخليفة على ذلك.<sup>(٢)</sup>

كما أن من الإصلاح الذي تم إدخاله في هذا الجانب هو اختيار من يعين للشرطة وفق أسس ومعايير تشددوا في تطبيقها، بالإضافة إلى وجوب توافر مجموعة صفات في الشخص الذي يولى أمر الشرطة وهذه الشروط والصفات يمكن أن نستخلصها من خلال قول إبراهيم بن نهيك صاحب شرط الخليفة الرشيد :

[الكامل]

فِي سَيْفِ إِبْرَاهِيمَ خَوْفٌ وَاقِعٌ      بِذَوِي النِّفَاقِ وَفِيهِ أَمْنُ الْمُسْلِمِ  
وَيَبِيْتُ يَكْلَأُ وَالْعَيْونُ هَوَاجِعٌ      مَالِ الْمُضِيعِ وَمِهْجَةُ الْمُسْتَسْلِمِ

<sup>١</sup> - قدامة : الخراج ، ص ٦٥ ، وانظر أيضاً : حسن إبراهيم : تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ٢٧٣ ، بطاينة : الحضارة الإسلامية ، ص ١٧٧

<sup>٢</sup> - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٧ ، ص ٤٥٢ - ٤٥٣

جَعَلَ الخِطَامَ بِأَنْفِ كُلِّ مُخَالَفٍ      حَتَّى اسْتَقَامَ لَهُ الَّذِي لَمْ يُخْطَمِ  
 لَا يُصَلِّحُ السُّلْطَانَ إِلَّا شِدَّةً      تَغْشَى البَرِيَّ بِفَضْلِ ذَنْبِ المُجْرِمِ  
 وَمِنَ الوَلَاةِ مَقْحَمٌ لَا يَنْقِي      وَالسَّيْفُ تَقْطُرُ شَفْرَتَاهُ مِنَ الدَّمِ  
 مَنَعَتْ مَهَابَتُكَ النُّفُوسَ حَدِيثَهَا      بِالْأَمْرِ تَكَرَّهُهُ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمِ<sup>(١)</sup>

ومن التجديد الذي أجراه العباسيون ظهور نوع آخر للشرطة، وهو ما يذكر بالمعاون حيث يشار إلى أن أحمد بن سياه عامل الخراج كان يتولى أعمال المعاون في أصبهان في سنة ٣٠٤هـ/٩١٦م.<sup>(٢)</sup>

ومن الإصلاحات التي ظهرت في هذا المجال المكانة التي أصبح يتمتع بها صاحب الشرطة حيث حظي صاحبها بمكانة متميزة في الدولة العباسية، ويبدو هذا من خلال ما أورده ابن أعثم عن سماح الخليفة المأمون لصاحب الشرطة الجلوس معه في مجلس الخاصة، في حين أنه لم يكن يُسمح له الجلوس بين يدي الخليفة في مجلس العامة.<sup>(٣)</sup>

١ - ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص ٦٣٨  
 ٢ - مسكويه: تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٣  
 ٣ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٥٧٨، وانظر أيضاً: ابن اعثم: الفتوح، ج ٨، ص ٣١٥، ابن الأثير: الكامل، ج ٦، ص ٣٦٠

إن من الإجراءات الإصلاحية في عمل الشرطة ما قام به صاحب شرطة بغداد نجح الطولوني في سنة ٣٠٦هـ/١١٨٨م عندما وضع فقهاء في الأرباع، ليكون عمل أصحاب الشرطة بفتواهم.<sup>(١)</sup>

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

---

<sup>١</sup> - أبو الفداء : المختصر في أخبار البشر ، ج ١ ، ص ٣٩٦ ، وانظر أيضاً : ابن الوردي : تاريخ ابن الوردي ، ج ١ ، ص ٢٤٦



## الفصل الثالث

### جهود الإصلاح والتجديد في مجال الاقتصاد

١- واردات بيت المال :

- الخراج
- الجزية
- عشور التجارة
- العشر
- الزكاة
- الغنائم
- المعادن
- الركاز
- ما يُستخرج من البحر
- المكوس

٢ - النفقات:

- النفقات الإدارية:
  - الأرزاق
  - نفقات الأسرى والمساجين
  - نفقات المساجد
- النفقات العسكرية
- النفقات في المجال الاجتماعي
- النفقات في المجال الصحي
- النفقات الطارئة

## ▪ التدقيق في النفقات

### ٢- الإصلاحات الاقتصادية:

#### أ ( إصلاحات في مجال الزراعة :

- إحياء الأرض الموات
- اتباع نظام المقاسمة
- أساليب جباية الخراج :
- نظام القبالة
- نظام الجعالة
- المزارعة والمساقاة
- نظام الإلجاء
- نظام الإيغار
- نظام الضمان
- الاهتمام بالمزارعين

#### ب ( إصلاحات في مجال الصناعة

#### ج ( إصلاحات في مجال التجارة :

- توفير السلع وتسهيل عملية التبادل التجاري
- إقامة الاسواق وتنظيمها
- سن التشريعات التجارية
- حماية الطرق التجارية

## الفصل الثالث

### جهود الإصلاح والتجديد في مجال الاقتصاد

لقد كانت النظرة العباسية للمال على أنه عصب الدولة، وأنه يجب أن ينفق في المجال الذي يعود بالفائدة والمنفعة العامة. ويظهر هذا بوضوح من قول الخليفة المنصور في وصيته لابنه المهدي: "... قد جمعت لك فيها - أي في خزانة بيت المال - من الأموال ما أن كُسر عليك الخراج عشر سنين، كان عندك كفاية لأرزاق الجند والنفقات وعطاء الذرية ومصلحة الثغور، فاحتفظ بها فإنك لا تزال عزيزاً ما دام بيت مالك عامراً".<sup>(١)</sup>

وهذا الأمر يعكس السياسة المالية للخليفة المنصور والتي تمثل الإصلاح والتجديد فيها بالعمل على ضبط النفقات وعدم المبالغة والإسراف فيها، ويبدو أنه قد تشدد في ذلك حتى لا يجد الدولة في مأزق عندما تتعرض لظروف طارئة أو قاسية تحتاج فيها للأموال ولا تجدها. ولتحقيق هذه الغاية فقد أسند الخليفة المنصور الإدارة المالية لصاحب بيت المال، دون أن يترك حرية الإدارة له حسب رأيه وإرادته، بل كانت الرقابة المالية على إجراءاته بشكل دائم ومستمر لضمان حسن تصرفه واستعماله، وكان ممن تولى هذا المنصب أبو حارثة النهدي.<sup>(٢)</sup>

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ١٠٣، وانظر أيضاً العاني: سياسة المنصور، ص ٤٥٢

٢ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٧٦

وقد تمثلت سياسة الخليفة المنصور الإصلاحية بإجراءات مختلفة، فعلى سبيل المثال أصدر توجيهاته فيما يتعلق ببيع المواد العينية التي تملكها الدولة، لضمان حقها، من خلال بيع المحاصيل والثمار إلى القادرين على دفع أثمانها عند استلامها، وأن يتم البيع لهم وإن كان سعر بيعها لمثل هؤلاء أقل من سعر بيعها لمن لا يملك المال لدفع أثمانها مباشرة، وهذا يظهر من خلال كتاب الخليفة المنصور إلى عامله على المدينة: "أن بع ثمار الضياع ولا تبعها إلا ممن نغلبه ولا يغلبنا، فإنما يغلبنا المفلس الذي لا مال له، ولا رأى لنا في عذابه، فيذهب بما لنا قبله، ولو أعطاك جزيلاً، وبعها من الممكن بدون ذلك ممن ينصفك ويوفيك".<sup>(١)</sup>

ولذلك سنتحدث عن أوضاع بيت المال في عهد العباسيين:

#### واردات بيت المال:

كان من أهم موارد بيت المال في هذه الفترة: خراج الأرض، والصدقات، وأعشار السفن، وأخماس المعادن والمراعي، والجزية، وغلة دار الضرب، والمرصد، والضياع والمستغلات، وأثمان الماء، وضرائب الملاحات والآجام وغيرها من المستحقات.<sup>(٢)</sup>

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٨٧

٢ - الاضطري: مسالك الممالك، ص ١٥٦ - ١٥٧

## الخراج :

يُعتبر الخراج عماد الدولة، فهو كما وصفه جعفر بن يحيى "عمود الملك، وما استغزر بمثل العدل، ولا استنزر بمثل الظلم. وأسرع الأمور في خراب البلاد تعطيل الأرضين، وهلاك الرعية، وانكسار الخراج بالجور والتحامل".<sup>(١)</sup>

وقد اهتم الخلفاء العباسيون بالخراج وبتخاذ الإجراءات الإصلاحية في هذا المجال، ومن هذه الإصلاحات:

### ١) تعديل السواد وإعادة النظر في المقادير المفروضة:

أولى العباسيون أمر فرض مقادير الخراج أهمية كبيرة، حيث كان يتم إعادة النظر في هذه المبالغ في ضوء إجراء عملية مسح أرض العراق، ليتمكنوا من تقدير وفرض المقادير التي عليها بشكل منصف وعادل، ومن الأمثلة على ذلك أن الخليفة المنصور أمر بتعديل السواد وإعادة النظر في المقادير المفروضة عليه وقلد حماد التركي هذه المهمة.<sup>(٢)</sup> وبعد أن أعاد الخليفة المنصور النظر في مقادير الخراج المفروضة على المزارعين، أبقى الأراضي الخراجية والعشرية كما هي، ومنع تحويلها من صنف إلى آخر، لتحقيق المصلحة العامة للدولة

١ - ابن قتيبة : عيون الأخبار ، ج ١ ، ص ٦٦ ، وانظر أيضاً : الراغب الاصفهاني : محاضرات الادباء ، ج ١ ، ص ٢١٤ ، الطرطوشي؛ محمد بن الوليد ( ٥٢٠هـ / ١٢٦م ) : سراج الملوك ، حققه وضبطه وعلق عليه ووضع فهارسه محمد فتحي أبو بكر ، تقديم شوقي ضيف ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٤م ، ج ٢ ، ص ٤٩٦ ، وسيشار إليه فيما بعد : الطرطوشي : سراج الملوك

٢ - الجهشياري : الوزراء والكتاب ، ص ١٣٤ ، وانظر أيضاً : الرئيس ؛ محمد ضياء : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، دار الأنصار ، مصر ، ( د . ت ) ، ص ٣٨٩ ، وسيشار إليه فيما بعد : الرئيس : الخراج

ودون أن تتعرض الرعية للظلم، بحيث تسدد ما يترتب عليها دون إجحاف أو زيادة.<sup>(١)</sup>

وعندما تولى الرشيد الخلافة اختلطت عليه الأمور وتشعبت الأقوال، ورأى ضرورة إجراء الإصلاحات، وكانت لديه الرغبة في بيان مشروعية جباية الخراج بشكل خاص وكيفية تحديد مقادير الخراج والموارد الأخرى بشكل عام، من أجل تحقيق العدل بين رعيته، ولكي يتمكن من الوقوف على كافة الأمور رجع إلى القاضي أبي يوسف يستشيريه وطلب منه أن يضع له أحكاماً جامعة للأسئلة التي طرحها حول هذا الموضوع. وأن يضع كتاباً جامعاً للعمل بموجبه في جباية الخراج والعشور والصدقات والجوالي.<sup>(٢)</sup>

ولذلك سيتم التركيز على البرنامج الإصلاحي الذي طرحه أبو يوسف في إجابته لأسئلة الخليفة الرشيد واستفساراته، والذي يُعتبر خطة اقتصادية شاملة للإصلاح، وذلك نظراً لما يقدمه من نقد للثغرات والتجاوزات التي حدثت أو نتجت عن الأساليب المتبعة، وكذلك تقديمه للحلول أو طرق معالجتها والتي كانت تتضمن أحياناً الإشارة إلى إلغائها، أو تعديلها، مقدماً تبريراته على رأيه، كما أن تنفيذ برنامج إصلاح شامل ومتكامل بحاجة إلى وقت طويل ليتمكن تطبيقه ولتظهر نتائجه.

١- الرئيس : الخراج والنظم المالية ، ص ٣٨٩  
٢- أبو يوسف؛ يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ / ٧٩٨م) : الخراج ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ( د . ت ) ، ص ٣ ، وسيشار إليه فيما بعد : أبو يوسف : الخراج ، وانظر أيضاً : حسن : تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ٢٧٧

ومن الطرق الإصلاحية التي تعرض لها أبو يوسف في هذا المجال عدم تحويل الأرض الخراجية إلى عشرية، أو العشرية إلى خراجية، وذلك لأن الخراج فيه حق لجميع المسلمين، بينما العشر زكاة ووجوه إنفاقه لمستحقه في الأصناف الثمانية المحددة في القرآن الكريم، وقد قال أبو يوسف: "لا يحل لأحد أن يحول أرض الخراج إلى أرض عشر، أو أرض عشر إلى أرض خراج، وذلك أن يكون للرجل أرض عشر وإلى جانبها أرض خراج فيشتريها فيصيرها مع أرضه. ويؤدي عنها الخراج، فهذا جزماً لا يحل في الأرض والخراج".<sup>(١)</sup>

وهذه دعوة لتجديد العمل بالسياسة التي اتبعتها الخليفة المنصور والتي أثبتت نجاحها.

وقد أشار في مقترحاته الإصلاحية عند الحديث عن مسح السواد إلى الطريقة التي عمل بها عمر بن الخطاب عندما أراد مسح السواد حيث اعتمد على الاستئناس برأي دهقان من جوخي،<sup>(٢)</sup> وآخر من العراق حول المقدار الذي كان يؤدي إلى الأعاجم في أرضهم، فأخبروه بأنه سبعة وعشرون درهماً، فوضع عمر بن الخطاب على كل جريب عامر أو غامر يناله الماء قفيز<sup>(٣)</sup> حنطة أو شعير ودرهماً.<sup>(٤)</sup>

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٨٦  
٢ - جُوخا : اسم نهر عليه كورة واسعة في سواد بغداد بين خانقين وخوزستان ( الحموي : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ )  
٣ - القفيز عشر الجريب وهو ثلاثمئة وستون ذراعاً مكسرة، والقفيز عشرة عشر أو خمسة وعشرون رطلاً بالبيغدادي. ( الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٩٢ )  
٤ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٣٦

وكان الخليفة عمر بن الخطاب قد ولي عثمان بن حنيف مهمة مساحة أرض السواد، فجعل على جريب العنب عشرة دراهم وعلى جريب النخل ثمانية دراهم، وعلى جريب القصب ستة دراهم، وعلى جريب الحنطة أربعة دراهم وعلى جريب الشعير درهمين.<sup>(١)</sup>

وقد ظهر موضوع إعادة النظر في خراج السواد ووجوه جبايته زمن الخليفة الرشيد، حيث عمل القاضي أبو يوسف على مناظرة أهل العلم والمعرفة بالخراج، وتعرض في مناظرتهم إلى تحمل ناتج الأرض إلى المقدار الذي فرض زمن الخليفة عمر ابن الخطاب حيث قال لحذيفة بن اليمان عامله على ما وراء دجلة، وعثمان ابن حنيف عامله على شط الفرات: "لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق، فقال عثمان: حملت الأرض أمراً هي له مطيقة، ولو شئت لأضغفت. وقال حذيفة: وضعت عليها أمراً هي له محتملة وما فيها فضل كثير".<sup>(٢)</sup>

ومن الإصلاحات التي تمت في زمن العباسيين مناظرة المزارعين والاستماع إلى مطالبهم، على نحو ما قام به أبو يوسف وتمثلت مطالب المزارعين بإعادة النظر في مقدار الخراج المفروض عليهم والذي كان يتم تحصيله على المساحة الإجمالية للأرض، في ضوء التغيرات التي قد حصلت لمساحة الأرض التي يُستفاد منها للزراعة، وتراجع هذه المساحة عنها في زمن

1 - أبو يوسف : الخراج ، ص ٣٦  
2 - أبو يوسف : الخراج ، ص ٣٧ ، ص ٤٨



الخليفة عمر بن الخطاب، وكان تبرير هذا المطلب ليتمكنوا من أداء ما فُرض عليهم، كما تناولوا موضوع استصلاح الأرض غير الزراعية وحاجة تنفيذ ذلك إلى الوقت والجهد والتكاليف.<sup>(١)</sup>

وتعرض إلى المقدار الذي فُرض على المحصول الناتج منها حيث وضع على العنب عشرة عشرة، وعلى الرطبة خمسة خمسة، وعلى كل أرض يصلها الماء درهماً ومختوماً<sup>(٢)</sup>، وعلى النخل الذي يسقى من مياه الأمطار العشر وعلى ما يسقى بالدلو نصف العشر.<sup>(٣)</sup>

وقد تناول البرنامج الإصلاحي المقترح ما تمّ فرضه على الأرض العامر والغامر بعد عملية مسح السواد حيث وضع على كل جريب عامر أو غامر يناله الماء بدلو أو بغيره زرع أو عطل درهماً وقفيزاً واحداً، وأخذ عن جريب العنب عشرة دراهم، وعن جريب السمسم خمسة دراهم، وعن جريب غلال الصيف من الخضر ثلاثة دراهم، وعن جريب القطن خمسة دراهم.<sup>(٤)</sup>

إن الروايات التي عرضها القاضي ابو يوسف في إجاباته على أسئلة الخليفة الرشيد تفاوتت فيها مقادير الخراج الذي فُرض على السواد في زمن الخليفة عمر بن الخطاب، وسبب ذلك الاختلاف ناتج عن اختلاف خصوبة التربة من موقع لآخر، وبالتالي اختلاف مقدار منتوجها، ولهذا كان يوضع على البعض

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٤٨

٢ - المختوم : سدس القفيز المعدل. ( الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٩٣ )

٣ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٣٧

٤ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٣٨

أكثر من البعض الآخر، ويبدو أن الإسهاب في بيان الروايات المتعلقة بمقدار الخراج الذي فرضه الخليفة عمر بن الخطاب، كان بهدف تنبيه الخليفة الرشيد إلى ضرورة أخذ عدة عوامل ومعايير بعين الاعتبار عند تقدير قيمة الخراج على الأرض؛ كطبيعة الأرض وخصوبة تربتها ونوع المحصول الذي يزرع فيها وطريقة ري المحاصيل، وكذلك قربها أو بعدها عن الأسواق.

## ٢) عمارة الأرض وتشجيعها:

اهتم الخلفاء العباسيون بعمارة الأرض وحثوا على ذلك، وحرصوا على عدم المبالغة أو المغالاة في مقادير الخراج المفروضة عليها حتى لا يهجرها أصحابها والعاملون فيها كنتيجة لعدم مقدرتهم على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليهم في حال كانت المقادير المفروضة عليهم كبيرة، ومثال ذلك أن الخليفة المنصور حث ابنه المهدي على ضرورة العمل لعمارة الأرض حيث جاء في نصيحته إليه: "...وعليك بعمارة البلاد بتخفيف الخراج".<sup>(١)</sup>

وربما أن الخليفة المنصور في إجراءاته الإصلاحية في هذا المجال قد انتفع بما جاء في رسالة الصحابة التي وجهها إليه ابن المقفع حيث جاء فيها: "... فلو أن أمير المؤمنين، أعمل رأيه في التوظيف على الرساتيق والقرى والأراضين وظائف معلومة، وتدوين الدواوين بذلك، وإثبات الأصول، حتى لا يؤخذ رجل إلا بوظيفة قد عرفها وضمنها، ولا يجتهد في عمارة إلا كان له

<sup>١</sup> - اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٣٣٥

فضلها ونفعها، لرجونا أن يكون ذلك في صلاح الرعية، وعمارة للأرض، وحشم  
لأبواب الخيانة".<sup>(١)</sup>

وطرح ابن المقفع على الخليفة المنصور إثبات المبالغ التي تفرض على  
النواحي والولايات لأن في ذلك إنصافاً للرعية واستصلاحاً للأراضي، ومنعاً  
لتلاعب الولاة والعمال. وكان من بين الإصلاحات التي اقترحها ابن المقفع  
للمنصور في هذا المجال أن لا يولي أمر الخراج للجند، لما ينجم عن ذلك من  
مفاسد تضر بمصلحة الخراج.<sup>(٢)</sup>

إن الاقتراحات التي قدمها ابن المقفع في رسالته تُعبر عن عدم الرضا  
بالأسلوب المتبع في جباية الخراج، وكذلك عدم الرضا عن العمال القائمين على  
هذه المهمة وتنتقد ذلك، وتضع الحلول البديلة لمعالجة ثغرات الأساليب المعمول  
بها، وهذا يعكس مدى الاهتمام بإصلاح الأساليب المطبقة أو إيجاد أساليب جديدة  
تؤدي إلى إنصاف الرعية والمساواة بينهم لضمان الاستمرار بالعمل الزراعي  
وعدم تخريب الأراضي الزراعية بسبب الإجحاف الذي يلحق بالمزارعين.

ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أن هناك من يشكك بأن يكون ابن المقفع هو  
من كتب رسالة الصحابة التي تعالج أصول السياسة والتدبير، مبررين تشكيكهم  
باختلاف هذه الرسالة بشكل جذري عن مؤلفات ابن المقفع وعن الكتب التي

١ - صفوت؛ أحمد: جمهرة رسائل العرب في العصور العربية الزاهرة، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٣٧م ج ٣  
، ص ٣٦ ، وسيشار إليه فيما بعد صفوت : جمهرة رسائل  
٢ - صفوت : جمهرة رسائل، ص ٣٦ وانظر أيضاً : حسين؛ صابر : الدولة الإسلامية في العصر العباسي، دار  
الفكر العربي، مصر، ط ١ ، ٢٠٠١م، ص ٧٤، وسيشار إليه فيما بعد صابر : الدولة الإسلامية

ترجمها، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة سيئة في ذلك العصر وهي قيام الكتاب بنسبة كتبهم أو رسائلهم إلى غيرهم من أجل ترويجها بين الناس، أو خوفاً من السلطة وغيرها من الأسباب. كما يرى هؤلاء أن ولاء ابن المقفع كان لأبناء علي بن عبدالله العباسي انطلاقاً من الأفكار التي جاءت في الرسالة والتي تدافع عن الفئة الأرستقراطية العربية التي يجب أن تتبوأ المراكز القيادية في الدولة، ولذا اعتبروا هذه الرسالة من أفكار أبناء عمومة أبي جعفر المنصور لما فيها من دعوة لتوسيع مشاركة الأشراف العرب في إدارة الدولة والاعتماد عليهم.<sup>(١)</sup>

كما أنه لا بد من القول أن الإصلاح الذي قام به الخليفة أبو جعفر المنصور كان اتجاهاً موجوداً عنده، فقد كان أبو جعفر يفكر في إجراء الإصلاحات التي تعود على الدولة بالنفع والقوة، ولا مانع أن يكون الخليفة أبو جعفر المنصور قد انتفع بالآراء التي كان يطلع عليها أو تصله في هذا الجانب.

وكذلك شجع الخليفة المعتصم عمارة الأرض لما فيها من فائدة تعود على الدولة حيث كان يرى أن في عمارتها زيادة لأموال الخراج التي تتقاضاها الدولة، كما أن عمارتها تجعل الأسعار رخيصة، وحث وزيره محمد بن عبد الملك على استثمار الأموال في مجال عمارة الأرض حيث أمره بالبحث في المجالات الزراعية التي تُنفق فيها الدراهم ويكون مردود كل عشرة دراهم بعد سنة أحد

<sup>١</sup> - عمر؛ فاروق: بحث بعنوان: عبدالله بن المقفع في تخطيط المؤرخين، مجلة المورد، مج ٣، ع ١، ١٩٧٤م، ص ٥٤، ص ٥٧، وسيشار إليه فيما بعد: فاروق عمر: عبدالله بن المقفع

عشرة درهماً وسمح له أن يفعل ذلك دون الرجوع إليه حيث قال له: "إذا وجدت موضعاً متى أنفقت فيه عشرة دراهم جاءني بعد سنة أحد عشر درهماً فلا تؤامرني فيه".<sup>(١)</sup>

### ٣) طريقة استبداء الخراج:

سعى العباسيون إلى التطوير والتجديد والإجراء الإصلاحات في طرق وأساليب تحصيل مقادير الخراج ومن هذه الأساليب:

#### أ) اتباع نظام المقاسمة بدلاً من نظام المساحة:

من المعروف أن الخراج يفرض على الأرض سواء على مساحة المزروعة أو بنسبة من ناتج المحصول، وأن مقادير الخراج تختلف من مكان لآخر بحسب نوع المحصول المزروع فيها، وكذلك يختلف بحسب زراعتها إن كانت مزروعة بالحبوب أو بالأشجار، وكذلك طريقة سقاية الأرض.<sup>(٢)</sup>

وقد جدد العباسيون العمل بالسياسة المالية التي وضعها السلف الصالح وعملوا على معالجة نقاط الضعف التي ظهرت فيها، ومثال ذلك قيام الخليفة المهدي بالكتابة إلى قاضي البصرة عبيدالله بن الحسن ليأخذ من الأنهار التي كانت في أيام عمر وعثمان الصدقة، وأن يأخذ الخراج من الأنهار التي أحدثت

<sup>١</sup> - المسعودي: مروج الذهب، ج ٤، ص ٤٧

<sup>٢</sup> - الاضطخري: مسالك الممالك، ص ١٥٧

بعد ذلك.<sup>(١)</sup> وقد قدم عبيدالله بن يسار إلى الخليفة المهدي اقتراحاً يتضمن نقل خراج المساحة إلى نظام المقاسمة، بعد أن كان يتم استيفاء الخراج بمقدار مقرر.<sup>(٢)</sup>

وفي عهد الخليفة الرشيد ظهرت مرة أخرى فكرة تطبيق خراج المقاسمة، حيث عرض أبو يوسف رؤيته المتمثلة بمقاسمة المزارعين من أهل السواد بنسب مختلفة باختلاف المحاصيل التي يزرعونها، فالذين يزرعون الحنطة والشعير ويسقى بطريقة السيح<sup>(٣)</sup> على الخمسين، فيُقاسم الذي يسقى بالدوالي على خمس ونصف، ومقاسمة الذين يزرعون العنب والنخيل والرطاب والبساتين على الثلث، وتتم المقاسمة على غلات الصيف على الربع. وأشار إلى عدم استيفاء ذلك بالتخمين، وإنما بالعمل على تقدير أثمان المزروعات والمحاصيل المذكورة تقديراً عادلاً، دون أن يكون فيه إجحاف بالرعية وتحميلهم ما لا قدرة لهم عليه، والأخذ بالقيمة الأقل التي تدفعها الرعية.<sup>(٤)</sup>

أما الفائدة من اتباع نظام المقاسمة في الخراج، فتظهر من خلال مقارنة عائداته مع عائدات الخراج الموظف الواردة إلى بيت المال، ولأهل الخراج؛ والتي يظهر نقصانها في طريقة الخراج الموظف وذلك نتيجة لتأثر المنتجات

١ - ابن حمدون : التذكرة الحمدونية ، ج ٣ ، ص ١٨٢  
٢ - ابن الطقطقا : الفخري في الاداب السلطانية ، ص ١٨٢  
٣ - السيح : ما على ظهر الارض من الماء يسقى من غير آلة من دولا ب او دالية او غراقة، وغيرها من الآلات. ( الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٩٥ )  
٤ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٥٠ ، وانظر أيضاً : السعدي ؛ امل : في الفكر الاقتصادي العراقي دراسة في كتاب الخراج لأبي يوسف ، مجلة المؤرخ العربي ، ع ٤١ ، ١٩٩٠ م ، ص ١٢٧ ، وسيشار إليه فيما بعد : السعدي : في الفكر الاقتصادي

الزراعية بتفاوت الأسعار وتذبذبها من موسم لآخر، فيتناقص مقدار ما يؤديه المزارعون تبعاً لتناقص الأسعار. (١)

وأشار أبو يوسف إلى المخاطر والآثار التي تلحق بالدولة نتيجة لتراجع مقدار عائدات الخراج الذي يؤدي لبيت المال، والتي لا تكفي للقيام بشحن الثغور وتقوية الجنود وغير ذلك. وفي الوقت نفسه فإن الدولة لا تقبل التخفيض من قيمة الخراج المفروض عليهم عندما تكون الأسعار رخيصة، وكذلك عدم قناعة الدولة بمقدار الخراج المفروض عليهم في حال غلاء الأسعار، فلا تترك لهم الزيادة بل يتم رفع الخراج بما يتفق مع غلاء الأسعار. وقد أشار إلى أن اختلاف الأسعار ارتفاعاً أو انخفاضاً لا يرتبط بكميات الإنتاج، وأن العدل يكمن في اعتماد نظام المقاسمة نتيجة لعدم اختلاف المقدار المأخوذ بتذبذب الأسعار. (٢)

وفي مقابل ما يحققه تطبيق نظام المقاسمة من العدل، فإن أبا يوسف قد بين مساوئ الخراج الموظف، لأن فيه ظلم بين المزارعين نتيجة لسيطرة الأقوياء منهم على الأراضي الخصبة، وتبقى الأرض محدودة الإنتاج التي يحتاج تحسينها لتكاليف عالية وجهد كبير للضعفاء، ومع ذلك فإنهم مطالبون بتأدية نفس المقدار من الخراج وهذا يؤدي إلى وجود العداوة فيما بينهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن جور العمال وظلمهم في جباية الخراج يؤدي إلى تدمير أهل الخراج

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٤٨

٢ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٤٨

وينتج عنه تعطيل الأراضي الزراعية ويقلل الإنتاج وتنعكس آثار ذلك سلباً على واردات بيت المال من هذا الجانب.<sup>(١)</sup>

وجاء اعتماد نظام المقاسمة كجزء من عملية الإصلاح في استيفاء الخراج من أجل التخفيف على المزارعين، واستجابة لمطالبهم في إزالة الظلم عنهم، وما يؤكد ذلك أن أهل الكوفة تظلموا إلى القاضي علي بن عيسى من سياسة أحمد ابن محمد بن بشار التي كانت تعتمد على إبقاء عجز يطالبهم به، فكتب إليه علي ابن عيسى أن يقاسمهم على الثمار كما يقاسمهم على الغلة.<sup>(٢)</sup>

لقد تعرض أبو يوسف بشكل مفصل للأوضاع التي كانت سائدة زمن الخليفة عمر بن الخطاب وللأساليب المعمول بها، والإشارة إلى ضرورة إصلاحها من أجل إعادة العمل على استصلاح الأراضي الزراعية التي أخذت مساحتها بالتناقص، بسبب الظلم الذي لحق بالمزارعين من العمال بالإضافة إلى ارتفاع مقادير الخراج المفروضة عليهم. وكان يرى أن معالجة هذه المشكلة تتم من خلال تطبيق نظام المقاسمة لما فيه من إنصاف للمزارعين الذين يؤدون الخراج لبيت المال بما فيه كفايته.

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٤٩ - ٥٠ .  
٢ - الصابي : الوزراء ، ص ٢٨٦ .



(ب) البر بالفلاحين وحسن التعامل معهم:

لقد كان من بين الدوافع لإجراء الإصلاح مراعاة أوضاع الرعية عند جباية الخراج، ولتحقيق هذه الغاية فقد اتبع الولاة طرقاً مختلفة في جباية الخراج، ومثال ذلك أن عمر بن مهران والي مصر للخليفة الرشيد، قد أمر غلامه، أن لا يقبل الهدايا من الناس إلا ما يدخل في الجراب، فقبل المال والثياب، وادخرها ودوّن أسماء مرسلها عليها، وعندما جاء موسم الجباية الثالث أملت بالناس ضائقة مالية لم يستطيعوا معها تسديد ما عليهم، فقام ببيع الهدايا وتسديد أثمانها عن المقادير المطلوبة منهم.<sup>(١)</sup>

وقد تمّ التنبه إلى أمر اقتطاع نسبة معينة من الدراهم التي كان يؤديها الفلاحون عن أراضيهم، عندما اقترح أبو يوسف إلغاء موضوع رواج الدراهم<sup>٢</sup> وصرفها، وهو زيادة نسبة معينة في الدراهم، عن المبلغ الذي يجب عليهم دفعه خراجاً عن أراضيهم، حيث قال: "ولا يؤخذ منهم ما قد يسمونه رواجاً لدراهم يؤديونها في الخراج، فإنه قد بلغني أن رجلاً منهم يأتي بالدراهم فيؤديها في خراجه فتقطع منها طائفة، ويقال هذا رواجها وصرفها".<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - الجهشباري : الوزراء ، ص ١٤١ ، وانظر أيضاً : الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٢٥٣ ، ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٩ ، ص ١٩ - ٢٠  
<sup>٢</sup> - الرواج هو ما يُدفع للجهايزة مقابل خدماتهم، ويسمى حق الجهايزة والرسوم، ويقدر بنسبة من الضريبة، ويوجد رواج الرواج أو الاجور التي تُجبي لمساعدتي الجهايزة وغلماهم. وهي رسوم غير محدودة وتعتمد على رغبات العمال والجهايزة والمستخرجين. ( الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ١٨٤  
<sup>٣</sup> - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٠٩

ومن الأمثلة الأخرى على البر بالفلاحين ما فعله الخليفة المهدي عندما

جلس للمظالم ورفعت إليه الكسور<sup>(١)</sup> اعتبرها ظلماً وأسقطها عن الناس.<sup>(٢)</sup>

وقد سار الولاة والعمال على نفس النهج القائم على البر بالفلاحين لرفع

الظلم عنهم وتخفيف معاناتهم، ومثال ذلك ما قام به يحيى بن خالد -عندما

استخلفه والده عاملاً على فارس- من تخفيض مقدار الخراج الذي يؤديه، بعد

أن كانوا ملزمين بخراج ثقيل.<sup>(٣)</sup>

### ج) تقسيط الخراج على الفلاحين:

لقد تنوعت جوانب الإصلاح ووجهه، حيث شملت طرق تحصيل أموال

الضرائب المستحقة على الناس، ومن بين الإجراءات الإصلاحية في هذا المجال

العمل على تحصيل الاستحقاقات المترتبة على المزارعين بطريقة ميسرة، على

شكل دفعات خاصة إذا كانت هذه الاستحقاقات كبيرة، ومثال ذلك ما قام به يحيى

ابن خالد -عندما استخلفه والده عاملاً زمن الخليفة المنصور على فارس- من

تقسيم الخراج على أهلها، وقام بتخفيض مقدار الخراج الذي يؤديه، بعد أن

كانوا ملزمين بخراج ثقيل.<sup>(٤)</sup>

١ - المنكسر : هو المال الذي لا يطمع في استخراجه بسبب غياب أهله أو موتهم أو غير ذلك . انظر :

الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٨٧

٢ - الأبى : نثر الدر ، ج ٣ ، ص ٩٣ ، وانظر أيضاً : ابن حمدون : التذكرة الحمدونية ، ج ١ ، ص ٤٢٢

٣ - الجهشيارى : الوزراء ، ص ٩٦

٤ - الجهشيارى : الوزراء ، ص ٩٦

#### د) إلغاء الأساليب الظالمة في فرض الخراج وتقديره واستبدائه.

تابع الخلفاء العباسيون اتخاذ الإجراءات الإصلاحية والعمل بسياسة إعادة النظر في مقدار الخراج المفروض على الولايات والنواحي لا سيما إذا كانت مفروضة بشكل فيه ظلم وإجحاف، وقد كانت إعادة النظر في مقدار الخراج المفروض على الولايات والنواحي جزءاً من السياسة الإصلاحية التي اتبعتها الخلفاء إما لمبالغة الولاة والعمال في فرض مقادير الخراج على الأراضي، وأحياناً لما يقوموا بفرضه بوجه غير مشروع، ومثال ذلك قيام الخليفة المهدي بإسقاط خراج الشجر عن المزارعين المستأجرين لمزارع فارس.<sup>(١)</sup> أو بسبب تعذيب الولاة والعمال لأصحاب الخراج لاستيفاء ما عليهم مما دفع الخليفة المهدي لإصدار أوامره وتعليماته بمنع تعذيب أصحاب الخراج.<sup>(٢)</sup>

ومن الأمثلة أيضاً على مبالغة الولاة في تقدير الضرائب ما فرضه والي مصر موسى بن مصعب زاد في سنة ١٦٨هـ/٧٨٤م على كل فدان ضعف ما تُقبل به، كما فرض خراجاً على أهل الأسواق وعلى الدواب والمواشي.<sup>(٣)</sup>

و كان من الإصلاحات التي حرص العباسيون على اتخاذها العمل على تحصيل الخراج بطريقة سليمة حتى لا يستمر بالتعرض للانكسار، حيث كان

١ - الصابي : الوزراء ، ص ٣٦٨ - ٣٧٢

٢ - الجهيشاري : الوزراء والكتاب ، ص ١٤٢

٣ - الفسوي ؛ يعقوب بن سفيان ( ت ٢٧٧ هـ / ٨٩٠م ) : المعرفة والتاريخ ، وضع حواشيه خليل منصور ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ( د.ت ) ، ج ١ ، ص ٣٥ و سيشار إليه فيما بعد : الفسوي : المعرفة والتاريخ ، وانظر أيضاً : الكندي : ولاة مصر وقضاها ، ص ٣٣

ينكسر أحياناً في بعض ولايات الدولة، فسعوا لحل هذه المشكلة جذرياً من خلال الوقوف على الأسباب التي كانت تؤدي لذلك، فعلى سبيل المثال قام الخليفة الرشيد بمناظرة وفد من أهل الموصل عندما انكسر خراجها سنة ١٧٥هـ/٧٩١م وكان يؤخذ عشر ناتجها، حيث أبدى ممثلو أهلها أن انكسار الخراج كان بسبب الخوارج، ثم اقترح أن يجعل عليهم دراهم محددة يؤدونها في كل سنة، وتم إقرار مبلغ سبعة دراهم ونصف على جريب القمح، وخمسة دراهم على جريب الشعير، ويشار إلى أن هذه النسبة كانت تصل إلى الربع.<sup>(١)</sup>

وقد تواصلت جهود الإصلاح في هذا المجال من خلال مراعاة أوضاع الولايات في بعض الأوقات حيث كان يتم في بعض الأحيان تخفيض مقدار قيمة الخراج المقرر على ناحية من النواحي، على نحو ما فعله الخليفة الرشيد عندما خفض الخراج المفروض على مزارع دير القائم الأقصى على شاطئ الفرات إلى عشرة دراهم سنوياً تؤدي في بغداد.<sup>(٢)</sup> وكذلك ما فعله الخليفة الأمين مع أهل خراسان عندما قام بتخفيض مقدار قيمة الخراج المطلوب منهم إلى النصف.<sup>(٣)</sup>

وقد استمر العمل بالسياسة الإصلاحية القائمة على إعادة النظر في مقادير الخراج إذا ظهر أن فيها إجحافاً، ولا يستطيعون تسديدها فيتم العمل على

<sup>١</sup> - الأزدي : تاريخ الموصل ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦

<sup>٢</sup> - ابن فضل الله العمري ؛ أحمد بن يحيى ( ت ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م ) : مسالك الأبيصار في ممالك الامصار ، تحقيق عبدالله بن يحيى السريحي ، ( د.ت ) السفر الأول ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ ، ويشير إليه فيما بعد : ابن فضل الله العمري : مسالك الأبيصار

<sup>٣</sup> - الدينوري : الأخبار الطوال ، ص ٣٩٦

تخفيض هذه المقادير ، ومثال ذلك ما فعله الخليفة المأمون مع أهل الري.<sup>(١)</sup>  
فيقال بأنه خفض من الأموال المترتبة على الري مليوني درهم من أصل اثني  
عشر مليون درهم.<sup>(٢)</sup> وكذلك قيامه بتخفيض ربع الخراج عن أهل خراسان  
سنة ١٩٣هـ/ ٨٠٨م.<sup>(٣)</sup>

ومن الأمثلة الأخرى على إعادة الخلفاء النظر في قيمة الخراج المفروض  
على بعض الأراضي والعمل على تخفيضها إذا رأوا عجز أهلها عن تسديد ما  
يستحق عليهم، ما قام به الخليفة المتوكل من تخفيض خراج أحد كور نابلس من  
خمسة دنانير إلى ثلاثة دنانير، وذلك بعد أن شكى إليه أهلها عجزهم عن أداء  
الخراج على خمسة دنانير.<sup>(٤)</sup>

إن العمل على تخفيض مقدار قيمة الخراج المفروض على أهل ولاية أو  
إقليم ما هو إلا من أجل المحافظة على الأراضي الزراعية حتى لا يتم تحميلهم ما  
لا طاقة لهم به، فيكون ذلك سبباً في هجر الأرض وترك العمل الزراعي،  
فتضطرب الأوضاع الزراعية وتتعطل الأراضي وتخرّب، وإبقاء الخراج المفروض  
عليهم ضمن مقدرتهم يعني استمرار وجود العاملين في المجال الزراعي، كما أن  
مراجعة الخلفاء لهذا الموضوع وإعادة النظر فيه يؤكد حرصهم على هذا المصدر  
من واردات الدولة كما يؤكد حرصهم على الأوضاع الزراعية بأحسن أحوالها.

١ - ابن الأثير : الكامل ، ج ٦ ، ص ٣٩٩  
٢ - البلاذري : فتوح البلدان ، ق ٢ ، ص ٣٩٣ ، وانظر أيضاً : مسكويه : تجارب الامم ، ج ٣ ، ص ٣٧٦  
٣ - الأزدي : تاريخ الموصل ، ص ٣١٨ ، ص ٣٦٨ ، وانظر أيضاً : ابن الأثير : الكامل ، ج ٦ ، ص ٢٢٥  
٤ - البلاذري : فتوح البلدان ، ق ١ ، ص ١٨٧

إن الاستجابة لمطالب الرعية المتعلقة بإزالة الظلم ورفع الإجحاف عنهم، من الإصلاحات التي حرص الخلفاء وكبار رجال الدولة على إجرائها، ومثال ذلك مطالبة أهل فارس الوزير علي بن عيسى إسقاط التكملة التي يؤديها عن الحبوب، خاصة بعد التغاضي عن خراج الشجر فيها، وقد فتحت عنوة وكانت بيد المزارعين كالإيجار، وامتنعوا عن الدفع بحجة قيام الخليفة المهدي بإعفائهم من الخراج وإزالة المطالبة عنهم، وبلغ علي بن عيسى ما يلحق بأهل التكملة من جور. فأخبر الخليفة المقتدر بذلك وعن التغاضي عن خراج الشجر، فجمع الفقهاء والقضاة والعمال ومشايخ الكتاب والقادة في دار الوزارة وجرت مناظرة بين أرباب الشجر وأرباب التكملة طرح فيها كل منهم وجهة نظره، وبعد أن أفتى الفقهاء بوجوب الخراج وبطلان التكملة، فكتب علي بن عيسى بأمر من الخليفة المقتدر سنة ٣٠٣هـ/٩١٥م بإسقاط التكملة بفارس وسوق بحر بالأهواز وحصن مهدي<sup>(١)</sup> ونهر السدرة، فأسقطها بشكل عاجل إلى حين أن يتم اتخاذ قرار بموضوع خراج الشجر.<sup>(٢)</sup>

لقد كان إلغاء ضريبة أو الاستمرار في تقاضيها يتم بالاستناد إلى رأي أصحاب العلم والمعرفة وبرأي الفقهاء والقضاة ومشايخ الكتاب لمعرفة مشروعيتها استيفائها من الرعية على النحو الذي فعله الوزير علي بن عيسى.

١ - حصن مهدي : من نواحي خوزستان ، تنحدر إليه مياه الأهواز والدورق وتشكل فيه نهراً كبيراً تنحدر مياهه من حصن المهدي إلى البحر. ( الحموي : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٣٠٧ )  
٢ - الصابي : الوزراء ، ص ٣١٠ ، ص ٣٦٨ - ٣٧٢

وفي الوقت الذي اتبع فيه العباسيون سياسة إعادة النظر في مقادير المبالغ المترتبة على أهل الخراج عندما يحتاج الأمر لذلك، فإنهم في الوقت نفسه لم يتهاونوا مع من يمتنع عن أداء ما عليه من الخراج، ومثال ذلك أن عمر بن مهران والي مصر للرشيد لم يتهاون مع المتخلفين عن تسديد المستحقات المترتبة عليهم، حيث يُذكر أنه أخذ أحد الذين اعتادوا كسر الخراج والمماطلة في أدائه وأجبره إن يؤدي ما عليه من الخراج في بغداد وبعث به مع اثنين من الجند، وبهذه الطريقة حدّ من المماطلة في تسديد الرعية لالتزامات المترتبة عليه.<sup>(١)</sup>

ومن الأمثلة على عدم التهاون في أمر جباية الخراج، دون أن تلحق جبايته الظلم بالرعية أن الخليفة الرشيد عندما قدم بغداد سنة ١٨٤هـ/ ٨٠٠م، أمر بضرب وحبس الذين لم يزل عليهم بقايا لم يؤديها.<sup>(٢)</sup>

وكذلك أهل الحوف في شرقي مصر خرجوا سنة ١٩١هـ/ ٨٠٦م على والي مصر الحسين بن جميل وامتنعوا عن أداء ما عليهم، فوجه إليهم الخليفة الرشيد جيشاً لإجبارهم على أداء ما ترتب عليهم من الخراج حيث أدوا عندئذ الخراج مع ما كان قد انكسر عليهم منه<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - الجيشاري : الوزراء والكتاب ، ص ١٤١ ، وانظر أيضاً : الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٢٥٣ ،

ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٩ ، ص ١٩ - ٢٠

<sup>٢</sup> - ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ١٩٩

<sup>٣</sup> - الكندي : ولاة مصر ، ص ٣٧ ، وانظر أيضاً : ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ص ١٧٠ -

واستمر عمل الخلفاء بهذه السياسة ومثال ذلك عندما امتنع أهل قم<sup>(١)</sup> عن أداء ما عليهم من الخراج سنة ٢١٠هـ/٨٢٥م إثر رفض الخليفة المأمون الاستجابة لمطالبهم المتمثل بتخفيض القيمة المترتبة عليهم، فكان رده على امتناعهم أن أرسل إليهم جيشاً لتحصيل ما عليهم بالقوة.<sup>(٢)</sup>

٤) محاسبة عمال الخراج ومراقبتهم، ورسم السياسة التي يجب عليهم أن

يتبعوها:

لقد رافق الإجراءات السابقة، مراقبة ومتابعة عمال الخراج ومحاسبتهم، ومن الأمثلة على ذلك قيام الخليفة المنصور بتشديد الرقابة على عمال الخراج والتدقيق في استيفاء الخراج بالنقد السليم الخالي من الغش والتزوير، أو بالمكيال الصحيح الذي لا تلاعب فيه.<sup>(٣)</sup> وكذلك أولى الخليفة المأمون هذه الناحية اهتماماً كبيراً حيث عمل على تفقد أحوال الناس وأمور الولاية والعمال حتى لا يجوروا على الرعية ويظلموهم.<sup>(٤)</sup>

١ - قم : مدينة مستحدثة اسلامية لا اثر فيها للاعاجم، واول من مصرها طلحة بن الاحوص الاشعري، ويقال افتتحها ابو موسى الاشعري كما يقال ان الذي افتتحها عنوة الاحنف بن قيس سنة ٢٣هـ/٦٤٣م واهلها شيعة امامية ويقال بان تمصيرها كان ايام الحجاج بن يوسف سنة ٨٣هـ/٧٠٢م ( الحموي : معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ٤٥٠ - ٤٥١ )

٢ - البلاذري : فتوح البلدان ، ق ٢ ، ص ٣٨٧ ، وانظر أيضاً : الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٦١٤ ، ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٢١٨

٣ - الفقي : دراسات في تاريخ الدولة العباسية ، ص ٨٧

٤ - الابشيهي : المستطرف في كل فن مستظرف ، ص ١٢٠



لقد كانت التعليمات والتوجيهات والنصائح توجه إلى الولاة والعمال عند تقليدهم مهام عملهم، ويتم تحديد السياسة التي يجب عليهم اتباعها في عملهم، ثم كانت تتم بعد ذلك مراقبة أدائهم ومحاسبة المقصرين منهم.

وقد اتبع الخلفاء هذا النهج من خلال قيامهم بأنفسهم بالنظر في أمر الخراج، فقد طبق الخليفة المنصور المبدأ القائم على محاسبة العمال وتشديد الرقابة عليهم، حيث خصص وقتاً محدداً وبشكل يومي لمتابعة أمر الخراج والاطلاع على أوضاعه.<sup>(١)</sup>

وقد كان يتم العمل بالاقترحات الإصلاحية التي تُقدم للخلفاء خاصة إذا كانت تحقق هدف الإصلاح، ومثال ذلك أن الخليفة المنصور قد أخذ بالمبدأ الذي اقترحه ابن المقفع القائم على محاسبة العمال وفق ما تم تحديده لهم ليقوموا باستيفائه. فلم يترك أمر تحصيل الخراج المفروض على الأراضي لأهواء الولاة والعمال واجتهاداتهم، لأن ذلك يؤدي إلى ظلم الرعية، كما يؤدي إلى خراب الأراضي الزراعية. وقد أشار إلى ذلك بقوله: "فليس للعمال أمر ينتهون إليه، ولا يحاسبون عليه، ويحول بينهم وبين الحكم على أهل الأرض بعد أن يتأنقون لها في العمارة، ويرجون لها فضل ما تعمل أيديهم. فسيرة العمال إحدى اثنتين إما رجل أخذ بالخرق والعنف من حيث وجد، وتتبع الرجال والرساتيق في

<sup>١</sup> - ابن الأثير: الكامل، ج ٦، ص ٢٦ - ٢٧

المغلاة ممن وجد، وإما رجل صاحب مساحة يستخرج ممن زرع ويترك من لم يزرع، فيغرم من أعرم ويسلم من أخرب".<sup>(١)</sup>

كما أن رسالة ابن المقفع تضمنت ضرورة العمل على تنظيم أمور الخراج بعد أن تعرضت لذكر الثغرات التي تحتاج إلى الإصلاح وإعادة النظر فيها، والمتمثلة بضرورة العمل على إثبات مقادير الخراج المفروضة على الأراضي. حيث قال: "إن أصول الوظائف على الكور لم يكن لها ثبت ولا علم. وليس من كورة إلا وقد غيرت وظيفتها مراراً، فخفيت وظائف بعضها وبقيت وظائف بعض".<sup>(٢)</sup>

وقد اهتم الخلفاء برسم السياسة العامة وتحديد المبادئ العامة والخطوط العريضة التي يجب على عمال الخراج اتباعها والسير عليها في أعمالهم، ومثال ذلك أن الخليفة الرشيد عندما ولى أحد العمال خراج كور السواد طلب من جعفر ويحيى أن يوصياه، حيث قال له جعفر: "وفر واعمر"، وقال له يحيى: "أنصف وانتصف"، ثم أتبع الخليفة الرشيد ذلك بقوله له: "أحسن واعدل" وفي رواية أخرى أنه قال: "اعدل واحمل"<sup>(٣)</sup>

ومن وجوه الإصلاح في مجال مراقبة عمال الخراج ومحاسبتهم إلزام العمال بتقديم تقرير مالي سنوي إلى الخليفة بعد استكمال أمور الجباية، ومثال

١ - صفوت: جمهرة رسائل، ج ٣، ص ٣٦  
٢ - صفوت: جمهرة رسائل، ج ٣، ص ٣٦ وانظر أيضاً: الرئيس: الخراج والنظم الإسلامية، ص ٢٨٨  
٣ - الأبى نثر الدر، ج ٥، ص ٨٤، وانظر أيضاً: مسكويه: تجارب الأمم، ج ٣، ص ٢٦٩، ابن حمدون: التذكرة الحمديونية، ج ٣، ص ١٧٧

ذلك أن الليث بن الفضل والي مصر للرشيد على خراجها كان يتوجه بعد إغلاق خراج كل سنة وتفريق أرزاق الجند إلى الخليفة ليقدّم له حساب السنة مع ما تبقى من الخراج.<sup>(١)</sup>

إن المبادئ العامة التي كان يحددها الخلفاء وكبار رجال الدولة لعمال الخراج تتمثل بالحث على عمارة الأرض واستصلاحها لأن في ذلك نفع يعود على الخراج وتوفير أمواله، بالإضافة إلى الإنصاف في تقدير قيمة الخراج على الأراضي التي يتم اعمارها واستصلاحها، وكذلك السير على نهج الإحسان إلى الرعية والعدل فيما بينهم.

ومن الإصلاحات التي اقترحها أبو يوسف لمعالجة الاختلالات الناجمة عن استعمال عمال الخراج في جمع الصدقات، حيث نتج عن ذلك الحاق الظلم بالناس، حيث أشار إلى عدم استعمال عمال الخراج في جمع الصدقات، حيث قال: "... لا توليها عمال الخراج فإن مال الصدقة لا ينبغي أن يدخل في مال الخراج. وقد بلغني أن عمال الخراج يبعثون رجالاً من قبلهم فيظلمون ويعسفون ويأتون ما لا يحل ولا يسع".<sup>(٢)</sup>

ونوه أبو يوسف إلى أهمية التدقيق والاختيار الصحيح عند تعيين السوالة لعمال الخراج، فأشار إلى ضرورة اختيارهم وفق المعايير والأسس الصحيحة بعد

<sup>١</sup> - ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج ٢، ص ١٤٥

<sup>٢</sup> - أبو يوسف: الخراج، ص ٨٠

أن ظهر جباة لم يتبين عدالتهم وعفتهم وأمانتهم ومدى فقههم في الدين، أو اتباعهم لنهج مشاورة أهل الرأي، وإنما تمت توليتهم لأنهم من الأقارب والأصدقاء، حيث قال: "إني أراهم لا يحتاطون فيمن يولون الخراج إذا لزم الرجل باب أحدهم إماماً، ولاء رقاب المسلمين، وجباية خراجهم، ولعله لا يكون عرفه بسلامة ناحية ولا بعفاف ولا باستقامة طريق ولا بغير ذلك".<sup>(١)</sup>

إن اختيار مثل هؤلاء الولاة والعمال يلحق الضرر بالخراج بسبب مد أيديهم إلى أموال الخراج أو أموال الرعية، كما يلحق الظلم والإجحاف بالرعية ولا تتم معاملته بالرفق والإنصاف.

وأضاف أيضاً: "فإنه قد بلغني أنه قد يكون في حاشية العامل والوالي جماعة: منهم من لهم به حرمة، ومنهم من له إليه وسيلة، ليسوا بأبرار ولا صالحين، يستعين بهم ويوجههم في أعمالهم يقتضي بذلك الذمات، فليس يحفظون ما يوكلون بحفظه ولا ينصفون من يعاملونه، وإنما مذهبهم أخذ شيء من الخراج كان أو من أموال الرعية، ثم إنهم يأخذون ذلك فيما يبلغني بالعسف والظلم والتعدي...".<sup>(٢)</sup>

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن الإصلاح والتجديد لم يكن في الأنظمة المعمول بها فحسب، وإنما تعدى ذلك إلى الأسس المتبعة باختيار عمال الخراج

١ - أبو يوسف: الخراج، ص ١٠٦

٢ - أبو يوسف: الخراج، ص ١٠٧

والشروط التي يجب مراعاتها عند اختيار هؤلاء العمال، بحيث يكونوا من أصحاب العدالة والذين يتمتعون بالأمانة والعفة والفقہ في الدين، والعمل بمشاوره أهل الرأي .

وقد تضمنت الإصلاحات التي اقترحها أبو يوسف للرشيد الحث على إحياء سنن الصالحين من سلف الأمة، حيث جعل الله ولاة الأمر خلفاء ونواب عنه في الأرض، ويتضح هذا من قوله: "فإن الله بمنه ورحمته جعل ولاة الأمر خلفاء في أرضه، وجعل لهم نوراً يضيء للرعية ما أظلم عليهم من الأمور فيما بينهم ويبين لهم ما اشتبه من الحقوق عليهم، وإضاءة نور ولاة الأمر إقامة الحدود ورد الحقوق إلى أهلها بالتثبت والأمر البين وإحياء السنن التي سننها القوم الصالحون أعظم موقعاً، فإن إحياء السنن من الخير الذي يحيا ولا يموت. وجور الراعي هلاك للرعية، واستعانتة بغير أهل الثقة والخير هلاك للعامة".<sup>(١)</sup>

### الجزية :

والجزية هي الضريبة التي تُفرض على أهل الذمة، حيث تُستوفى هذه الضريبة على الرؤوس. "واشتق اسمها من الجزاء، إما جزاء على كفرهم، لأخذها منهم صغاراً، وإما جزاء على الأمان الممنوح لهم، لأخذها منهم رفقاء".<sup>(٢)</sup>

<sup>١</sup> - أبو يوسف : الخراج ، ص ٥  
<sup>٢</sup> - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٥١ ، وانظر أيضاً : أبو يعلى الحنبلي : الأحكام السلطانية ، ص ١٥٣

وقد تعرض أبو يوسف في مقترحاته الإصلاحية إلى أن يكون استيفاء الجزية على الرجال ويُسْتثنى منها النساء والصبيان والعجزة، واقترح أن يكون التجديد فيها بتقسيم دافعي الجزية إلى ثلاث فئات بحيث يتم استيفاؤها بمبالغ متفاوتة بحسب الأوضاع المادية لمن يؤديها، فالأغنياء منهم يدفعون ثمانية وأربعين درهماً، ومتوسطو الحال يدفعون أربعة وعشرين درهماً، بينما يدفع الفقراء منهم اثني عشر درهماً، وهذه الضريبة تؤدي سنوياً.<sup>(١)</sup>

ومن الإصلاحات التي أشار أبو يوسف للأخذ بها من أجل تمكين أهل الذمة من أدائها دون معاناة، أنه أجاز استيفاء الجزية بالعروض التي يقدمونها كالدواب والمتاع، بحيث تؤخذ منهم بالقيمة، وقد تعرض إلى ما نهى عنه عمر ابن الخطاب من استيفاء الجزية بقبول الميتة والخنزير والخمر، وإنما يقومون ببيعها وتؤخذ منهم أثمانها، كما أشار أبو يوسف إلى قبول الخليفة علي بن أبي طالب من أهل الذمة الأبر والمسال وحسبها لهم عن خراج رؤوسهم.<sup>(٢)</sup>

وقد أخذت الدولة العباسية بالعمل على إحياء السنة التي وضعها الخلفاء الراشدون وتجديد العمل بها والمتمثلة باستيفاء الجزية من المواد العينية أو نقداً.

<sup>١</sup> - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٢٢  
<sup>٢</sup> - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٢٢

واقترح أبو يوسف إعفاء بعض فئات أهل الذمة من أداء الجزية، مثل

الأعمى والمسكين والمزمن والرهبان، إذا لم يكونوا من أهل اليسار.<sup>(١)</sup>

وأحياناً كان يتم إسقاط الجزية في بعض المناطق من قبل الخلفاء، وكان

البعض يرى ضرورة ووجوب استيفائها ومثال ذلك أن الخليفة المتوكل أمر

باستيفاء الجزية من الجراجمة بأنطاكية بعد أن أسقطها الخليفة الواثق.<sup>(٢)</sup>

### عشور التجارة:

وهي الضريبة التي تستوفيها الدولة على أموال التجار التي تعبر

أراضيها، بغض النظر عن ديانة التاجر، حيث شملت تجار أهل الحرب، وتجار

أهل الذمة وتجار المسلمين بنسب مختلفة.<sup>(٣)</sup>

وكان أول ما تعرض له أبو يوسف لإجراء الإصلاحات في هذا المجال أن

اقترح تولية أهل الصلاح والدين، وقام بإصدار التعليمات إليهم بعدم الاعتداء

على الناس في معاملاتهم وأن لا يظلموهم ولا يستوفوا منهم إلا ما يترتب

عليهم، والامتثال في ذلك بما تمّ تحديده لهم، وأضاف إلى اقتراحه أن يتم

الإشراف على هؤلاء الولاة والعمال ومتابعة أدائهم، ومعاقبة المخالفين لذلك

وعزلهم، وإقرار صاحب الأمانة والسيرة الحسنة.<sup>(٤)</sup>

1 - أبو يوسف: الخراج، ص ١٢٢

2 - البلاذري: فتوح البلدان، ق ١، ص ١٩١

3 - بطاينة: الحياة الاقتصادية، ج ٢، ص ٨٩، وانظر أيضاً: أبو سنة: رأي القاضي أبي يوسف في الحياة الاقتصادية، ص ٩٥

4 - أبو يوسف: الخراج، ص ١٢٢

وقد أشار أبو يوسف إلى أن الخليفة عمر بن الخطاب وضع العشور  
باجتهاده وأقره عليها الصحابة، ولا يوجد ما يمنع من استيفاءها دون التعدي في  
ذلك، وأخذها في حدود ما يجب عليهم.<sup>(١)</sup>

ونستنتج من قول أبي يوسف هذا أن أمر عشور التجارة متروك للخليفة  
لوضعها واتباع نهج السابقين أو إلغائه، وإن هذا لا يتعارض مع أحكام الشريعة  
في كلا الوجهين.

وجاء في الإصلاحات المقدمة من أبي يوسف المقادير التي تؤخذ من  
التجار بعد إضافة الأموال بعضها إلى بعض بالقيمة والتي مضى عليها سنة،  
حيث كان يرى أن يؤخذ من المسلمين ربع العشر، ومن أهل الذمة نصف العشر،  
ومن أهل الحرب العشر، من كل شيء يكون مخصصاً للتجارة يمر به على  
العاشر بحيث تزيد قيمته عن منتي درهم فأكثر أو عشرين مثقالاً، ولا شيء فيما  
دون ذلك.<sup>(٢)</sup>

وبهذا تكون المبالغ المترتبة في الأموال والبضائع المخصصة للتجارة  
على هؤلاء خمسة دراهم أو نصف مثقال من المسلم، وعشرة دراهم أو مثقال  
من أهل الذمة، وعشرين درهماً أو مثقالين من أهل الحرب.<sup>(٣)</sup>

1 - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٣٤  
2 - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٣٢  
3 - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٣٣



وقد تعرض أبو يوسف إلى ما يترتب على أهل الذمة الذين يمرون على العاشر بالخمير والخنازير، حيث يتم تقدير قيمتها ويؤدى عنها نصف العشر، وإذا كان لأهل الحرب أدوا عنه العشر، ولا يؤخذ من المسلم على الغنم والبقر إلا إذا كانت سائمة، وكذلك مزروعاته ونتاج نخله، بعد أدائه اليمين على ذلك، وأن العشر يؤخذ من كل ما تمّ شراؤه للتجارة.<sup>(١)</sup>

وقد تمثل الإصلاح في هذا المجال أيضاً إلغاء هذه الضريبة وفرضها أحياناً أخرى ، وذلك في ضوء الأوضاع العامة لبيت المال والرعية، ومثال ذلك ما حدث في سنة ١٩٧هـ/ ٨١٢م حيث تم فرض العشر على أموال التجار.<sup>(٢)</sup> بينما أمر الخليفة الواثق في سنة ٢٣٢هـ/ ٨٤٦م بترك جباية أعشار البحر.<sup>(٣)</sup>

#### العشر:

والعشر فريضة تُؤخذ على الزرع، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على تسجيل مقادير مكاييل المحاصيل، وطريقة ريها إن كانت تُسقى بالسيح أو العمل، ليتم الاستيفاء بموجب طريقة الري وذلك بسبب اختلاف أحكام مقاديرها.<sup>(٤)</sup>

وقد كان أبو يوسف يرى أن الأرض التي تفتح عنوة، كالسواد والشام، وقسمها الخليفة بين الفاتحين فهي أرض عشر، وأهلها رقيق. وإن لم تقسم على الفاتحين وردها للمسلمين عامة فهي أرض خراج وعلى أهلها الجزية، وكذلك

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٣٣

٢ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٣٦ ، وانظر أيضاً : الاربلي : خلاصة الذهب المسبوك ، ص ١٨٣

٣ - اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، ج ٢ ، ص ٤٤٥ ، وانظر أيضاً : ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١١ ، ص ١٧٦

٤ - الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ٣٤٦

كان يرى أن الأرض الموات التي يحييها المسلم من الأراضي المفتوحة عنوة هي أرض خراج إن كانت تشرب من ماء الخراج، وإذا تم استخراج عين ماء فيها أو سقاها من ماء المطر فهي أرض عشر. (١)

وقسم البعض العشر إلى ستة أقسام، فالأرض التي أسلم أهلها عليها وبقيت في أيديهم يؤخذ عليها العشر، والأرض التي أحيها المسلمون من الأرض الموات فعليها العشر، والأرض التي أقطعها الأئمة لبعض المسلمين، فإذا صار في يده تملك الإقطاع أصبح فيه الزكاة وهي العشر، وما يصبح ملكاً للمسلم من أرض العنوة، والصفايا التي في يد المسلمين من أرض السواد، وأخيراً ما جلا عنه العدو من الأراضي فأصبحت بيد من أقام بها من المسلمين. (٢)

وكان أبو يوسف يرى أن العسل إذا كان في أرض الخراج فلا يترتب عليه شيئاً، وإذا كان في أرض العشر ففي كل عشرة أرطال رطلاً. (٣)

ومن الإجراءات الإصلاحية في هذا المجال تخفيض مقدار ما يتم استيفاؤه على نحو ما فعل الخليفة الرشيد في سنة ١٧٢هـ/٧٨٨م عندما وضع عن أهل السواد العشر الذي كان يؤخذ منهم بعد النصف. (٤)

وقد أمر الخليفة المتوكل ٢٣٥هـ/٨٤٩م بأخذ العشر من منازل أهل

الذمة. (١)

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٦٦ ، ص ٦٩ ، وانظر أيضاً: البلاذري : فتوح البلدان ، ق ٢ ، ص ٥٤٦ - ٥٤٧  
٢ - قدامة : الخراج ، ص ٢٠٤  
٣ - البلاذري : فتوح البلدان ، ق ١ ، ص ٦٨  
٤ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٨ ، ص ٣٤٣ ، وانظر أيضاً : ابن الاثير : الكامل ، ج ٦ ، ص ١١٨

وقد كان يتم تحويل بعض الولايات أو النواحي من الخراج إلى العشر،  
ومثال ذلك أن الخليفة المتوكل جعل كورة شمشاط عشراً بعد أن كانت خراجاً.<sup>(٢)</sup>

### الزكاة :

والزكاة هي مقدار معين يدفعه الأغنياء من المسلمين سواء من الأموال  
كالذهب والفضة، أو من الماشية التي ترعى في المراعي العامة كالإبل والبقر  
والغنم، أو الزروع كالحنطة والشعير عند وقت حصادها، أو من الثمار الناضجة  
كالتمر والزبيب،<sup>(٣)</sup> وقد فرضها الله تعالى على المسلمين في قوله: ( وأقيموا  
الصلاة، وآتوا الزكاة، واركعوا مع الراكعين )<sup>(٤)</sup> وغيرها من الآيات.<sup>(٥)</sup>

وتُصرف الزكاة في الوجوه التي وردت في قوله تعالى: "إنما الصدقات  
للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي  
سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم"<sup>(٦)</sup>

وقد تعرض أبو يوسف إلى المقادير التي تجب فيها الزكاة، والتي يدفعها  
المسلم عند بلوغ ماله النصاب وبعد مرور سنة كاملة عليها، حيث قال: "ولا  
تؤخذ الصدقة من الإبل والبقر والغنم حتى يحول عليها الحول، فإذا حال عليها

---

١ - الازدي : أخبار الدول المنقطعة ، ج ٢ ، ص ٣٥٩ ، وانظر أيضاً : الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٩ ، ص ١٧٢ ، ابن الأثير : الكامل ، ج ٧ ، ص ٥٢  
٢ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٩ ، ص ٢٠٣  
٣ - بطاينة ؛ محمد ضيف الله : في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ( الحياة الاقتصادية في صدر الإسلام ) ، دار الفرقان ، عمان ، ١٩٨٧م ، ج ٢ ، ص ٤٨ ، وسيشار إليه فيما بعد : بطاينة : الحياة الاقتصادية  
٤ - سورة البقرة / الآية ٤٣  
٥ - لقد تعددت الآيات التي تناولت الزكاة: سور النور / الآية ٣٣ ، وسورة الحديد / الآية ٧ ، سورة البقرة / الآيات ٢٧٧، ٢٦٧ ، سورة الانعام / الآية ١٤١ ، سورة المعارج / الآية ٢٤-٢٥  
٦ - سورة التوبة / الآية ٦٠

حول أخذ منها ويحتسب في العدد بالصغير والكبير".<sup>(١)</sup> وقد أشار أبو يوسف على الخليفة أن يأمر العاملين عليها بأخذ الحق وأخذها ممن وجبت عليه وإعطائها من وجبت له، وإن العمل في ذلك هو إحياء لسنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء من بعده.<sup>(٢)</sup>

وقد بين أبو يوسف المقادير التي يأخذها عامل الصدقة من كل صنف، فلا يأخذها من أفضلها ولا من التي بها عيب، بل يأخذ من أوسطها. واستثنى الإبل والبقر التي يستخدمها أصحابها في الأعمال من ذلك.<sup>(٣)</sup>

ومن الإصلاحات التي اقترح أبو يوسف إجرائها وضع حد للتجاوزات التي كانت تحدث في هذا المجال والقائمة على التحايل لمنع المقدار الفعلي الذي يترتب عليها، ومنها قيام البعض بتفريق المجتمع أو تجميع المتفرق، حيث قال: " لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها من ملكه إلى ملك جماعة غيره ليفرقها بذلك فتبطل الصدقة عنها بأن تصير لكل واحد منهم الإبل والبقر والغنم ما لا يجب فيه الصدقة ولا يحتال في إبطال الصدقة بوجه من الوجوه ولا سبب".<sup>(٤)</sup>

وجاء الإصلاح في هذا المجال بإعادة تحديد المقادير التي تؤخذ من الزروع والثمار، وحدد وقت استيفائها بحيث تؤخذ عند النضوج والتي تختلف

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٨

٢ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٦

٣ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٧ - ٧٨

٤ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٨٠

باختلاف تكاليف نفقاتها، والتي ترتبط بطريقة الري إن كانت تعتمد في ذلك على مياه الأمطار، أو تُسقى من مياه الأنهار أو العيون دون استخدام الآلات فيؤخذ منها العشر، وإن كانت تُروى باستخدام الآلات فيؤخذ منها نصف العشر حيث قال أبو يوسف: "وأما القطنع فما كان منها سيحاً فعلى العشر، وما سقى بالدلو أو الغرب والسانية، فعلى نصف العشر لمؤنة الدالية والغرب والساقية، وإنما العشر والصدقة في الثمار والحرث من أرض العشر، فما جاءت به الآثار والسنة العشر من ذلك ما سقى سيحاً، ونصف العشر على ما سقى بالغرب والسانية والدالية. فهذا المجتمع عليه من قول من أدركنا من علمائنا، وجاءت به الآثار".<sup>(١)</sup>

ومن الإصلاحات المقترحة التي طرحها أبو يوسف تقسيم المنتوجات الزراعية إلى قسمين حسب ديمومة المحصول لفترة زمنية طويلة، ولذلك قال: "ولست أرى العشر إلا على ما يبقى في أيدي الناس، وليس على الخضر التي لا بقاء لها، ولا على الأعلاف، ولا على الحطب عشر ..... وأما الذي يبقى مما يكال بالقفيز، ويوزن بالأرطال مثل الحنطة والشعير والذرة والسهم والأرز والحبوب".<sup>(٢)</sup>

وقد تعرض أبو يوسف إلى النصاب الذي يستحق أخذ العشر منه من منتجات الأرض من الزروع والثمار، حيث يستوجب العشر على منتجات الأرض

1 - أبو يوسف: الخراج، ص ٥١  
2 - أبو يوسف: الخراج، ص ٥١ - ٥٢

التي تسقى سيحاً أو تسقى بمياه الأمطار والتي يزيد إنتاجها عن خمسة أوسق،  
أما الأرض التي تسقى بالغرب أو الدالية أو السانية فعلى منتجاتها نصف  
العشر. حيث قال: " فإذا أخرجت الأرض من ذلك خمسة أوسق أو أكثر ففيه  
العشر إذا كان في أرض تسقى سيحاً أو من ماء السماء، وإذا كان في أرض  
تسقى بغرب أو دالية أو سانية ففيه نصف العشر. وإذا نقص عن خمسة أوسق  
ليس فيه شيء".<sup>(١)</sup>

وقد خالف أبو يوسف بذلك رأي أبي حنيفة الذي كان يرى وجوب أخذ  
العشر من منتجات الأرض المروية سيحاً ونصف العشر على منتجات الأرض  
المروية بالغرب أو الدالية أو السانية بغض النظر عن قلته أو كثرته.<sup>(٢)</sup>  
وقد أشار أبو يوسف إلى المقادير المفروضة في الحلي والجواهر مثل  
الذهب والفضة وحدد نصابها ووقت الاستحقاق فيها، سواء كانت مضروبة نقوداً  
أو مصنعة حلياً أو أواني وأدوات أو على شكل تبر، حيث أشار إلى أن نصاب  
الذهب عشرون مثقالاً، وأن نصاب الفضة مئتا درهم، ويجب فيهما ربع العشر،  
حيث قال: " وإذا مر عليه بمئتي درهم مضروبة وعشرين مثقالاً تبراً أو مئتي  
درهم تبراً وعشرين مثقالاً مضروبة أخذ من ذلك ربع العشر من المسلم".<sup>(٣)</sup>

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٥٢  
٢ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٥٢  
٣ - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٣٣

وقد تطرق أبو يوسف إلى العسل وما يجب فيه، حيث اعتبره كالزروع  
والثمار، فإذا كانت أماكن تواجد النحل في أرض العشر فيجب عليه العشر،  
وعليها الخراج إذا كانت في أرض الخراج، ولا يترتب عليها شيء إذا كانت في  
الجبال والأودية والكهوف.<sup>(١)</sup>

فالتنبية لإصلاح ما يمكن أن يحدث من التحايل للتهرب من تسديد  
المستحقات المترتبة على أصحاب رؤوس الأموال أو الأملاك، وذلك بهدف ضبط  
هذا المورد الذي خصص صرفه للفئات المحددة، للمساهمة في منع ظهور الفقر  
في المجتمع الإسلامي، بالإضافة إلى ما يؤدي إليه من تقوية الروابط بين أفراد  
المجتمع الإسلامي.

#### الغنائم:

والغنائم هي الأموال التي تؤخذ من الكفار بالغلبة والقوة، وكذلك المواد  
العينية كالمتاع والسلاح والخيول، وقد تمّ تحديد مصرف هذه الأموال في قوله  
تعالى: "واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى  
واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم ءامنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم  
الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير".<sup>(٢)</sup>

١ - أبو يوسف: الخراج، ص ٧٠  
٢ - سورة الأنفال / الآية ٤١

وبما أن الدولة العباسية دولة تابعت حركة الجهاد فقد تعرض أبو يوسف إلى تقسيم الغنائم منذ عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء الراشدين وفق النص الشرعي الوارد في قوله تعالى، فأشار إلى أن الغنيمة تقسم إلى خمسة أخماس منها أربعة توزع على جيش المسلمين بحيث يكون نصيب الفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم واحد، والخمس الأخير يقسم إلى خمسة أسهم، سهم لله ولرسوله وسهم لذوي قربي الرسول - صلى الله عليه وسلم - وثلاثة أسهم لليتامى والمساكين وابن السبيل، وذكر أن سهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سقط بموته، وسقط سهم أغنياء ذوي القربى واندمج غير الأغنياء منهم في الأصناف الثلاثة بإجماع الخلفاء الراشدين.<sup>(١)</sup>

ومن هذا نستنتج أن أبا يوسف يطرح إعادة تقسيم الغنائم حسب ما جاء في النص القرآني وحسب ما وزعها الرسول - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء الراشدون باجتهداهم.

ومن الإصلاحات التي تمّ تنفيذها في هذا المجال ما أمر به الخليفة الرشيد من تقسيم سهم ذي القربى بين بني هاشم بالتساوي.<sup>(٢)</sup>

١ - أبو يوسف: الخراج، ص ١٩

٢ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٢٣٤، وانظر أيضاً: ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١٠، ص ١٧٣



## المعادن :

ومن خلال متابعة الطروحات الإصلاحية التي قدمها أبو يوسف نجد أنه يتناول كافة الجوانب التي تحتاج إلى إصلاح ، حيث أشار إلى أن المعادن التي تُستخرج من الأرض مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص يستوجب أخذ خمسها، حيث قال أبو يوسف: " كل ما أصيب من المعادن من الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص، فإن في ذلك الخمس في أرض العرب كان أو في أرض العجم".<sup>(١)</sup>

وقد شكلت الضريبة التي كان تستوفيها الدولة من المعادن وخاصة الذهب والجواهر مصدراً من مصادر الدخل لبيت المال، ومثال ذلك أن البجة كانت تؤدي ما استوجب عليها في مصر وحسب ما تم الاتفاق عليه في الهدنة التي كانت بينهم وبين المسلمين حيث كانوا يؤدون عن معادنهم أربعمئة مثقالاً من التبر قبل تصفيته، إلا أنهم امتنعوا عن دفعها في خلافة المتوكل، فقاتلهم حتى أدوا جميع ما عليهم.<sup>(٢)</sup> بعد أن كانوا يدفعون خمس معادن بلادهم إلى عمال مصر وامتنعوا عن أدائها سنة ٢٤١هـ/٨٥٥م.<sup>(٣)</sup> وهذا يؤكد عدم تهاون الدولة في أمر وارداتها وما استحق لها بموجب الهدن والاتفاقات.

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٢١

٢ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٩ ، ص ٢٠٣ ، وانظر أيضاً : ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١١ ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ٣٥١

٣ - ابن الاثير : الكامل ، ج ٧ ، ص ٧٧

## الركاز:

والركاز هو الكنز أو المال المدفون في باطن الأرض وقد وضع عليها الخمس،<sup>(١)</sup> وقد قال أبو يوسف: "فأما الركاز فهو الذهب والفضة الذي خلقه الله عز وجل في الأرض يوم خلقت، فيه أيضاً الخمس. ومن أصاب كنزاً عادياً في ملك أحد، فيه ذهب أو فضة أو جواهر أو ثياب، فإن في ذلك الخمس وأربعة أخماس للذي أصابه، وهو بمنزلة الغنيمة يصيبها القوم فتحمس وما بقي فله".<sup>(٢)</sup>

## ما يُستخرج من البحر:

ومن المقترحات الإصلاحية التي قدمها أبو يوسف تتعلق بكل ما يُستخرج من البحر كالعنبر والحلية كاللؤلؤ وكان يرى أن فيه الخمس وأربعة أخماس لمن استخرجه، متبعاً بذلك الأثر؛ حيث يشير إلى أن عمر بن الخطاب استعمل على ابن أمية على البحر، فكتب إليه يستفسر عما يترتب على عنبرة وُجدت على ساحل البحر، فكان رده أن فيها الخمس وفي كل ما أخرج الله من البحر من عنبر وحلية.<sup>(٣)</sup>

ومن هذا نستنتج أن أبا يوسف دعا إلى تجديد ما كان يُعمل به زمن

السلف، وإعادة العمل به فيما يتم استخراجه من البحار.

١ - بطاينة : الحياة الاقتصادية ، ص ٤٨  
٢ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٢٢  
٣ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٠

## المكوس :

لقد شكلت المكوس جزءاً من واردات الدولة العباسية، ولذلك تم إنشاء دور خاصة للمكوس خاصة على ضفاف الأنهار بوضع سلسلة بين طرفي الأنهار لتنظيم عبور السفن التجارية بعد دفع الضريبة المترتبة عليها.<sup>(١)</sup> وقد كان يُطلق على هذا النوع من المكوس التي تُجبي على التجارة النهرية اسم المأصر.<sup>(٢)</sup> إلا أن هذا المصدر من الواردات كان يتم إلغائه، خاصة عندما يتضح أنه بغير وجه شرعي، فقد أبطل علي بن عيسى المكوس في مكة، حيث كان مقدار الدخل السنوي من هذا الباب بمقدار خمسمئة ألف دينار سنوياً.<sup>(٣)</sup> وكما كان يتم إبطالها في بعض الأحيان فإنها كانت تُفرض في أحيان أخرى حتى على أمتعة الحجاج ففي سنة ٣٢٧هـ / ٩٣٨م حيث فرض على كل حمل مبلغ حمسة دنانير.<sup>(٤)</sup> وقد أسقط الخليفة المعتضد المكوس التي كانت تؤخذ بالحرمين، وأسقط البقايا عن الناس.<sup>(٥)</sup>

١ - الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، دار المشرق ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٤م ، ص ١٩٢ ، وسيشار إليه فيما بعد : الدوري : تاريخ العراق ، وانظر أيضاً : الكساسبة : البنية الإدارية ، ص ٣٩  
٢ - ابن رسته ؛ ابو علي احمد بن عمر ( ت ٢٩٠ هـ / ٩٠٢ م ) : الاعلاق النفيسة ، مطبعة بريل ، ليدن ، ١٩٦٧م ، ص ١٨٥ ، وسيشار اليه فيما بعد : ابن رسته : الاعلاق النفيسة .  
٣ - الصابي : الوزراء ، ص ٣١٠ ، وانظر أيضاً : النويري : نهاية الارب ، ج ٢٣ ، ص ١٧ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٣٠٤  
٤ - ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٣ ، ص ٣٠٤  
٥ - الازدي : أخبار الدول المنقطعة ، ج ٢ ، ص ٣٧٣

## النفقات :

كانت الدولة تواجه فيما تواجهه من مشكلات، مشكلات في توفير المال للإتفاق على الوجوه المختلفة من وجوه الإتفاق، ولذلك كانت الدولة تحاول بين وقت وآخر إعادة النظر في النفقات، واتباع الأساليب التي تساعد في أداء واجباتها. وقد كانت هذه النفقات متنوعة منها:

## النفقات الإدارية:

لقد اعتبر أبو يوسف أن موارد الخراج والجزية والعشور وخمس الركاز والمعادن التي تدخل في بيت المال للمصاريف العامة، حيث تدفع منها رواتب الولاة والقضاة والعمال باستثناء عمال الصدقات الذين يأخذون أجورهم منها.<sup>(١)</sup> ويمكن تقسيم النفقات الإدارية إلى عدة أقسام:

## الأرزاق:

إن دفع أرزاق موظفي الدولة وولاتها وعمالها هي من مسؤولية الدولة التي تلتزم بتأديتها حسب مواعيد استحقاقها، ولم تكن كل الفئات تتساوى شهورها بعدد الأيام أو بنفس المقادير المالية، فمثلاً كانت أيام شهر الحشم الذين يعملون في مهن الحدادة، والخياطة، وصياغة المجوهرات، والعطارة، وغيرها

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٨٦ - ١٨٧

من المهن بالإضافة إلى العاملين في خزائن الكسوة، وخزائن السلاح خمسين يوماً.<sup>(١)</sup>

وقد كانت الدولة تتحمل نفقات كبار الكتاب وأصحاب الدواوين والخزان والبوابين والأعوان وكافة موظفي الدواوين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تتحمل نفقات شراء الأوراق والقرطاسية اللازمة لعمل الدواوين. وكذلك تتحمل جاري المؤننين والمكبرين والقوام والأئمة.<sup>(٢)</sup>

ومن الإصلاحات التي تم اتخاذها تحديد مقادير أرزاق الكتاب منذ حكم الخليفة المنصور بثلاث مئة درهم، واستمرت أرزاقهم كذلك إلى زمن الخليفة المأمون، حيث سن وزيره الفضل بن سهل زيادة الأرزاق.<sup>(٣)</sup>

وكان ابن المقفع قد طرح مقترحات إصلاحية في رسالته الموجهة للمنصور تتعلق بتحديد وقت صرف أرزاق الجند، بحيث يكون معروفاً هذا الوقت لهم، بحيث يكون إما كل ثلاثة شهور أو أربعة أو أي مدة يختارها بهدف وضع حد للشكوى من تأخير دفعها لهم. وكذلك التقليل من نفقات الأرزاق بوضع حد للغلاء، حتى لا يتضرر بيت المال بحدوث نقصان في وارداته بسبب ارتفاع قيمة الأرزاق المدفوعة للجند لتغطية ارتفاع الأسعار.<sup>(٤)</sup>

1 - الصابي : الوزراء ، ص ٢٢  
2 - الصابي : الوزراء ، ص ٢٦-٢٧  
3 - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٩٥  
4 - صفوت : جمهرة رسائل ، ج ٣ ، ص ٣٧

ويشار إلى أن الكتاب لم تكن مخصصاتهم من الأرزاق بمقدار واحد، بل كان فيها تفاوت حيث يشار إلى أن القاضي سوار كان له كاتبان أحدهما يتقاضى أربعين درهماً والآخر عشرين درهماً، فعمل الخليفة المنصور على مساواتهما حيث أقر لكل منهم ثلاثين درهماً.<sup>(١)</sup> كما أن أرزاق من يعمل كاتباً في مجلس الحساب في ديوان الضياع الخاصة؛ كانت عشرين ديناراً أو ثلاث مئة درهم، وهي الأرزاق التي صُرِّفت لمحمد بن زكريا.<sup>(٢)</sup>

وقد بلغت مخصصات متولي ديوان الضياع أو من يستخلفه عشرين ديناراً في الشهر، وأجري لمن يعمل برسم التحرير في هذا الديوان عشرة دنائير، على نحو ما أقر لزكريا بن يحيى على الديوان، ومعه أخيه محمد بن زكريا ابن شيرزاد في التحرير.<sup>(٣)</sup>

وهناك بعض الفئات كانت أيام أشهر أرزاقهم خمسة وأربعين يوماً، ومثال ذلك الجلساء وأكابر الملهين، وفئات أخرى أيام اشهر أرزاقهم خمسة وثلاثين يوماً وهم أصحاب الصيد كأصحاب الشباك والفهادين والصقارين والكلابين وغيرهم.<sup>(٤)</sup>

1 - الجهشياري: الوزراء، ص ٧٣ - ٧٤، وانظر أيضاً: الأبي: نثر الدر، ج ٣، ص ٥٩  
2 - التتوخي: نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٥٥  
3 - التتوخي: نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٥٤  
4 - الصابي: الوزراء، ص ٢٤

وتقوم الدولة أيضاً بصرف أرزاق الملاحين والعاملين معهم في السفن،

وتتحمل نفقات النفط ومستلزمات السفن من النفايات والمشاعل.<sup>(١)</sup>

ومن مقترحات أبي يوسف الإصلاحية إجراء الأرزاق على ولاية المدن

وقضاتها من بيت المال، من الموارد المحصلة من جباية الأرض وذلك لأنهم

يتولون القيام بشؤون المسلمين ومصالحهم، وترك أمر زيادة أرزاق القضاة

والعمال لأمر الخليفة، في ضوء التزامه بالطاعة وحسن سيرته في عمله،

واعتبر ذلك تشجيعاً لنشر العدل، وفي مقابل هذا عرض تخفيض رزق البعض

الآخر كعقوبة على عدم إتقان العمل واللامبالاة فيه، إذا كان في هذا الأمر

مصلحة الرعية، حيث قال: "وسألت: من أي وجه تجري على القضاة والعمال

الأرزاق؟ فاجعل ما يجري على الولاة والقضاة من بيت مال المسلمين: من جباية

الأرض أو من خراج الأرض والجزية، لأنهم في عمل المسلمين، فيجري عليهم

من بيت مالهم، ويجري على كل والي مدينة وقاضيها من بيت مالهم، ولا تجر

على الولاة والقضاة من مال صدقة شيئاً إلا والي الصدقة فإنه يجري عليه منها،

كما قال الله - تبارك وتعالى - " والعاملين عليها"<sup>(٢)</sup> فأما الزيادة في أرزاق

القضاة والعمال والولاة والنقصان مما يجري عليهم، فذلك إليك، من رأيت أن

تزيده في رزقه منهم زدته، ومن رأيت إن تحط من رزقه حطت، أرجو أن يكون

١ - الصابي: الوزراء، ص ٢٥

٢ - سورة التوبة / الآية ٦٠

ذلك موسعاً عليك، وكل ما رأيت أن الله تعالى يصلح به أمر الرعية فافعله ولا تؤخره".<sup>(١)</sup>

واقترح أبو يوسف أن لا يتم صرف رزق القضاة من المواريث التي يوكلون بإدارتها والإشراف عليها، وإنما تصرف أرزاقهم من بيت المال، حتى لا تضيع أموال الورثة، حيث قال: "وأما قولك يجري على القاضي إذا صار إليه ميراث من مواريث الخلفاء وبني هاشم وغيرهم، من الذي يصير إليه، ويوكل من قبله من يقوم بضياعهم ومالهم - فلا، وإنما يعطى القاضي رزقه من بيت المال ليكون قِيماً للفقير والغني، والصغير والكبير، فلا يأخذ مال الشريف والوضيع. إذا صارت إليه مواريثه - رزقاً. ولم تزل الخلفاء تجري على القضاة أرزاقهم من بيت مال المسلمين. فأما من يكلف بمهمة القيام بالمواريث وحفظها، فيجري عليهم من الرزق بقدر ما يحتمل ما هم فيه، لا يجحف بمال فيذهب به ويأكله الوكلاء والأمناء ويبقى الوارث هالكا".<sup>(٢)</sup>

وقد تشدد الخلفاء في أمر العطاء وتسليمه، فمثلاً كتب الخليفة المنصور إلى عامله على المدينة مع عطاء أهلها، أن يسلم أصحاب العطاء بأيديهم وأن لا يرسل العطاء إلى أحد لم يحضر لاستلامه.<sup>(٣)</sup>

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٨٦ - ١٨٧

٢ - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٨٧

٣ - ابن عبد ربه : العقد الفرید ، ج ٥ ، ص ٦٣



## نفقات الأسرى والمساجين :

ويرى أبو يوسف أن الإنفاق على المسجونين وموتاهم يتم من بيت المال في حال لم يكن لهم مصدر دخل آخر، وذلك رداً على استفسار أمير المؤمنين عن النفقة على أصحاب الجنايات الموجودين في السجون، ومن أي مورد ينفق عليهم، حيث قال: " لا بدّ لمن كان في مثل حالهم إذا لم يكن له شيء يأكل منه لا مال ولا وجه شيء يقيم به بدنه أن يجري عليه من الصدقة أو من بيت المال، من أي الوجهين فعلت فذلك موسع عليك، وأحب إليّ أن تجري من بيت المال على كل واحد منهم ما يقوته، فإنه لا يحل ولا يسع إلا ذلك.

والأسير من أسرى المشركين لا بدّ أن يطعم ويحسن إليه حتى يحكم فيه فكيف برجل مسلم قد أخطأ أو أذنب : يترك يموت جوعاً؟... وأول ما فعل ذلك علي بن أبي طالب بالعراق، ثم فعله معاوية بالشام، ثم فعل ذلك الخلفاء من بعده".<sup>(١)</sup>

وأشار أبو يوسف إلى حرية اختيار الخليفة في الإنفاق على المسجونين من بيت المال أو من مال الصدقة، حسب ما يراه مناسباً.

## نفقات المساجد :

لقد اهتمت الدولة العباسية بالإنفاق من أجل بناء المساجد وعمارتها وخدمتها بالإضافة إلى أثمان محروقات مصابيح المساجد ومستلزمات العمارة،

<sup>١</sup> - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٤٩-١٥٠

ومن وجوه هذه الاهتمامات اعتناء الخلفاء ومتابعتهم لحاجة المساجد إلى الصيانة والتوسعة وخاصة المسجد الحرام والمسجد النبوي حيث كانت الدولة تتحمل نفقات هذه التوسعة من شراء الأراضي والبيوت الملاصقة للمساجد لإكمال عملية التوسيع، ومثال ذلك ما فعله الخليفة أبو جعفر المنصور عندما بعث كتاباً إلى وإليه على مكة زياد بن عبيدالله الحارثي، من أجل عمارة المسجد الحرام ، فعمل على توسعته بعد أن اشترى من الناس دورهم الملاصقة للمسجد.<sup>(١)</sup>

وبالإضافة إلى ذلك تخصيص بعض العوائد للإتفاق على مستلزمات الحرمين أيضاً، ومثال ذلك ما أمر به الخليفة المهدي من تخصيص عوائد الأرض المحيطة بنهر الصلة للنفقة على الحرمين والصلة لأهله.<sup>(٢)</sup>

وفي سنة ١٦١هـ/٧٧٧م أمر الخليفة المهدي أيضاً بالزيادة بالمسجد الحرام وتوسعته.<sup>(٣)</sup> وقد أحضر المهندسين للإشراف على توسعة الحرم وذلك من أجل إجراء التوسعة والمحافظة على بقاء الكعبة تتوسط الحرم، واستكمالاً

١ - الأزرقى؛ محمد بن عبدالله (ت ٢٥٠هـ/٨٦٤م) : أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، تحقيق رشدي الصالح ملخص ، مطابع دار الثقافة ، مكة المكرمة ، ط ٨ ، ١٩٩٦م ، ج ٢ ، ص ٧٢ - ٧٣ ، وسيشار إليه فيما بعد : الأزرقى : أخبار مكة ، وانظر أيضاً : الفاكهي ؛ محمد بن اسحاق (ق ٣ هـ /ق ٩م) : أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ، دراسة وتحقيق عبدالملك بن عبدالله بن دهيش ، (د.ت) ، ج ٢ ، ص ١٦٢ ، وسيشار إليه فيما بعد : الفاكهي : أخبار مكة

٢ - البلاذري : فتوح البلدان ، ق ٢ ، ص ٣٥٧

٣ - الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج ١ ، ص ٢٨ ، وانظر أيضاً : الفاكهي : أخبار مكة ، ج ٢ ، ص ١٦٥

لإجراءات التوسعة فقد أمر بنقل أعمدة الرخام من مصر إلى المسجد الحرام  
والمسجد النبوي.<sup>(١)</sup>

ولم تقتصر اهتمامات الدولة بالحرمين فحسب، بل عملت على بناء  
المساجد في ولايات متعددة من ولايات الدولة، ومن الأمثلة على ذلك ما أمر  
الخليفة المهدي ببناء مسجد الرصافة.<sup>(٢)</sup> بالإضافة إلى ما أمر به الخليفة المهدي  
عامله على الموصل موسى بن مصعب في سنة ١٦٧هـ / ٧٨٣م بتولي أمر  
إجراء الزيادة على المسجد الحرام،<sup>(٣)</sup> وكذلك أمره بالزيادة على المسجد الجامع  
بالموصل،<sup>(٤)</sup> كما أمر موسى بن المهدي سنة ١٦٩هـ / ٧٨٥م بالقيام ببعض  
الإجراءات العمرانية في المسجد الحرام من بناء الأساطين ، وطلائها بالجص.<sup>(٥)</sup>  
كما أن الخليفة الواثق زين المسجد الحرام بوضع ثريات مختلفة الأضواء  
فيه، وكذلك أمر بوضع أعمدة حول الكعبة لتوضع عليها المصابيح للإضاءة ليلاً  
لمن يطوف حول الكعبة، وكذلك أهدى ثلاثة منابر توضع بمواقع الحج المختلفة  
فأحدها ليوضع بمكة والآخر بمنى والثالث بعرفة.<sup>(٦)</sup>

١ - ابن دقماق : الجوهر الثمين ، ج ١ ، ص ١٢٠  
٢ - الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ١١  
٣ - ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ص ٦٦  
٤ - الأزدي : تاريخ الموصل ، ص ٢٤٨  
٥ - الفاكهي : أخبار مكة ، ج ٢ ، ص ١٧٤  
٦ - الأزرقى : أخبار مكة ، ج ٢ ، ص ٩٩ ، ص ٢٨٧

ومن الأمثلة الأخرى على تحمل الدولة لنفقات بناء المساجد الأخرى أن الخليفة المتوكل أمر ببناء مسجد سامراء وبلغت تكلفته بنائه ثلاث مئة وثمانية آلاف ومئتين واثنى عشر ديناراً.<sup>(١)</sup>

وقد بلغت نفقات الحرمين ونفقات الطريق إليهما زمن الخليفة المقدر ثلاث مئة وخمسة عشر ألفاً وأربعمئة وعشرين ديناراً. بالإضافة إلى ست وخمسين ألفاً وخمسمئة وواحد وأربعين ديناراً كان يتم إجراؤها على القضاة، وثلاثة عشر ألفاً وخمسمئة وتسعة وستين ديناراً. كما كان يتم إنفاق مبلغ أربعة وثلاثين ألفاً وأربعمئة وتسعة وثلاثين ديناراً على متولي الحسبة والمظالم في جميع الناس، في حين كان مقدار ما يُنفق على أصحاب البريد تسعة وسبعين ألفاً وأربعمئة ديناراً.<sup>(٢)</sup>

#### النفقات العسكرية:

إن المنتبغ لآراء أبي يوسف ومقترحاته الإصلاحية يجد أن ما يطرحه هو دعوة إلى إعادة تجديد العمل بطريقة السلف حيث كان عمر بن الخطاب قرر بعد استشارة الصحابة في قسمة أرض السواد أن يحبس الأرض مع علوجها، وأن يضع عليهم الخراج وفي رقابهم الجزية، تؤدي للمسلمين وتكون فيناً للمقاتلة والذرية. وذلك لأن تقسيم الأرض يتعارض مع مصلحة الدولة التي تقتضي وضع

١ - ابن الجوزي: المنتظم، ج ١١، ص ٢٥٢  
٢ - الأزدي: أخبار الدول المنقطعة، ج ٢، ص ٣٨٧

الرجال في الثغور وشحن المدن الكبيرة بالجيوش، ويدر عليهم العطاء، وقد وافقه الصحابة على رأيه.<sup>(١)</sup>

كانت الدولة العباسية تتحمل الإتفاق من موجودات بيت المال في وجوه متعددة منها شراء الأسلحة اللازمة لجيشها، كما تفق على البناء والإعمار الذي فيه منفعة عامة، كإنشاء المدن، وتحصين الثغور، وغيرها من الأعمال، وفي الوقت ذاته فإنه يتم ادخار جزء من المال لأوقات الحاجة والظروف التي تستجد.<sup>(٢)</sup>

وقد اهتمت الدولة العباسية بإقامة الحصون والإتفاق على ذلك من خزينتها، ومثال ذلك ابن طولون الذي أنفق على بناء حصن الجزيرة ثمانين ألف دينار، وقد كان في ذلك الوقت خراج مصر يبلغ أربعة ملايين وثلاث مئة ألف دينار.<sup>(٣)</sup>

كما كانت الدولة تتحمل نفقة توفير الأعلاف للدواب التي تملكها الدولة وكذلك معالجتها ومستلزماتها، وكذلك نفقات القائمين على العمل فيها من الساسة والراضة والبيطرة وغيرهم، وكذلك نفقات شراء الخيول والإبل، وكان يتم تكليف بعض الأشخاص للإشراف ومتابعة أوضاع الاصطبلات، للتدقيق على الإتفاق عليها حتى لا يحدث في هذه النفقات إضاعة أو تقصير في العمل، فقد كان

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٢٥

٢ - العاني : سياسة المنصور ، ص ٤٥٣

٣ - ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ص ١٦

ال خليفة المعتضد يستعرض أوضاع الاصطبلات بنفسه بشكل شهري، وقد كان الخلفاء يستعينون في بعض الأحيان ببعض الأشخاص للقيام بذلك، ومثال ذلك أن الخليفة المعتضد أوكل هذه المهمة للنوشجاني نظراً لما يتمتع به من كفاءة بالإضافة إلى أنه شخص موثوق به.<sup>(١)</sup>

#### النفقات في المجال الاجتماعي:

كما كانت الدولة تقدم بعض المعونات من بيت المال، فقد قدم الخليفة المنصور معونة لأعمامه سليمان وعيسى وصالح وإسماعيل أبناء علي بن عبدالله ابن عباس، لكل واحد منهم ألف ألف معونة من بيت المال وهو أول من أعطى هذا المبلغ من بيت المال.<sup>(٢)</sup>

كما أن الخليفة المهدي كان يجري الأرزاق لأهله ومواليه بحسب كفايتهم من بيت المال، وحدد لكل واحد خمسمئة في كل شهر بالإضافة إلى الأعطيات.<sup>(٣)</sup>

#### النفقات في المجال الصحي:

لقد أولى خلفاء بني العباس الرعاية الصحية العناية والاهتمام حيث كانت الدولة تتحمل نفقات المستشفيات ومن يعمل فيها، حيث كانت تبلغ النفقات على الناحية الصحية التي تتحملها الدولة سبعة آلاف دينار يومياً.<sup>(١)</sup>

١ - الصابي: الوزراء، ص ٢٢ - ٢٣

٢ - البلاذري: انساب الإشراف، ج ٤، ص ١٤٧، وانظر أيضاً: الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٨٥، ابن الأثير: الكامل، ج ٦، ص ٣٠

٣ - ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١٠، ص ١٦٤

وقد اهتم الخلفاء أيضاً بالمرضى حيث أمروا بإجراء الأرزاق على  
المصابين بمرض الجذام في كافة أقاليم الدولة وولاياتها وهذا ما فعله الخليفة  
المهدي في سنة ١٦٢هـ/٧٧٨م. (٢)

وقد أجرى الخليفة المهدي أيضاً على العميان والضعفاء وذلك بعد أن أقام  
دور للمرضى. (٣)

ومن الأمثلة على اهتمام الخلفاء ببناء المستشفيات وتحمل تكاليف  
نفقاتها، الخليفة المقتدر الذي أمر ببناء بيمارستان سمي البيمارستان  
المقتدري. (٤)

وكذلك ابن طولون الذي أنفق على بناء مستشفى ستين ألف دينار، وكذلك  
في بناء الحصون فقد أنفق على حصن الجزيرة ثمانين ألف دينار، وقد كان في  
ذلك الوقت خراج مصر يبلغ أربعة ملايين وثلاثمائة ألف دينار. (٥)

#### النفقات في مجال الاقتصاد:

كانت معظم النفقات التي تجري في هذا المجال تُصرف في مجال  
الزراعة، فكانت الإصلاحات التي أشار إليها أبو يوسف تتضمن الإنفاق على حفر  
الأنهار والفتوات وإصلاح الأراضي من بيت المال بأمر من الخليفة، وذلك عندما

١ - الصابي: الوزراء، ص ٢٦-٢٧  
٢ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ١٤٢، وانظر أيضاً: ابن الاثير: الكامل، ج ٦، ص ٥٧، ابن كثير:  
البداية والنهاية، ج ١٠، ص ١٤٥  
٣ - المقدسي: البدء والتاريخ، ج ٦، ص ٩٥ - ٩٦، وانظر أيضاً: الذهبي: تاريخ الاسلام، ج حوادث (١٦١ - ١٧٠ هـ) ص ٧  
٤ - ابن الاثير: الكامل، ج ٨، ص ٢٨، ص ١١٥  
٥ - ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج ٢، ص ١٦

يطلب أهل الخراج منه أو من الوالي إصلاح الأنهار لتصبح الأرض الغامرة عامرة، وبعد الاستئناس برأي أصحاب الاختصاص والخبرة بالأمور الزراعية ويقررون أن زيادة الخراج تكمن في ذلك، حيث قال: " فإذا اجتمعوا على أن في ذلك صلاحاً وزيادة في الخراج أمرت بحفر تلك الأنهار، وجعلت النفقة من بيت المال، ولا تجعل النفقة على أهل البلد، فإنهم إن يعمروا خير من أن يخرّبوا".<sup>(١)</sup>

وتناول أبو يوسف في مقترحاته الإصلاحية نفقات وسائل الري حيث جعل نفقة تنظيف وإصلاح مجاري الأنهار الكبيرة العامة كنهري دجلة والفرات التي تسقي الأراضي الزراعية من مسؤولية بيت المال لأنها مصلحة مشتركة لكافة المسلمين، حيث قال: " والمسلمون جميعاً شركاء في دجلة والفرات وكل نهر عظيم نحوهما أو واد يسقون منه،...، وعلى الإمام كرى هذا النهر الأعظم الذي لعامة المسلمين إن احتاج إلى كرى".<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً: " فأما البثوق والمسنيات والبريدات التي تكون في دجلة والفرات وغيرهما من الأنهار العظام فإن النفقة على هذا كله من بيت المال لا يحمل على أهل الخراج من ذلك شيء، لأن مصلحة هذا على الإمام خاصة لأنه أمر عام لجميع المسلمين".<sup>(٣)</sup>

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٠٩-١١٠ ، وانظر أيضاً : الكسابية : المؤسسات الإدارية ، ص ٥٣

٢ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٩٧

٣ - أبو يوسف : الخراج ، ص ١١٠ ، وانظر أيضاً : برهان الدين دلو : مساهمة في إعادة كتابة التاريخ ، ص



## النفقات الطارئة:

وتابع الخلفاء السير وفق نهج الإصلاح في الإنفاق على المنكوبين في الأوضاع المستجدة عليهم، فكانت الدولة تتحمل نفقات المعونة التي تقدم إلى الناس في الظروف الطارئة، خاصة في أوقات وقوع كوارث طبيعية، فقد أمر الخليفة المتوكل بصرف ثلاثة ملايين درهم إلى الذين تضررت منازلهم بعد وقوع الزلزال سنة ٢٤٥هـ/٨٥٩م امتدت آثاره من خراسان إلى المغرب.<sup>(١)</sup>

## التدقيق في النفقات:

لقد تطلب تعدد وجوه الإنفاق في الدولة واختلافها القيام ببعض الإجراءات التي تضمن التزام القائمين بهذا الأمر بواجباتهم بالشكل الصحيح، لذا كان لا بد من المراقبة والمتابعة والمحاسبة، فتمثل الإصلاح في هذا الجانب بما قام به الخلفاء من محاسبة العمال والتشدد في محاسبتهم، بعد أن تابعوا باهتمام النفقات التي تتحملها الدولة ووجوه إنفاقها، وقد دققوا في وجوه إنفاقها و الخليفة المنصور خير مثال على متابعة الخلفاء للنفقات التي تتحملها الدولة وكان يخصص بعض أوقات نهاره لمطالعة أمر النفقات.<sup>(٢)</sup> وقد وصف لكثرة تشدده في محاسبتهم بأبي الدوانيق.<sup>(٣)</sup> حيث يذكر أنه كان يحاسب المشرفين على الأعمال التي يأمر بها محاسبة شديدة، ومثال ذلك أن أمر بحبس خالد بن الصلت بسبب

1 - ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ص ٣٨٢

2 - ابن الأثير : الكامل ، ج ٦ ، ص ٢٧

3 - ابن شاعر الكتبي : فوات الوفيات ، ج ٢ ، ص ٢١٦ ، وانظر أيضاً : السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٠٨ ، الديار بكرى : تاريخ الخميس ، ج ٢ ، ص ٣٢٤

إبقائه لمبلغ خمسة عشر درهماً بذمته من الحساب الذي تولاه أثناء بناء مدينة بغداد، ولم يفرج عنه إلا بعد أن أدى ما بذمته.<sup>(١)</sup> وكذلك اعتقال المسيب بن زهير الضبي، بعدما حاسبه عند انتهاءه من بناء قصره، فاستخرج منه ما يزيد على ستة آلاف درهم.<sup>(٢)</sup>

ومن الإجراءات الإصلاحية التي تم اتخاذها ما كان يُطلب من كاتب بيت المال بعمل جامعة لكل سنة مفصل فيها الأموال التي وصلت إلى بيت المال حسب المصدر الذي قبضت منه، فمثلاً ما تم استيفاءه من الخراج أو الجوالي أو الأخماس وغيرها كل على حدة، وكذلك بيان الناحية أو الولاية التي وردت منها الأموال، ويثبت فيه أيضاً الرسائل الواردة مع هذه الأموال، وإثبات ما يتم إنفاقه منها ووجوه إنفاقها وتاريخ إنفاقها. كما أنه لا بدّ من عمل جريدة من مباشر بيت المال إثبات النفقات على ما يصل إليه من الاستدعاءات والوصلات من النواحي، وأسماء أصحاب الرواتب والأجور والصلات والاستحقاقات ومواعيد صرفها.<sup>(٣)</sup>

ومن الإصلاحات التي كانت تتعلق في تسيير وضبط التعامل بالأمور المالية من أجل المحافظة عليها حتى لا تتعرض لسوء، فإنه تمّ اعتماد الصكوك المالية التي كانت معروفة باسم السفاتج، حيث وردت الإشارة إلى اعتماد هذه

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٦٥٢  
٢ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٦٥٥  
٣ - النويري: نهاية الأرب، ج ٦، ص ١٦٢

الصكوك عند الحديث عن ثورة الأتراك على الخليفة المعتز ومطالبتهم بالأموال ولم تكن متوفرة، وكانت السفائح قد وصلت إلى مركز الدولة ولم يكن قد تمّ قبض الأموال بعد.<sup>(١)</sup>

وقد اتخذ الخلفاء بعض الإجراءات التي تحقق إصلاح الأوضاع التي كانت تحتاج لذلك بهدف ضبط صرف الأموال في الوجوه المخصصة لها وحسب الأصول لضمان عدم التلاعب فيها، ومن هذه الإجراءات على سبيل المثال ما قام به الخليفة المعتصم عندما أحدث ديوان زمام في نفقات الخاصة، وفي الخراج بهدف تنظيم العمل وضبطه، وكان ذلك بعد أن بلغه أن وزيره الفضل بن مروان لا يقوم بتنفيذ أوامره المتعلقة بالهبات والأعطيات.<sup>(٢)</sup> فقد تمّ إيجاد هذا الزمام حتى لا يتمكن الوزير من التلاعب والتحايل لوضع يده على الأموال التي يأمر بها الخليفة ويأخذها لنفسه.

ومن الإصلاحات التي تمّ إدخالها في هذا المجال العمل على ضبط النفقات والتشدد فيها من قبل الخلفاء والوزراء، ومثال ذلك أن الخليفة المهدي بدأ بمائدته ومؤنة كل يوم حيث جعل لذلك في اليوم مئة درهم، وكانت قبله تنفق لنفسه الغاية عشرة آلاف درهم.<sup>(٣)</sup> وكذلك اشتهر من الوزراء بضبط النفقات في

١ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٣٩٥  
٢ - ابن الأثير: الكامل، ج ٦، ص ٤٥٣ - ٤٥٤  
٣ - المسعودي: مروج الذهب، ج ٤، ص ١٨٩ - ١٩٠

السياسة المالية كل من علي بن عيسى وابن الفرات.<sup>(١)</sup> حيث تشدد ابن الفرات لتحقيق هذه السياسة في الإجراءات حيث أمر متولي ديوان عطاء الجيش محمد بن داود بعدم إجراء الصرفيات إلا بصك وحجة، وذلك بعد أن ضبط إطلاقه لمبلغ بقيمة مئة وعشرين ألف دينار مرتين بدون حجة أو صك، وكذلك تم الفعل مع صاحب بيت المال.<sup>(٢)</sup> وكذلك كان يكلف بعض كتابه لمحاسبة الجهابذة، على نحو ما كلف به كاتبه ابن فرجويه لمحاسبة يوسف بن فنحاس، وهارون بن عمران.<sup>(٣)</sup> وكان يجلس بنفسه لمحاسبة كتاب العطاء، وعندما تم له ضبط خيانتهم عمل على استخراج الأموال منهم.<sup>(٤)</sup>

وقد تشدد كبار رجال الدولة بمحاسبة المحاسبين والصرافين، ومثال ذلك تشدد الوزير علي بن عيسى بمحاسبة الجهابذة، من أمثال ذلك يوسف ابن فنحاس، وهارون بن عمران، حيث حاسبهما على ما حصل في أيديهما أيام وزارة ابن الفرات ومطالبتهما بختماتهما، وكلف بأمر محاسبتهما صاحب ديوان الدار.<sup>(٥)</sup> وكان من إجراءاته الإصلاحية أيضاً أنه رفض التماسات الزيادة والصلة، حيث كان يرى فيها خروجاً عن الواجب.<sup>(٦)</sup>

1 - الصابي : الوزراء ، ص ٣٨٠ - ٣٨١

2 - الصابي : الوزراء ، ص ٢٥٧

3 - التنوخي : نشوار المحاضرة ، ج ٨ ، ص ٣٨ ، وانظر أيضاً : الصابي : الوزراء ، ص ٩٠

4 - الصولي : أخبار المقتدر بالله ، ص ١٢٨

5 - التنوخي : نشوار المحاضرة ، ج ٨ ، ص ٣٩ ، وانظر أيضاً : الصابي : الوزراء ، ص ٩١ - ٩٢

6 - الصابي : الوزراء ، ص ٣٠٩

ومن الأمثلة الأخرى على التشدد في محاسبة الكتاب وإلزامهم الأموال، ما قام به الخليفة الواثق من محاسبة الكتاب وسجنهم وإلزامهم الأموال، حيث أدى أحمد بن أبي اسرائيل ثمانين ألف دينار، وأخذ من سليمان بن إيتاخ أربعمئة ألف دينار، ومن أحمد بن الخصيب وكتابه ألف دينار وغيرهم.<sup>(١)</sup>

أما بالنسبة لوجوه الإنفاق التي كانت تتحملها الدولة العباسية فإنها تشمل رواتب الموظفين، وتكاليف الحملات العسكرية والمستلزمات التي تحتاجها هذه الحملات من عدة وعتاد، ومعدات والآت حرب وبناء المدن وتحصين الثغور، وكذلك الإنفاق على السجناء والمرضى وإقامة الملاجيء ودور للمسنين، وبناء المستشفيات، هذا بالإضافة إلى نفقة مشاريع الري وشق الأنهار، وغيرها من النفقات.<sup>(٢)</sup>

١ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١١ ، ص ١٤٤ ، وانظر أيضا : ابن الاثير : الكامل ، ج ٧ ، ص ١٠ - ١١ ، ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ص ٣١٠  
٢ - بطاينة : الحضارة الاسلامية ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥

## الإصلاحات الاقتصادية :

### أولاً : إصلاحات في مجال الزراعة :

كانت الزراعة تشكل عماد الاقتصاد أيام العباسيين ولذلك فقد اهتم الخلفاء بالشؤون الزراعية المختلفة، ولذلك ظهر الاهتمام بتنمية الزراعة من خلال اتخاذ عدة إجراءات إصلاحية:

(١) إحياء الأرض الموات، وزيادة الرقعة المزروعة، بشق الأنهار والقنوات

وإقامة الجسور والسدود وتجفيف السباخ والمستنقعات:

وتركزت جهود الإصلاح التي بذلها الخلفاء في هذا المجال لزيادة مساحة الأراضي الزراعية بالعمل على استصلاح الأراضي غير الزراعية والمعطلة، ولتحقيق هذه الغاية عملوا على تأمين إيصال المياه إلى الأراضي غير الصالحة للزراعة، وذلك بإصدار الأوامر بحفر الأنهار لاستصلاح الأراضي وعمارتها.

وتناولت الجهود الإصلاحية الهادفة إلى زيادة رقعة الأراضي الزراعية إحياء الأرض الموات التي تملكها الدولة، بأن جعلوا من يعمل على استصلاح أي جزء من الأرض الموات فهي له.<sup>(١)</sup> وهذا من باب التشجيع على العمل في المجال الزراعي وإقطاع الأرض الموات للأهالي شريطة أن لا يمضي على عدم استصلاحها ثلاث سنين.<sup>(٢)</sup>

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٦٥-٦٦

٢ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٦٥

واستصلاح الأراضي الزراعية يتضمن حفر قنوات المياه وإقامة الجسور  
والسدود، من أجل تحسين إنتاج الأراضي الزراعية، واستصلاح الأراضي  
المعطلة لتصبح منتجة، لما في ذلك من فائدة للدولة والرعية على حد سواء.  
ومن الأمثلة على هذه الجهود أن الخليفة المهدي أمر بحفر نهر الصلة<sup>(١)</sup>،  
لإحياء الأرض المحيطة بجانبه.<sup>(٢)</sup>

وتواصلت جهود الخلفاء لاستصلاح الأراضي بتوفير المياه من خلال  
عملية حفر الأنهار، فالخليفة الرشيد أيضاً أمر بحفر نهر لبعض أهل السواد،  
فقال في ذلك الشاعر أشجع السلمي يمدح الخليفة الرشيد : [ مُخَلَعُ البسيط ]

أجرى الإمام الرشيدُ نَهراً      عاش بُعمرانهُ الموات  
جاد عليه بريقٍ فيهِ      وسرّ مكنونهُ الفُراتُ  
ألقمه درّةً لِقوحاً      يرزّع أخلافها النّباتُ.<sup>(٣)</sup>

وقد تنوعت جهود الإصلاح في المجال الزراعي وتمثل بعضها باعتناء  
الخلفاء بالشؤون الزراعية ومتابعة أوضاعها، والعمل على التخفيف من الآثار  
التي تتعرض لها الأراضي الزراعية نتيجة لانتشار الأمراض بين سكانها، ومثال

1 - نهر الصلة : نهر بواسط أمر المهدي بحفره لإحياء الأرض المحيطة به ( الحموي : معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ٣٧١ )  
2 - البلاذري : فتوح البلدان ، ق ٢ ، ص ٣٥٧  
3 - الاصفهاني : الاغاني ، ج ١٨ ، ص ٤٢٢

ذلك قيام الخليفة الرشيد بتوكيل من يعمر أرض فلسطين بعد تعرضها لمرض

الطاعون الذي قضى على معظم أهلها؛ وأدى إلى خراب الأرض وتعطلها.<sup>(١)</sup>

ولتحقيق سياسة الإصلاح الزراعية التي تبناها الخلفاء فقد أسندت مهمة

الإشراف على عملية ري الأراضي ومساحتها وإصلاحها لديوان الخراج، حيث

كان يعمل فيه مجموعة من الموظفين المختصين بالشؤون الزراعية، خاصة

الخبراء بأعمال الري والمساحة بالإضافة إلى المهندسين المختصين بإنشاء

السدود وإقامتها، وغيرها من الأعمال.<sup>(٢)</sup>

كما ظهر الإصلاح والتجديد في المجال الزراعي في الإشراف على تنظيم

عملية الري وشق القنوات وإقامة الجسور والسدود، وهي العمليات الأساسية

لإصلاح وتطوير الجانب الزراعي، وجميعها تتولاها الدولة، ويظهر ذلك من قول

أبي يوسف: " ورأيت أن تأمر عمال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم،

فذكروا أن لهم في بلادهم أنهاراً عادية قديمة وأرضين كثيرة غامرة وأنهم

استخرجوا لهم تلك الأنهار واحتفروها وأجروا فيها الماء، عمرت هذه الأرضون

الغامرة، وزاد ذلك في خراجهم، أمرت بحفر تلك الأنهار وجعلت عليها النفقة من

١ - البلاذري: فتوح البلدان، ق ١، ص ١٨٧

٢ - حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٣١٩، وانظر أيضاً: أبوسنة: رأي القاضي أبو يوسف، ص ١٣١، دلو، برهان الدين: مساهمة في إعادة كتابة التاريخ العربي الإسلامي، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠١م، ص ٢٤٠ وسيشار إليه فيما بعد: دلو مساهمة في إعادة كتابة التاريخ



بيت المال، ولم تحمل النفقة على أهل البلد، فإنهم إن يعمروا خير من أن يخرّبوا".<sup>(١)</sup>

كما ظهر اهتمام الخلفاء بإصلاح الناحية الزراعية من خلال حفر الأنهار، ومثال ذلك أن الخليفة المعتصم عندما بدأ بعمارة الجانب الشرقي من نهر دجلة أمر بحفر الأنهار لسقي المزارع والبساتين، وكذلك أصدر تعليماته لإحضار الأشجار كالنخل من بغداد والبصرة وسائر السواد. وكذلك أشجار الفواكه والرطاب من الشام والجزيرة والري وخراسان.<sup>(٢)</sup> وأمر الخليفة المتوكل بحفر نهر إلى مدينة الجعفرية التي بناها، وكانت تكلفة حفر هذا النهر مئتي ألف دينار.<sup>(٣)</sup>

ومن الإجراءات الإصلاحية في المجال الزراعي العمل على توزيع مياه الأنهار بطريقة فنية مناسبة رأى البعض أنها السبب في خصب أراضي العراق في أيام العباسيين، معللاً ذلك أنه كان بسبب النظام الدقيق في استغلال مصادر المياه، بحيث كانت توزع مياه الأنهار توزيعاً فنياً اقتصادياً، وتجر المياه إلى الأراضي التي تبعد عن مجاري الأنهار.<sup>(٤)</sup>

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٠٩-١١٠

٢ - اليعقوبي : البلدان ، ص ٣١٤

٣ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١١ ، ص ٣٢٨

٤ - كي لسترنج : بلدان الخلافة الشرقية ، نقله إلى العربية ووضع فهارسه؛ بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٥م، ص ٤٧، وسيشار إليه فيما بعد : لسترنج : بلدان الخلافة

واستمر الاهتمام بإدخال الإصلاحات في الزراعة على كافة الصعد، في كل ولايات الدولة، فقد عمل خمارويه في مصر على التنوع في المزروعات بشتى أصناف الشجر ومختلف أنواع الرياحين والورود، وعمل على إيصال المياه لهذه المزروعات بالقنوات والأنهار، كما استقدم إليها النخل من خراسان.<sup>(١)</sup>

وكان من إصلاحات الخليفة المعتضد في الشؤون الزراعية أن أمر بحفر نهر دجيل والاستقصاء عليه، وأشرفت الدولة على جميع تكاليف هذا المشروع الذي يساهم في تحسين الوضع الزراعي، حيث أنفق على هذا المشروع الزراعي ما يقارب أربعة آلاف دينار تمت جبايتها من أصحاب الإقطاعات والضيايع.<sup>(٢)</sup>

لقد أدت إصلاحات الخليفة المعتضد إلى تحسن الوضع الزراعي الذي ساهم في استقرار الوضع الاقتصادي، حيث نتج عن هذه الإصلاحات أن أصبحت واردات الدولة تغطي نفقاتها وتزيد في كل سنة مليون دينار بعد تسليم الجيوش والمرتزة جاريهم دون مطالبة.<sup>(٣)</sup>

## ٢) اتباع نظام المقاسمة وترك نظام المساحة:

لقد اهتم الخلفاء بإجراء الإصلاحات فيما يتعلق بالشؤون الزراعية، فمثلاً كانت فكرة نظام المقاسمة منذ عهد الخليفة المنصور حيث يشار إلى أنه أزال

1 - اليعقوبي: البلدان، ص ٢٢ - ٢٣، وانظر أيضاً: ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج ٣، ص ٦٦ - ٦٧  
2 - ابن الجوزي: المنتظم، ج ١٢، ص ٣٦٠  
3 - ابن حمدون: التذكرة الحمدونية، ج ١، ص ٤٥٣

نظام الخراج على المساحة عن القمح والشعير، وصيرهما مقاسمة.<sup>(١)</sup> وأن السبب بإيجاد نظام المقاسمة في السواد بعد أن كان الخراج على المساحة هو تراجع الأسعار فلم تفر الغلات بخراجها، وهذا ما دفع الخليفة المنصور لاستحداث نظام المقاسمة.<sup>(٢)</sup> ويقال أن الناس في السواد طلبوا منه ذلك ولكنه لم يعمل بها، وعندما تولى المهدي الخلافة بدأ بتطبيقها.<sup>(٣)</sup>

وطبق الخليفة المهدي نظام المقاسمة على الأرض المحيطة بنهر الصلة، بعد حفره بفترة زمنية، حيث اشترط على المزارعين الذين يعملون هناك بسريان نظام مقاسمة النصف عليهم بعد انقضاء مدة زمنية حددها لهم.<sup>(٤)</sup>

وقد كان في دعوة أبي يوسف لتطبيق نظام المقاسمة، تجديداً للعمل بالنظام الذي كان معروفاً من قبل، وأدخل إليه تجديداً وإصلاحاً من خلال تحديد المقادير التي تُستوفى وفق هذا النظام دون أن تلحق الظلم والإجحاف بالمزارعين، ونظراً لما فيه من جوانب إيجابية تشجع المزارعين على استمرار العمل بالزراعة، فقد اقترح استيفاء خمس ناتج الأرض التي تُسقى سيحاً، بينما يُستوفى من الأرض التي تُسقى بالدوالي الخمس ونصف الخمس، ويُؤخذ من

١ - العسكري : الأوائل ، ص ٢٠٢

٢ - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٣٠١

٣ - البلاذري : فتوح البلدان ، ق ٢ ، ص ٣٣٣

٤ - البلاذري : فتوح البلدان ، ق ٢ ، ص ٣٥٧

النخل والكروم والبساتين الثلث، ومن المحاصيل الصيفية كالبذرة وغيرها  
الربيع. (١)

واستمر العمل بنظام المقاسمة في زمن الخليفة المأمون، حيث أمر  
باعتقاد هذا النظام في السواد، وأصدر أوامره بمقاسمة أهل السواد على  
الخمسين، بعد أن كانوا يقاسمون على النصف، وعمل على تخفيض خراج الكثير  
من الأراضي. (٢) واعتمد القفيز الملجم وحدة مكيال (٣)، والبالغ عشرة مكايك  
بالمكوك الهاروني. (٤)

ومن خلال هذه الإجراءات نستنتج أن الإصلاحات التي أجراها الخلفاء  
تمثلت بمتابعتهم لشؤون الزراعة من خلال مراجعة الأنظمة المعمول بها  
فيعملون على تغييرها أو تعديلها، فمثلاً أمر الخليفة المأمون بتخفيض مقدار  
المقاسمة، حيث أبقى النظام الخليفة المعتمد وعمل على تعديل النسبة  
المأخوذة من المزارعين، وبهذا الإجراء يهدف إلى تشجيع الزراعة، كما أنه  
يسعى إلى بقاء العاملين في الزراعة مجال عملهم، كما أنه يحافظ على مصدر  
واردات هام لببيت المال، كما أن قيامه بتخفيض النسبة التي يتم تقاضيها من

١ - أبو يوسف: الخراج، ص ٥٠

٢ - الأزدي: تاريخ الموصل، ص ٣٥٣، وانظر أيضاً: ابن الجوزي: المنتظم، ج ١٠، ص ١٣١، ابن  
الاثير: الكامل، ج ٦، ص ٣٥٨، ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١٠، ص ٢٧٣

٣ - القفيز: عشر الجريب، وهو ثلاثمئة وستون ذراعاً مكسرة (الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص ٩٢)

٤ - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٥٧٦

المزارعين خطوة تشجع الآخرين للتوجه إلى العمل في الزراعة، فهو يسعى لاستقطاب المزيد من المقبلين على العمل.

### أساليب أداء الخراج:

وقد ظهر في العصر العباسي العمل ببعض الأساليب التي تتعلق بأداء الخراج للدولة ومنها:

#### (أ) نظام القبالة:

والقبالة هي تعاقد ولي الأمر مع شخص آخر على جباية خراج ولاية أو ناحية، مقابل تقاضيه مبلغاً معيناً من المال، بهدف تعجيل وصول الخراج إلى بيت المال واستفادة الشخص المتقبل للمبلغ الحاصل من الفرق بين ما يدفعه وما يتم جبايته.<sup>(١)</sup>

أما الإصلاحات المقترحة على الأنظمة المعمول بها فقد اقترح أبو يوسف إلغاء نظام التقبيل المعمول به، والسبب في الدعوة لإلغاء التقبيل بسبب ما كان يلحقه هذا النظام من الظلم والجور بالرعية، وتحصيل الأموال بوجه غير مشروع، دون أن يكون المزارعون ملزمين بدفعها، وهذا يؤدي إلى تخريب الأراضي بسبب هجرها ويهلك الرعية ويعرضهم للعذاب فقال: "... فإن المتقبل إذا كان في قبالته فضل على الخراج، وعسف أهل الخراج وحمل عليهم ما لا يجب عليهم، فيأخذهم بما أجحف بهم ليسلم مما دخل فيه، وفي ذلك وأمثاله خراب

<sup>١</sup> - عصمة أبو سنة: رأي القاضي أبي يوسف في الحياة الاقتصادية، ص ١٤٧

البلاد، وهلاك الرعية. والمتقبل لا يبالي بهلاكهم لصالح أمره في قبائلته ولعله إن يستفضل بعدما يتقبل به فضلاً كثيراً، وليس ذلك يمكنه إلا بشدة منه على الرعية وضرب لهم شديد، وإقامة لهم في الشمس وتعليق الحجارة في الأعناق وعذاب عظيم ينال أهل الخراج منه، وهذا مما لا ينبغي ولا يحل ولا يصلح، ولا يسع الحمل على أهل الخراج بما ليس يجب عليهم من الفساد الذي نهى الله عنه، إنما أمر الله أن يؤخذ منهم العفو، وليس يحل أن يكلفوا فوق طاقتهم".<sup>(١)</sup>

فإلغاء العمل بنظام القبالة هو استجابة للشكوى ولما يحققه هذا الإجراء من منفعة للناس وإصلاح للأحوال.

ومن الإجراءات التي تم اتخاذها تمهيداً لإلغائه، متابعة نظام القبالة ورفض تجديد أو تمديد فترة القبالة إذا اعترض السكان عليها، ومثال ذلك أن الخليفة المأمون قبل السواد من إسحاق بن إبراهيم سنوات عدة، وبعد انتهاء الفترة المتفق عليها طلب تجديد القبالة، واستفسر الخليفة المأمون عندها إن كان هناك شكوى أو تظلم خلال فترة القبالة المنتهية فاحتج شيخ على تجديدها مما دفع الخليفة المأمون لرفض تجديد فترة قبالة السواد.<sup>(٢)</sup>

ومن الإصلاحات التي أجريت لهذا النظام قبل إلغائه النظر في حال الشخص الذي يطلب القبالة ومثال ذلك أن طاهر بن الحسين رفض الموافقة

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٠٥

٢ - الراغب الاصفهاني : محاضرات الادباء ، ج ١ ، ص ٢١٤

لشخص تقدم إليه بالتماس يطلب فيه قبالة بعض أعماله، فرفض ذلك حيث اعتبر أن القبالة مفسدة ، وفي الوقت ذاته لو كانت صلاحاً لم يكن الشخص المتقدم أهلاً لذلك. (١)

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن السعي كان متواصلاً لتنفيذ السياسة الإصلاحية بإزالة أسباب الإجحاف والظلم الذي يلحق بالرعية بسبب الأنظمة المعمول بها، ومعالجة الثغرات الموجودة في الأنظمة التي كان يستغلها بعض العمال لتحقيق مصالحهم الخاصة وتحصيل مكاسب مادية لهم، وإجراء الإصلاحات المناسبة من أجل إنصاف الرعية ونشر العدل والمساواة بينهم.

#### ب) نظام الجعالة:

والجعالة هي تكليف عامل الخراج أحد أعوانه جباية الخراج من منطقة عمله، ويقرر له على تنفيذ مهمته مقدراً معيناً من المال أو المواد العينية، ويصبح المزارعون مطالبين بالخراج ومقدار الجعالة. (٢)

وقد بين أبو يوسف أن ظهور جباية الخراج بطريقة الجعالة أدى إلى إنتشار الظلم وإحاقه بالمزارعين، وذلك لأن المزارعين في حال امتناعهم عن الأداء فإنهم يتعرضون للتعذيب ومصادرة مواشيهم، وهذا الإجراء أضر بشكل سلبي على الزراعة والمزارعين وبيت المال. فقد قال أبو يوسف: "... ثم يبعث

١ - ابن طيفور : بغداد في تاريخ الخلافة العباسية ، ص ٦٨  
٢ - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٠٨

رجلاً من هؤلاء الذين وصفت لك أنهم معه إلى رجل ممن له عليه الخراج ليأتي به، فيأخذ منه كذا وكذا، حتى بلغني أنه ربما وظف له أكثر مما يطالب به الرجل من الخراج، فإذا أتاه ذلك الموجه قال له : أعطني جعلي الذي جعله لي الوالي فإن جعلي كذا وكذا، فإن لم يعطه ضربه وعسفه، وساق الغنم، وما أمكنه من ضعفاء المزارعين، حتى يأخذ ذلك منه ظلماً وعدواناً، وهذا كله ضرر على أهل الخراج، ونقص للفيء، مع ما فيه من الإثم".<sup>(١)</sup>

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن المساوىء التي تنتج عن جباية الخراج بطريقة الجعالة، والتي كانت من أسباب ظلم الرعية والإجحاف بحقها، وزيادة الأعباء المالية التي تترتب عليهم، حيث يصبح أصحاب الخراج مطالبين بأداء ما عليهم من الخراج بالإضافة إلى أداء مقدار قيمة الجعالة التي حددها الوالي للمكلف من أعوانه بجمع الخراج، وفي حال امتنع عن الدفع فإنه يتعرض للضرب والتعذيب ومصادرة ممتلكاته من مواشي وغيرها، وهذا يلحق الأضرار الفادحة بالزراعة والمزارعين وبيت المال.

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٠٨



## ج) المزارعة والمساقاة:

والمزارعة هي الاتفاق ما بين أصحاب الأراضي والعاملين فيها على زراعتها مقابل جزء من الناتج ، بينما المساقاة هي الاتفاق بين أصحاب المزارع والبساتين والعاملين فيها من الفلاحين على العناية بأشجار المزارع والبساتين مقابل جزء من ناتج ثمار هذه الأشجار.<sup>(١)</sup>

ومن الإصلاحات الزراعية أيضاً ما عرضه أبو يوسف من حلول لمعالجة المشاكل الناتجة عن الأنظمة الأخرى من خلال اتباع طرق المزارعة والمساقاة، حيث عرض إتمام عملية المزارعة في الأرض البيضاء بالنصف والثالث، وأجاز نظام المضاربة في النخل والشجر والأرض البيضاء، وقسم المزارعة إلى نوعين: الأول مزارعة عارية، ليست فيها إجارة حيث يقوم الزارع بتحمل نفقات زراعة الأرض وأثمان البذار، ويتحمل صاحب الأرض ما عليها من خراج أو عشر. والنوع الآخر : أن يتحمل صاحب الأرض والزارع التكاليف معاً والناتج بينهما، والعشر من الزرع إن كانت أرض عشر، والخراج على صاحب الأرض إن كانت أرض خراج. وأجاز أيضاً إجارة الأرض البيضاء لمدة زمنية محددة بسنة أو سنتين مقابل مبلغ معين، ويتحمل صاحب الأرض ما عليها من خراج.<sup>(٢)</sup>

١ - عصمة أبو سنة : رأي القاضي أبي يوسف في الحياة الاقتصادية ، ص ١٣٥  
٢ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٩٠

وقد أجاز أبو يوسف نظام المزارعة حسب الشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المتعاقدين، وأشار إلى أن صاحب الأرض يتحمل ما يترتب عليها من خراج، في حين أن العشر عليهما جميعاً، كما أجاز أن يستخدم أصحاب الأرض والبقر والبذار لأشخاص مقابل نسبة معينة كالسدس أو السبع أو حسب الاتفاق بينهما.<sup>(١)</sup>

#### د) نظام الإلجاء:

والإلجاء يعني وضع صغار الملاكين ضياعهم في حماية أحد الأمراء أو الموظفين الكبار.<sup>(٢)</sup>

وقد ظهر العمل بهذا النظام في الدولة العباسية، لمساهمة هذا النظام في حفظ المنتوجات الزراعية والأموال من الاعتداءات التي قد تتعرض لها، بالإضافة إلى حماية المزارعين من ظلم العمال، وقد ظهر العمل بهذا النظام أثناء ولاية القاسم بن الرشيد على جرجان وطبرستان وقزوین، فقام أهل زنجان بالإلجاء ضياعهم إليه؛ وذلك بسبب اعتداءات الصعاليك عليهم وظلم العمال لهم، وعملوا مزارعين عنده وكذلك قام أهل القافزان بالإلجاء إلى القاسم، وكانت عشرية لأن أهلها أسلموا عليه وأحيوها بعد الإسلام، وجعلوا للقاسم عشراً ثانياً سوى عشر بيت المال.<sup>(٣)</sup>

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ٩١  
٢ - الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٨٧  
٣ - البلاذري : فتوح البلدان ، ق ٢ ، ص ٣٩٧ ، وانظر أيضاً : الدوري : تاريخ العراق ، ص ٤٦

## هـ) نظام الإيغار:

والإيغار يعني الاعتماد على تولي أمر حماية الضياع أو النواحي والقرى من قبل أصحاب النفوذ وذوي القدرة، ولا تحتاج هذه القرى أو النواحي إلى دخول عامل إليها، ويوضع عليها شيء من الأموال تؤدي إلى بيت المال بشكل سنوي.<sup>(١)</sup> ويحقق العمل بموجب هذا النظام الحماية للأموال الواردة إلى مركز الدولة من الأطراف والولايات من الاعتداءات التي كانت تقع عليها في الطريق.

وقد عرف هذا النظام منذ بدايات الدولة العباسية، حيث يشار إلى أن الخليفة المنصور أجرى يقطين بن موسى في إيغاره وقاطعه عنه، وكذلك الخليفة الرشيد أجرى العباس بن جعفر في عمل كوئي والفلوجة من أعمال الفرات.<sup>(٢)</sup>

وتم تطبيق هذا النظام والعمل به في الثغور أيضاً بسبب ما تعرضت له الأعراس المرتفعة منها إلى الاعتداء والحيث فلم تعد قادرة على تحمل نفقات الثغر، ولكن الخليفة المتوكل عمل على إبطال الإيغارات سنة ٢٤٣ هـ / ٨٥٧ م.<sup>(٣)</sup>

## و) نظام الضمان:

ومن الأنظمة التي تم تطبيقها أيضاً من بين الإجراءات الإصلاحية نظام الضمان، حيث كان يتم كتابة وثيقة بهذا الخصوص تسمى وثيقة الضمان تحفظ عند صاحب الديوان.<sup>(١)</sup>

١ - الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص ٨٦  
٢ - المرزباتي: معجم الشعراء، ص ١٨١  
٣ - البلاذري: فتوح البلدان، ص ٢٠٣

وكان التوجه والرغبة في إبرام عقد الضمان مع القادرين على الوفاء بالالتزامات التي تترتب عليهم، ولديهم القدرة على القيام بذلك، خاصة التجار الأغنياء، والعمال الأوفياء، أو أحد المقيمين في المنطقة المراد تضمينها من الأغنياء.<sup>(٢)</sup> ويلزم من يتولى الضمان، الوفاء بمال ضمانه وكل ما تأخر منه، وإذا بقي له في ذمة المعاملين بعض الأموال فالاختيار للخليفة بقبول الحوالة به بعد إقرارهم بذلك.<sup>(٣)</sup>

ونظراً لفائدة العمل بنظام الضمان للدولة والرعية فقد تم تطبيقه، حيث كان العمل به مجدياً للدولة بشكل كبير دون أن يكون جائراً بحق المزارعين، فمثلاً ضمن علي بن عيسى النهروان الأوسط سنة ٢٨٤هـ / ٨٩٧م في أيام عبيدالله بن سليمان، حيث اتبع سياسة اعتمدت على الرفق بأهلها، فارتفع منه للدولة سبعة آلاف كر، وثلاثة وخمسون ألف دينار.<sup>(٤)</sup>

وحتى لا يكون العمل بهذا النظام مجحفاً بالرعية فقد كانت توضع على الضامن بعض الشروط من أجل أن يحقق العمل بهذا النظام النتائج المرجوة منه، فقد تم إدخال بعض الإصلاحات إلى هذا النظام، ومثال ذلك الشروط التي وضعها أصحاب الدواوين على حامد في ضمانه لأعمال واسط أثناء وزارة أبي علي الخاقاني، حيث اشترطوا عليه عند انتهاء عقد الضمان أن يؤدي في آخر سني

١ - الصابي : الوزراء ، ص ٢٢٩

٢ - الصابي : الوزراء ، ص ٨٢

٣ - ابن ممتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٠٠

٤ - الازدي : أخبار الدول المنقطعة ، ج ٢ ، ص ٣٧٧

ضمانه نفقات شق الأنهار وعمل الجسور والبذور والمعاون. وقد كان في بعض

الأحيان يتم تجديد عقد الضمان سنة بعد سنة.<sup>(١)</sup>

ومن وجوه الإصلاح الأخرى في هذا المجال أن ضمان خراج الولاية كان

يعرض على واليها ليضمنه وله حرية الاختيار في قبول الضمان أو الرفض،

ومثال ذلك أن الخليفة المنصور كان قد ولي محمد بن الأشعث الخزاعي على

صلاة مصر وخراجها ثم أرسل إليه نوفل بن الفرات ليعرض عليه ضمان خراجها

وطلب منه أن يشهد عليه الشهود في حال قبوله لضمان الخراج، إلا أن محمد

بن الأشعث لم يرغب بذلك، فتولى نوفل الخراج.<sup>(٢)</sup>

وما يدل على أن العمل بموجب هذا النظام كان ذا فائدة، الإشارة إلى

مقدار غلة الأعمال التي كان يضمنها علي بن أحمد الراسبي الذي كان يتقصد

جنديسابور والسوس ومادرايا وكسبايا والتي بلغت غلتها مليون وأربعمئة ألف

دينار سنوياً.<sup>(٣)</sup>

ومن الإصلاحات التي أدخلت في هذا المجال متابعة تطبيق هذا النظام

للاطلاع ومعرفة مدى مراعاته لقدرات الفلاحين والمزارعين، وللتأكد من عدم

ظلمه للرعية، وأنه في حال ظهور سوء تطبيق لهذا النظام وظلمه للرعية، فقد

كان يتم في بعض الأحيان فسخ عقد الضمان خاصة إذا كانت نتائج ذلك سلبية

1 - الصابي: الوزراء، ص ٤٠

2 - الكندي: ولاية مصر وقضاتها، ص ٢٩

3 - الصولي: أخبار القندر بالله، ص ١٦٦

على الرعية قد تؤدي إلى الفوضى والاضطراب، ومثال ذلك أن حامد بن العباس ضمن سنة ٣٠٧هـ/٩١٩م أعمال الخراج، والضياح بالسواد، فنتج عن إجراءات حامد غلاء الأسعار، نظراً لمنعه بيع الغلال في موسم استخراجها والعمل على تخزينها، مما أدى إلى الفتنة والفوضى. فعالج الخليفة المقتدر هذه المشكلة بإصدار أوامره بفتح مخازن القمح والشعير التي لحامد وبيع ما فيها، فاستقرت بذلك الأسعار التي كانت سبباً للاضطرابات التي قام بها الناس، ثم عمل الخليفة المقتدر على فسخ عقد الضمان عن حامد.<sup>(١)</sup>

(٣) الاهتمام بالمزارعين وتقديم المساعدات لهم، وإعادة النظر في مقادير

الضرائب المفروضة عليهم، وحسن اختيار عمال الخراج ومراقبتهم:

إن الإصلاح والتجديد كان من خلال قيام الخلفاء وموظفي الدولة من ذوي الاختصاص بإعادة النظر في بعض الأحيان في كمية الخراج المفروض على بعض النواحي أو الأراضي لمراعاة أوضاعها في ضوء نوعية المحاصيل المزروعة وطريقة ريها؛ حيث أن هذه الجوانب تؤدي إلى اختلاف في النفقات المترتبة على المزارع ولذلك فإنها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وهذا كله من باب تشجيع الزراعة وإصلاح أوضاعها للمحافظة على الأراضي الزراعية وعدم الإثقال على مزارعيها بما يفرض عليهم.

١ - ابن الأثير: الكامل، ج ٨، ١١٦ - ١١٧

لقد برز اهتمام الخلفاء بعمارة الأرض والمحافظة على استمرار أهلها بالعمل فيها، وظهر هذا الاهتمام بشكل كبير زمن الخليفة الرشيد، فمثلاً عندما ترك أصحاب المزارع في بعض نواحي فلسطين ضياعهم، بعث الخليفة الرشيد هرثمة بن أعين لعمارتها حيث دعا بعض المزارعين والعمال للرجوع إليها مقابل أن يخفف عنهم من الخراج ووعدهم أن يعاملوا معاملة حسنة وقد سُمي هؤلاء أصحاب التخافيف.<sup>(١)</sup>

ومن الإصلاحات التي تم إدخالها مراعاة قدرة الأرض على احتمال الخراج المقدر عليها، وذلك في ضوء خصوبة التربة وجودتها التي تؤدي إلى وفرة المحاصيل، وكذلك نوعية المحاصيل من الحبوب والثمار، حيث أن أثمانها مختلفة وغير متساوية، هذا بالإضافة إلى طريقة ريها، إن كانت تروى بمياه الأمطار أو بالآلات، حيث أن نوعية ريها تؤدي إلى اختلاف قيمة التكاليف.<sup>(٢)</sup>

وقد كان هناك بعض الإجراءات الإصلاحية غير المباشرة في المجال الزراعي ولكنها تساهم في تطويره وتحسينه، ومثال ذلك ما قام به الخليفة الرشيد من إسقاط العشر الذي كان يؤخذ من أهل السواد بعد النصف.<sup>(٣)</sup>

وكانت إصلاحات الخليفة المهدي في هذا المجال تتمثل بالعمل على إسقاط

الكسور والتوابع على الناس.<sup>(١)</sup>

١ - البلاذري : فتوح البلدان ، ق ١ ، ص ١٧١  
٢ - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٦٦  
٣ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٢٣٦

وتناولت الإصلاحات التي طرحها أبو يوسف لمعالجة مشكلة الاعتماد على التقدير والتخمين في تحديد مقادير الخراج، واقترح أن تُعالج هذه المشكلة على أرض الواقع من خلال بيع المحصول للتجار وتقسيم ثمنه، أو تحديد قيمته الحقيقية التي يستحقها ويُستوفى على تلك القيمة.<sup>(٢)</sup>

ولم تقتصر مقترحات أبي يوسف الإصلاحية على الأراضي الزراعية بل تتابعت لتشمل كافة المنتجات الزراعية، ومثال ذلك ما أشار إليه بإعفاء البقول والخضر كالقثاء والبطيخ والخيار والباذنجان والأعلاف من الزكاة من قبيل التشجيع على الزراعة، وهذا ساعد على توفرها وبقاء أسعارها رخيصة.<sup>(٣)</sup>

ومما يُشار إليه أيضاً أن هناك بعض الاقتراحات المتعلقة بالإصلاح في المجال الزراعي بشكل غير مباشر ورأى أبو يوسف الأخذ بها، وهي تتعلق بعمال الخراج، بحيث يتم اختيارهم ممن تتوافر فيهم مجموعة من الصفات والمزايا التي تمكنهم من السير وفق التعليمات والأوامر الصادرة إليهم والمتعلقة بإنصاف الرعية والعمل على نشر العدل بينهم، فأشار على الخليفة الرشيد باستعمال أصحاب الأخلاق، والأمانة والعلم بالشرعية، حيث قال: "ورأيت... أن تتخذ قوماً من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج. ومن وليت منهم فليكن فقيهاً عالماً مشاوراً لأهل الرأي عفيفاً، لا يطلع الناس منه على عورة ولا

1 - العسكري : الأوائل ، ص ٢٠٢

2 - أبو يوسف : الخراج ، ص ٥٠

3 - أبو يوسف : الخراج ، ص ٥١ - ٥٢



يخاف في الله لومة لائم، ما حفظ من حق وأدى من أمانة احتسب به الجنة وما عمل به من غير ذلك خاف عقوبة الله فيما بعد الموت، تجوز شهادته إن شهد، ولا يخاف منه جور في حكم إن حكم. فإنك إنما توليه جباية الأموال وأخذها من حلها وتجنب ما حرم منها، يرفع من ذلك ما يشاء ويحتج من ما يشاء. فإذا لم يكن عدلاً ثقة أميناً فلا يؤتمن على الأموال".<sup>(١)</sup>

وقد تعرض أبو يوسف إلى ما يجب أن يتمتع به عامل الخراج من سيرة حسنة في أهل عمله تقوم على الإنصاف والمساواة بينهم، والتعامل معهم باللين الممزوج بالشدّة والاستقصاء، واتباع السياسة المحددة له في جباية الخراج.<sup>(٢)</sup>

وقد شملت الإصلاحات كل المجالات ذات الصلة بالناحية الزراعية، ومثال ذلك قيام الخليفة المعتضد بتأخير موعد بداية افتتاح الخراج إلى اليوم الحادي عشر من شهر حزيران وأمره للعمال في النواحي بذلك<sup>(٣)</sup>، وكان هذا الإجراء يهدف لإصلاح الوضع الزراعي بشكل غير مباشر، وذلك نظراً لما كان يعانيه الناس من ابتداء جباية الخراج في فصل الربيع وقبل موسم الحصاد وبتأخير موعد جباية الخراج إلى حين استخراج الناس للمحاصيل فاتسه خفف من معاناتهم.

١ - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٠٦ ، وانظر أيضاً : السامرائي : المؤسسات الإدارية ، ص ٥٣

٢ - أبو يوسف : الخراج ، ص ١٠٧

٣ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١٢ ، ص ٣٤٣

إن جهود الإصلاح والتجديد لم تقتصر على الجوانب الفنية في المجال الزراعي من حيث شق الأنهار وحفر القنوات وإقامة الجسور وحسب، بل وفي الجانب الإداري للناحية الزراعية والمتمثل باختيار العامل الذي يقوم بمتابعة جباية الخراج والإشراف على ذلك، حيث يجب أن تتوافر فيه مجموعة من الصفات التي يكون لها الدور في تشجيع المزارعين على البقاء في أرضهم والعمل على استصلاحها وزيادة مساحتها من خلال سياسة عامل الخراج القائمة على العدل والإنصاف والمساواة.

ومن الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال الإصلاحات الزراعية العمل على تمويل المشاريع بالاستلاف من بيت المال ، ثم مراقبة وجوه إنفاق الأموال المستلفة من بيت المال وذلك لضمان إنفاقها في الوجه الذي تم استلافها لأجله والتشدد في هذا الأمر، ومثال ذلك قيام إسحاق بن إبراهيم المصعبي بالطلب من الخليفة المتوكل الاستلاف من بيت المال مبلغ خمسين الف دينار ينفقها في مصالح السودان، لزيادة عمارة الأرض وشق الأنهار، وبعد أن وافق له الخليفة المتوكل على طلبه تشدد في مراقبة إنفاق هذه الأموال في الوجوه المخصصة لها بحيث تؤدي إلى استصلاح الأراضي وزيادة قدرتها الانتاجية، فحقق النتيجة التي

سعى إليها مع نهاية الموسم، ويشار إلى أن مردود كل دينار كان اثنين وثلاثين ديناراً.<sup>(١)</sup>

وقد برز الوزير علي بن عيسى من كبار رجال الدولة العباسية في مجال الإصلاح، حيث شجع الزراعة بالسماح للمزارعين بزراعة حرم الأنهار بكافة أنواع المحاصيل، بهدف توسيع النشاط الزراعي من خلال التنوع في المحاصيل المزروعة، وزيادة واردات بيت المال.<sup>(٢)</sup> ولتحقيق هذا الهدف اتبع في برنامجه الإصلاحي تسليف المزارعين رؤوس الأموال لحرثة الأرض وزراعتها ومن أجل شراء الأبقار، وكذلك تسليف البذور للمزارعين، على أن يتم استرداد ما تمّ تسليفه لهم عند استخراج المحاصيل.<sup>(٣)</sup>

إن الإصلاح والتجديد في الجانب الزراعي يتضمن الاستجابة لمطالب أهل الخراج المتعلقة بإزالة الظلم ورفع الإجحاف عنهم، وتنفيذ مطالبهم المتعلقة بحفر الأنهار، خاصة إذا كانت هذه المطالب لخدمة الأراضي الزراعية المؤدية للخراج، وزيادة مساحتها باستصلاحها بحفر الأنهار بعد أخذ رأي ذوي الخبرة في هذا الجانب، ودون أن يلحق حفر هذه الأنهار الأضرار بالآخرين، وتكون نفقة حفر الأنهار من بيت المال.

١ - ابن الجوزي : المنتظم ، ج ١١ ، ٢٢٥ - ٢٢٦

٢ - الصابي : الوزراء ، ص ٢٨١ ، وانظر أيضاً : الزهراني : الوزير العباسي علي بن عيسى ، ص ٤٥

٣ - التنوخي : نشوار المحاضرة ، ج ٨ ، ص ٩٦ ، وانظر أيضاً : الزهراني : الوزير العباسي ، ص ٤٥

ومن جملة الاقتراحات التي قدمها أبو يوسف معالجة موضوع تأخير استخراج المحاصيل من الزرع بعد تكديسه على البيادر بانتظار ممثل ديوان الخراج أو بيت المال، وإن هذا الإجراء يؤثر على صاحب الغلال كما يؤثر على بيت المال، لما قد تتعرض له الغلال في مواقع دياستها من ظروف طارئة كالحريق أو السرقة أو غير ذلك من الظروف التي تؤثر على الناتج. فقد قال أبو يوسف: "وتقدم أن يكون حصاد الطعام ودياسته من الوسط ولا يُحبس الطعام بعد الحصاد إلا بقدر ما يمكن الدياسة، فإذا أمكن الدياس رُفع إلى البيادر، ولا يُترك بعد إمكانه الدياسة يوماً واحداً، فإنه ما لم يحرز في البيادر يذهب به الأكرة والمارة والطير والدواب، وإنما يدخل ضرر ذلك على الخراج، فأما على صاحب الطعام فلا، لأن صاحب الطعام يأكل منه فيما بلغني وهو في سنبله قبل الحصاد إلى أن تقع المقاسمة، فحبس الطعام في الصحراء أو في البيادر ضرر على الخراج. وإذا رُفع إلى البيادر وصير أكداً أخذ في دياسه ولا يُحبس الطعام إذا صار في البيادر الشهر والشهرين والثلاثة لا يُداس، فإن في حبسه في البيادر ضرراً على السلطان وعلى أهل الخراج، وبذلك تتأخر العمارة والحرث".<sup>(١)</sup>

لقد تناول أبو يوسف المشاكل التي يعاني منها الفلاحون، والمتعلقة بمواعيد الحصاد، وقد قدم حلولاً لهذه المشاكل للمحافظة على ناتج المحاصيل الزراعية، بسرعة حصادها بعد نضوجها ونقلها إلى البيادر ودياستها حتى لا

<sup>١</sup> - أبو يوسف: الخراج، ص ١٠٨

تتعرض للاعتداءات، وكذلك دفع أجرة الحصاد والدياسة من نفس ناتج المحاصيل، ثم يتم بعد ذلك تقسيم ما تبقى على المزارع والدولة.

### ثانياً : إصلاحات في مجال الصناعة :

واصلت الدولة جهود الإصلاح والتجديد في كل المجالات ، وكانت الصناعة من بينها، وكانت أبرز جهود الإصلاح والتجديد في هذه الناحية تتمثل في تشديد الخلفاء على الصناع بشكل عام وركزوا على الذين تتعلق أعمالهم بسك النقود.

فالصناعة من الاحتياجات الضرورية اللازمة لحياة الناس وتسيير أمور معاشهم، ولذلك عمد منشئوا المدن إلى نقل أصحاب المهن والصنائع التي يحتاجها سكان المدينة.<sup>(١)</sup>

وللتدليل على ذلك نضرب مثلاً مما فعله الخليفة أبو جعفر المنصور عندما بنى مدينة بغداد أمر بإحضار الصناع إليها من الشام والكوفة والبصرة وواسط وغيرها من المدن.<sup>(٢)</sup> وقد ساهم توفر الخدمات الرئيسية والضرورية التي تحتاجها الصناعة والصناعات، في تشجيع أمهر الصناع ومبدعيهم للتوجه

1 - الماوردي : تسهيل النظر ، ص ٢١١

2 - ابن الأثير : الكامل ، ج ٥ ، ص ٥٥٩

إلى بغداد من مختلف الأماكن، حيث يوصف ذلك الإقبال بالقول: " وفد إليها حذاق

أهل الصناعات من كل بلد، وكل أفق، ونزعوا إليها من الأواني والأقاصي"<sup>(١)</sup>

كما عمل الخليفة المنصور أيضاً عند بناء مدينة الرافقة على استقدام

أرباب المهن والصناعات، من النجارين والحدادين وغيرهم من أصحاب المهن

والحرف والصناعات حتى أوجدها بشكل كامل.<sup>(٢)</sup>

وقام الخليفة المهدي أيضاً بجمع أصناف الصناعات المختلفة في الجانب

الشرقي من بغداد عند إنشاء أسواقها.<sup>(٣)</sup>

وانطلاقاً من ذلك ونظراً لأهمية تواجد الصناعات في المدن والنواحي فقد

أمر الخليفة المعتصم بإحضار أصحاب المهن المختلفة من الحدادين والنجارين

وعملة الرخام وغيرها من الصناعات إلى مدينة سامراء.<sup>(٤)</sup>

واستقدم الخليفة المعتصم أيضاً من كل بلد من يعمل عملاً من الأعمال،

وكذلك أصحاب المهن المختلفة، فاستقدم من مصر من يعمل القراطيس وغيرها،

ومن البصرة العاملين بالزجاج والخزف والحصر، ومن الكوفة من يعمل الخزف،

وكان من إصلاحاته في هذا المجال أن عمل على تنظيم هذا الحرف، حيث

خصص لأصحاب الحرف والصناعات مواقعاً خاصة بهم، وتم ترتيب أنواع

الصناعات والبياعات في المحلات التجارية بشكل صفوف على جوانب الشوارع

1 - اليعقوبي : البلدان ، ص ٢١

2 - اليعقوبي : البلدان ، ص ١١

3 - اليعقوبي : البلدان ، ص ٢٤

4 - اليعقوبي : البلدان ، ص ٢٩

والطرق، وتم العمل على توسيع الأسواق المتعلقة بالحرف والصناعات والمواد

التجارية المختلفة.<sup>(١)</sup>

وجعل لأصحاب المهن أسواقاً خاصة بهم، وفصل كل مهنة أو صناعة

بمفردها في شوارع خاصة بها في الأسواق، بحيث لا تختلط كل مهنة بأخرى.<sup>(٢)</sup>

فقد اشتهرت عدة صناعات في الدولة العباسية بسبب عناية الخلفاء

واهتمامهم بها، حيث اعتنوا بها للاستفادة من موارد الثروة المعدنية كالفضة

والنحاس والرصاص والحديد، وكذلك استخرجوا الخزف وغيره. وقد أنشأ

الخليفة المعتصم مصانع للصابون والزجاج والورق، وكذلك أسسوا دوراً

للطراز.<sup>(٣)</sup>

وكانت الحرف وأسواقها خاضعة لمراقبة المحتسب وإشرافه، وقد أنيطت

به مهمة الإشراف على الأوزان والمقاييس، ومتابعة عمليتي الإنتاج والبيع،

والنظر في شؤون الأسواق لمنع الغش في الإنتاج والتلاعب في الوزن

والقياس.<sup>(٤)</sup>

1 - اليعقوبي : البلدان ، ص ٣٤ - ٣٥

2 - اليعقوبي : البلدان ، ص ٣١ ، ص ٣٤

3 - حسن إبراهيم : تاريخ الاسلام ، ج ١ ، ص ٣٠٨ - ٣١٠

4 - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٤٠٧ - ٤٠٨ ، وانظر أيضاً : الدوري : تاريخ العراق ، ص ٩٧

### ثالثاً : إصلاحات في مجال التجارة :

وفي إطار إصلاح النظام الاقتصادي تم العمل على اتخاذ بعض الإصلاحات في الناحية التجارية، وقد تمثلت هذه الإصلاحات باهتمام الخلفاء العباسيين بالتجارة، وما تبع هذا الاهتمام من اتخاذ الأسواق والمحلات التجارية بأماكن واسعة تتيح إتمام العمليات التجارية والتسوق بحرية وقد تمثلت الإصلاحات التجارية بالإجراءات المتخذة في الجوانب التالية:

#### توفير السلع التجارية وتسهيل عملية التبادل التجاري:

كانت التجارة تتم في الأسواق التي تقام في بغداد بشكل شهري، قبل أن تصبح عاصمة الدولة. ومن أجل وجود الأسواق بشكل دائم في بغداد فقد عمل الخليفة المنصور على تسهيل وصول البضائع التجارية من الشام والجزيرة إلى بغداد حيث أمر بحفر نهر الفرات إلى بغداد.<sup>(١)</sup>

وقد انعكست جهود الإصلاح على نشاط الحركة التجارية البرية والبحرية على حد سواء، فقد توافدت البضائع إلى أسواق العراق من كل جانب، حيث تم وصف تواجد بضائع المشرق والمغرب في المتاجر الخطيب البغدادية أكثر منها في بلادها، بعد أن جاءت البضائع التجارية إليها من الهند والسند والصين والترك والحبشة وغيرها من البلدان.<sup>(٢)</sup>

<sup>١</sup> - الدينوري : الأخبار الطوال ، ص ٣٨٣

<sup>٢</sup> - اليعقوبي : البلدان ، ص ٧



## إقامة الأسواق وتنظيمها وتعيين المراقبين عليها:

لقد بذل الخلفاء جهود كبيرة في إقامة الأسواق حيث ظهرت الأسواق الكبيرة في الجانب الشرقي من بغداد زمن الخليفة المنصور عند منازل التجار والجند حيث كانت تجتمع فيها أنواع الصناعات الصينية المختلفة، وقد تطلب تطوير التجارة وتقدمها العمل على توسعة الطرق التي تمر وسط الأسواق، وقد حققت الإصلاحات النتائج المرجوة منها حيث بلغت عوائد أجرة الأسواق في بغداد اثني عشر مليون درهم.<sup>(١)</sup>

وقد تتابعت الجهود المبذولة لإقامة الأسواق في كافة جوانب المدن، فبعد أن تم إنشاء الأسواق في جانب بغداد الشرقي تتابعت الجهود لإيجاد الأسواق في جانبها الغربي، وبعد أن تمت إقامة الأسواق فيها أدى ذلك إلى وجود التجارات المختلفة، خاصة وأن هذه المنطقة تشكل جزيرة بين نهري دجلة والفرات.<sup>(٢)</sup>

إن تقدير حجم الأسواق من الأمور التي يجب مراعاتها عند تأسيس المدن، بحيث تكون مساحتها بما يكفي المدينة أو الناحية وفي المواضع التي تحتاج لذلك.<sup>(٣)</sup>

ومن الإصلاح والتجديد في مجال التجارة لتطورها والرقى بها، كان يتم التركيز عند إنشاء المدن على توفير كافة المرافق الضرورية للتجار والمتسوقين

1 - اليعقوبي : البلدان ، ص ٢٥

2 - اليعقوبي : البلدان ، ص ٢٥١

3 - الماوردي : تسهيل النظر ، ص ٢١١

في كل نواحي الأسواق، من المساجد والحمامات وغيرها من المرافق التي يكتفي بها أهل كل ناحية وتوسيع الطرقات، على نحو ما تم إيجاده عند بناء مدينة بغداد، وكذلك إقامة المجمعات التجارية التي تعمل على توفير كافة السلع التجارية.<sup>(١)</sup>

لقد كانت إقامة الأسواق والمرافق وإنشاء الطرق من بين الإجراءات التي ترتب على الخلفاء اتخاذها من أجل تشجيع التجار للقدوم إلى المدن التي يتم تأسيسها، ولذلك فقد قاموا بإيجادها على نحو ما عملوه عند إنشاء مدينة الموفقية سنة ٢٦٧هـ / ٨٨٠م مما دفع التجار لحمل كافة صنوف التجارات والأمتعة إليها من كل مكان.<sup>(٢)</sup>

ومن بين الإجراءات الإصلاحية العمل على مراقبة أحوال الأسواق ومتابعتها لمعرفة مقدرتها الاستيعابية للمزيد من المحلات التجارية ومناسبة المكان لذلك، وفي حال تبين معاناة الأسواق من ضيق المكان فإن الدولة تعمل على نقلها إلى مكان يتناسب وطبيعة العمل التجاري، ومثال ذلك ما فعله الخليفة المنصور عندما عمل على نقل الأسواق من بغداد إلى الكرخ.<sup>(٣)</sup>

١ - اليعقوبي : البلدان ، ص ١٥  
٢ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٩ ، ص ٥٨٥ ، وانظر أيضاً : ابن الاثير : الكامل ، ج ٧ ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١١ ، ص ٤٥  
٣ - الطبري : تاريخ الطبري ، ج ٨ ، ص ٥٢ ، وانظر أيضاً : الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، الهمذاني ؛ ابن الفقيه : البلدان ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩

وتم تنظيم التجارة في الكرخ بأن خُصص لكل نوع من التجارة شوارع معروفة، بحيث لا تختلط تجارة بأخرى، وكل تجارة انفرد بها أصحابها، وكل مهنة بمعزل عن المهنة الأخرى،<sup>(١)</sup> ومن هنا ظهرت الأسواق المتخصصة بالمنتجات الواردة من منطقة محددة، ومثال ذلك عرف سوق خضير المختص بمعادن الصين النادرة.<sup>(٢)</sup>

وقد اتبع الولاة التعليمات والتوجيهات والمتعلقة بهذا الخصوص، فاهتموا بالتجارة وأسواقها فتابعوا عملية اختيار الأماكن الفسيحة للأسواق والعمل على الزيادة والتوسعة فيها كلما دعت الحاجة لذلك، ومثال ذلك أن والي الجزيرة سليمان بن علي قام بنقل أسواق الرقة إلى الأرض الواقعة بين الرقة والرافقة، ثم إن الخليفة الرشيد عندما قدم الرقة أمر بالعمل على زيادة تلك الأسواق.<sup>(٣)</sup> وأجرى عليها بعض الإصلاحات حيث عهد للمحتسب بمراقبة الأسواق والإشراف على الموازين والمكاييل، ومنع الغش والتلاعب بالأسعار أو الاستغلال.<sup>(٤)</sup>

وكذلك اهتم الخليفة المعتصم بالأسواق التجارية وتنظيمها، ويظهر هذا من الإصلاحات التي أجراها عندما أمر أن تخط الأسواق في مدينة سامراء حول مسجدها الجامع، كما أمر بتوسيع صفوف الأسواق أيضاً فيها، وعمل أيضاً على تنظيم أنواع التجارة بحيث يكون كل صنف تجاري في موقع محدد لهم، على نحو

1 - اليعقوبي : البلدان ، ص ١٨

2 - اليعقوبي : البلدان ، ص ٢٤

3 - البلاذري : فتوح البلدان ، ق ١ ، ص ٢١٣

4 - حسن إبراهيم حسن : تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ٣١٨

ما كان عليه تنظيم أسواق بغداد. وكذلك عندما أقطع لأشناس التركي وأصحابه الكرخ، أمره أن يبني المساجد والأسواق.<sup>(١)</sup>

ونتيجة للإجراءات الإصلاحية التي تم اتخاذها لتطوير التجارة خاصة بعد أن برز أفراد أنواع التجارة كل على حدة، فقد ظهر ما يُعرف بالمجمعات التجارية التي كانت تشتمل على كافة البضائع والسلع التجارية في نفس الموقع.<sup>(٢)</sup>

فالعامل على تنظيم الحركة التجارية في المدن كان من الإصلاحات التي تم إجراؤها، ومثال ذلك تنظيم تجارة مدينة سامراء حيث تم تحديد أماكن الأسواق منذ بداية تخطيط المدينة بحيث يحدد موقع حيوي للأسواق، فوق اختيار موقع الأسواق في سامراء على نهري دجلة والكاظول.<sup>(٣)</sup>

إن تنظيم الأسواق كان من الإصلاحات المتخذة حيث جعلوا المحلات التجارية متقابلة على جوانب الطرق المارة بالأسواق، وكذلك تخصيص مكان محدد لكل نوع من التجارة بمكان واحد محدد لها حتى لا تختلط التجارات ببعضها، كما تم تخصيص مكان لكل مهنة، وكان يتم ترتيب أنواع التجارات وفق

1 - اليعقوبي : البلدان ، ص ٢٩ ، وانظر أيضاً : كي لسترنج : بلدان الخلافة الشرقية ، ص ٧٨  
2 - اليعقوبي : البلدان ، ص ١٥  
3 - اليعقوبي : البلدان ، ص ٢٧

درجة أهميتها، حيث كانت توضع أنواع التجارات الدنيئة في أطراف الأسواق ومنها أصحاب الفقاع والشراب والهرايس.<sup>(١)</sup>

### سن التشريعات لحماية التجارة وتنظيمها وتشجيعها:

اتخذ خلفاء بني العباس بعض الإجراءات الإصلاحية التي كانت تهدف إلى تطمين التجار على تجارتهم وأموالهم في حال تعرضها لظروف طارئة، ومثال ذلك ما قام به الخليفة المعتصم من أجل تشجيع التجارة وتأمينها، أن عمل على دعم التجار في الظروف الطارئة التي كانت تعترضهم، ففي سنة ٢٢٥هـ/ ٨٣٩م تعرضت أسواق الكرخ للحريق، فوهب الخليفة المعتصم للتجار وأصحاب العقار خمسة ملايين درهم.<sup>(٢)</sup>

واهتم الخلفاء العباسيون بمراجعة التشريعات المتعلقة بالتجارة بهدف تشجيعها، ولا سيما الجانب الضريبي، سواء كانت تتعلق بالتجارة البرية أو البحرية، لذلك عمل الخليفة الواثق عندما تولى الخلافة على الإحسان إلى الناس، وأوقف جباية أعشار سفن البحر.<sup>(٣)</sup> كما أسقط الخليفة المعتضد المكوس<sup>(٤)</sup> التي كانت تؤخذ في مكة والمدينة عن الناس.<sup>(٥)</sup>

١- اليعقوبي: البلدان، ص ٣١  
٢- ابن الجوزي: المنتظم، ج ١١، ص ٩٩، وانظر أيضاً: رشاد؛ عبدالمنعم: أحوال بغداد في انتقال الخلافة إلى سامراء، مجلة المؤرخ العربي، ع ٤٤، ١٩٩١م، ص ٩٤، وسيفشار إليه فيما بعد: رشاد: أحوال بغداد  
٣- الطبري: تاريخ الطبري، ج ٩، ص ١٥٠، وانظر أيضاً: ابن الأثير: الكامل، ص ٣٥  
٤- المكس: ضريبة تؤخذ من التجار في المراصد. (الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص ٨٦  
٥- الأزدي: أخبار الدول المنقطعة، ج ٢، ص ٣٧٣

## حماية الطرق التجارية وإقامة الخانات عليها ووضع الأعلام الدالة عليها لإرشاد

### القوافل المارة بها:

اهتم الخلفاء العباسيون بطرق التجارة والحج، فعملوا على إيجاد الطرق البرية والبحرية الآمنة للتجارة، وإنشاء الأسواق وتوفير المرافق اللازمة للتجارة على الطرق التجارية. فقد اهتموا بتوفير وسائل الراحة للحجاج والتجار، ومثال ذلك أن الخليفة المهدي أمر ببناء القصور على الطريق المؤدي إلى مكة، وأمر باتخاذ المصانع وتجديد البرك وحفر الركايا.<sup>(١)</sup>

وكذلك عمل الخليفة الرشيد على بناء المصانع والثغور في الطريق إلى مكة والمدينة بالإضافة إلى ما بناه بداخلهما وكذلك في المواقع الأخرى مثل منى وعرقات.<sup>(٢)</sup>

وقد كان من جوانب التجديد في مجال التجارة أن الخليفة الرشيد عندما غزا الروم سنة ١٦٥هـ/٧٨١م وعقد صلحاً معهم، كان من بين الشروط التي فرضها عليهم إقامة الأدلاء والأسواق في الطريق التي سيسلكها، وكان هذا بسبب خطورة الطريق التي سار بها.<sup>(٣)</sup>

١ - ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ٦ ، ص ٥٥ ، ص ٤٩ ، وانظر أيضاً : ابن الوردي : تاريخ ابن الوردي ، ج ١ ، ص ١٩١ ، ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ص ٤٩  
٢ - اليعقوبي ؛ أحمد بن اسحاق ( ت ٢٨٤ هـ / ٨٩٧ م ) : مشاكلة الناس لزماتهم ، تحقيق ولیم ملورد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠م ، ص ٢٤ - ٢٥ ، ويشار إليه فيما بعد : اليعقوبي : مشاكلة الناس .  
٣ - ابن الأثير : الكامل ، ج ٦ ، ص ٦٦

وسعى الخليفة الواثق أيضاً لتوفير الحماية للتجار خاصة من هجمات الأعراب، حيث عمل على التصدي لها ومعالجة هذه المشكلة، ومثال ذلك أن بني سُلَيم كانوا يأخذون من الأسواق بالحجاز ما أرادوا وبالأسعار التي يريدونها فوجه إليهم الخليفة الواثق جيشاً عمل على وضع حد لمثل هذه الاعتداءات.<sup>(١)</sup>

لقد انعكست الإصلاحات التي تم إجراؤها في كل المجالات إلى ازدهار التجارة وتقدمها في مناطق الدولة المختلفة، حيث بلغت قيمة التجارة البرية والبحرية في منطقة سامراء وحدها عشرة ملايين درهم.<sup>(٢)</sup>

إن قيمة المبالغ التجارية التي كان يتم تداولها في الدولة يشير إلى التقدم التجاري والاهتمام بإجراء الإصلاحات في هذه الناحية كالعامل على توفير عنصر الأمن والاستقرار الذي يشجع على نمو التجارة، بالإضافة إلى السعي المتواصل لتوفير كافة البضائع والمنتجات من كل الأقطار وهذا ساعد على وجود الاستثمارات المالية في هذا الجانب، والذي ما كان له أن يكون لولا الاهتمام بإجراء التجديد والإصلاح في الجوانب المتعلقة بالتجارة. والذي تمثل تارة بإيجاد منتجات زراعية وصناعية لم تكن موجودة أصلاً في المنطقة، وتارة أخرى بإيجاد الأسواق وتوسعتها.

١ - ابن الأثير : الكامل ، ج ٧ ، ص ١٢ ، وانظر أيضاً : النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٢ ، ص ٦١  
٢ - اليعقوبي : البلدان ، ص ٣٦٣

كان لا بد للإصلاحات الاقتصادية لكي تحقق النجاح المطلوب منها، أن تتخلص من الأزمات المالية والاقتصادية التي تواجه الدولة، وقد احتاجت مواجهة هذه الأزمات إلى تضافر جهود الجميع، لذا عمل كبار رجال الدولة على تقديم العلاج لهذه المشاكل، فقد عمل وزراء الدولة على التصدي للأزمات التي واجهت الدولة وخاصة عند حلول صرف مستحقات موظفيها ومحاولة معالجتها بطرق الإدارة المالية، ومثال ذلك الوزير علي بن عيسى الذي كان يعمل على الاستلاف من التجار عند موعد الصرف، عندما لا تتوفر الأموال الكافية لهذه المستحقات، أو عندما يتأخر وصول الأموال إلى مركز الدولة من الولايات، وقد كان يقوم بالاستلاف بضمان السفاتج التي ترد من أطراف الدولة.<sup>(١)</sup>

ويشار إلى أنه كلما ضعف الوزير عن أداء مهامه وتنفيذ واجباته كلما قلت أموال المصادرات، والتي كانت رافداً للدولة في أزماتها، ومثال ذلك ما يذكر عن الخصيبي وضعفه الذي كان سبباً في قلة أموال المصادرات.<sup>(٢)</sup>

وقد تم اعتماد الصكوك المالية التي كانت تعرف بالسفاتج في التعامل المالي، حيث ورد أن الأتراك عندما ثاروا على الخليفة المعتر وظالبوه بالأموال، ولم تكن الأموال متوفرة فابلغته والدته أن السفاتج قد وصلت فلينتظروا لحين قبض الأموال.<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - التتوخي: نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٤١، وانظر أيضاً: الصابي: الوزراء، ص ٩٣  
<sup>٢</sup> - الصولي: أخبار المقتدر بالله، ص ٢٧٢  
<sup>٣</sup> - الطبري: تاريخ الطبري، ج ٩، ص ٣٩٥



الخاتمة :

من خلال دراستنا جهود الإصلاح والتجديد في الدولة العباسية ( ١٣٢ هـ - ٣٣٤ هـ / ٧٤٩ - ٩٤٥ م ) في مجالات السياسية والحكم والإدارة والاقتصاد نلاحظ أن هناك جهوداً كبيرة بذلها العباسيون في إيجاد الأنظمة وابتكار الأساليب التي من شأنها المساهمة في تلبية مطالب الرعية بحيث تراعي حاجاتهم وتهتم بمطالبهم من أجل مصلحة الدولة العباسية ومصلحة الرعية، حيث أن مصلحة الدولة تقتضي اعتراف الرعية بشرعية حكمهم، والبقاء على الطاعة لهم، وهذا لا يتأتى إلا برفع المعاناة عنهم وإنصافهم ونشر العدل بينهم، وللوصول إلى ما يحقق لهم الحياة الكريمة يتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين والمؤسسات الجديدة التي تعمل وفق خطة الدولة، فهناك الكثير من الأساليب المتبعة كانت بحاجة إلى الإصلاح، والبعض الآخر بحاجة إلى إلغاء وإيجاد البديل له، ولم تقتصر الحاجة إلى مثل هذه الإصلاحات على ناحية معينة وإنما في كل النواحي، لذا نجد أن الدولة العباسية كانت مدركة تماماً لحاجة الرعية لذلك، فسارعت إلى إجراء الإصلاحات وأخذت تعمل بشكل جدي لتجديد الأساليب التي كانت تقود إلى الشكوى والتذمر سواء ما كان منها قبل الحكم العباسي أم ما كان منها في ظل العباسيين.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدولة العباسية بذلت جهوداً حقيقية للاستجابة لمطالب الرعية التي أصبحت توافقة للتغيير والتجديد وأصبح العدل والمساواة والرفق بها حلماً يراودها، فجاءت الإجراءات العباسية التي تحمل الإصلاح والتجديد توافق مشاعر الشعوب فاستطاعت أن تجد لنفسها الأتباع والمؤيدين، من خلال ما بدأت به منذ إعلان مبادئ الدعوة التي لاقت القبول والترحاب من الناس، لتبنيها طرح العمل بالكتاب والسنة، ونشر العدل والمساواة، وفي هذا ارتكزت إلى الناحية الدينية لحشد الأنصار والمؤيدين وكسب الشعوب إلى جانبها، ثم سعوا إلى تسخير العاطفة الدينية لمصلحتهم بطرح صلة القربى التي تربطهم بالرسول صلى الله عليه وسلم والتي تجعل لهم الحق بتولي الخلافة، وهذا هو الطرح السياسي الذي تبناه العباسيون خلال فترة حكمهم، ومن هذا المنطلق طرحوا وجوب تقديم الرعية الطاعة والولاء والبيعة لهم، فحرصوا على الحصول على البيعة من الرعية وتجديد هذه البيعة كلما اقتضت الحاجة لذلك.

كما أن العباسيين أرادوا الإصلاح والتجديد في ولاية العهد وحاولوا بطرق مختلفة الحد من المشاكل التي كانت تنتج عن ولاية العهد، فظهر العهد بولاية العهد إلى أكثر من شخص، ولكن المحاولة لم تكن ناجحة تماماً، فقد أسفرت في بعض الأحيان عن الإيقاع بين ولاية العهد، فقد دخلت العناصر المتنافسة توغر صدور ولاية العهد بعضهم على بعض وتوقع الفتنة بينهم وتزج الدولة في قتال

داخلي أنهك الدولة وهدد الأمن والأرواح. لكن ولاية العهد كانت من أكبر الأسباب في زج الدولة في أتون الفتنة والقتال كما وقع بين الأمين والمأمون ولجأ البعض منهم إلى كتابة وثيقة يرتب فيها ولاية العهد، ويأخذ موافقتهم وقبولهم بذلك وأخذ توابع الشهود على ذلك، حتى وصل الأمر إلى محاولة إكساب هذه الوثيقة الحرمة والقداسة من خلال تعليقها في الكعبة، سعياً لمنع وقوع المشاكل بسبب ولاية العهد.

وبذل العباسيون ما بوسعهم لتحقيق أهدافهم، بإجراء الإصلاحات في مؤسسات الدولة وكذلك إدخال وإيجاد المؤسسات الجديدة التي تساهم في التخفيف من معاناة الرعية، فظهرت الوزارة التي تطورت مع تقدم الأيام، وظهر نوعين من الوزارات يختلف كل منها عن الآخر في المهام والواجبات، والشروط والمواصفات التي يجب أن تتوافر فيمن يتولاها، نظراً للدور الذي يقوم به الوزير في تدبير شؤون الدولة وتصريف أمورها، أو القيام بدور الوسيط بين الخليفة والرعية، وهذا ما جعل الخلفاء يتشددون في اختيار الوزراء وفق مجموعة من المعايير والأسس والضوابط التي تؤدي إلى سلامة الاختيار الذي ينجم عنه من الإنصاف للرعية ونشر العدل والمساواة، ولم يقتصر الأمر على إيجاد مؤسسة الوزارة وحسب، بل استمر العمل على إجراء الإصلاحات التي

كانت تحتاجها هذه المؤسسة، للحفاظ على هيبتها ودورها لتبقى قادرة على القيام بواجباتها ومهامها.

كما عمل العباسيون على تجديد العمل ببعض الدواوين التي تستدعي الحاجة إلى وجودها واستمرارها وتوسيع صلاحياتها ومهامها، وأحياناً أخرى إلغاء بعض الدواوين نظراً لانتهاؤها دورها والانتهاؤها من تنفيذ مهامها وواجباتها ولم يعد لها حاجة أو دور تقوم فيه.

كما أن الدولة أبقت العمل وفق نظام البريد وأدخلت عليه الكثير من الإصلاحات، بتوسيع صلاحياته ومهامه لتشمل مراقبة العمال والولاية في نواحي الدولة، ومتابعة المستجدات والكتابة عنها للخليفة. وإيجاد العديد من الوظائف للعمل في هذا المجال، بما يسهل القيام بواجبات العمل ومهامه خلال فترة قصيرة ودقة عالية. لمنع حدوث التلاعب والتزوير والخيانة.

وقد واصلت الدولة العباسية جهودها الإصلاحية في مجال الكتابة، من خلال توسيع صلاحيات ومهام الكتاب فظهرت أصناف مختلفة من الكتاب، واختيار الكتاب وفق أسس ومعايير تؤدي إلى قيام هذه الفئات بواجباتها ومهامها بما يضمن تحقيق مبادئ الدعوة وأهداف العباسيين، وتشدد الخلفاء في عملية الاختيار والتمسك بأن تكون عملية اختيار الكتاب وفق الأسس والشروط المعتمدة.

وتابعت الدولة إجراءاتها الإصلاحية لتشمل الحجابة والتي تمثلت عملية التجديد في هذا المجال بالاستمرار في العمل بهذه الوظيفة، واختيار من يشغل هذه الوظيفة وفق عدة شروط ومواصفات، تشدد الخلفاء في اتباعها عند تعيين الحجاب.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الدولة العباسية أبقت على بعض طرق الإدارة التي كانت معروفة من قبل، والوظائف الإدارية، مع إجراء بعض الإصلاحات عليها فمثلاً استمر العمل بمبدأ وطريقة الولاية على النواحي والولايات، وما تمّ إجراؤه هو العمل على اتباع الأسس والقواعد التي كانت سائدة من قبل وأضافوا عليها شروطاً ومؤهلات تمكن ولاتهم وعمالهم من تحقيق أهداف ومصالح الدولة.

وأعاد العباسيون النظر في التقسيمات الإدارية للولايات والنواحي، فعملوا على أن تكون بعض الولايات مستقلة بذاتها، أو دمج ولاية مع أخرى، في ضوء مصلحة الدولة والتي تتحد من خلال الحاجة إلى إضعاف نفوذ والي حتى لا يسعى للاستقلال بولايته عن الدولة، أو تقوية والي للتصدي إما لآخطار خارجية أو لقمع حركات التمرد وملاحقة الثوار.

وتوصلت الدراسة إلى أن أكبر الجهود الإصلاحية وأكثرها أهمية هي تلك الجهود المبذولة في مجال الاقتصاد والتي كانت تهدف لتحسين مستوى حياة

الرعية، حيث تم اتخاذ الكثير من الإجراءات في هذا المجال سواء من باب إعادة النظر في الأنظمة المعمول بها بهدف التخفيف من معاناة الناس، ووضع حد لحالة التذمر والشكوى بسبب ارتفاع قيمة الضرائب التي تؤدي إلى الدولة. كما أن الدولة عملت على ضبط النفقات، وتشديد الرقابة المالية على موظفي الدولة ومحاسبتهم بشكل صارم وفق طرق استحدثوها لمنع الاختلاس والتلاعب بالمال العام، بالإضافة إلى التشدد في تحصيل مستحقات بيت المال وعدم التساهل مع المماطلين في الدفع.

كما ساهمت وعملت على تحسين الناحية الزراعية بشق القنوات وحفر الأنهار وإقامة الجسور، وكذلك بإعادة تقدير قيمة الخراج المفروضة على الأراضي، وكذلك استحداث أنظمة جديدة للعمل فيها، مثل نظام المقاسمة، وإلغاء المقادير التي كانت تُستوفي على مساحة الأرض بشكل كامل، وإعادة مسح الأراضي الزراعية وتقدير الخراج عليها، وكذلك إعادة النظر في وقت جباية الخراج وتأخير النيروز ليتلائم مع وقت نضوج المحاصيل ووقت استخراجها، وذلك ليتمكن الناس من تسديد المستحقات المترتبة عليهم بعد استخراج المحاصيل.

كما توصلت الدراسة إلى إدخال العباسيين الإصلاحات والتحسينات في مجال الصناعة من خلال إيجاد الأسواق الخاصة للصناع، وتحديد الأماكن التي

تقوم فيها الحرف والمهن والصناعات، بالإضافة إلى مراقبة أصحاب الصنائع ومحاسبة المخالفين للأنظمة والتعليمات بهدف منع الغش والتلاعب، وخاصة دور الضرب.

وعلاوة على تلك الإصلاحات تم توفير الأماكن المناسبة لإقامة التجار، وكذلك فصل أنواع التجارات، وتحديد مكان كل تجارة، أو تخصيص أسواق بذاتها لأنواع التجارات الواردة إلى الدولة حسب مصدرها. ولتنمية التجارة وتطويرها فقد تم تحديد الضرائب المفروضة على التجار ومقادير هذه الضرائب، وطرق جبايتها .

وأخيراً يمكن القول أن جهود الإصلاح والتجديد التي بذلتها الدولة العباسية في مختلف المجالات أدت إلى التخفيف بشكل كبير من تذمر وشكوى الرعية، وكان لهذه الإجراءات دور كبير في تعلق الناس بالخلافة العباسية وولائهم لها، حيث حظيت بالقبول والتأييد من الرعية وحصولها بشكل مستمر على الطاعة- رغم وجود محاولات التمرد والانشقاق على الدولة من قبل الطامعين بالخلافة- وخاصة من الفئات التي سخطت على الدولة الأموية وحاولت التمرد عليها.

## قائمة المصادر والمراجع

### • القرآن الكريم.

### المصادر:

- الابشيهي ؛ محمد بن أحمد ( ت بعد سنة ٨٥٠هـ / ١٤٤٦م ) : المستطرف في كل فن مستظرف ، شرحه ووضع هوامشه مفيد محمد قميحة ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ٢٠٠٠م
- الأبي ؛ منصور بن الحسين ( ت ٤٢١ هـ / ١٠٣٠ م ) : نثر الدر في المحاضرات ، تحقيق خالد عبدالغني محفوظ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ( د.ت )
- ابن الاثير ؛ علي بن محمد عبدالكريم الشيباني ( ت ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م ) : الكمال في التاريخ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٥م ، ١٠ أجزاء.
- الاربلي ؛ عبدالرحمن سنبط قنيتو ( ت ٧١٧ هـ / ١٣١٧م ) : خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سير الملوك ، وقف على طبعه وتصيحه مكي السيد جاسم ، مكتبة المثني ، بغداد ، ط ٢ ، ١٩٦٤م
- الازدي ؛ علي بن منصور ( ت ٦١٣ هـ / ١٢١٦م ) : أخبار الدول المنقطعة ، تحقيق عصام هزايمة و محمد محافظة و محمد طعاني و علي عابنه ، مؤسسة حمادة و دار الكندي للنشر ، اربد ، ١٩٩٩م ، جزءان.
- الازدي ؛ يزيد بن محمد ( ٣٣٤ هـ / ٩٤٥م ) : تاريخ الموصل ، تحقيق علي حبيبة ، لجنة إحياء التراث الاسلامي ، القاهرة ، ١٩٦٧م



- الأزرقى ؛ محمد بن عبدالله ( ت ٢٥٠ هـ / ٨٦٤ م ) : أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، تحقيق رشدي الصالح ملحس ، مطابع دار الثقافة ، مكة المكرمة ، ط ٨ ، ١٩٩٦ م
- الاصطخري إبراهيم بن محمد ( ت ٣٤٦ هـ / ٩٥٧ م ) : مسالك العمالك ، مطبعة بريل ، لندن ، ١٩٢٧ م.
- الراغب الاصفهاني ؛ الحسين بن محمد ؛ ( ت ٥٠٢ هـ / ١١٠٨ م ) : محاضرات الادياء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، حققه وضبط نصوصه عمر الطباع ، دار الارقم، (د.ت)
- الاصفهاني ؛ علي بن الحسين ( ٣٥٦ هـ / ٩٧٦ م ) : الإغاني ، اعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي ، دار إحياء التراث العربي ، (د.ت)
- ابن أبي اصيبعة؛ أبو العباس أحمد بن القاسم ( ت ٦٦٨ هـ / ١٢٦٩ م ) : عيون الانبياء في طبقات الاطباء، تحقيق نزار رضا ، بيروت ، دار الحياة ، ١٩٦٥ م
- ابن اعثم الكوفي ؛ أحمد بن اعثم ( ت ٣١٤ هـ / ٩٢٦ م ) : كتاب الفتوح ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الهند ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٦ م، ٨ أجزاء.
- ابن بكار ؛ الزبير ( ت ٢٥٦ هـ / ٨٦٩ م ) : الأخبار الموقفات ، تحقيق سامي مكي العاني ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٦ م
- البلاذري ؛ أحمد بن يحيى ( ت ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م ) : أنساب الإشراف ، حققه وقدم له سهيل زكار و رياض زركلي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، (د.ت)

- البلاذري ؛ أحمد بن يحيى ( ت ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م ) : فتوح البلدان ، نشره ووضع ملاحقه وفهارسه صلاح الدين المنجد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦م ،
- ابن تغري بردي ؛ أبو المحاسن يوسف ( ت ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩م ) : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٢م ، ١٦ جزء .
- التنوخي ؛ المحسن بن علي ( ت ٣٨٤ هـ / ٩٩٤م ) : الفرج بعد الشدة ، تحقيق عبود الشالجي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٨م ، ٥ أجزاء
- التنوخي ؛ المحسن بن علي ( ت ٣٨٤ هـ / ٩٩٤م ) : نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ، تحقيق عبود الشالجي ، (د.ت) ، ٨ أجزاء
- ابن تيمية ؛ أحمد بن عبدالحليم ( ت ٧٢٨ هـ / ١٣٢٧م ) : الأموال المشتركة ، دراسة وتحقيق ضيف الله يحيى الزهراني ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٩٨٦م
- الثعالبي ؛ عبدالمك بن محمد ( ت ٤٢٩ هـ / ١٠٣٧م ) : تحفة الوزراء ( منسوب إليه ) تحقيق حبيب علي الرؤي وابتسام مرهون الصفار ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧م
- الجاجرمي ؛ المؤيد بن محمد ( ت ق٧هـ ) : نكت الوزراء ، دراسة وتحقيق نبيلة عبد المنعم داود ، إحياء التوثاق العلمي العربي ، بغداد ، ١٩٨٤م
- الجاحظ ؛ عمرو بن بحر ( ت ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م ) : رسائل الجاحظ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، (د.ت)

- الجاحظ ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م) : المحاسن والاضداد ، قدم له وبوبه وشرحه علي بوملحم ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)
- الجاحظ ؛ عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م) : البخلاء ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م
- الجاحظ ؛ عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م) : البيان والتبيين ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، (د.ت)
- ابن جعفر ؛ قدامة (ت ٣٢٨ هـ / ٩٣٩ م) : الخراج وصناعة الكتابة ، شرح وتحقيق محمد حسين الزبيدي ، دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨١
- ابن الجوزي ؛ عبدالرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ / ١٢٠١ م) : المصباح المضيء في خلافة المستضيء ، تحقيق عبدالله إبراهيم ، مطبعة الأوقاف ، بغداد ، ١٩٧٦ م ،
- ابن الجوزي ؛ عبدالرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ / ١٢٠١ م) : المنتظم في تاريخ الملوك والامم ، دراسة وتحقيق محمد عبدالقادر عطا و مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٢ م ، ١٨ جزء
- الجهشياري ؛ محمد بن عبدوس (٣٣١ هـ / ٩٤١ م) : الوزراء والكتاب ، قدم له حسن الزين ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٨ م
- ابن حمدون ؛ محمد بن الحسن (ت ٥٢٦ هـ / ١١٣١ م) : التذكرة الحمدونية ، تحقيق احسان عباس و بكر عباس ، دارصادر ، بيروت ، (د.ت)
- الحموي ؛ ياقوت (ت ٦٢٦ هـ / ١٢٢٨ م) : معجم البلدان ، تحقيق فريد عبدالعزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) ، ٥ أجزاء

- أبو حيان التوحيدي ؛ علي بن محمد ( ٤١٤ هـ / ١٠٢٣ م ) : البصائر والذخائر ، تحقيق و داد القاضي ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت)
- الخطيب البغدادي ؛ أحمد بن علي ( ت ٤٦٣ هـ / ١٠٧١ م ) : تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)
- الخطيب البغدادي ؛ عبدالقاهر بن طاهر (ت ٤٢٩هـ/١٠٣٧م) : الفرق بين الفرق ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٦
- ابن خلدون ؛ عبد الرحمن ابن خلدون ( ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٦ م ) : مقدمة ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر ، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة ، مراجعة سهيل زكار / دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٩٢م ، ٧ أجزاء.
- ابن خلكان ؛ أحمد بن محمد ( ت ٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م ) : وفيات الاعيان وانباء أبناء الزمان ، حقق اصوله وكتب هوامشه يوسف علي طويل و مريم قاسم طويل ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)، ٦ أجزاء.
- الخوارزمي ؛ محمد بن أحمد ( ت ٣٨٧ هـ / ٩٩٧ م ) : مفاتيح العلوم ، حققه وقدم له ووضع فهارسه إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (د.ت)
- ابن خياط العصفري ، خليفة ( ت ٢٤٠ هـ / ٨٥٤ م ) : تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق اكرم ضياء العمري ، دار القلم ، دمشق ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٧م

- ابن دقماق؛ إبراهيم بن محمد (ت ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م) : الحوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م
- الديار بكري ؛ حسين بن محمد (ت ٩٦٦ هـ / ١٥٥٨ م) : تاريخ الخميس في احوال انفس النفيس ، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع ، بيروت ، (د.ت)
- الدينوري ؛ أبو حنيفة أحمد بن داود (ت ٢٨٢ هـ / ٨٩٥ م) : الأخبار الطوال ، تحقيق عبد المنعم عامر ، مراجعة جمال الدين الشيال ، مكتبة المثلى ، بغداد ، (د.ت)
- الذهبي ؛ محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م) : تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام ، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، ط ٢ ، ١٩٩١ م
- الراغب الاصفهاني ؛ الحسين بن محمد ؛ (ت ٥٠٢ هـ / ١١٠٨ م) : محاضرات الادياء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، حققه وضبط نصوصه عمر الطباع ، دار الارقم،(د.ت)
- ابن رسته ؛ ابو علي احمد بن عمر (ت ٢٩٠ هـ / ٩٠٢ م) : الاعلاق النفيسة، مطبعة بريل ، لينن ، ١٩٦٧م
- السخاوي ؛ محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ م) : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، ضبط وتصحيح عبد اللطيف حسن عبدالرحمن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٣م،

- السيوطي ؛ عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) : تاريخ الخلفاء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٨م
- ابن شاکر الکتبی ؛ محمد (ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٢ م) : فوات الوفیات والذیل علیها ، تحقیق احسان عباس ، دار صادر ، بیروت ، (د.ت)
- الشهرستاني ، محمد بن عبدالکريم (ت ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢ م) : الملل والنحل ، تحقیق محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بیروت(د.ت)
- الصابي ؛ الهلال بن المحسن (ت ٤٤٨ هـ / ١٠٥٦ م) : الوزراء ، تحقیق عبدالستار أحمد فراج ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٨٥ م ،
- الصفدي ؛ صلاح الدين خليل بن ابيک (ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٢ م) : الوافي بالوفيات ، اعتناء س . ديدرينغ ، فرانز شتاينتر ، فيسبادن ، ١٩٧٤م ، ٣٠ جزء .
- الصولي ؛ محمد بن يحيى (ت ٣٣٥ هـ / ٩٤٦ م) : أخبار المقتدر بالله العباسي أو تاريخ الدولة العباسية من سنة ٢٥٩ إلى سنة ٣١٥ هجرية من كتاب الأوراق ، دراسة و تحقیق خلف رشيد نعمان ، دار الشؤون الثقافية العامة " آفاق عربية " ، بغداد ، ١٩٩٩م ،
- الطبري ؛ محمد بن جرير ( ٣١٠ هـ / ٩٢٢ م) : تاريخ الرسل والملوك ، تحقیق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٦٧م ، ١٠ أجزاء .
- الطرطوشي ؛ محمد بن الوليد (ت ٥٢٠ هـ / ١١٢٦ م) : سراج الملوك ، حققه وضبطه وعلق عليه ووضع فهرسه محمد فتحي أبو بكر ، تقديم شوقي ضيف ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٤م

- ابن الطقطقا ؛ محمد بن علي ابن طباطبا ( ت ٧٠١ هـ / ١٣٠١ م ) : الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، دار صادر ، بيروت ، ( د . ت )
- ابن طيفور ؛ أحمد بن طاهر، المعروف بابن طيفور ( ٢٨٠ هـ / ٨٩٣ م ) : بغداد في تاريخ الخلافة العباسية ، مكتبة المثنى ، بغداد ، مكتبة المعرفة ، بيروت ، ١٩٦٨ م
- ابن عبد البر ؛ يوسف بن عبدالله ( ت ٤٦٣ هـ / ١٠٦٩ م ) : بهجة المجالس وانيس المجالس وشحن الذاهن والهاجس ، تحقيق محمد مرسي الخولي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ( د.ت )
- ابن عبدربه؛ أحمد بن محمد ( ت ٣٢٨ هـ / ٩٣٩ م ) : العقد الفريد ، مكتب تحقيق التراث ، دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان ، ( د.ت )
- ابن العبري ؛ غريغورس الملطي ( ت ٦٨٥ هـ / ١٢٨٦ م ) : تاريخ مختصر الدول ، دار الأفاق العربية ، القاهرة ، ( د.ت )
- ابن العديم ؛ عمر بن أحمد ( ت ٦٦٠ هـ / ١٢٦١ م ) : زبدة الحلب من تاريخ حلب ، عني بنشره وتحقيقه ووضع فهارسه سامي الدهان ، المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربية ، دمشق ، ١٩٨٨ م ، ١٢ جزء .
- العسكري ؛ الحسن بن عبدالله ( ت ٣٩٥ هـ / ١٠٠٤ م ) : الأوائل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ( د.ت )
- ابن العمراني ؛ محمد بن علي ( ت ٥٨٠ هـ / ١١٨٤ م ) : الانباء في تاريخ الخلفاء ، تحقيق وتقديم قاسم السامرائي ، دار الأفاق العربية ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠١ م

- الفاسي ؛ محمد بن أحمد ( ت ٨٣٢ هـ / ١٤٢٨ م ) : شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ، حقق اصوله وعلق حواشيه لجنة من كبار العلماء والادباء ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (د.ت) ، جزءان .
- الفاكهي ؛ محمد بن اسحاق ( ق ٣ هـ / ٩ م ) : أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ، دراسة وتحقيق عبدالمك بن عبدالله بن دهيش ، (د.ت)
- أبو الفداء، إسماعيل بن علي ( ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣١ م ) : المختصر في أخبار البشر ، علق عليه ووضع حواشيه محمود ديوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)
- الفراء الحنبلي ؛ أبو يعلى محمد بن الحسين ( ٤٥٨ هـ / ١٠٦٥ م ) : الأحكام السلطانية ، صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)
- الفسوي ؛ يعقوب بن سفيان ( ت ٢٧٧ هـ / ٨٩٠ م ) : المعرفة والتاريخ ، وضع حواشيه خليل منصور ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)
- ابن فضل الله العمري ؛ أحمد بن يحيى ( ت ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م ) : مسالك الابصار في ممالك الامصار ، تحقيق عبدالله بن يحيى السريحي ، (د.ت)
- الهمداني ؛ ابن الفقيه أحمد بن محمد ( ت ٥٠٩ هـ / ١١١٥ م ) : مختصر كتاب البلدان ، تحقيق يوسف الهادي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦ م
- ابن قتيبة الدينوري ؛ عبدالله بن مسلم ( ت ٢٧٦ هـ / ٨٨٩ م ) : المعارف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)



- ابن قتيبة الدينوري ؛ عبدالله بن مسلم ( ت ٢٧٦ هـ / ٨٨٩ م ) : الشعر والشعراء ،  
حقق نصوصه وعلق حواشيه وقد له عمر الطباع ، دار الارقم ، (د.ت)،
- ابن قتيبة الدينوري ؛ عبدالله بن مسلم ( ت ٢٧٦ هـ / ٨٨٩ م ) : الامامة والسياسة  
، علق عليه ووضع حواشيه خليل المنصور ، منشورات محمد علي بيضون ، بيروت  
، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٧م
- ابن قتيبة الدينوري عبدالله بن مسلم ( ت ٢٧٦ هـ / ٨٨٩ م ) : السلطان ، دراسة  
وتحقيق القدس للدراسات والبحوث ايمن عبدالجابر البحيري ، المكتبة الازهرية  
للتراث ، (د.ت)
- ابن قتيبة الدينوري ؛ عبدالله بن مسلم ( ت ٢٧٦ هـ / ٨٨٩ م ) : عيون الأخبار ،  
شرحه وضبطه وعلق عليه وقدم له ورتب فهارسه يوسف علي طويل ، منشورات  
محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)
- القضاعي ؛ محمد بن عبدالله ، المعروف بابن الأبار ( ت ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م ) :  
كتاب الحلة السيرة ، حققه وعلق حواشيه حسين مؤنس ، الشركة العربية للطباعة  
والنشر ، (د.ت)
- القلقشندي ؛ أحمد بن علي ( ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م ) : صيح الاعشى في صناعة  
الإيشيا ، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب  
العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)، ١٤ جزء.
- القيرواني ؛ إبراهيم بن علي ( ت ٤٥٣ هـ / ١٠٦١ م ) : زهر الآداب وثمر الإلياب ،  
تفصيل وضبط وشرح زكي مبارك ، المطبعة الرحمانية ، مصر ، ط ٢ ، (د.ت)

- ابن كثير ؛ إسماعيل بن كثير ( ت ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م ) : البداية والنهاية ، تحقيق أحمد عبدالوهاب فتوح ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ١٤ جزء .
- ابن كثير ؛ إسماعيل ( ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م ) : الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق أحمد محمد شاکر ، دار المؤيد ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٩٧م
- الكندي ؛ محمد بن يوسف ( ت ٣٥٠ هـ / ٩٦١ م ) : المختار من كتاب ولاية مصر وقضايتها، اختيار إبراهيم أحمد العدوي ، مراجعة محمد مصطفى ، (د.ت)
- الماوردي ؛ علي بن محمد ( ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م ) : قوانين الوزارة ، تحقيق ودراسة فؤاد عبدالمنعم أحمد و محمد سليمان داود ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، ط ٢ ، ١٩٧٨م
- الماوردي ؛ علي بن محمد ( ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م ) : نصيحة الملوك ، تحقيق خضر محمد خضر ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٣م
- الماوردي ؛ علي بن محمد ( ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م ) : تسهيل النظر وتعميق الظفر في اخلاق الملك وسياسة الملك ، تحقيق ودراسة رضوان السيد ، دار العلوم العربية للطباعة والنشر و المركز الاسلامي للبحوث ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٧م
- الماوردي ؛ علي بن محمد ( ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م ) : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، خرج احاديثه خالد عبد اللطيف السبع العلمي ، دار الكتاب العربي (د.ت)
- المبرد ؛ محمد بن يزيد ( ت ٢٨٥ هـ / ٨٩٨م ) : الكامل في اللغة والادب ، تحقيق عبدالحميد هندراوي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)

- مجهول : أخبار الدولة العباسية وفيه أخبار العباس وولده ، تحقيق عبدالعزيز الدوري و عبدالجبار المطلبي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٧م
- مجهول : كتاب العيون والحدائق في أخبار الحقائق ، عني بنشره وتحقيقه ووضع فهارسه عمر السعيد ، المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربية ، دمشق ، ١٩٧٢م
- المرزباني ؛ محمد بن عمران ( ت ٣٨٤ هـ / ٩٩٤م ) : معجم الشعراء ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، تقديم محمود علي مكي ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، (د.ت)
- المزني؛ جمال الدين ابو الحجاج يوسف ( ت ٧٤٢ هـ / ١٣٦٨م ) : تهذيب الكمال في اسماء الرجال ، تحقيق وضبط وتعليق بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م ، ٣٥ جزء .
- المسعودي ؛ علي بن الحسين بن علي ( ت ٣٤٦ هـ / ٩٥٧م ) : مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ٤ أجزاء .
- المسعودي ؛ علي بن الحسين بن علي ( ت ٣٤٦ هـ / ٩٥٧م ) : التنبيه والإشراف ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)
- مسكويه ؛ أحمد بن محمد ( ت ٤٢١ هـ / ١٠٣٠م ) : تحارب الامم وتعاقب الهمم ، تحقيق سيد كسروي حسن ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)
- المقدسي ؛ مطهر بن طاهر ( ت ٥٠٧ هـ / ١١١٣م ) : البدء والتاريخ ، باريس ، ١٩١٦م ، ٦ أجزاء .

- المقرئزي ؛ أحمد بن علي ( ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م ) : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئزية ، وضع حواشيه خليل المنصور ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨م
- ابن ممتى ؛ أسعد ( ت ٦٠٦هـ / ١٢٠٩م ) : كتاب قوانين الدواوين ، جمع وتحقيق عزيز سوريال عطية ، مطبعة مصر ، مصر ، ١٩٤٣م
- النديم ؛ محمد بن اسحاق بن محمد ( ت ٤٣٨هـ / ١٠٤٧م ) : الفهرست ، اعتنى به وعلق عليه ابراهيم رمضان ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤م
- النويري ؛ أحمد بن عبدالوهاب ( ت ٧٣٣هـ / ١٣٣٢م ) : نهاية الارب في فنون الاديب ، تحقيق علي بوملحم ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) ، ٣١ جزء.
- ابن وادران ؛ حسين بن محمد ( ت ١١٧٢هـ / ١٧٥٨م ) : تاريخ العباسيين ، تقديم وتحقيق المنجي الكعبي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٣م
- ابن الوردي ؛ عمر بن مظفر ( ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م ) : تاريخ ابن الوردي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)
- الوشاء ؛ محمد بن أحمد ( ت ٣٢٥هـ / ٩٣٦م ) : الفاضل في صفة الاديب الكامل ، تحقيق يحيى وهيب الجبوري ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١م
- اليافعي ؛ عبدالله بن اسعد ( ت ٧٦٨هـ / ١٣٦٦م ) : مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، وضع حواشيه خليل المنصور ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٧م

- اليعقوبي ؛ أحمد بن اسحاق ( ت ٢٨٤هـ / ٨٩٧م ) : كتاب البلدان ، دار إحياء التراث العربي ، (د.ت)
- اليعقوبي ؛ أحمد بن اسحاق ( ت ٢٨٤هـ / ٨٩٧م ) : تاريخ اليعقوبي ، تحقيق عبدالامير مهنا ، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)، جزءان.
- اليعقوبي ؛ أحمد بن اسحاق ( ت ٢٨٤هـ / ٨٩٧م ) : مشاكله الناس لزماتهم ، تحقيق وليم ملورد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠م
- أبو يوسف؛ يعقوب بن إبراهيم ( ت ١٨٢هـ / ٧٩٨م ) : الخراج ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ( د . ت )

## المراجع :

- الأحذب ؛ خلدون : زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٦م
- بطاينة : محمد ضيف الله : في تاريخ الحضارة العربية الاسلامية ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٣
- بطاينة ؛ محمد ضيف الله : في تاريخ الحضارة العربية الاسلامية ( الحياة الاقتصادية في صدر الاسلام ) ، دار الفرقان ، عمان ، ١٩٨٧م
- بطاينة ؛ محمد ضيف الله : دراسة في تاريخ الخلفاء الامويين ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، اربد ، الاردن ، ١٩٩٩م ، ط ١
- بطاينة؛ محمد : الايجاز والايناس بأخبار بني العباس، دار الهلال ، اربد ، ١٩٩٩م
- بطاينة ؛ محمد ضيف الله : الحضارة الاسلامية ، دار الفرقان ، عمان ، ٢٠٠٢م
- . بيضون ؛ إبراهيم : محاضرات في التاريخ السياسي للدولة العباسية ، مكتب كريدية اخوان ، بيروت ، ١٩٨٠م
- حتاملة؛ عبد الكريم : البنية الإدارية للدولة العباسية في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، اربد، ( د . د ) ، ١٩٨٥م

- حسن؛ حسن إبراهيم : تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي،  
دار الاندلس للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٦٤م
- حسن؛ حسين الحاج : النظم الاسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر  
والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٧م.
- حسين ؛ صابر: الدولة الاسلامية في العصر العباسي، دار الفكر العربي ،  
القاهرة، ط ١ ، ٢٠٠١م.
- الحنيطي ؛ سعد : الفقيه والسلطان فقهاء العراق والسلطة العباسية ( ١٣٢-  
١٩٨هـ ) ، دار البيارق ، عمان ، ١٩٩٩م
- خريسات ؛ محمد ، وآخرون : تاريخ الحضارة الاسلامية، مؤسسة حمادة  
للدراسات الجامعية ، اربد ، ط ١ ، ٢٠٠٠م
- الخضري : محمد بك : الدولة الأموية ، اعتناء درويش جويدي ، المكتبة  
العصرية ، بيروت ، ط ٢ ، ٢٠٠١م
- دلو ؛برهان الدين: مساهمة في إعادة كتابة التاريخ العربي الاسلامي، دار  
الفارابي، بيروت، ٢٠٠١م
- الدوري؛ عبدالعزيز : تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ،  
دار المشرق ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٤م

- الدوري؛ عبدالعزيز : التكوين التاريخي للامة العربية ، وزارة الشباب ، عمان

، ١٩٩٥

- الرئيس ؛ محمد ضياء : النظريات السياسية الاسلامية ، دار المعارف ، مصر

، ط ٥، ١٩٦٩م

- الرئيس ؛ محمد ضياء : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار الأنصار،

مصر ، ( د . ت )

- الزهراني؛ ضيف الله يحيى : النفقات وادارتها في الدولة

العباسية، ١٣٢/٣٣٤هـ - (٧٤٩/٩٤٥م)، مكتبة الطالب الجامعي، مكة

المكرمة، ١٩٨٦م

- الزهراني؛ ضيف الله يحيى : الوزير العباسي علي بن عيسى بن الجراح:

إصلاحاته الاقتصادية والإدارية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة

المكرمة، ١٩٩٤م

- السامرائي ؛ حسام الدين : المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية ، دار الفكر

العربي ، مكة المكرمة، ١٩٨٢م .

- سليمان ؛ حسين محمد : الدولة الاسلامية في العصر العباسي ، عالم الكتب ،

( د . م )



- أبو سنة؛ عصمة أحمد : رأي القاضي أبي يوسف في الحياة الاقتصادية للدولة  
الاسلامية في عهد هارون الرشيد من خلال كتاب " الخراج" (١٧٠-  
١٨٢هـ)، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ٢٠٠٢م
- الشامي ؛ يحيى : موسوعة شعراء العرب، دار الفكر العربي، بيروت، ط ١ ،  
١٩٩٩م
- الصالح ؛ صبحي : النظم الاسلامية ، دار العلم للملايين، بيروت ، ط ٩ ،  
١٩٩٢م
- الصالح ؛ صبحي : النظم الاسلامية نشأتها وتطورها ، دار العلم للملايين ،  
بيروت ، ط ٨ ، ١٩٩٠م
- صفوت ؛ أحمد: جمهرة رسائل العرب في العصور العربية الزاهرة ، المكتبة  
العلمية، بيروت، ١٩٣٧
- عاقل ؛ نبيه : تاريخ خلافة بني امية ، دار الفكر ، دمشق ، ط ٤ ، ١٩٨٣م
- العاني؛ حسن فاضل : سياسة المنصور أبي جعفر الداخلية والخارجية ، دار  
الرشيد، بغداد ، ١٩٨١م
- العزام ؛ خالد : موسوعة التاريخ الاسلامي ( العصر العباسي ) ١٣٢ -  
٦٥٦هـ ، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، ٢٠٠٣م
- عطوان ؛ حسين : الامويون والخلافة ، دار الجيل ، عمان ، ط ١ ، ١٩٨٦م

- عطوان ؛ حسين : الدعوة العباسية ( مبادئ وأساليب ) ، دار الجيل ، بيروت
- عليان؛ محمد عبدالفتاح : قيام الدولة العباسية وتفسير جديد لدوافع الفرس مؤازرتها، دار الهداية ، ط ٢ ، ١٩٩٤م
- عمر ؛ فاروق : القاب الخلفاء العباسيين ودلالاتها الدينية - السياسية ، منشور ضمن كتاب بحوث في التاريخ العباسي ، دار القلم ، لبنان ، مكتبة النهضة ، بغداد
- عمر ؛ فاروق: الخلافة العباسية ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٩٨م
- أبو فارس ؛ محمد عبد القادر : النظام السياسي في الاسلام ، ١٩٨٠م ، ( د . م ) ، ( د . ن )
- الفقي ؛ عصام الدين عبدالرؤوف : دراسات في تاريخ الدولة العباسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩م
- الكروي ؛ إبراهيم : نظام الوزارة في العصر العباسي الأول ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٨٩م
- الكساسبة ؛ حسين : البنية الإدارية للدولة العباسية ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، ط ١ ، ١٩٨٥م ،
- اليوزبكي : توفيق سلطان : مؤسسة الوزارة في الدولة العباسية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨م

## المراجع الاجنبية العربية:

- كي لسترنج : بلدان الخلافة الشرقية، نقله إلى العربية ووضع فهارسه؛  
بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ ، ١٩٨٥م

## المراجع الاجنبية :

KENNEDY;HUGH : The Early Abbasid Caliphate Apolitical  
History ; London ; Barnes & Noble books.

## الابحاث :

- بطاينة ؛ محمد ضيف الله : سياسة بني امية في اختيار الولاة على البلدان ،  
ابحاث اليرموك ، مج ١، ع ٢ ، ١٩٨٥م
- رشاد ؛ عبدالمنعم : احوال بغداد في انتقال الخلافة إلى سامراء ، مجلة المؤرخ  
العربي ، ع ٤٤ ، ١٩٩١م
- السعدي؛ امل : في الفكر الاقتصادي العراقي دراسة في كتاب الخراج لأبي  
يوسف ،مجلة المؤرخ العربي ، ع ٤١ ، ١٩٩٠م
- عمر ؛ فاروق: بحث بعنوان :عبدالله بن المقفع في تخليط المؤرخين ، مجلة  
المورد ، مج ٣ ، ع ١ ، ١٩٧٤م

## الرسائل الجامعية:

- الشرفات؛ صوان : موظفو الدواوين في المشرق الاسلامي منذ قيام الدولة  
الاسلامية وحتى سنة ٣٣٤هـ / ٩٤٥م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،

جامعة اليرموك ، اربد ، ٢٠٠٤م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملخص الدراسة  
إعداد  
مالك منور رشيد البذور  
إشراف  
الأستاذ الدكتور محمد ضيف الله بطاينة  
جهود الإصلاح والتجديد في الدولة العباسية  
( في مجالات : السياسة والحكم، والإدارة، والاقتصاد )  
( ١٣٢ - ٣٣٤ هـ / ٧٤٩ - ٩٤٥ م )

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جهود الإصلاح والتجديد في الدولة العباسية في مجال السياسة والحكم، ومجال الإدارة، ومجال الاقتصاد، خلال الفترة الواقعة ( ١٣ - ٣٣٤ هـ / ٧٤٩ - ٩٤٥ م )، وإعطاء صورة عن الإصلاحات والابتكارات في الوسائل والأساليب المعمول بها، فجاءت الرسالة في ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة تتضمن أهم نتائج الدراسة. فخصص الفصل الأول للحديث عن جهود الإصلاح والتجديد في مجال السياسة والحكم، خاصة الخلافة ونظريتها، والبيعة وتجديدها وأسبابها، وولاية العهد والطاعة، وكذلك الوزارة وأهميتها ومكائنها وأنواعها، واختيار الوزراء وشروط اختيارهم، وأداءهم لواجباتهم، وعلاقتهم بالخلفاء، ثم تحدثت عن الكتابة ومكانة الكتاب، وعن الحجابة .

وتناول الفصل الثاني الحديث عن جهود الإصلاح والتجديد في مجال الإدارة واشتمل الحديث على إمارة البلدان ( الولاية )، واختيار الولاة، وأنواع الإمارة، وعلاقة الولاة بالخلفاء، وواجباتهم ومهامهم، ثم الحديث عن دواوين الدولة والولاية عليها، وعن الشرطة والبريد ومهام وواجبات صاحب البريد .

وخصص الفصل الثالث للحديث عن جهود الإصلاح والتجديد في مجال الاقتصاد فتعرض إلى واردات بيت المال. ووجه النفقات المختلفة الإدارية، والعسكرية، والاجتماعية، والصحية، والطارئة. ثم الحديث عن الزراعة وأساليبها وطرقها والصناعة والتجارة والإصلاحات التي تم إجراؤها في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدولة العباسية بذلت جهوداً حقيقية لتلبية مطالب الرعية، فجاءت إجراءات الإصلاح والتجديد العباسية موافقة لمشاعر الجماهير، فتبنت طرح إعادة العمل بالكتاب والسنة، ونشر العدل والمساواة، ومن هذا المنطلق طرحوا وجوب تقديم الرعية الطاعة والولاء والبيعة لهم، فحرصوا على الحصول على البيعة من الرعية.

كما أدخلوا الإصلاح والتجديد في ولاية العهد وحاولوا الحد من مشاكلها، فظهر العهد بها لاثنين فأكثر، ولجأ البعض منهم إلى توثيق ترتيب ولاية العهد، ومحاولة إكساب هذه الوثيقة الحرمة والقداسة من خلال تعليقها في الكعبة، لمنع وقوع المشاكل.

وتوصلت الدراسة إلى أن العباسيون بذلوا جهوداً كبيرة لإدخال الإصلاحات في مؤسسات الدولة وإيجاد المؤسسات الجديدة ، فظهرت الوزارة على نوعين ، لكل منها مهام وواجبات وشروط ، دفع الخلفاء للتشدد في اختيار الوزراء.

كما أبقى العباسيون على بعض الدواوين التي استدعت الحاجة وجودها وتوسيع صلاحياتها ومهامها، أو إلغاء بعضها لانتهاء دورها ولم يعد لها حاجة.

وأبقت الدولة العمل وفق نظام البريد وعملت على توسيع صلاحياته لتشمل مراقبة العمال والولاية. كما أدخلت الإصلاحات في مجال الكتابة، بتوسيع صلاحيات الكتاب فتعددت أصنافهم ، وتم اختيارهم وفق أسس ومعايير دقيقة. وفي مجال الحجابة واختيار من يشغل هذه الوظيفة وفق عدة شروط ومواصفات، تشدد الخلفاء في إتباعها عند تعيين الحجاب. وأعاد العباسيون النظر في التقسيمات الإدارية للولايات والنواحي، إما بزيادة حجم الولايات أو تقليصها وذلك في ضوء مصلحة الدولة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود جهود إصلاحية في مجال الاقتصاد تهدف لتحسين مستوى حياة الرعية، تمثل بعضها بإعادة النظر في الوسائل والأساليب المعمول بها للتخفيف على الرعية، وإنهاء حالة التذمر والشكوى من ارتفاع قيمة الضرائب. ورافق ذلك عملية ضبط النفقات، وتشديد الرقابة المالية على موظفي الدولة ومحاسبتهم بشكل صارم وفق طرق دقيقة.

وتوصلت الدراسة إلى إجراء الإصلاحات في مجال الزراعة والصناعة والتجارة تمثلت بإقامة الجسور وحفر الأنهار، واستحداث أساليب جديدة، وبيجاد الأسواق الخاصة للصناعة وأخرى للتجارة، وتحديد أماكن كل منها ، بالإضافة إلى مراقبة أصحاب الصناعات ومحاسبة المخالفين للأنظمة والتعليمات لمنع الغش والتلاعب.

## The Study Abstract

The efforts of Reform and Development during Abbassied Reign as  
Pertaining to Policy, government, administration and Economy.  
(132-334 A.H/ 947-945 A.D)

Submitted by

Malek Mnwer Rasheed Al – Bdour

Under the supervisor of

Prof . Dr . Mohammad Daifallah Bataynh

This study aimed to identify the efforts of the of reform and development during Abbassid Reign as Pertaining to Policy, government, administration and Economy (132-334A.H/ 947-945A.D). To give an idea about the Reform and Development in the observed styles and ways. This Study contained three chapters; Introduction and conclusion including. the most important results of this Study. The first chapter discussed the Efforts of Reform and Development in the areas of the policy and reign, especially Al-Kilafeh and its theory, pledge of allegiance, its development and reasons, custodianship of convention and allegiance, and also ministry and its importance, location, kinds and choosing the ministers and describing their works, and the ministers' relation with the successors. Besides, I talked about the writing ( the place of clerks ) and Al-Hijabeh.

The second chapter discussed the efforts of reform and development in the fileds of the administration, talking about the emirates in the country and choosing prefects ( their relations with the succerssors and their duties. Also it discussed the country's divan / custody, police, post office and the duties of sahib Al-Bareed.

The third chapter discussed the efforts of reform and development in the filed of the economy including the imports of Bayt Al-mal, different changes in administration, military, social, health emergency, it also

discussed the cultivation including ( its ways and techniques ), trade, industry and the development that were followed in this field.

This study arrived that the abbassied country heaved many real efforts to achieve the demands of its people. The transactions in the reform and development were suitable for the people's feelings. The country adopted to work in accordance with Al-Sunneh and the holy-Quran, spread the justice and equality. From this idea, the abbassied country made on its people the necessity of introducing the allegiance and pledge to the prefects.

In addition to that, The abbassied country entered the corrections and updating in custodianship and tried stopping its problems. The custodianship appeared between two or more. Some of them made arrangements of custodianship in allegiance and tried acquiring this document the sanctity by hanging it on the walls of Bayt Allah (Al-Kabah) in order to solve the problems.

This study arrived that the abbasies heaved many efforts in order to enter the corrections in the organizations of the country and finding the new organizations, so two kinds of ministries appeared, each one had special duties and prerequisites. This led the successors to be careful when they chose their ministers.

In addition to that, the abbasies kept the necessary divans, expanded their jobs and cancelled the unnecessary divans.



The country kept to work according to the post, made to expand its faculties to include watching the employees and perfects. Besides, they entered the corrections in the field of writing by expansion the clerks' Faculties, So the clerks' categories multiplied and were chosen according to strict bases and standards.

Besides, the successors were strict when they appointed the chamberlains. The abbassies revised in the administrative divisions of the states and townships through the medium increasing or decreasing the size of the states according to the country's sake.

This study arrived that the abbassies heaved many corrective efforts in the field the economy to improve the level of the people's life by revising the observed means and techniques and finishing the complaining condition because of the hig taxes. They heaved to control expanses, intensified the financial care of the employers and punishment them strongly according to accurate ways.

This study arrived that there were corrections in the field of the agriculture, industry and trade by building the bridges, digging the rivers, discovering new effective techniques, creating special markets in specific places to industry and trade, watching practitioners and punishment the lawlesses to prevent the cheat and manipulation.